



GENERAL
LIBRARY

فقد الصافي

في شرح النبوة للإمام المحقق ابن الله العلامي
الجلي

نابف :

الفقيه المحقق سماحة الحجة آية الله

السيد محمد صادق الحسيني الروحاني
مد ظله العالی

كتاب الكحل

كتاب الكحل لابن الفتح
نقح

نقح

هذا الكتاب من مؤلفات

نقح
الكحل

فصل الصافي

في شرح النبوة للإمام المحقق ابن الله العلامه
الخليّة

تأليف :

الفقيه المحقق سماحة الحجة آية الله

السيد محمد صادق الحسيني الروحاني
مد ظله العالی

الطبعة الثانية

مزیلة ومنقحة

طبع علی نفقة التاجر الوجهه السيد امير الكاشاني

چاپخانه مهراستوار

KBL

H 89
1953

vol 2

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما اولىنا من التفقه في الدين والهداية الى الحق وافضل صلواته على
رسولنا صاحب الشريعة الخالدة وعلى اهل العلماء بالله الامناء على حلاله وحرامه سيما بقية الله
في الارضين عجل الله تعالى فرجه الشريف

التقييد والداعي

المقام الثالث ، لا اشكال في ان القسم الثاني من المستحب ان وقع على نحو ما قصد لم يؤثر الا فيما قصد له و كك في القسم الثالث فانه لا يؤثر في اباحة ما اشترط بعدم الحدث و الطهارة و ان كان الاكتفاء به لغايات متعددة مالم يتحقق الناقض هو الاقوى فلو توساً الجنب للاكل يكتفى به للجماع ايضا اذ (دعوى) ان مقتضى اصالة عدم التداخل لزوم تعدد الوضوء لتعدد الغايات (مندفعة) بان الظاهر من نصوص مشروعيته للغايات في حال الحدث الاكبر ، اما اعتبار كونه على وضوء كما هو الاظهر ، او ارتفاع مرتبة من الحدث به و على كلا التقديرين الاكتفاء به في غاية الوضوح ، ولا كلام فيه .

اما الكلام فيما لو انكشف الخطاء بان كان محدثا بالاصفر فلم يكن وضوءه تجديديا ولا مجامعا للاكبر . فقد فصل فقه عصره في العروة فقال قوي القول بالصحة و اباحة جميع الغايات به اذا كان قاصدا لامثال الامر الواقعي المتوجه اليه في ذلك الحال بالوضوء و ان اعتقد انه الامر بالتجديدي منه مثلا فيكون من باب الخطاء في التطبيق و تكون تلك الغاية مقصودة له على نحو الداعي لا التقييد بحيث لو كان الامر الواقعي على خلاف ما اعتقده لم يتوساً اما لو كان على نحو التقييد كك ففي محنته اشكال .

و قوي البطلان في هذه الصورة جمع ممن تاخر عنه منهم المحقق النائيني ره . ومحصل ما قيل في الفرق بين الصورتين انه اذا كان قصده امتثال الامر التعللي المتوجه اليه فهو قاصد لامثال الامر بالوضوء المطهر ولا يتأفيه اعتقاد كونه الامر بالتجديدي اذا الخطاء في اعتقاد الصفة مع عدم اخذها قيما في الموضوع لا يصنع من قصد ذات الموصوف و تحققه و اتصافه بوصف يغاير ذلك الوصف مثلا لو علم بان اكرام زيد لازم و تخيل انه لكونه جارا واجب الاكرام فاكرمه و قصد به الامر الواقعي فقد امثل امره و ان كان لزومه من جهة كونه عالما .

١
٢
٣
٤
٥
٦

٥٢

٢/٥/٥٥

(وإما) إذا كان قصده امتثال الأمر بالوضوء التجديدي منه بنحو التقيد فيما أنه بانتفاء القيد ينتفى القيد . فلا يكون ممثلاً للأمر الواقعي المتوجه إليه وبعبارة أخرى ما قصد لواقع له وماله واقع لم يقصد . وهذا بخلاف الصورة الأولى فإنه على الفرض قاصد لامتثال الأمر الواقعي .

أقول الأقوى هو الصحة في العورتين وذلك لأنه لا ينبغي التوقف في إن الميزان في صحة العبادة الاتيان بذات المأمور به بجميع قيوده متقرباً إلى الله تعالى ، ولا يعتبر فيها شيء آخر ولو نقصت عن ذلك لاتصح .

و عليه فلو صلى في أول الوقت بتخيل أنه آخر الوقت صحت صلوته و إن كان ذلك بنحو التقيد ، لأن قصده ذلك لا يكون أحد المبطلات والمفروض اتيان الصلوة تامة متقرباً إلى الله تعالى ، ولو صلى صلوة العصر بتخيل أنه صلى الظهر ، لم تصح على القاعدة وإن كان قصد الأمر بالعصر على نحو الداعي . لأن حقيقة صلوة الظهر تغاير حقيقة صلوة العصر كما يكشف عن ذلك اختلاف احكامهما ، فإذا لم يقصد حقيقة أحديهما ، وقصد الأخرى لاتفع عنها عدم تحققها ، (وبالجملة) الميزان في الصحة هو ما ذكرناه من غير فرق بين الداعي والقيد ، (وعلى ذلك) فيما إن المستفاد من النصوص إن الوضوء حقيقة واحدة وإن اختلاف الآثار إنما يكون من جهة اختلاف حالات المتوضأ ، أفعالاته أو يكون محدثاً بالحدث الأصغر وأخرى يكون متطهراً ، وعلى الأول يكون وضوئه رافعاً للحدث وعلى الثاني يكون تجديدياً ، وهذا لا يوجب الاختلاف في الحقيقة .

(ويؤيده) ما عن ظاهر الاخبار والاسحاب من أن الحكمة في تشريع الوضوء التجديدي تدرك ما في الطهارة الأولى من الخلل (وح) فمن قصد التجديدي و كان في الواقع محدثاً فقد اتى بالوضوء مع جميع قيوده متقرباً إلى الله تعالى . (وحيث) أنه يكون محدثاً فترتب على وضوئه رفع الحدث وإن كان قصده الأمر بالتجديدي على وجه التقيد .

(و دعوى) أنه إذا قيد وضوئه بالتجديدي وقصد الاتيان به كك . فإذا لم يكن تجديدياً فوضوئه ذلك لا يكون مقصوداً .

(مقدمة) به ٥ لم يكن هذا لعنوان دخلاً في المأمور به كما عرف من كل من له من اصطلاحه عن جهة وقوعه بعد وصوء آخر فمن قصد هذا العنوان ٥ علم به بوجوبه فقد بعثت عباراته أخرى إلى معنى فئات الوصوء مقصود شيع ٥ لحدود قدره ٥ حق (مع) أن هذا لوجه لأخص بصورة تنفيذ من نعم ٥ إذا كان ٥ على نحو لداعي ٥ نعم اعتقد من وصوئه تحديد لا محالة بقصد ذلك بوصوء غيره غير مقصود من كل لو اعتقد عدم كونه كك المقصد غيره (فحص) مما ذكره ٥ ما عن الشيخ ٥ المحقق وجماعة من عن بعض عوى لوجه ٥ عنه ٥ بحكم بالصحة في السورتين هو لا يولى

المسئلة ٥ به لا يولى في الوصوء قصد لموجب من يعد الوصوء لأجل اليوم ٥ ٥ ٥ عن ٥ بعد ٥ عوى لأحد ٥ عليه ٥ يشهد له الأصل بعد عدم دليل على عدم كونه ٥ في مسئلة الأولى يظهر أنه لو قصد أحد لموجبات وانكشف أن وقوعه ٥ صحيح ٥ سواء ٥ كان على ٥ وجه المقصد

كفاية الوصوء الواحد للأحداث المتعددة

المسئلة ٥ به يكفي بوصوء الواحد ٥ جميع في المكلف ٥ به متعددة لحدث ٥ لحدث ٥ أنواع ٥ مختلفة ٥ دفعه ٥ مبررة ٥ جمعا ٥ ضرورة ٥ عند العلماء كما في طهارة شبح الأعظم ٥

٥ يشهد له ٥ لصوص (١) لوردة في الأحداث ٥ تنص ٥ قصه جملة من أمور الوصوء ٥ تدعى ٥ الشيء ٥ انقضى ٥ انقضى ٥ لقصه شيء آخر ٥ لازم ذلك هو الأول ٥ الوصوء لكن ما اشترط به ٥ بالطهارة ٥ مرة ٥ حدة ٥ نعم يعصب يكون لساقه موجبة الحدث الخاص للوصوء ٥

كقول (٢) على ٥ ٥ في خبر عبد ٥ حسن بن الصباح من وجدتهم اليوم ٥ ثمأ

١ - لاحظ أبواب بواقص الوصوء فيما الباب الثالث من أبوابها من الوسائل

٢ - الوسائل الباب ٣ من أبواب بواقص الوصوء الحديث ٨

وقاعدة فقد وجب عليه الصلوة (ولكن) لأنه كونه في مذهب من يقتضية الصلوة في حال تنقو التي هي محرر الكلام الخالف لا يحسنه كبر في من أراد الصوم للصلوة (فالمستند) من مجموع الموضوعات التي هي في حجب قبحه أو حصول للمكلف صفة مخصوصة له من غير حدث ولأن الصدق واجب عليه لا يقتضي من ذلك الحدث على مجموع من لا يترتب عليه له عدمه من غير حدث.

في حديث طهر منحه أو هو الأكل من غير حجب لأرباب المستند من قصد مع أحده من وجهه في حاله قد جاز له لأنه حتى عن ما هو موضوع الحكم نعم لو لم يكن مع حجب في له في وجهه مع المحرم قبل.

إذا اجتمعت الغايات الواجبة والمسححة

مستثنى له أنه لا كلام في صحة نكاحه إذا كان في حال دخول وقت الصلوة وعنده من وجب عليه فيه به داعي الأمر به في أنه لا شك في صحة الوصي به بعده داعي له العري الوجوب لمصلو به به لكلام في صحة الأتباع به بعد دخول الوقت بداعي الأمر لاستحبابه في معنى لمصلو به به داعي الأمر به في الاستحباب لمصلحة به قبل إذا جمعت به ذات له حصة المسححة كان يوصياً بعد دخول وقت الصلوة أصلاً وله لا العري به.

فمن مذهب كثير عدم جواز الوصية به لغيره بعد وفاة واحد وأحد.

استدل له بأنه بعد دخول الوقت يكون له حصة من حصة الواجبة ويثبت في معنى واحد ولو من حيث تولد في غير مذهب مذهب يكون من قبل اجتماع الصدر ولا محذور له ذلك لأنه لا يستحب في دعوى له كنه قدده من غير العارية وقد أجابوا عن ذلك بأحد من.

صحيح في دعوى له به عليه من حيث هو من حيث هو في دعوى له به بين الذم والوجوب به حذوف لظنه به يكون الأخلاق في الملاك يستمر لورود الشرع في الترك وعدمه من من حيث هو في دعوى له به في أحدهم بعد.

من الآخر لا معنى لذلك الأمر الاستحبابي و تبدله بالأمر الوجوبي

(نعم إذا عارض الوجوب تبدل لترخيص في إلقاء الشيء عن الإلزامية
بعدم الترخيص من جهة حدث إهلاك الملموم وعلى ذلك فلا تنافي بين استحبابه
وعنه مدته * بل وجوبه لعينه وإحتمال المعنى كونه معكوماً بحكمين بل
دعوى كونه معكوماً بحكم * حدث يكون الوضوء ح د معاً لكن أحدهما لا يقتضي
إلزاماً من وراءه * لا أحد مقصود * (هـ) بل لمعرب حال كونه ملحوظاً عنه أو حال
إيمانه بمقدمه لعينه مدته لا غير هو ذات الطلب لا يفيد به ما رخص في متعلقته
فصحيح الإقرار به حال كونه مقدمه لعينه مدته * * جهة د * فبعد التفرع بالأمر
لاستحبابي

مع أنه لو لم يكن على ذلك وتسلم ما ذهبنا إليه من وجوبه ولدت ما يكون
خلاف لطلب فيه دلالة * لصعب بالأمر الاستحبابي * بل كان مدته كما في ضمن الأمر
لوجوبي لأن مقدمه * ح * ليس هو ذات الطلب بل حدثه مرتبة عنه وما ان المعرب
هو ذات الطلب لأحتمل ضعفه فصحيح لأن ما به يدعى ذات الطلب بموجود * في تلك
المرتبة لاستحبابية وإن كان لمثل ما به متبدله إلى ما به قوي به

مما ذهبنا إليه على ما من تسليم عدم مدته الأمر الاستحبابي لا بد * ولا يفيد *
ما ذهبنا إليه من ملاك موجود فصحيح لأن ما به يدعى ملاك * مع * يدعو به
لاستحباب النفس بحدثه وممرسته * بالفعل فوجه حدث * الأمر الوجوبي لم يتعلق
بذاته * يتعلق به الأمر الاستحبابي حتى يترك أحدهما في الآخر بل يتعلق به يدعى الأمر
الاستحبابي بموضوع متعدد فلا مانع من التأثير * بهما موجودان * بالفعل
فيحصل أن الأقوى صحة الآثار * بوجوده بعد دخول الوقت يدعى الاستحباب

النية

لعدم الرابع لا شك في اعتباره ليعود هي إلا * * مخرجاً للعصاة نحو
النعمان من أن يكون أداة إجمالية * فصلة في الوضوء * كما لا خلاف فيه لا

الفعل غير الصادر عن الاختيار لا ينصف بالحسن والقبح ولا يتعلق به الأمر
وكذا لا يعتبر بالاختلاف فيه الفرق بل اعتباره موقوف على علمنا في كلمات جماعته
من المعنوي للاجماع على كونه من العبادات واعتباره فيها لعله من الضروريات و
يشير إليه بصوص كثيرة

كخبر (١) أبي بصير عن الصادق «ع» قال سئلت عن حد لعبادة التي إذا فعلها
فعلها كان مؤدياً قال «ع» حسن النية لا طاعة

نعم هذا اشكال معروف وهو ان مبدأ عبادة الله ان يكون هو الأمر العبري
المتعلق به ، او يكون تعلق الأمر بنفسه (في الأول) مستلزم للتدوراد بما ان حاله
ليس كحال بعض المصنفات ليكون مطلقاً جوده مقدمة بل لمقدمة هو ما اني به عبادة
فالامر العبري يتوقف على عبادة الله فلو توقف عبادة الله عليه لزم الدور (والثاني) وقد
لوحين الأول ، بعد انه عدد عزم من «الوجوب» العبري «الذي» يندرج لانتسابه بدعي
منه العبري من دون الالتفات الى الامر لنفسه المتعلق به

واجب عنه بوجوه الأول ما ذكره المحقق الحرابي من ان متعلق الامر
العبري بما انه الموصوف المعبودية ، الامر لاستحبابي فعبادة الامر العبري يكون قصداً
لذلك الامر لنفسه اذا الامر لا يدعو الى ما يتعلق به

وفي ان قصد الامر ليس له واقع خارجي يلائم مع عدم الالتفات واعتقاد
العدم بل قوامه يكون بالالتفات فمع عبادة لا قصد فكيف يصح قصد الامر العبري
بدونه

الثاني : اختاره المحقق الثاني وهو ان الموجب لعبادته ليس هو الامر
النفسي المتعلق بعبادة ولا الامر العبري المتعلق به بل هناك امر ثالث وهو الموجب
لكونه عبادة لان الامر النفسي المتعلق بالصلوة مثلاً كما ان له نطقاً بالاجراء وهو
موجب لكونه عبادة فكذلك له تعلق بالشرائط فله نص حصه من الامر وهي الموجهة
لعبادتها .

نية الرفع و الاستباحة

[illegible]

و قد سئل سمعت لائل في ما تاتي لقصص بعدد م'ال لائل في لاله
دلاشه في عدم معرفه به عند لائل وهو كما يدرسه لقصص لقصصه
ليس لقصصه كما لقصصه لقصصه في عدم عدم في لقصصه لقصصه لقصصه
اسي لقصصه لقصصه لقصصه لقصصه لقصصه لقصصه لقصصه لقصصه
ورافعا للحدث غير قابل للانكار.

وقد سئل عن رجل فصدقه في حقه ما لا يملك من ماله من ثمن
وحدث لظهوره في الصدقة ما لا يملك من ماله من ثمن
الحدث به .

و قوله تعالى ١٢٠ قسم بي انصدمه في عسوه الحج طهر منه ب له هو
هو موضوع الصلوة والاد من بقاء لاجل صلوة اي احسن

ومثوله (٣) (ص) كذا في رواية أخرى ولا ينفذ في الحديث لم يقع (ص) في أمه
 شرع لذلك وإن لم ينفذ مع الحاشية لم ينفذ الوضوء على أحد الموضعين الذي
 شرع له (و) (ص) الوضوء من ذلك من دفعه يد أو وجه أو غيره أو قصد رؤيته
 من غير وجهه غير متوكل على اليقين واليقين لا ينفذ الوضوء على غير وجهه

١- اوسائل اعداد ٤ - من بواب الموافقات

— ٤ —

٣. الوسائل المالية - هي ما يتبعه الجهد في الحركات ٤

لذلك ،

وهي انحصار نظر في لاول فلم يفرغ من ر لظهور عيون مطبق على لوصوء
 من جهة مع ان يرمو به لوكال هو ما يحصل من الافعال لخدمة لامعالة يكون هذا
 لامعالة ليعبر في سعة لخدمة حصول معصية نبي ووجهه يكون بعدوه هو
 الامر بالافعال المحصلة لذلك العنوان فتدبر

«أما رأيي في هذه المسألة فأنني أرى أن يجب أن يكون له الحق في أن يقرر ما يشاء من غير أن يتدخل في شؤون الدولة»

و اما انك قلت ان الامانة ممتنعة عن الاعمال لا بد في محقق من المقصد و
انه وام الاما والمؤمن المبررة عنه ولا يمتنع على لفة الا يرى انه لو
يؤمن بانصوه يباح له غيره مما يشترط فيه لطفه وان لم يوه

واما الرابع والاربعون من هذه الايات فانه لا ينص على ان تأثير الوصية
في حصول الخير على وجهه من تأثير الحسب لشيء فيه لا يتوقف على العلم بالسمية
فضلا عن قصده

۱. ما بعد من قال لا شيء في شخص واحد في حال واحد لا يكون
مسير كما في الرفع وغيره ثلثي بدنه في الرفع

۱۰۰ اساسی فقد عرفی و انوسو، مسیحی فی نفسه و مگر 'التعد به بالانظر
ی، عا، ته (محصل ان لا قوی عدم عبد فقد رفم لحدث او لاستحاحه

وقت النية

الذي يسهو بين لصاحبه (معارضة) لعل لعل الوجه اول لعل البديهي
المتخلف، ما عني كوز عبد بندي من الاحراء المتخلفه

١٠٩ ثم إن لمثله حجة عن النص فنعرض لرجوع إلى ما تنص عليه لقواعد و هي عصى عدم عبث المتدبره إذالة لمعبرة قد كسر لعدم هي بموحدة لغيره
بعض حجة ١٠٩ ص ١١٠ التي لموج لخصوص الأ. دة التفضيلة فكذلك لو يوي، ١٠

معدان مقداراً قد كره ح اما يكون لودود الحرة وود العلة

و قد بين «ع» حد الوجه عرساً بقوله «ع» ما ذ ب الح : صولاً بقوله (ع)
من فاص الح : قوله «ع» وما حرت عليه الأصعب : كد لسان لعرس كد ذكره
حده من لأصعب

و : «ع» عليهم ويراد به (لأول) ما عن شيخنا المأني وهو انه ما على ذلك يدخن
سرعت : هما لسان المكتسب والصفة والصدع والمعروف بين لأصعب في
تفسير لصدع انه اشعر لدى بعد انقضاء العذار المجازي لرس لأل : يرس : اس
فلالال : لأولين بعد العاصم والأخيرين : خلال فيه حوته لأصعب

(مع) ب خروج الأوليين : اجتماعي والأخيرين : خارج من سره : ولدت
حما سره : على معنى آخر وهو ان المراد من قوله «ع» ما ذ ب الح : صولاً بقوله «ع»
لأصعب من لفظة من لى بدق لتشكل شيء : «ع» : لقصه من يكون فطره
من لأصعب وقوله «ع» : ما حرت عليه الأصعب : كد يصاد حيث انه كالصريح
في ن كلام من قول الوجه و عرسه شيء واحد : هو ما اشتبهت عليه لأصعب : ع
دورانها .

وهو ان المراد من الفصص بصرية من الرعين معدان لصفة التي هي
من اراس : خارج من التسطيح الذي يفسر به الوجه عن الراس هو فاص الصفة
ومنهاها : ما يحديه من حاسة وعلى ذلك فيكون : الرعان : حرتين على كلا
لتفسيرين و اما لصدع وان قد رما ذكره : كما عن المصنف : في المنتهى فهو خارج
على كلا تفسيرين و ان فسر بما بين العين والأذن كما عن بعض : بالشعر القتلي
على هذا الموضع كما عن جماعة فيدخل بمص في الوجه على كلا التفسيرين فالتمريح
مخرج الصدع عن الوجه لا يكون معاً لأداة ما ذكره : ولا بعد دعوى انه يؤيد
كون المراد منه ما ذكرناه تبعاً للمصنف : .

مع ان معنى ما ذكره : خروج معدان أسفل الوجه : و اعلاه الذي هو
داخل فيه ب لخص و لاجتماع لان ما بين الأصعب اقل من ما بين : لقص : والدق

كما هو واضح من جرح بعض حرفي الحية وأعلب الخبيث ايضا مع بهام الوجه
أجمعا وبها .

الثاني ان التعديد الاول للطول لا يناسب الصغير ، ادو ان :دلس هو من لدور ان
في شيء (وفيه) ان الظاهر كون الصغير به ملاحظة ان الوجه منه تدوير الراس فوضع
الانها والوسطى عليه يوهم تحقق لدا . . ان شئت اقل ان المراد به الحريان و
التعير عنه به لانه يحصل منه شبه دائرة .

الثالث ان قوله وع في التعديد العرسي مستدرك في ما ذكره ادلاستدركه
فيه مع انه كان سعي ان يقول مستدركين لكونه حلا من الاصعص (فحصل) . .
كرناه ان الاظهره كره المسبو في سبب لصحي

فروع

الاول من جرح وجه اوجه عن المتعارف ومن يحس شعره عن الحد المتعارف
من سبب الشعر على حية : حج كمنهم الى المتعارف دلايل في ان التعديد
يوقع في الاحكام . اما يدبره
ووجه له مفهوم واحد اخر ، مختلفه عن حيث للمعروف الكبر لا له متاهما عديده
عني حسب اختلاف خلفه المتكلمين (. على ذلك) فمن يحس شعره عن المتعارف :
سوى بعض مقدم
كما ان من سبب شعره عني حية
عرفا يجب عمله

(ومن جرح يده عن حية
فبحث لا يحسن ، حول ادع في لوجه فلا بد له من الرجوع الى المتعارف كما انه
اد
المتعارف .

هو الاحترازية (وعليه) فظاهر هذه النصوص اعتبار الحريان وعدم كونه في مقام البان
يجمع من التصاك بالاصلاق لاعتن هذا الظهور

ثم به قديسهم التي من ذلك ونصوص التشبه بالدهن

كمصحح (١) رازة ومحمد بن مسلم عن البردق « اما الوضوء حدهن حدود الله

تعالى ليعلم الله من يصبه و من يصبه من المؤمن لا يصبه شيء اما بكفه مثل

لدهن ، و نحوه غيره

(وبه) ان هذه النصوص الات في حريان الماء وحر كنه من محل الى محل اخر و لجمع

بها و بين هاد على اعتبار الحريان يعتنى ان يقال انها سبب لبيان عدم اعتبار

لماء لكثير و به يكنى ما يوجب حريان الماء (و بعبارة اخرى) انها سبب لبيان اقل

افراد يسمى الغسل .

و يشهد لذلك موقوف اسحق (٢) عن ابي عبد الله «ع» ان عبد «ع» كان يقول

لعد من اجابة والوضوء يجرى من الماء ما اخرى من الدهن الذي يس الجسد

الابتداء بالاعلى

ثالث صرح غيره « حد من » ابتداء بالاسي . عن المدارك ستة بي

المشهور و عن بعض حوشي الانبياء دعوى الاحكام عليه (و ينعج) لقول في هذا

الفرع يقتضى التكلّم في مقامات الاول . هل يجب لندوة بالاعلى ا لا و جهات

ظهرها الاول لحكاية الناصر «ع» و سوء النبي (ص) في حملة من النصوص

فعي صحيح (٣) رارة قل حكى ابو جعفر «ع» و سوء رسول الله (ص) قدعا

بمدح من ماء و دخل يده المني فاحد كف من ماء فاسد لها على وجهه من اعلى الوجه

ثم مسح بيده الجانبين جميعا و نحوه غيره .

١- الوسائل - الباب ٥٢ - من ابواب الوضوء حديث ١

٢- الوسائل - الباب ٥٢ - من ابواب الوضوء حديث ٥

٣- الوسائل - الباب ١٥ - من ابواب الوضوء - الحديث ٣

وه دعوى) اجمال المعنى لاحتمال ان يكون احد افراد الواجب (مدفوعة) بانه
 اماورد في مقام البيان فان حكاية بقر «ع» له انما تكون لذلك ولذا ترى ان الظاهر
 منه ان زيارته مهم منه الخصوصيه كما ان (دعوى) ان الحجر غير طاهر في كون المحكي
 هو خصوص الواجب (بمعنى اشارة حكاية «يشتمل على بعض المدونات (مفسدة)
 : بعد تسليم «هو العلق في الرحمة» بما لم يرد في تركه انما يحسن يتعين حمله
 على ازالة لوجوب كونه في جميع الاماكن والوجوب انما يسرع من طلب
 لشيء مع عدمه : والبر حصى في الترك كما اشرنا اليه في هذا الشرح مراراً (واشتمال)
 حجر على بعض الخصوصيات : لمسححه لا يوجب ظهوره في اراده الاستصحاب فان
 وقع اسد عن باهر الطلب بسببه في بعض النوازل بل لا يصلح فريضة لصفه
 عن طاهره بالنسبة الى عالم يرد فيه ذلك

مع ان المحكي من المسححة في المذهب في الشهد في تركه انما قلنا بعد
 حد تلك النصوص «ي» ان «ع» قد يوجب ان «ع» لا يقبل الله العمولة
 لانه وهو مذهب في المذهب : باسم لاث : لو تموء المدكو مع تمام لخصوصيات
 «استصحاب بعض مدالك» : «ع» لا يكون فريضة يحمل على «ع» يعرف ماهية الوصوه
 ولا يقدح ارسائه لايحار به عرفت فتأمل

«شهد للمحكي انما «ع» في باب «ع» ٢١، عن بي حر عن بي الحسن موسى «ع»،
 لا تعمق في الوصوه : لا يعمقه : حيث : لانه : لكن اعلم من اعلى : حيث الى
 اسفله بالماء مسح : «استصحاب المسح بغيره» حتى لا يصلح فريضة لصفه ظهور الامر بالبدنه
 بالاعلى في الواجب : «دعوى اخرون» على : انه لمسح بغيره قوله «ع» (مسحاً) الظاهر
 في كونه مفعولاً مطلقاً (مدفوعة) : «ع» لا يوجب ظهوره في كونه مفعولاً بل يصلح ان يكون حلاً
 فيكون معاده اعلمه مسح : وبذلك كله علمه : «ع» السند الشهد واني اذريس وسعد

الوسائل الباب ٣١ من أبواب الوصوه : «ع» عن الصدوق

٢- الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوصوه الحديث ٢ -

وصاحب المذاهب والشيوخ النهائي من حوزة الكس بمسك ، خلاف العمل الوارد في الكتاب والسنة ، لتعين تقييده بما تقدم

المقام الثاني على نقول بوجوب الابتداء بالأعلى من بوجه هل يجوز الكس في العمل نفسه ان امكن مع الابتداء بالأعلى بان يستعمل الشرع مثلاً لا ، وحيث اظهرهما الثاني للموضوعات البينة

المقام الثالث بناء على وجوب الابتداء بالأعلى . هل يجب غسل لأعلى والأعلى ام يجوز غسل الأسفل قبل غسل ما فوقه (اقول) لا يسئل الى توهم وجوب غسل لأعلى ولا على بحسب الخطوط لعرضه لدى استدلال القول به في الجهة اخرى الى بعض الفرضين بموافاته مع النصوص المتضمنة للموضوعات البينة لا حظ

مصحح (١) رتبة ما عرفه علماء كثره فوضعه على حسنة ثم قال بسم الله وسند على طرفي لحته ثم امر بده على وجهه وظهر حسنة مرة واحدة . ولسره المتشعبة استلزامه الحرج المعنى في الشريعة (كما ان) توهم لاكتفاء بالابتداء بالأعلى و لويسيرا وعدم الترتيب في الداعي (وسند) لم يرد به لمصريح خبر من خبر لمستقدم (واما) وجوب غسل لأعلى والأعلى مسدوداً بضعفه فدفعه لوضوءات الدابة واستدراكه لبعض الحرج في بعض القول لاكتفاء ببعض من لأعلى والأعلى مما عرف لدى يكون الدلائل المستقدمين طهران فيه

المقدم الزم طهران على وجوب الابتداء بالأعلى عدم حوزة . بقا به من لآخر ، في الفصل لكن الامتداد انما يمر بغيره عليه عدم حوزة الكس (بعم) لبعض من ضمن صدق الدفعة بالأعلى عرفه قدس

عدم وجوب التخليل

لر مع اختلاف في عدم وجوب غسل ما تعبد الشعر المحيط بالوجه بل عن الجاهل وللمصريات دعوى لاجماع عليه وعن لتذكره بسنة الى غلغائل

ويشهد له (١) صحيح زرارة عن الناقة (ع) قلب له البيت ما احاط به الشعر
وقال «ع» كل ما احاط به الشعر قدس على العدد يطلو ولا يبحثوا عنه ولكن
يجري عليه الماء

وصحيح (٢) ان مسلم عن حماد قال سئل عن رجل يتوضأ ايظن لجبته
قال (ع) لا ، و لمعوس المتضمن للوضوء ان اليد فان مرار اليد على الوجه مرة
وحدة يستلزم غسل ممر الشعر المحيط دون الشرة لمحاظته بالشعر

و بما اختلف بين الاعلام وقع في شحيط بعض مصاديقه (و لذي) يصح
ان يقال ان الممر في ما تصبى به الا حمله هو ما لا يغسل ممر اليد مرة وحدة بل
بما حاك لي بحث وطلب و شهد على ذلك المصنف اليه و دليل صحيح زرارة المتقدم
فمما يتبين من بعض ممر اليد واحدة تكون حمله في المصنف المتقدم
فلا بد من الرجوع الى طلاق له وجوب غسل لوجه (ودعوى) ان الوجه اسم لما
يؤحده فلا تصدق على الشرة بمسحها بالشعر (مقدمة) ان الظاهر ان الوجه موضوع
لمسح المحصوص و لو كان محله شعر ، فكيف يمكن ان يدل على حروجه
يجب غسله بمقتضى الاطلاق.

ثم به في ممره التي يجب غسل الشرة هل يجب غسل الشعر الذي فيها
ام لا وجهاً .

قد استدلل على الاول ان له وجوب غسل بوجه تدل على لزوم غسله تمام
و بد حوله في معنى الوجه (و دله) لاشغال المعتر في العايات هو اثر الوضوء
وهو الطهارة فاشك في وجوب غسل الشعر في المحصل والمخرج فيه قاعدة لاشغال
وهي الجمع نظر (ما لا بد) فلان المسح في داله لادله مجموع حده وفي غيرها
لا يبعد (واما الثاني) فلما عرفت ان الوجه اسم محصوص لمسح الحصى (واما الثالث)
فلما حققنا في محله من انه اذا كان بين المحصل عن وضوء لم يبق كما في لمقام
يكون المرجح هو الراء اذ مقتضى العبودية هو اناس بجميع عايشه المولى وامر

يقولوا لغيره وأما كون المني به مطابق للممور، فمحصلاً لمطلوب المني والعرض
فهو من وظائف المولى فمع الاحتلال به يكون لغيب مستند إليه

مع به قد عرفنا المعترض في دعواته هو بوضوحه، فقد واز الظاهر من لغاوين
لمصلحة عليه لأنها اثره وعليه فلك في المقام كيرموه، لك في الأول والاكثر
مورد للرجوع الى اسئلة لا قوى عدم وجوب غسله لان يشب الاحتجاج على وجوبه و
قد دعاه المحقق الثاني (ره) في جامع المقاصد

وعلى ذلك فعدم وجوب غسل مسرسل للحد وصح لعدم حوله في بوجه
ان لو ثبت الاحتجاج على وجوب غسل شعره بدخول في حد الحد لا يجب
عليه ايضاً المشهور من لاصحاب عدم وجوبه من غير واحد دعوى الاحتجاج
عليه

عدم لزوم غسل المواطن

الحامس لا يجب غسل رأس العين والاذن (لم ينفى) (بشهادة) المصنف
السنة من المواطن لا تغسل بمجرد صب الماء على لوجه مرة واحدة وامرار
لذلك

صحح (١) انه من لدور (٢) أسس المصنف في الاستدلال في قوله
ولأنه إنما غلبت غسل ما ظهر (يعني) يجب غسل شيء من رأسه بماء من الغسل
غسل

السدس بشره للحاجة بالشعر لا يخرج من غسل شعره بعد غسله
لان في الأدلة من غسل الشعر لأجزاء غيره عند يحتاج إلى غسله ولم يشهد
كون هذا الحكم حصه لولم تدع ظهور قوله (٣) أسس بعد ان يظلمه في انه
محو العريضة وان الواجب غسل الشعر دون البشرة لأدلة الشعر عن أسره

السابع ان يفرز وجود ما يشك في ما معناه يجب تحصيل اليقين بوصول الماء
إلى بشره لان لشأنه هو في الأمثال وهو مورد لقاعده الاشتغال وصالحه عدم الاحتاج

لاتجدي في ثبات الوصول لأعلى القول بالأصل المثلث

واما صحيح (١) على من جعله عن أحده (ع) مثله عن امرئ عليه السلام
المنجلى في بعض دأبه لا يرى يجري له ماء بوجه ملاكم يصعق ذاتا أو صابا أو غسلا
في (١٤) من كنهه حتى يدخل له ماء بوجهه وسرعته

فصل فيه مدعى (١٢) عن عدم الصواب لا يرى من يجري له ماء بوجه (١٤)
بوصف ملاكم يصعق (ع) يعلم أن له لا يدخله فوجهه إذا نهض أو لا يمكن حين
جدهما على الآخر بوجهه يعرفه شك لأن كلامهم 'بما سبق ليل حكم صورة
الشك في أحدهما من الآخر - وهو - فلا يجد له ماء صافا وشافيا في جمع من
ه يقعه في الماء

الشك في وجود الحاجب

شك في ثبات في حال أحده من حب حب لمحض - له الماء حتى يحضر
لا يرى من يقول له - له الماء لا يشك في (ع) غير (ع) حوله لمحض
وعدم الالاء - يشك بل يبي على عدمه .

فصل في ثبات في حال أحده من حب حب لمحض - له الماء حتى يحضر
لا يرى من يقول له - له الماء لا يشك في (ع) غير (ع) حوله لمحض
وعدم الالاء - يشك بل يبي على عدمه .

فصل في ثبات في حال أحده من حب حب لمحض - له الماء حتى يحضر
لا يرى من يقول له - له الماء لا يشك في (ع) غير (ع) حوله لمحض
وعدم الالاء - يشك بل يبي على عدمه .

فصل في ثبات في حال أحده من حب حب لمحض - له الماء حتى يحضر
لا يرى من يقول له - له الماء لا يشك في (ع) غير (ع) حوله لمحض
وعدم الالاء - يشك بل يبي على عدمه .

١- الوسائل الباب ٤١ من أبواب الوضوء حديث ١ .

٢- الوسائل - الباب ٤١ من أبواب الوضوء حديث ١ .

(مع) ان عدم غسلهم لانشاء نكاح من يكون من جهة قضاء المقلدين
بعدم وجوب الغسل

غسل اليدين

(١) ثالث من الوضوء (غسل اليدين) جماعة من صوره ومن لدن وسيد
لهم وهو في ذلك الكتاب له في هذا لا كماله في الكلام وضع في
هوارد

الاول لمشهور من الوضوء من يكون من المرفقين الى اطراف
الاصابع ولوعكس ثم يجرى (وعن الشيخين ادريس والسيد في احد قوليه جواز
المكس ووضعهم او ملاله جماعة من المتأخرين

يشهد للمشهور لخصوص (١) لمصومه للوضوء في السنة دلت عليه لمعتمد
في غسل الوجه (سما وفي بعضه به فرع الماء على دعه من المرفق الى كف
لا يردده الى المرفق

وما (٢) عن العباسي في بعضه عن صفوان عن أبي الحسن (ع) عن قول الله تعالى
فاعسلوا وجوهكم ويديكم الى المرفق الى قول قد قد قال غسلوا يديكم الى
المرفق فكيف غسل والهكذ ان احداهما به يمين فمضمه في السرى ثم يمضمه
على المرفق ثم يمسح الى كف الى قال قد به امر شعر ولا كان عنده اخر
قول ولا فلا (و بما فقه) به جماعة مع الوجوب الذي حل النية من اعر
(في غير محلها) لا عنده لما فقه في فقه الاولاء لان جري في صدر حديث لظاهر في
معين الغسل من الاعلى

وحسن (٣) انهم من عروة مضمي به عند الله (ع) عن قوله تعالى فاعسلوا
وجوهكم ويديكم الى المرفق فغسل هكذ مضمي من صدر كفي الى المرفق فقال

١ الوسائل الباب ١٥ من ابواب الوضوء

٢ المستدرک - باب ١٨ - من ابواب الوضوء حديث ٢

٣ الوسائل الباب ١٩ - من ابواب الوضوء - الحديث ١

وحيث ، قد ادعى الاتفاق على الاول

واستدل له بطلاق الامر بعمل الذير ، لا جماع قول) من الاملاق يجب
تقديمه بالخصوص اليه من مقتضى تلك خصوص عدم وجوب عمل ما لا يفسد نص
الماء ، وامرار له عليه ، حده وعموم (١) قوله (دع) (كن) ما احاط به الشعر
فليس للعدا ان يطلبوه (ودعوى به مدين بقوله (دع) ولكن يحرى عليه الماء فهو
مع عن ذم العموم من لموصول عدم حريين هذا بحكم في لراس و لرحلين
فقدور الامر من ذم خصوص ما احاط بوجه و من ما هو عم منه ومن ما احاط
باليدين ولا اوبويه للثاني بعد احده حتى الى سق به ذكر (مقدمة) من تخصص عدم
لا يوجب عدم حجه في لدوى كما هو المحقق في محله (عليه) فظهر قوله كره
ما احاط بالحر ذم العموم ولكن لانه من تخصصه به في ذمه ولكن يحرى عليه ماء
وذلك لا يوجب عدم حجه فيما عدى مورر لتخصصه اراده لعهد من لموصول
كي يحرى فيه ما ذكر (وقس) انعمولوم من قول لائن ريب الخ ليس سؤلا
شذائت ، بل هو سؤل عم حاد ، لوجه من لشعر كما يظهر لمن لاحظ الرواية
صراحا (ولا محال لتلاحد عموم جواب قس) بالمور لا يكون محص (١٠٠هـ)
الاجماع فعلي ورس سويه به انه يحصر ان يكون مدرك لمجموعه ذكرا ولا
يعتمد عليه ، فلا قوى ما حشده كشاف عطية به لو مكثف عليها اشعر احرا
عسله عن عمل بشره والا حوط عسلها

حكم اليد الرائدة

الحامس من كانت له يد رايته دون المرفق يجب عليه غلبها ، بالاخلاف وعن
لمستند دعوى الاتفاق عنه وعن المداراة به لارسه به عن شارح الدرر من عله
الاجماع

و يشهد له مصدق لى لث لصوص الد به على به يجب عمل ما دون المرفق

الاتفاق عدم وجوب الصب و الاكتفاء بالرمس ولا يدل على عدم غسل سيء حر
فيه

ثم به يعتبر في الأتم من مر (١) (٢) قصد الوضوء بعينه من الأجزاء
مكونة من خربان الماء على الكفة بعد الإخراج بها جزء من الوضوء وبقاء الغسل
لأنه يلزم المسح بالماء الحديد

(الثاني) مرعاة الأسماء والأعني في الغسل به بغيره من غسله في وضوء
وعليه فلا بد من تحريك الماء بغيره كي يستحق الغسل والأعني بغيره
وهو يظهر صحة بوضوء الماء المطهر من بغيره أسماء حال بطلان أمه
وعدم بطلان له بعمل مع غيره لأعني (١) بطلان الغسل في ذلك

صحيح (١) من جعفر عن حماد عن رجل قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل
حتى يشرب رأسه ولحيته وحسنه ويداه ورجلاه ويرحمه رأت من الوضوء (٢) (٣)
عنه فان ذلك يحرمه

السابع إذا شئت في شيء من ذلك حتى يحل غسله من غير الوضوء
فإن كان ساتت من الرأس شئت في شيء من ذلك كحقوق استوى في حديث أبي
ظهر الكف لا يجب غسله للاستصحاب كونه من الرأس وإن كان الشبه مصدره
مفهومية ماء على خربان الاستصحاب في شبهات بمفهومية

(ودعوى) به لأشبه به حصول الظاهر (١) (٢) على القول بالأصل مشبهه
(أولاً) بما بعد من أن يظهر من غير الوضوء (٣) (٤) يحصل منه (٥) (٦) (٧)
لمحصل إذا كان من وضوءه في تحريك الأصل فيه كما حصل في محله وبذلك
يظهر وجه آخر لعدم وجوب الغسل وهو أنه (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢)
بالحالة السابقة (١٣) (١٤) لو كان ساتت من الظاهر به شك في بطلان من ليس له
يجب غسله للاستصحاب

وفيه ان الاصبع : الرأس من مسطحين ومسح الرأس باصبع واحدة لا يوجب مسح مقدار عرض اصبع واحدة بل مسح بها يكور اقل من ذلك فيه ايضا يدل على المحذور (مع) ان الظهر والوجه في مقام من عدم وجوب مسح العمامة وعن الفقيه وخلاف السيد وكذا عن يوم وليلة وجوب لمسح ثلاث اصابع مضمومة

واستدل له (١) بحرم مسح عمر عن القبر (ع) يجري من المسح على الرأس موضع ثلاث اصابع وكك الرجل

ومصحح (٢) راره عنه (ع) المرثية بحرمها من مسح برأسه ومسح مقدمه قدر ثلاث اصابع ولا يلحق بها حمله بناء على عدم الفصل بين الرجل والمرثية وما (٣) عن محمد بن عيسى عن حريز فيه يجري مسحه من الرأس مقدار ثلاث اصابع واشار الى لسانه و لوسطى والثالثة يدعى به مثل حريز لا يفتى في الشرعات لا بها سمعة .

ولكن مضاف الى ان دليل على كون ذلك اقل بمجرى مسح من لتوقعه على حججه مفهوم لعدم الاعتدال به مع عدم السند بحريز في السند الآخر ، فيه الى مجموع مسح ذلك بمقدار عدم بناء حمله بحمل كون ثلاثة بمقدار بعيد الآخر وبذلك يبرر مسح الرأس الكافي من الرأس من الرأس ولم يثبت ولم يثبت بكنفى باصبع واحدة لم يثبت لا لثلاث (٤) عن محمد بن محمد بن بطريق الاحتياط فيها افتى به حريز .

واما صحيح السند الذي يظهر في بعض مسح بعمامة باصبعه فهو لا يدل على هذا . يقول مصنف القوي في عرض من ثلاث اصابع : يحتمل في ذلك وجهان : الاول ان المسح في الرأس به حيث لمس من الرأس بضرورة فتكفي بالاصبع بين الاختلاف من الثلاث بسعوى ان حرم مسح ومصحح زيادة يدلان على اعتبار الثلاث مطلقا ولكن بعد اعتدالها بمرس حمله لمقدم المحمول على

٢٠١ الوسائل الباب ٢٤ من أبواب الوضوء حديث ٥ - ٢١٣

٢ - المستدرک باب ٢٢ من أبواب أحكام الوضوء حديث ١

الضرورة (لما عرفت) من عدم دلالة على عتد ثلاث جمع) ان لمتمكن من رجل
صاع واحد يمكن من رجل ثلاث على فلاحه لدعوى جمل من س على الضرورة
(هذا كله) مضاف الى انه على فرض ضرورة تقدم في وجوب ان يكون للمسح مقدار
ثلاث اصابع يعني جملة على الاستحباب بقية من من جهة المتقدم (فتحصل) ان الاقوى
كفاية المسمى عرضاً .

واما بحسب الطول فمقتضى طلاق المحدث المتعين لا كفاء بالمسمى ايضاً
وعن التوامع وشرح لدروس دعوى لا بدق عليه دعوى ان من قول بوجوب ثلاث
انما قل في عرض الراس لطوله (وعن) المدة لك وجمع المقاصد وقوع الخلاف
فيه (وكيف) كان فلهذا ان المستبعد منصوص ثلاث هو لعدد العريضي ، دحر
معمر بقية عظام الرجل كالصريح في ذلك وهو يمكن وبه لا ريب ذلك من مصلح
ردرة ، اما صحيح الناصية فقد عرفت ما فيه .

(دعوى) ان الظاهر منصوص الثلاث كور التحديد ثلاث اصابع بجديداً
للعرض بعرضها و للطول بطولها - فدل على عتد بقول اصبع في مسرف لطول
(مندفعة) من خبر معمر بقية عظام الرجل ، في عن ريث (فتحصل) ان الاقوى
كفاية المسمى طولاً ايضاً ، ان كان لا حوط ان يكون مسح بمقدار عرض ثلاث
اصابع بطول اصبع .

موضع المسح

اشبه المعروف من الامتداد ان موضع مسح هو اربع المقدم من الراس
فلا يخفى مسح المؤخر او احد الجانبين وفي مسألة لشح الأعظم ، بالخلاف وعن
لشح به ما انفردت لأهميته به عن الخلاف : كاشت للثام دعوى لاجتماع عليه
او يشهد به مضاف الى ذلك جملة من لصد من

كصحيح (١) ابن مسلم عن الصادق عليه السلام مسح الراس على مقدمه

وفي الحسن (١) كالمسح على مقدم كسك و نحوه، فيرفع و لذلك
تعين طرح حسن (٢) الحسن من ابي العلا فلما بعد له «دع» مسح برأس على مقدمه
ومؤخره فهذا مما لا كلام فيه

اما الكلام في الجمع بين هذه النصوص في خصوص لباسه ففي الصحيح (٣)
زرارة و تمسح بلبه يماك فاصبتك

و في خبر (٤) ان رندا الور في مسح المرثه . اكل يديه . يعرب .
العشاء بمسح باصبتها و يدهن يكون بجمع الناصبة على مقدم . يحسن للمقدم
على الناصبة و تعد نصوص المقدم بنصوص الناصبة اه بجمع النصوص لاحد .
على الاستصحاب .

اقول الاقوى من هذه الوجوه ان «ل» لا تعدد لاحد . في مقدمه م . و
هو ما يقابل المؤخر والجامع

• ما لباسته وبى محمله . يحدى من جماعته . لغويين م . و الناصبة
من الخدين فوق لحيته . عن صاحب . لمصطفى . لم . و مقدم . و من
جماعته تفسيره شعر مقدم لرأس . و من من المقدمه لمصنفه له . و على ذلك
فتعين حمل الناصبة على المقدم . و يملحها على المن

فان قد ن مقدم ايضا بجمع . لما عن الناصبة م . من مع من المقدمه
لحيته و الناصبة

فلب لا ان محله . كون . منه من مع مني لمقدم لا يكون منه كونه محملا
بعد كونه في نفسه صهرا . في لربح لمقدم كم عرف

و ثانياً ان الناصبة التي في كلام صاحب التمهيد . هي محمله . لعدة رديها

١- الوسائل - الباب ٢٥ - من ابواب الوضوء - الحديث ١

٢- الوسائل الباب ٢٢ - من ابواب الوضوء الحديث ٦

٣- الوسائل الباب ١٥ - من ابواب الوضوء - الحديث ٢

٤- الوسائل - الباب ٢٣ - من ابواب الوضوء - الحديث ٥

الربيع المقدم

(و ثالثاً) ان ما في لعمري ان النية حد معاني المقدمة لا احده معاني
مقدم الراس (فانحصل مما ذكره ان الاقوى حمل النية على المقدم فلا تنافي
بين النصوص

لزم كون المسح بنداوة الوضوء

الثالث يجب ان يكون المسح بنداوة الوضوء ولا يجوز استناب ماء حديد
بلا خلاف يستدل عن الشيخ و المحدث دعوى 'الاحتجاج عليه (و يشهد له) حملة
من النصوص

كمكانته (١) ابي الحسن (ع) لعلي بن يقطين بعد امره بالوضوء على وجهه التيقن و
فعل ان يعطس و صلاحه له عند الحلة فكذب الله و علي توصاً كما امر الله تعالى
اعمل وجهك مرة واحدة في وضوءه و جرى سماعه و غسل يديك من لمرتين و امسح
بمقدم راسك و مذهب من قصر بنداوة وضوءه و صوته بعد ذلك ما كفاه مخاف عليك
الصحيح ١٢ المنصوص (له) ليس (من) بنداوة له الماء لئله المبراج و فيه ثم امسح برأسك
بفضل ما بقي في يديك من الماء و جلت لي الكفاية

(١) دعوى (أخيه له) لانه من فضاء الاحوال

مندفعة بنداوة مشتمل لامره (من) و هو ظاهر في الوجوب مضاف الى ان حكاية
الامم (ع) له تكون طهره في ذلك و عدى عدمه و قد هي مقدم لسان كما ترى
(مصحح (٣) رازمه و قد يجرى من الوضوء ثلاث عرفات واحدة للوجه و اثنتان للذراعين
& تمسح بيلة يمينه و يمينه (دعوى) لا يحتمل ان يكون و تمسح عطفاً على ثلاث
عرفات فلا يدل الأعلى الاخر و هو اعظم من الوجوب (مندفعة) بنداوة لاجل احتياج

١. الوسائل - الباب ٣٢. من ابواب الوضوء حديث ٣

٢. الوسائل الباب ١٥ من ابواب الوضوء حديث ٥

٣. الوسائل - الباب ٣١ من ابواب الوضوء حديث ٧

لعطف لى العديد من المصادر وهو خلاف الظاهر لا يقتضى به لا احتمال عدم كلفه مصافى
الى انصوص السادة المصنعة لعدم استنباط الماء

• يمكن الاستدلال له بمرسل (١) جالس جالس بنى عند الله «ع» الرجل يسى
مسح ربه وهو فى الصلاة قال «ع» ب كان فى تحيته بلل ولمسح به فلبس وان لم
يكن له تحية قال «ع» مسح من حاحه من شدة غلبه الماء عليه ما يرد
(الاول) به ظاهر فى صحة الصلوة مع بعض الوضوء «قد» به غير متضمن بحكم
الصلوة سواء لا «حدا» به هو فى مقام بيان حكم الوضوء «ب» لدخول فى الصلوة
لا يكون من مواعيد صحة الوضوء «د» كان فى التحية واحد حين «شفا العسل بلل
لثاني» انه غير تدهر فى لوجوب الاحتمال كونه ذكر «ف» من جهة كونه اقر
الى بعد قطع عن يد الله الصلوة وهو عدم حصول المسافى «قد» ب هذه الاحتمالات
لا يقتضى بها فى معادل ظهور الحمله الحرة فى لوجوب «بحر» (٢) بر اعين «ع»
ومن سى مسح راسه ثم ذكر به لم يمسح به «و» كان فى تحيته من ملك خدمته
«بمسح» اسه «و» لم يكن فى تحيته بلل فليس فيه اليد بوضوء «و» «بحر» من سى «د» (٣)
وما انصوص لظاهره فى معنى المسح به «حديث» كقولك (٤) انى به «د»
«عند الله «ع» عن مسح لى قال مسح به على يدي من سد «و» «د» «لا»
تصح يدك فى الماء ثم تمسح

• وجوه خبر (٥) بن عمار «يعلم» فعلى حمد على لى «د» «د» «د»
كثير من العامة ومخالفتهم لمدعى الحديث «يعلم» المصنعة

(واحد) ما يدل على جواز ذلك كخبر بنى نصر (٦) ان اسفل «د» «د» «د»
على «د» «د» «د» «د» «د» «د» «د» «د» «د» «د» «د» «د» «د» «د» «د» «د»
«د» «د» «د» «د» «د» «د» «د» «د» «د» «د» «د» «د» «د» «د» «د» «د»

لنصوص المتقدمة وان كان يقضي حملها على الاستحباب الا انه لا عراض لأصحابه لا يعتنى به

لزوم كون المسح بنداوة اليد

ثم ان مقتضى إطلاق الآية شريطة النصوص، الأمر بالمسح ومكانة ان يقطن وان كان حواء المسح برسو به الوضوء وان كان من سائر الاعضاء غير اليد وهو الذي يقضي إطلاق كلام كثير وعن المدرك لعلامة الطحاوي احتجاره الا انه يتميم بقيدته بمصححي زرارة وبكر المتقدمين والنصوص لمناية الظاهرة في تعين بان يكون بنداوة اليد ومما يدل عليه الظاهر في المرتبة الشرعية من المسح بما في اليد من البداء وليس الاخذ من اللحية وغيرها من المواضع (ودعوى) ان جرى المقيدات مجرى العامة يصح من الظهور في لاشد ان هذه النصوص واردة في مقام بيان الأسهل والأسهل (مندفعة) بان حمل النصوص الواردة عن المعصومين عليهم السلام على بيان عن الحكم الشرعي - (الاف الظاهر) - لا في المسنوط والسرائر وكثير من كتب لمصنف الشريعة عند حوزة دليل من غير التدقيق وجوده فيها

ثم انه لا على ذلك من حيث لا يقتضيه في الكف من الليل على لقول لزوم بان يكون المسح بان يحوز لاحد من سائر اجزاء اليد - (حيث من طلاق اليد في النصوص) - من قوة حمل الاضراف الى بلل ما يجب المسح به كما في طهارة شعب الاعظم (قول) ويشهد لهذا حواء الاحد من لدن مع مصداق الى الاضراف ما في بعض الاجاب لمناية

ثم (١) مسح به فتمسه الى كعكس بعض كعفه لم يحدد مع مصداق الى ما في لحوه من ان المتبادر من طلاق لفظ يد في النص والفتوى الكف فيكون حدها الزيد كما اشار الى ذلك لطحاوي في منظومته

ولم يجب ما على يده من الرطوبة اخذ من سائر الاعضاء كما هو المشهور..

(ویشده) مر سلا حله و القعه المتقدرة لا يحسن الشار الحله و الحسن و اشبه لعين
كما عن حماد عن الابن النصيح به و يشهد له دبر مر مر القعه المتعد و ظهر
المرسل و ان كان هه لمرسل من بلن بلحيه و بلن عره الا به لاح مادعي من
الاحماع على افتداه يرفع المدعه .

ثم به هل يجوز لأحد مما خرج من المحبة عن حد بوجه كالمسير من مكة
إلى الواحيدان

قد استدلل بالاول (استصحاب غسله) من بوضوء فصدق على ما فيه من بوضوءه
ان يداؤه بوضوء (وبصدق الماء المسحوق في بوضوءه) ما لم يتصل به بوضوء لغيره
بغسل على ما في المبرر من مداوة وان لم يكن غسله مستحبا
وفيها نظر الاول فلامه لم يدل لئلا على استحباب غسله كذا مع
بهدل دليل على حوا الاحد من هذه الوضوء مطلق حتى من الاحاد المستحبة ومنه
من مفتحي الملاقى دليل مرسل لقصد المقدم حوا ديث مطلق

و ما الثاني فالان ما يجوز لاحد منه ان يقول لمسمع في موضوع مدر
الحكم مدر هذا العنوان من هو بله الموضوع وعدم صدق هذا العنوان على الموضوع
لموجوده في الموضوع التي لا يجب علمه و صحيح ولا فون عدم جواز لاحد
وان لم يقع مداوة في شيء من محال الموضوع استلزم انه لم يشر
نظمه لتوضيح امثال الامر له بعد عدة (لهامه) عن انه من

كقوله (١) هلكت من أجل أني لم أكن في موضع منكم. ثم قال له
ثم يمسح راسه فان كان في حبيته من فساد فسد يمسح راسه وان لم يكن في حبيته
بشر فيبصر في البعد الوضوء فيجود غيره هذا فيمكن مسح راسه بدموعه
بالاستسقاء ان لو بعد ذلك قبل مسح عليه المسح بالاعوذ في حي السفط
عنه المسح في الوضوء فيسفن فرصة الى ليقيم رجوعه في بعض فويل

* هذا استدلال لعدم سقوط الموضوع و لمصح (بتقاعده) المسبوق اذ انه علي صفة

المسح على المراء دليل الخبر (ولصحيح) بل يجب عليه بانه لا يمكن العدى عن مورده و لا فلو اُخذ منه هو صاعده لم يقع مورد التمسك منه من حداً الا وهو بعد على الاقرب بعض الوضوء (مع) ان استندة لحكم المدكوه من الالة الشريفة في عابه الاشكال لا يدل على عدم روء مباشرة المسح له معوجاً لارم ذلك سقوط لأمر الوضوء وليس شئ الا انه ثبات الأمر كى يستغنى منه شروعيه الوضوء الماقص و اما الاستصحاب فحدث من المسح بعد رجوع المسح من الوضوء مع تعدد ٩ اثبات في وجوبه بناءً على حرجى او حافى لا يحترى الاستصحاب لعدم تعدد القصة المسففة مع اقضية المشكوك فيها

(واما) اطلاق دليل المسح بعد غسله بعد غسل كونه سدوه الوضوء لارم عدم امكانه سقوط المسح و الوضوء لا مسح باله لحدوث او بقاء له به (فحصل) مما ذكرناه ان الاقوى سقوط الوضوء في الغرض و ثقل الغرض الى التمسك و ان لم يعرف القائل به من علماء و بذلك الاحتياط لا مسح بل له ثم بالماء لتجديد ثم التيمم لا ينبغي تركه

جواز المسح على الشعر

الرابع يحوز لمسح على الشعر اثبات في المقدم و لا يجب ان يكون على الشرة جماعاً (ويشهد له) مصداق الى ذلك بصوص النصية المستندة به على انها هي الشعر المات على المقدم بل يمكن الاستشهاد له بدلة مسح لرأس مدعوى ان لمسح بالراس ما يعيم الشعر و ان يدعى "خود" شعر به مع مسح الشرة هو فرفة على ردة الأعم

(واما) (١) مرفوع محمد بن يحيى عن الصادق (ع) في الذي يحصر رسة بالجماع ثم يبدله في الوضوء لا يحوز حتى يصب شرة راسه بالماء فيحمل على ما يعيم الشعر بقريفة ما ذكرنا لاسباب و ان الظاهر ان مورد صوة و حيز الشعر قاتل

الأول لصحيح (١) ر ر ه المقدم : تصحح بـ ه ي ب ا د ص ت ث (١ و ٢) عليه بعدم)
 صوره في لوحات الاحتمال ان يكون عطف على معنى خبر ث ولا يدل الاعلى لآخر .
 وهو اعم من لوحات : قد بعدم لوحات عن ذات في بحث لروى : تصحح بـ ه ي ب ا د ص ت ث
 البقية في اليد (٢ بعدم) : صلاحية لعدم لمطلقات لكثيره المواضع في مقدم السبل للحكم
 لدى يعم به التلوي ، وفيه ان عدم لصلاحية ان كان لآخر كقول المصنفات كثيره
 (فردد عليه) ان لآخر الواحد يحصل المكافاة لـ ه ي ب ا د ص ت ث ان كان لآخر كقول
 الحكم مـ ه ي ب ا د ص ت ث (فردد عليه) لـ ه ي ب ا د ص ت ث واحدة واحدة معسره في المسائل التي
 يعم بها التلوي غير عـ ر ر

وبذلك ظهر ضعف نقول المأخوذ من مستند التي لا أدلة وبس الأفي

لزوجہ .

مسح الرأس مقبلا

لقدس المشهور بن الأصحاب على ما ثبت منهم في أحد ثلث عدم اعتك
 المسيح مقلدا وحوال الكس (١٠٠) ، ليدقق في القصة ، ثم يصي في الانتصار ،
 لشيخه في القصة ، الخلاف وعرفهم في غيرها عدم حوال الكس ، وعن الدروس انه
 المشهور بن الأصحاب وعن الخلاف دعوى لاجماع عليه (و استدلاله) بان مسح الرأس
 من استعمال رافع للحديث احمد ، بخلاف مسح الرأس مسدود فيجب فعل المتيقن
 (و يذهب) المراد الشيع لذي يصرف (حاشا في له) و بن نسي ومنه كان يسمح مقلدا
 بالاشبه لأن راحيته لا حاشا فيجب له في مصدق في قوله «ع» ان هذا وضوء
 لا يقل الله الصلوة الابنه

وفي الجميع نظر (ام الأول) و (مع وجود المطلق لا وجه لمسيك بعده
لاشتعال (مع) ان المورد من مواد حريص ليرئيه لكونه شكافي عند في

لما هو . بهذه على المحتار هو كون الطهارة من العباد من المطفأة على الوضوء .
 واضح ، أما على لقول ، ما يحصل منه علم ، حققه في محله من أن لشك في ذلك
 شيء ، في يحصل إذا كان ما هو موصوفه لشك في موصوفه (جريد الرائي) أو (لثاني) فلا
 محو المائي حتى في المستحب ، ومع المسح (أو قوله) (ع) هذا وضوء الجاشد إلى
 محكي من الوضوءات هي تتم على به مسح برأسه ، وسوى به ، مسح مسح
 (فتحدث) السبب ما استدلل به على لزوم كونه معصلاً لا يدل عليه فتدبر ، حوّل إلى
 ملاق الأدلة ، لقول هو حوا . سكت (يشهد له) مضافاً إلى ذلك

صحيح (١) حماد بن عثمان عن أبي عبد الله (ع) لا بأس بمسح الوضوء معصلاً ومردود
 (و لا ير دعله) ، وهو مردود في مورد من التذليل هكذا الأئمة في موضع احترامه
 لا بأس بمسح القدمين معصلاً ، أما ما روي واحداً كثراً المراد به عند احتمال
 بعد جرحه ، الذي هو أن لم يرد الأول ، والمراد لثاني (ع) (٢) ، معصو
 في عدم الدليل للخروج عن صحة العدم وإصالة عدم الخطأ ، الجرح الأول ، عن
 بعد طرق ابن قولويه لثاني منه طريق الخطأ (مع أن عن بعض نسخ ، يذهب رواية
 الثاني عن ابن عيسى

مسح الرجلين

لحماس من مريض بوضوء مسح الرجلين جماعة معصلاً ومنقولاً بل هو
 من صريح آيات المذهب والوضوء به موارده عن المريض ، وبها أكثر من عدد الرجل
 ، لخصه في (١) ، الك (٢) ، دل عليه به ، في جرحه كما عن ابن كثير ، في
 عمر وجرحه وعاصبه

١ - الوسائل الباب ٢ من أبواب الوضوء ، الحديث ١

٢ - سورة العائدة - الآية ٧

ويظهر من خبر ابن (١) هذا المروي عن سيدنا عن الصادق (ع) عن قول الله
 واسمعوا للرج على الجفص هي معنى المصقول (ع) بل هي على الجفص ان قرأه اهل الس
 انما هي على الجفص ان مصد على الاول هو صحيح ما على كذا في فكيف عطف على محل
 رؤوسكم (وما هو نون ٢١) مع من الصادق (ع) في الرجل ينوصاً لوصد كذا لا حبه م
 ينوص بهما الماء حوضه قول (ع) حرأه ذلك

(وصح ٣) يوم كسب الى ابي الحسن (ع) سئله عن لمسح على القدمين
 فقال الوضوء بالمسح ولا يجب فيه الأدلث ومن على ان لا يمسح بهما في وضوءه لانه
 فان قوله في الاول ينوصاً الوضوء كله الا حليه صهر في له موثقه قبل ان يسي وضوءه
 الرجلين كال على وفي المذهب ثم حلقه بهما او قوله (ع) في الثاني الوضوء بالمسح
 ولا يجب فيه الأدلث قرينه على انه صورة السعة من ديله (مع) انه لا عراض الاصحاب
 عنهما ووافقتهم المذهب بعض العامة الذين يمسحون بحملان على

(و) يجد (مسح) نشره الرجلين من رؤوس الاصابع الى الكعبين (١٠)

مسائل الاله الى لا ريب ولا (١١) في عدم وجوب المسح في مسح الرجلين صهر (١٢)
 فتوى (١٣) في بعض النصوص من مسح صهرهما باسمهما

كمرفوع (١٤) في بصر عن الصادق (ع) في مسح لراسه القدمين ومسح بصرهما
 طاهرهما واطمئناؤه نحوه خبر سمعته (١٥) لا يعني به لصعب سيد الخراساني مؤيداً به
 بنصوص المستقيمة وهو نعمتها المذهب بعض اصحابنا وهو مسح صهرهما
 وبما الكلا يع في مؤيد من الاول في حقه بولاً كذا في حقه عدل (١٦) الاول
 والمشهور بين الاصحاب انه يجب لمسح من رؤوس الاصابع الى الكعبين عن اخلاص
 الانتصاء وانعنه وبغيره دعوى الاحماع عليه (وعن) الشهيد حمل عدم وجوب
 الاستيعاب وكفاه المسمى وعن المحدث كذا في لغيره بدو عن الرضائي لعد
 عنه وفي الحقائق تقوية

١- ٢- الوسائل الباب ٢٥ من ابواب الوضوء الحديث ١٤١ ٢

٢- ٥- الوسائل الباب ٢٢ من ابواب الوضوء حديث ٧ ٦

والأول أقوى ويشهد له النصيب البابية كحضر (١) كمرور ه عن الفراع
 في حكمة وصوته (ص) ثم مسح راسه فغيبه بي الكعبين فصل كعدلم يحدد ماء: بعده
 غيره والآنك في الأسفل على الجيوب وقد في دفعه في مسح من الوحد فرجع
 وحديث (٢) المسح مسح مسح متصل بمعنى في ردش: ثم هو حلت إلى كعبك
 وقا عرف: لا بد على له حذب في لب المسح: تدخ ما و دعيت: صحيح (٣)
 بكر وقد مسح شي غير: ست: شيء: فذلك من كعبك بي امر او
 لا بد مع فقد حذر الا لا يظهر كون قوله اخ: من ليج: اللشء للفتن
 ودعوى: انه على ما: من: امته: هو: تدخ على بعد بعض فهو يدل على العدم
 (مصدق) لا بد من رد حول بناء غير شيء: لا معنى لبعض شيء: في قوله (لا بد) لا بد
 لمسح: مسح: تدخ: على: من الرد: (ع) مثله عن المسح على القدمين كتب هو دل
 فوضع كفه على لبا مع مسح لى الكعبين: وهو دل: الاستصحاب طولاً: عرصاً: ولكن
 في دليل على عدمه في كذا: رفع يد عن: ظهره: لمس: الله: ما لمسه الى وصول
 ولاص: فامس: مسجود: (هـ) ظهر: الله: ما: رده: بعض: لا: هم: عليه: من: التفكيك
 من لعرض و لصل: حمد: لأول على الاستصحاب: و تدخ على لوجوب خلاف
 المرتكر العرفي.

وله الشريعة ٥٥ مسح رؤوسكم ورجلكم الى الكعبين
 ورد على الاستدلال به (١) من الظاهر من كون الكعباية للمسح (وحدث)
 من حوا: ليكر: كحسني: فتع: حمل: على: الاستصحاب: وعلى ان لديه للممسوح
 فلا يمسح: (وآخرى) من: حنكم: يكون: عطف: على: لقط: رؤوسكم: كما: عرف
 فدل على عدمه: جوب: الاستصحاب: لك: (ب) لى: هي: لبعض: كما: يدل: عليه: الصحيح

١- الوسائل الباب ١٥ من ابواب الوضوء الحديث ١١٥

٢- الوسائل الباب ٢٣ من ابواب الوضوء حديث ٤

٣- الوسائل - الباب ٢٤ - من ابواب الوضوء حديث ٤

٤- سورة المائدة - الآية

بواقي نفس هـ

ففيه نظر الطاهر من لونه سريعه من حبه صوب العنه في كونه عيده لمسح
لان الطاهر كونه نظري من معتد لفعل كما لا يخفى وجوب امرين الاول
الاستيعاب من حيث تطل لذي ثوب لمداء رؤوس لمداء المسمى لكعسين هـ
كما يدان على عدم وجوب شي في حبه ككس لا وجه دفع لمد عن صبه هـ
في وجوب الاول انت في اعينه جعد من معتد راجح (مع) ان جعد
مداء بمسح لمد في مداه الطاهر من وجوب الاستيعاب بل على هذا تقدم
ان عده وان كونه له للعت فلا في المداء عده الاية على هذا المداء
ومسحوا نفس حاتم رؤوس لا مع اي كعسين صبه ذلك في ابرو
الاستيعاب لا ينكر

١٠٠٠ اسئل ١٠٠٠ مسح هـ بمداء الو هـ في نفس لونه اسئل ١٠٠٠
مسح هـ ح دلت هـ مداه لمد ابرو عده ر صه صرا (١) لمسح هـ ا لمد على
حوار لمسح على اعين من در لمد ط ل لمد لمد لمد لمد لمد لمد لمد لمد
مسح الرجل باو حال اليد في الحب المخرق

هـ في الجمع نظر هـ لا لمد لمد لمد لمد لمد لمد لمد لمد لمد
ون اسئل لمد لمد لمد لمد لمد لمد لمد لمد لمد لمد لمد لمد لمد لمد
عن الموضع لو حب مسحه لمد لمد لمد لمد لمد لمد لمد لمد لمد لمد
عنه مدين على لمد لمد لمد لمد لمد لمد لمد لمد لمد لمد لمد لمد لمد لمد
دحل لمد في حب فم طر لمد لمد لمد لمد لمد لمد لمد لمد لمد لمد لمد
ان لا قوه وجوب الاستيعاب بحسب الطوار

المراد من الكعسين

لا خلاف بين عده لمداه لقوة الحاصه في ان الكعسين هما العظمان

١. لمدائل الالب ٣٨٠٢٤٣٢٣ من ابواب الوصوه

٢. الوصايم الباب ٣٨ من ابواب الوصوه - الحديث ١٦

باتس في وسط القدم ولك العظمين الذين في حسي في عن الأصابع والحواف
ومجتمع السان وغيره دعى إلى الإجماع على أنه إحداهما في القدم . وهو أن العصف
هو فهم من عند أن التواء بعد غير في صفة من كونه في كعب هو ينظم له في
لوقع في مجتمع السان . القدم وعن المعد في المقعد في كعب هما في القدم
القدم اليسرى من المفصل . المتطابق في قول في كعب في أن قدم واحد هو
ما على أنه في وسط القدم علم . كونه في عن في سبب لأجماع على
هذا المعنى .

وقد استدل لهذا القول . لأجماع في حديث في كعب الأصابع
على أن لكعبين هما في القدم . يقول : هي بقعة في المحكي عن بعد أنك أن
لعونة بحاسة متفهم على أن لكعب هو شرط في كعب . وحمله من النص
منها أخبار عدم استيطان الشراك

ومما (١) صحيح ليرى عن إمامنا في الصحيح عن بعض كعب هو
فوضع كعب على الأصابع ومسح به الكعبين في ماء . ثم في الظاهر في
الغاية الثالثة . فلا يفي فيكون الكعب متحد مع . هو القدم في الماء
ومما (٢) لشح في الحس . الصحيح في . هو كعب
في ظهر القدم

ومما (٣) في حديث في حديث في حديث
فوله على في حديث في حديث
العرقوب ثم قال أن هذا هو الظنوب

ومما لأجماع في حديث في حديث
في من هذه الأجزاء في حديث

١- الوسائل الباب ٢٤ من أبواب الأضغاج حديث ٢

٢- الوسائل الباب ٣١ من أبواب الوضوء حديث ٢

٣- الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوضوء الحديث ٩

روى الإشارة له انتهى (فحصا) بان شأما سئل به على القول المشهور
 أي بدل عليه (بل) صحيح الرطبي شهد له حنابلة العلامة وحامس يشعرون به
 ويسنده مصنفوا في ذلك (١) صحيح رازي وكبير وفي حروفاً صلح الله في ابن أبي عمير
 قال هيب يعني المفصل دون عظم الساق فقل لهذا ما هو فقال هذا من عظم الساق
 والكعب اسفل من ذلك (٢) وعدده من المراد من المفصل فيه محتمل أن يكون المفصل
 انتهى في قدم القدم الذي سألوا على وجوده أن يكون (دون عظم الساق) من كلام
 الرازي وهذا للمفصل فكيف من راوي يروي به ش. بقوله هيب إلى المفصل انتهى
 يكون دون عظم الساق وليس هو متصل له في (يشعر به) قوله «ع» والكعب اسفل
 من ذلك (٣) أنه يروى أنه «ع» أشار إلى بفتح «و» لانه الكعب فهو حشر حسبي
 يكن حجة «حمل» لمفعول على لكش في سنة القدم الذي لا بد منه كذا الدرس من
 لاسن أكثر من الخواص بعد سنة لا بد من له مع عدم التريه و قوله «ع» و
 لكعب اسفل من ذلك مع أن الكعب وقع تحت الساق إذا المش له بذلك
 به به قوله (ع) قل ذلك هذا من عظم الساق أو هو شيء يكون من عظم الساق
 فلا يحتمل أن يكون المراد من المفصل هو «في» وسط «صحيح» (٢) رازي
 حماد (٣) هلال لوردي في حد الساق الذي لا يعلو به يقطع حمله يجرى من الكعب
 منه ما زال من الساق على يقطع من بمفصل كحشر (٤) معوية بن عمر
 عن يهودي «ع» أنه يقطع من الساق ربع اصبع وتركه الأيمن يقطع إلى حلق من المفصل
 وركب الكعب على عظمه (٥) محض من «كر» في الأقوية حذره بمصغره ونعته حملته من
 المشحون به كالمسند (٦) في لوله صاحب الكعب شحها السقي في الحديث لكاشي
 و يحدث آخر من ملي من الكعب هو لمفصل من الساق القدم أو العظم المائل
 به (٧) توافق في معنى الساق القدم به رائد في علاه بدلال في حشر في

١- الوسائل - الباب ١٥ - من أبواب الوضوء - الحديث - ٣.

٢- الوسائل الباب ٤ - من أبواب حد الرقة الحديث ٨-٧.

٣- الوسائل الباب ٥ من أبواب حد الرقة حديث ٨.

قصه له في رواية في سنده يدخلان في حفرتي العتب : هوناب في وسط ظهر القدم
 • يكن سوه عرطهه بحس لصير لذي يعبر عنه بالمعصل لمجاورته بداو من قبيل
 نسيه لاجال نسيه المعص كما طرح بدات الهائي . ولا يحل له كلمات فدها
 صحابنا .

ثم ر في وجوب مسح الكعبين وعدمه قولين ، حثرا اولهما المصنفه والمحقق
 لث في هذه القول على القول بكون الكعب هو المعصل لا يترتب على هذا التراجع
 ثر اذ المعصل لا يمسح له حتى يارح في دخوله في الحد او خروجه عنه (و اما)
 على القول لمشبهه و القول به العظم المائل الى الاستدارة الواقع في معنى
 لساق

فقد سدل للاول (نان) كلمة لي معنى مع كما في قوله تعالى الى المرافق
 و (نان) القامة : حده في المعنى (و نان) لكعب كما جعل نهاية للمسح وضع بداهه
 به في حفر يوس لابي قد دخل الكعب في المسحة

و في الجمع نظر : كعب لي معنى مع خلاف اظهر لا يمسح به لاعم
 له به (و كون) له به : حله في المعنى محل تأمل (و وقوعه) بدايه للمسح لاسدل
 على دخوله في المسحة اذ هذا التراجع كما يجري في القامة ككبحر في به ، يحمل
 بدايه ويكون له ' اء ، (و على ذلك) فتعبر لرجوع الى اصابة الرائحة عن وجوب
 مسح به على حثرا به في ' لك في المعصل اذ كان بيانه وصفة الشارع و كون
 ظم . من عدوين الوضوء لابي . كما هو الحق (فتحصل) ان لا يكون هـ
 القول الثاني

حد المسح عرضا

مب • الثاني في بيان حده عرضا لمشهور بين الاصحاب انه يكفي المسمى
 عرضه ولو لم يمسح اصبعه اقل • عن المستبى انه مذهب علمائنا وعن التذكرة نسبه
 بي فقهاء اهل السنة عن المعتمد دعوى الاجماع عليه (وعن) الشيخ القول باعتبار

لأصبع (وعن) التذكير عن بعض اصحابه اعتد ان يكون ثلاثاً اصبع (وعن) الحلبي
 وظهر العسة غداً الأصغر (عن) ظاهر الصدوق في العقبه وحبوب المسح بمقدار
 سكتة وعن لمحقق الأديلي وسد لمذكر الكعبة المين اله
 و تشهد لأول بصحيح (وهو يكبر) لعدم وفيد بعد الاستشهاد لوحبوب
 الاستيعاب في العن بقوله تعالى فاعسو وجهكم واندبكم الى المرافق قال ثم قال وامسحوا
 برؤوسكم واحكمكم الى الكعبين قد مسح شيء من أحد شيء من قدميه ما بين الكعبين
 الى طرف الأصابع وهذا حراً (وهو) ما بعده من ن لظاهر ولا من المحتمل ان
 يكون قوله من الحج بين الشئ (وهو) ولا يصح جعل الماء للنقص لكونه مدحولها
 الشئ ولا معنى لبعض الشئ في معناه ولا يدل على لآخره المسح بعض ظهر القدمين
 وبصحيح (١) رارة الور في كعبة ستفاده مسح بعض الرأس و الرجل
 من الكعبين حيث قال فيه فعرها حين قال برؤوسكم ان لمسح بعض الرأس لمكان الماء
 ثم مسح الرجلين برأسكم ومسح اليدين بالوجه فمسح وحكمكم الى الكعبين فعرها
 حين وصلهم بالرأس المسح على قدميه (وهو) ان تكون لعصاة بلحاظ
 مجموع لظهره وليس (وهو) فهو ان قد على كفاية مسح بعض الظاهر
 ولكنه قبل ليد منه بل على له ٢٠ لا -

١ - يمسح (٢) - صدوق واحد (٣) - حنترين سليمان و ردين في ارجل اليدي
 لحن المحرق (٤) - مصدق الى صدر سدهما ايهما لا بدلان لأعلى عدم وحبوب روع
 لحن وحبوب المسح مدحول مدحول في مدهم من خدا المسح كما لا يحق
 وبخصوص (٥) - يد على احد سبل لمسح الرأس و الرجلين من اللحية و
 محاحين واشهر ليس ذلك من هو من اشهر ليس من محاحين بل وكذا اللحية
 لا تكفي لمسح الرأس و لرجل ذلك (وهو) اولاً به محصه مدحول ليس (وثانياً)
 لعدم كفاية الماء بعد كونه لمسح لرجل ليس بل كتب لوسم لا يلازم الاكفاء بالمسح

فلو دل الدليل على لزوم مسح موضع ثلاث صاع ولا عرصه هذه لصوص إلا أن يدعى عدم كفايتها لذلك أيضاً .

وقد استدلل الأعلام أن يكون ثلاث أصابع بحر (١) معبر من بي جمع (ع) بحر من لمسح على الرأس موضع ثلاث صاع وكث لرحل (وصف) أن أحشاء ثلاث أهم من نفسها ودلالته على ذلك قول المجري تنزه على لغو مفهوم (ع) الذي لا يقول به (مع) المصنف السد

و ما لقول بأن الأقل صاعان و لقول باعتبار الأصبع فلا دليل على شيء منها ولعل القول به مفسد إلى عدم صدق المسمى بأقل من الأصبع الأصبعين وهو كما نرى وإما لزوم كونه بمقدار الكفاية (فيهدله) صحيح المرتضى ٢ استدل الحسن برص (ع) عن المسح على القدمين كنه هو موضع كنه على أصابع ومسح إلى القدمين فمثل ذلك لو أن حلاقاً يمسح من أصبعه قال (ع) لا لا يكتفه كلفاً .

و حر (٣) عند الأعلى فبأنبي عدا الله (ع) غشرب و يقطع صغرى يجعل على أصغرى مزاره فكيف أصح بالوضوء ول (ع) يعرفه و شاهده من كتاب الله عز وجل ما جعل عليكم في الدين من حرج مسح عليه رسولاً حوب الاستحباب لم يكن للاستشهاد بالآية الشريفة والحكم بأروام المسح عليه (ع) ورعوى حمده على ردة (ع) عن توهمة أنه على تقدير حوب المسح على قدمي لا يمسح لادن من مع المبررة (مدفوعة) بأنه (ع) في مقام بيان حقه بعبارة لا يمسح على حكم قرصى تقديرى (ورعوى) حملة على سبب (ع) و لم يوصفه من عبادة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أصغرى صريح في خلاف ذلك فأمس لمطلقاً (ع) لأمره بمسح به القدم (وكن) دعوى حمل الآية على الاستحباب (ع) حرير (ع) عنه يعي الجرح في المسحبات من الاستشهاد بالآية في الثاني لصوص حدائيل من اللحية والباحابين

١- الوسائل - الباب ٢٥ - من أبواب الوضوء الحديث ٥

٢- الوسائل - الباب ٢٤ - من أبواب الوضوء الحديث ٤

٣- الوسائل الباب ٣٩ - من أبواب الوضوء - حديث ٥

واشعار ليس «تعب لاجرة» (غير بعده) لأنها «تحت صورة السنان الأبدية» في غير «صمة» «قول» «لعل» «وأيضا» «حس» «معه» «مضا» «إلى» «ما» «عرفت» «من» «دعوى» «جماعة» «لأصابع» «على» «كفاية» «المسمى» «و» «عدم» «و» «حوت» «لا» «سبع» «فتحصل» «أن» «لا» «قوى» «كفاية» «المسمى» «و» «لا» «حوت» «أن» «يكون» «مقدّر» «عز» «من» «ثلاث» «أصابع» «واحتوط» «من» «ذلك» «مسح» «تمام» «ظهر» «عدم»

الابتداء بالكهين

المسألة الثالثة لمشهور بين الأصحاب كـ عن الذكرى وفي الحقائق حوار الابتداء بالكهين (دع) لعمه ولتعلقه لأشياء والسرائر عدم وستدل به (ظاهر) الآية بشريه لظهور إلى في الأشياء، (وصحيح) الرطلي لمقدم في معنى كـ في لزوم الأسباب (دع) ليدية ويرى على الجمع في ظهوره في عدم حوار الكهين ولزوم ابتداء بالأصابع «أن كان لا يسكر الآية بعد حمد» على الاستصحاب بمرتب ما يدل على حوار الكهين «هو صحيح حمد» «تعب» «في» «أحد» «لأن» «مسح» «الوصوء» «مفلا» «مدير» «وفي» «الأحر» «لأن» «مسح» «عدم» «مفلا» «مدير» «وفي» «عرف» «في» «مسح» «الرأس» «أبها» «حيران» «لا» «حس» «و» «عدم» «لأن» «دع» «في» «رأي» «لحس» «(ع)» «بني» «مسح» «ظهر» «قدميه» «من» «على» «القدم» «لأن» «كعب» «لأن» «على» «قدم» «و» «قول» «لأن» «في» «مسح» «لرحيل» «موسع» «لأن» «مسح» «مفلا» «لأن» «مسح» «مدير» «أي» «من» «لأن» «للموسع» «أشياء» «الله» «تعالى» «فما» «فأفاده» «مصف» «بقوله» «(و)» «لأن» «مكون» «بما» «أفاده»

تقديم اليميني

ثالثة لمشهور بين الأصحاب على حسب الهم حوار مسح ليسرى قبل يميني ومسحهما معا وعن من درس لأظن مخالفا ما فيه وعن ظاهر العبقة دعوى

الإجماع عليه (وعن) المرسوم والفتية وجامع المقاصد والجمعة و مدارك الروضة
 لروم تقديم البيهقي وهو لمحكى عن ابن الجندب و بن أبي عمير و بن بابويه و كاشف
 للشك (وعن) المذكور في المسئلة فولا لم يعرف قائله و هو حوت تقديم البيهقي
 و مسجدهما معا لا يجوز تقديم البيهقي و قد لى له و أحذره حمله عن متاخرى لم تخرين
 و استدلال للأول (باصلا) لكاتب و السبق لوصوءات الساسة و خصوص الترتيب
 ليس في شيء مما اشهد به مع تعرضها للترتيب و تدبر بخصوصات (وفيه) انه
 تنعير تعيد الاصلاص المصحح (١) من مسلم عن الصادق (ع) و امسح على الصمغ و
 بد بالشق (اليمين و عدم) لتعرض لمصوبه في لوصوءات الساسة و خصوص الترتيب
 لا يكون كالص في عدمه لوجوب كفي بوجوب حمل (اعرفه) باليمين على الاستحباب
 كما لا يخفى (و دعوى) اعراض المشهور عن المصحح (مستدفعه) به عرف من اضاء
 حملة من الاصحاب بمصوبه (و بد حمل) لا يكون عدم عملهم بطهره من جهة الجمع
 فيه و بين لصوص الساسة لا للاعراس عدمه (٢) عن دوشى عن بن رافع عن
 على (ع) اذ توصا أخذكم فليبدأ باليمين قبل الشمال من حسده

ولكن لاحصاة لتوقع (٣) الشرف المروى عن الاحتجاج عن محمد بن عبد الله
 الحميرى عن صاحب الرواى (ع) كتب اليه باليمن المسح على بن جابر و يهيا يبدأ
 . لمس او يمسح عليهما جميعا معادى (ع) مسح عليهما جميعا معادى (ع) . حديثهما
 قبل الاخرى فلا يبدأ باليمين (٤) عند بن جابر من كثير الهاشمى عن الصادق
 (ع) قال يمين هو المؤمن حاشى مع محمد بن الحنفية . الحديث مويد قد شتمل
 على لدعاء عند غسل كل عضو الى بن جابر ثم مسح حذاء قبل اللهم رب قدمى على
 لصرط يوم تزل فيه الاقدام الصريح فى حوز مسجدهما مع عن المصحح . خبر
 بن رافع بعد اطلاقيهما . هما و يحتملان على صفة عدم الجمع بينهما فتخصصا
 . كونه ان لا قوى هذه الأقوال يجوز مسجدهما معا عدمه حوز تقديم البيهقي . و الاحوط

تقديم البيهقي

١ - ٢ - ٣ . الوسائل الباب ٢٤ من ابواب الوضوء الحديث ٢ - ٣ - ٤

٤ . الوسائل الباب ١٦ - من ابواب الوضوء الحديث ١

لربما من يحب المسح باليدين أم يكفي يد واحدة وعلى الأول هل يحسب أن يكون مسح اليمين باليمين - اليسرى باليسرى - مخرج الاختلاف (وحيث المشهور بين الأصحاب هو القول بحوار المسح بيد واحدة) - حيث لا اختلاف وعن بعد من دعوى الاتفاق عليه وفي نحو هذا لم يشر على من يصر على جواب اليمين باليمين واليسرى باليسرى .

وقول لولا الإجماع كان الجواب بالشك في عدم الاكتفاء بدو حده ، وفي حمله عن الموضوع السابقة من بداهة المسح بهما - والبرهان كون مسح اليمين باليمين واليسرى باليسرى - حيث لا اختلاف - فمراعاة من هاشم - مسح بيده بماء صحتك ومدينتي من ماء يات من ماء يات ليمسح به مسح بيدك أو ظهر وجهك اليسرى ، وبه يقيد إطلاق الأدلة

عدم حوار المسح على الحائل

بما مر في المسح على شدة القدمين ولا يجوز على ذلك حتى من حب وغيره حيث لا اختلاف إجماعاً في كون ذلك كافياً في بطلان ما لا يعد من ضروريات المذهب .

وبما مر أنه أدلة له بأنه لا يوجب له في بعض المصنفات لو رده في المسح على بعض أجزائه في عدم تكرار ذلك لوقوع الاستبدال في بعضه ، بل أنه الكفاية وأنه سوي لكأن مسح على بعضه من بعضه ظاهر في نفسه

كما في ١٢ الكفاية ليد على الأجزاء عند له في قول في مسح على بعضه فيسم ثم قال (ع) كذا وهو المعمور - الله كشيء لي شئور - بخلافه في العم فترى أصحاب المسح - بذهب - صوابهم في أنها لا تسع إلا شك في

أنما الكاظم يقع في موضع آخر وهو ما ذكره في الحقائق قال ومن الحائل لشعر

١- الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوضوء، لحدث ٢

٢- الوسائل الباب ٣٨ من أبواب الوضوء الحديث ٤

في الرجل على المعروف من منقب الاصحاب (١) عن احمد عنه منهم صاحب المصاحح
لاكتفاء بمسح شعر لسان على غير لعدم عن مسح بشرة

واستدل له (بكونه) عرف من تواضع مع الله (٢) سبق، انتهى الى مسحه
من الامر بمسح الرجل ومن الاصعب من المسح على الشرة فيقبل الحديث كمن
يشير اليه قولهم في مقام التواضع عند (البحر) المسح على بياض (ويذكر) الجرح
من وجوب ازالته بالخلق نحوه وبعدمه التحليل بمسح (٣) بالسيرة المسنونة عن عدم
الخلق والتحليل، (وعموماً) كمن (٤) لا يشاء التحليل الا بعد الجرح عن العرف
لما نية الشعر مع الله وجوده وعموم الادلاء به

(وفي احمد مع نظري) الاول والاول تسعة من جهة من تسعة في بدالة
واما الثاني والاول الشايع بما امر بمسح من جهة من جهة - اشعر عن عدم الرجل
ومسح فلا يسقط بي لذهن مسحه من جهة مسح من جهة

واما الثالث والاول شعر سبب لا يكون مستوعب لمخط العرفي عند رفع
وجود الشعر يحصل لمسح للاطلاع مع ان اوج الجرح يسببه الى كل فرد مسوخ
وبذلك يظهر ما في الرابع .

واما الخامس فقد مر في مسح ال اثر عدم سمولة للمسوخ
واما السادس فلما عرفت انما من عدمه بعينه من مسح امعدار الوجه
ويشهد للقول الاول بذهاب الكذب والسهة لعدم دخول الشعر في معنى الرجل ثم
ان الكلام في وجوب مسح لسر الدب هو كلام في لشدة الدب على الدين و قد
عرفت ان الاقوى عدم لوجوبه وراجع

المسح على الحائل عند الضرورة

ثم ان ما ذكره من عدم جواز المسح على البدن بما هو في غير حال الضرورة
والنقبة واما فهم فلا خلاف في جوازه والكلام يقع في مقدمين الاول في المسح على
الحائل في حال الضرورة من بدنه على حلة لا يمكن معه رفع الجف او نحو
ذلك فمن غير واحد دعوى لاحد على جهة

و شهد له خبری (۱) الد: قد لابی جعفر «ع» ان احسان حدثی انه
 رای علی «ع» رای ماء ثم مسح علی الجفن فقال «ع» کذب بوطین ما یلعکم
 فقول علی «ع» فیکم من الکتاب الجفن فقد هل فیه حصه فعل «ع» لا الامس
 عدوتکم او تلح بعدو علی حدث فی مؤوده ان کان هو الحب و التلح الا انه
 بعدن لی غشوق یذیل «ع» بعد اعداء القول و الغشوق لعل لبعیر الخوف ینکون
 مشعر ۱ بدلت

(١٠ عوى) عدم حبه لار به ذكر في كتب الرجال مدح ولا قدح
معه رعايته لمجلسي في محكي وحيه دفعه في ائمه حسن (مع)
المرضى عنه في حديثه عن هومن احمد بن الاحمد ع (مصفا) الى ما عى
الكافي ما يشعر بمدحه

و عليه خبره و انما لي عن الامام (ع) انه (ع) لا يفتي في
الشيء حتى يسمع خبره من كل من هو المأمور بالافتاء اليه
من اهل البيت (ع) و انما خبره (ع) ان من لم يفتي في
شيء من هذه الامور لم يفتي في شيء من هذه الامور

[illegible]

واما له ٣ اقسام : اخرج في لائندل على ذلك لاف بعد بدل على
في الحكمة يعني به ٢ بدل على لاف و ١ مخرج على لاف و ١ دفعه به حكم صمي
اما يكون دفعه بحكمه بصمعه و لاف كب ١ اما ١ حوت لاف ١ دفعه في لائندل

١. الوسائل - الباب ٣٨ - من أبواب الوضوء الحديث ٥
٢. الوسائل - الباب ٢٤ - من أبواب الأكل والشراب
٣. سورة الحج الآية ٧، والباب ٢ من كتب أئمة المذاهب عن الوضوء
وعنه من أدب

عليه ويحتاج الى دليل آخر .

ولا يعارضها ما في صحيح (١) من قوله «من مسح على الخصر بيمينه فقال «ع» ثلاثه لا اتقى من احد» شرب المسكر و مسح على الخصر و منعه الحج وما (٢) في صحيحه «شام عن ابن ابي عمير الانجمي عن يونس بن عبد الله «ع» و اليه في كل شيء لا شرب السدر و مسح على الخصر و منعه الحج و نحوه» ح (٣) عن غير واحد عن الباقر «ع» وغيره

و مفسر الخمر و هو حذر في لو د حرم على بني الوحوب و هو ذكر و ا في بوجه هذه المصروف و هو من لوقوف عده في ارجاع لمطلوبات (ومم) يؤيد ما ذكرناه من الجمع و هو في كونه حرم و هو للمصروف الامر به من الرجلين في حال التقيّة

حوار التقيّة مع المدوِّحة

ثم انه في الضرورات عدى بعهده به يجوز المسح على يمينه دائمه يمكن رفعها ولم يكن يحد من المسح على اليد من لولا حذر الى الاحوال لان الطهر و هو حذر ابي الورد ليس حوار المسح على يمينه في حال الضرورة في تحمله في تعديل الانفصال الى التيمم فلا اتصال له من هذه الجهة او حذر عبد الاعلى من جهة التمسك فيه داية في الحرح طاهر في ذلك اذ مع «حو» المدوِّحة لا يكون الحرح طاهر على متعلق التكليف و لا تشمل الآية الشريفة

واما في النعمة فسب الى المشهور «ع» مع «حو» به «ع» «ع» عن الشيخ في الخلاف و المحقق و المصنف «ع» صاحب مدارك و بعض محدثي المتأخرين اعتدوا بعدم المدوِّحة (و شهد الاول) حذر في لو د دائمه في عدمه عدم ما لزمته لعدم الوقوف و امكان التيمم «ع» خلاف الثلث المربع فعمله لتدريج عليه لا يشترط تحريمها

١- الوسائل - الباب ٣٨ - من ابواب الوضوء حديث ١

٢- الوسائل الباب ٢٥ من ابواب الاضحية و يهي من كتاب الامم بالمعروف حديث ٣

٣- الوسائل الباب ٣٨ - من ابواب الوضوء

في الحكم والأحكام بصورة عدم المندوحة

وما عن العاشي (١) بسند عن صفوان عن أبي الحسن (ع) «يؤمر في عدم
اليدس قلب له يرد لشعر قل ركان عدم الحرفين والأفلا

وام الفائلون دعاء عدم المندوحة و يظهر أنهم سندوا في مشروعنة النسخة
في المعام أم لي بقى أصغر والخرج أم عن المصنف

و أما إلى العمومات (٢) الدالة على مشروعنة النسخة مثل نسخة يبي و دين
أعني و من لا يسه له لأدس أفلا و من له ب أعني فهو هو يبريه جعلها دين
في الآخر أعني أنه شعر بخصصه به في معام من تصانيف كجهر (٣)
معمر بن يحيى كل ما حذف المؤمن على نسخة ص ١٠٠ فله ولد لزيد و حسن (٤)
سرقاني عن راجع بن شاذي كتب لي أبي جعفر الذي (٥) سئل عن صلوة حذف
من يتولى أمر المؤمنين (ع) وهو مسح على جفون فكأن (ع) لأصل حله من مسح
على الجفون و جعلت به هو مسح لا يجد ما من الصدوة معهم قدس لعنت أقام
الخ و صحوها غيرهما

و لكن عرفت أن المندوحة سنة في عدم حذر أبي لود يظهر في
عدم عدم المندوحة (مع) به علم و من ستم كونه هو من على مشروعنة النسخة
أيضا لأوجه لهذا القيد

بما دل من النصوص على أن لا بد في النسخة و مسح كجهر (٥) مسعده من صدقه عن
أصاف (ع) و تعبير ما ينبغي مثل أن يكون قوما سوء و حذر حكمهم ؛ فعلمهم على غير
حكم الحق و فعه فكأن شيء يفعل بمؤمن بسم أمكن لعدة مما لا يؤدي إلى تضاد
في الدين فيه حائر .

وه صحيح (٦) بي عدم عدم (ع) لأدس لمن لا تقيّة له والنسخة في كل شيء الأبي

١- الوسائل الباب ٢٤ من أبواب الأمر والنهي . من كتاب الأمر بالمعروف

٢- الوسائل الباب ٢٥ من أبواب الأمر والنهي من كتاب الأمر بالمعروف

٣- الوسائل الباب ٣٣ - من أبواب الجماعة حديث ٢ .

٤- ٥- الباب ٢٥ من أبواب الأمر والنهي من كتاب الأمر بالمعروف و حديث ٣-٤

محال للنتية فيحرم ولا يصح لتعديده

وفي الجمع نظر اما لادل فالامر بسعة لمصلحة فيه غير منافي للمسح

على الشره لا يوجب عدم الامر بالمسح عليه حتى يسجد للرب

و ما من ذلك بعض الامور من منع ظهور امر انتبه في ذلك عية لامر

كوبه في سمي داهم يوقو منه عن له قع ويكون في سول الوقع والاتب

بالوقع فيحرم على هذا الامر في غير ذلك من الامور التي انتبه في الامر به

دون الوقع

و ما الذي قد جاء في محله من الامر الذي لا يقتضي لهي عن صبه

و ما ذلك فالامر في مصدحه عليه في الامر بحرية ما يجب له

دتره لو حب لافسده في امر حره لاهم لا ان يعدل ان هو رد وحو

بمصاحبه في ما يوقو له عدم بغيره في كنه هو هو في سجد و

و ما حبه في بي به يكون في امر حره من نرسه على ترك سعيه و

لا محاله يكون في امر بوقع حره ولكن امره من مجرد ذلك لا يوجب جعل

بحرمة له حقه في محله من عدم حبه الاصل في المسح (فتحوى) في الاقوى

هو الصحة مطلقا بناء على صحة الترتيب

الذي علم بعد حول لوقت به او حر الوصوء والصلوة يصطلي بالمسح

على الحائض قبل تحب لدر مصف لا يجب كك في فصل من اللعبة فيحوروعر ها

فلا يجوز (و حو) افوق الاح لار على حوار اللعبة قد عرف به غير معد

اصوره عنه حدود امه حده مقتضى سارق لك دليل حواره في المرض لكاشف

عن نذاره مصدحه لوقع بمصاحبه

و ما غيرها عند عرفه عدم المندوحة في معنى لمرص لوجود المندوحة

لو حر صوته حتى اصبر الى المسح على الخفين لا يصح

(ودعوى) به في اول الوقت المندوحة موجوده ولكن لو اخر ولو عصب حتى

أصطار بتدليل الموضوع وبعدم المدح فيه فيكون مشمولاً لذلك الدليل (مصدقة) بأن الظاهر من خبر أبي الوليد اختصاص الحكم بصورة الاصطار، لا بالاحتجار (وإنما خبر عند الأعلى فهو لا إطلاق له من هذه الجهة كى يثبت به (مع أنه قد عرفت به من جهة المصوغ) به معنى الحرج يكون محضاً بصورة الاصطار في تمام الوقت

زوال السبب المصوغ

الثالث أدوال السبب المصوغ للمصحح على لحائز من تمامه وضرورة فهم يجب عادة لطهارة المصوغ التي لا يحددها بعد زوال السبب كمن عن المعتبر والمسيب والموسود والندكره ولا يصح وكاشف للثام أم لا يجب إلا للحدث كمن عن المختلف وذكرى والدوس وجامع المقاصد والمدرك لمطومة والجمع والروس من سبب الى المشهور وجهاً .

فداسندل للثاني (المصحوب) لصحة (وإنما) دل على ب موضوع لا يفسد إلا بالحدث وليس ارتفاعه عنه (وإنما) إنما هي موضوعه وقع حدث فحسب حصوله لقوله وعه لكل امرء ما بوى

وفي الجمع نظر (الاول) فلم يذكرناه في محله وشرنا اليه في هذا الشرح غير مره من عدة حريان (المصحوب) في (الحكم) التكليف والوصفه (وإنما) ما احتج به بعض المحققين من أن موضوع في الاستصحاب من أن سبباً لصلوة مدحواً بها حال ضرورة أو كل صلوة في الأول لا يفسد ولثاني مشكوك بالحدث (غير سديد) إذ لظاهر من دليل حوار المصحح على بحث بدل من المصحح على الشرة ترسائر موضوع لتمام على الموضوع عنه وهو الطهارة فيستصحب الطهارة ما لم يعلم بالحدث هذا على مسلك القوم من كون الطهارة ثراً للوضوء وإنما على المحدد من كونها من عناصر المنطقة عليه فيتم ما ذكره وهو لم يكن لدليل المصحح على الحائل إطلاقاً و ستعرف وجوده فانتظر .

و اما ثلثي فلا لوصوء من دل الدليل على انه لا يستقص الا بالحدث الا ان
 بكلاء في المزمع لس في استقص لوصوء بل انه هو في قسبة لوصوء القص واستعدده
 للقاء مع رطل لعد (مع) ان ذلك الدليل لا صلاح له من هذه الجهة كي يتمسك به
 لعدم استقص لقص انا الا بالحدث ما لثالث فلا رفعه لحدث يمكن ان
 يكون رفعه عدم بقاء العدد كما قل في لسم فلا لازم دلت عدم مبدئيته بعد
 روال العدد .

والصحيح ان يستدل له بصلاح مدل على حوار المسح على مبدئي المقصي
 لحوار لاكتفاء به في مفاد الامثال ولو كان الاضطراب مرتفعاً (والشك في) استقصي
 صلاح دليله كونه فرداً من سبعة الوصوء في حال اعد كما ان لوصوء لم فرداً
 في حال الاختيار .

(وعليه) فيرتب على كل منهما جمع م يرتب على ثلث لطفعة من غير فرق
 بينهما فكما ان من توصاً في حال الاحترار يرتب على صوته جميع ما يتوقف على
 الوصوء حتى في حال الاضطراب كك تترتب على وصوء بمصطر جمع ثلث لا موز حتى
 بعد روال العدد (وبذلك) يظهر عدم تمامية الاستدلال لوجوب الاعداء مطلق بعموم لاية
 الشريعة اذ فتمت الى الصلوة ليج من طاهر من مشروعه لاقص بقصد دليل وجوب
 التام وهو الاية الشريفة .

نعم هذا سم فيما يجوز المسح عند واقعه واما فيما لا يجوز واقعه بن كل حوار
 صاهراً كما في غير مورد لثقبه من موارد الضرورة على انه يختص الحكم بصورة
 عدم وجود المندوحة في تلك الموارد ، وفيه في هذه الصورة لو كان العدد ثانياً في اول
 لوقت وامكف اعتقد عدم رواه او احتمال ذلك وحرى الاستصحاب و توصاً ثم في
 وقف رال اسب الموع تحت لاعددة ولا يحوز بها نبي لانه لم يكن ذلك مأموراً به
 كما لا يخفى

وهذا بخلاف مورد ثلثة في ذلك قد عرفت ثبوت الامر بالوصوء حتى مع وجود
 المندوحة (فتحصل) مما ذكرناه به دارال السب لموع للوصوء الاضطرابي بعد

مضى وقت الصلوة وغيره منه يوقف على الوضوء لا تحب الاعادة مطلقا واد
زال في الوقف فان كانت الصلوة هي السنة لم تحب لاعادته وان كانت غير السنة
وجبت الاعادة.

الترتيب

(و) السادس من مرسوم الوضوء (الترتيب على ما قلناه) بان يقدم الوجه على اليد
اليمنى وهي على اليسرى ثم يمسح الرأس ثم الرجلين بالا خلاف من احمى كما عن
الخلايف والمعه والسرثرو بذكره وعمره

ويشهد له (١) صحيح رواه عن الصادق عليه السلام في موضع من موضع كما قال
الله عز وجل ابدأ بالوجه ثم باليد ثم يمسح الرأس والرجلين ولا يقدم شيئا من يدي
شيء تعالفا ما مرت به في غسل اليد عن الوجه وابدأ بالوجه وعند علي
الذراع ومن مسح الرجلين قبل الرأس ومسح على الرأس من الرجلين ثم اعد على
الرجل اليمنى بدأ الله عز وجل به (٢) في يمينه في تقديم لوجه على ليدني وهما
على الرأس ومسح الرأس على الرجلين لا يدل على ترتيب من ليدني

ويدل عليه ما في موضع (٣) في يمينه عند «ع» وان بدأ بدراعه لا يسر في
الايمن فاعد غسل الايمن ثم غسل اليمنى ليرتب من الرجلين فقد تقدم الكلام
فيه في مسح الرجلين

ولو حالل سرتب في الوضوء لا سيما في الوضوء اذا تذكر بعد الايام
في ذلك ما احسن به لغوا في الالة لان المشروط بعدم شرطه ما من تذكر
في الاشياء او بعد الفراغ مع عدم فوات المولاه من كان ليلنا باقيا فهل يجب عدده
ما يحصل به الترتيب مختلف كما هو المشهور بشبهة عظمه ام يجب عدة الوضوء كذا او
يجب اعادته في وضوءه بان كما عن تذكرة لمصنفه اوفي صورة العمل كما
عن تحريره وجوه

١. الوسائل الباب ٣٤ من ابواب الوضوء الحديث ١

٢. الوسائل الباب ٣٥ من ابواب الوضوء حديث ٨

أقويها لأول لتجو الامثال به ولتحمده من الوصوف كحبر (١) موصوف يس
حرم في تقديم لسعي على لطوف لا ياك اذا غلب شاك قد يصك كال
عليك ان تعيد على شمالك .

وصحح (٢) مرة من غلب الداع قبل لوجه وبدأ بوجه واعد على بدراع
وان مسح على الرجل قبل الرأس ومسح على الرأس قبل الرجل ثم اعد على الرجل
(وموثق) ابي بصير المصنف ويحوها غيره من اوصوف لكثرة

واسئل لك يما في بعض الاحاد من تناقض لا عديم لغيره لثرتيب كحبر (٣)
رمعه عن ابي عبد الله (ع) من سى مسح به وبعده (٤) من الوصوف الذي ذكر
الله تعالى في القرآن كان عليه اعادة الوصوف الصوف وهو ان احسن الناس الاله
سنت في لعمري بصيغة الاولوية لقطعة حبر (٤) على عن ابي عبد الله (ع) في الحديث
مروءة فل يصف لا يبي به لوبد سبه له من يصفه في الوصوف بعد الوصوف
(وفيه) ان الجمع من هذه الوصوف من ما تقدم المصنف للصحة مع عادة ما يحصل
به الترتيب يقتضي حملها على الاستصحاب او على قوله في المولاة او على زيادة
عادة الحرة من اعادة الوصوف

وسئل للثالث بحبر سماعة المصنف بدعوى حسنه من دل على اعادة مع
يحصل به لثرتيب ويخصص به (وفيه) ان موثق ابي بصير الدال على الصحة مع العود
على ما يحصل معه الترتيب ويخصص الناس ويحوها غيره

استدل للاخير (بانه) بشرع معتبر (٥) به معجب لغواب المولاه لانها لثانعة
مع الاحتياط على مسلك المصنفه (ومعقود) قوله (ع) في موثق (٥) ابي بصير وان
سبب غسله على قبل وجهه واعد عمل وحث ثم اعمل در عيك بعد الوضوء وان
لا يسر قبل الايمن واعد الايمن (فان) معقوده ان لم تسر فلا تغسل وجهك
ولا يمين وجهه ان يكون لعمري السبب مع عدم الاعارة به خلاف الاحتياط وليس

١- ٣٣ - الوسائل - الباب ٣٥ - من ابواب الوضوء حديث ١٣-٥-٦

٢- الوسائل - الباب ٣٤ - من ابواب الوضوء حديث ١

٣- الوسائل الباب ٣٥ - من ابواب الوضوء الحديث ٨

الأسبب في تسمية هذا الفن هو أن موالاته هي التي لا يحصل بها ترتيب
وهي المجموع نظر، ما الأول والآخر من . كان لابد من موضوع بالامر ليسر في
واما لو كان من خصوص ما حدث به لم يستلزم لاداء ولاوجه للظلال (واما الثاني)
فلما بينت من عدم صحة التسمية (ما الثالث) فالن الشرطية اما سبب لبيان تحقق
لموضوع ولا مفهوم به (محصل) ان لا قوى لا كفاء بعادة ما يحصل به ترتيب مطلق
الا فيما كانت نيته فاسدة .

الموالات

(و) (لما سمع من فروع موضوع (الموالات) جماعة لا يسمونوا كما في الجواهر واما
الخلافا في المراد منها فمن جماعه كنه من القداء والتمجيز ان لم يسموا
بمثل كل عضو فدان يجب جمع من جمعه وعن برونه في الاظهر عن الدجوه
وغيره به المشهور وعن الخلاف والمصباح والموسوعة والمعدن التحريم وغيره
انها هي المصلحة اختار وعدم الجوف في نظر لكن لا يسل موضوع الا بحدف
ان حصل الاثم بترك المصلحة وعن المصلحة والبدية وغيره يهي للمصلحة اختار
والحدف اسطرار فسل موضوع بترك المصلحة في حال الاختار والحدف في حال
الاضطرار وعن الصدوق والحدف بغير المدرك في حدث ووجهه من تحر
عنهم الموالات هي الحد لغير من يسميه وعن غيره الحدف

ومحذ لمصلحة في لغيره هي متابعة الافعال بعضها لبعض من غير
تاخير) وكيف كان فقد استدل الاول

بصحيح (١) «مروية قال لابي عبد الله ع» ربه توصات فمعد لاء فدعوت الجوده
وطلت على فمعد وصوت في فعال «ع» اعده موثق (٢) «ابي بصير ع» «ع» اذا توصات بعض
«صوتك فمعد لث حاجة حتى يس وصوتك فاعد وصوتك فان الوصوه لا يعص بدعوى
ظهورهما في ان وجوب الاعاده ان يكون للحدف (وه) بالامر بالاعادة في الصحيح

بما يكون معدوم من الشئ ليس مع الحذف (هـ عليه) فكما يحتمل ان يكون وجه
منه بالاعادة الحذف من ان يكون هو النص ان يكون هما معا (واما) الموثق
فكل من الميدين عدوك في كذا دية ومهره وحل كلتهما في لحكم لا الحذف
خامسة

واستدل الثاني (م) على (هـ) بانه لو صرح عند حذفه ان ثبت بدعوى انه
يدل على وجوب المصلحة نفس (واقضاء) الامر لم يتعلق بكل عضو من الاعضاء للموت.
(وبالاجماع) المذموم في الخلاف (م) بانه (اشبه) انما تضمن الامر بالاعادة كمنصوح
(١) لعلي عن ابي عبد الله (ع) قال سئل ان رجل يعمل بمهنة فعمل شماله ومصح رأيه
ع حليه قد كرم بعد ذلك عن يمينه شماله ومصح رأسه ورجله وان كان انما سئل شماله
ويعمل شمال ولا يهد على ما كان يوثق (٢) سئل عن رجل يبيع ثوبا فباعه بغيره (٣) رارة
من ليقدر (ع) ربيع من الوضوء كما قال الله عز وجل انما كان الله ليدين الح
حمر (٣) حكم من حكم عن ابي عبد الله (ع) ان من دخل نسي من الوضوء الذراع و
لم يمس قن يبع بعد الوضوء (٤) ان من يبيع بغيره بعد

في الاجماع (٥) ان من يبيع من ان الاقوى بمقتضى الموضوع
لاحتواء بالاعادة ما يحد من (ع) ان من يبيع بغيره لا او حوب العسى
(٦) ان من يبيع من ان من يبيع بغيره لا او حوب العسى
الاعضاء المعطوفة عليه (٧) ان من يبيع بغيره لا او حوب العسى
لعظم (مع) انه لم يوصف به ذلك لم يضمن (٨) ان من يبيع بغيره لا او حوب العسى
من هو رد السرائر لا الاشعار (ع) ان من يبيع بغيره لا او حوب العسى
لو حوب واما مصحح ربيع (ع) ان من يبيع بغيره لا او حوب العسى
لترتيب (هـ) خبر حكم فيه يدل على عدم المصلحة في صورة الاضطراب وهو خلاف

١ - الوسائل - الباب ٢٥ - من ابواب الوضوء الحديث ٩

٢ - الوسائل - الباب ٣٤ - من ابواب الوضوء - الحديث ١

٣ - الوسائل - الباب ٢٢ - من ابواب الوضوء الحديث ٩

المدعى ويتعين صرفه عن طاهره لئلا يل على عدم اعتباره فى تلك الصورة
واما لقول ثالث فقد استدلل له بخصوص المتابعة وبها بعد تمسده بما دل على
الصحة عند الفصل سواء بوجوده من انواع الصوره تدل على هذا القول وعلى ظهوره
فى الوجوب لشرضى (وقه) معروفة من عدم دلالة بخصوص المتابعة على اعتبار المتابعة
بهذا المعنى بل بما تدل على اعتبار الرب

واما القول الرابع فقد استدلل له بصحيح معوية وهو ثوق بنصر المتقدمين
الظاهرين فى ان المدح هو الفصل مع الحذف وسعرى مفيد

واما لقول الخامس فمكن ان يستدل له بان مقتضى اطلاق دلة بوجوب الصحة
حتى مع الفصل والحذف والاموح لرفع ادعاه غير مدعس من الصومن (الاولى)
مدل بالمفهوم على بطلان دلم سبق من هذه الوصوه سىء (الثمة) صحيح معوية و
موثق بنصر المتقدمين ما لثمة الاولى (الجمعة) أحد البطلان فى من لدوس
بغوب لثمة الاله لاحتمال ان يكون وحده بعدد لمسح بلة بوصوه ولعل طاهر
(واما) صحيح معوية فوجه مرده (دع) وهه الاعداد مخبول كما عرفت فلم سبق لالموثق
وطاهره قد حجه التآخير المؤدى الى الحذف بحسب لثمة و من غير دحل لثيوسه
فى نفسها وهه كما يشهدله لتعلل ان الوصوه لا يمكن بدل على ان بلة وهه هه
اتصاله يقطع العمل لطوبى له حتى الوصوه الوصوه هه عده يمكن ان يستدل به
ولكن يرد على ان الظاهر من قوله (دع) حتى يس دحل الوصوه الفعلية فى
الحكم لا التقديرية (واما التعلل فهو لا يدل على صحة الحجة الفصل لطوبى مع بقاء
الرتوبة فى مواضع الوصوه لرتوبه لهواء وقطعه بهه لاتصاله محذوف وسكال
(وبعبارة اخرى) مع بقاء اثر لسابق حل وجود الاحق ولومع بحلل فصل معتد به
عرف لا يصدق التبعيض ولا يقطع بعضه عن بعض (وعلى ذلك) فالاقوى هو لقول الرابع
وهو كفاية احد الامرين من المتابعة بمراعاة الحذف

ثم ان المشهور بين الفائلين من علماء الحنفى هو مراعاة الحذف جميعها سبق وعرف
الحجيد بطلان حذف بعض ما سبق الى عهه كل من انصر ياتى به من المهندس والاشارة

انه لو حجب العضو السابق سادف وان بقية ليطه به في العضو لسابق على السابق و
يستدل له بصدق التنعص في بعض (ولكن) لا أقوى هو الاول لان ظاهر قوله (ع)
في لموثق حتى يس وضوئك انما يوضه جميع الاعضاء

بقية واجبات الوضوء

ثم انه يعتبر في الوضوء اوفل بالأعتد فيه امور احتر لم يذكرها لمصنفه
ولا بأس بالإشارة الاحكامه اليها وهي امور الاول املاقي الماء كما تقدم في
مبحث الماء المضاف

لثاني مباداة الماء بالاحلاقي برأحماء ويشهد له لخصوص الكثيرة لورده
في لموارد استعمله كالماء الغليل الماء المتغير وغيرهما المصروفة بعدم حور
انوضوء بالماء الحسن

الثالث طهارة موضع الوضوء على المشهور كما عن الحديث وسندل به
في كل واحد من لحدث والحدث سب لو حجب غسل البدن فاد تحقق السلسل
بحسب ان يتعدد حكمهما لان التدرج في الاول (ص) ماء لوضوء لا بد وان
رفع على محل ظاهر ولا لآخر الوضوء مع به عن النجاسة (ص) لعمد بالمجرد
الملاقة وماء تطهره بشرط ان يكون طهرا كما عرفت

وفي الجمع بعد الاول لا في رفع الحدث اما ان يحصل بمجرد
لعمل او يحتاج الى سه (على الاول) لامور لانه عدم البدن ادونوى رفع
لحدث بوضوئه فمقتضى املاقي لاداة الاحتراء به ويرتب عليه فخر رفع الحدث
ويسقط الامر به لحصول العزم بالتحقق بواجب

وعلى لثاني لا يرتفع الحدث لو بوى رفع لحدث (وبعبارة اخرى) ان مقتضى
اصالة عدم التداخل عدم الاحتراء بعمل واحد لرفع لحدث والحدث لا اعتبار رفع
الحدث في صحة الوضوء (وبما الثاني) فالان لنجاسة اذا لم تمنع من وصول الماء
الى لشرة الامامع من الالبراء لوضوئه حتى مع بقاء ما الثالث) فالان دليل اعتبار

بظاهرة أن كان غرضه ذكره من لصوص فهو رده لحاجة قد لا يستعمل البعدى
 لى ما يحصل به يحسب بى دبر مقفول وإن كان هو ما دعى من الإجماع عليه من
 أن التحس لا يظهر مقصود الى تصريح المجتهد بان المرد الحاجة قد لا يستعمل
 بان هذه القاعدة معطاة من لصوص لأنها مما يعقد عليه الإجماع تعدد فالمعتبرين
 الرجوع اليها (مع) أنه لا تشمل لكثير الذى لا يستعمل مقصود الى توفيقه مع عدم وجود
 عن الحاجة على القول بنحوين لمستحسن لعله امد ذكره فى فى محكى المسوط
 فى مبحث غسل نجاسة الماء ان كان على نجاسة الماء ثم غسل فى حاله
 غسل ولا فقد يقع حدث نجاسة عليه ان يزيل النجاسة بان كان لم يزل بالغسل
 وان الالاعسار وقد حراً عن غسله فى يد كلامه من الحكم بوجود
 رده نجاسة فى الغسل بما يكون للصوص لمصلحة الماء غسل بفرج والدين
 قبل الغسل يحمل على الوجوب التقيى

مما ذكره فى الجواب عن الوجه الثالث ظهر وجه بعض من بعض من الغسل
 فى الكثير من غيره والحكم بعدم الاعتداد فى الأول (م) لبعض من الجواب
 لآخر وبسبب عدم فمستنده لوجه الثالث (م) الب على نجاسة الماء لا يغسل
 (و) يكن قد عرف بان الاصح عدم سد لطلبه مطلقاً ان كان لا يوجد
 مراداً

لرابع ان لا يكون طرف ماء الوضوء هو (م) الب الذهب ان غرضه وقد رده
 بكلام فى هذا الفرع فى مبحث لا يبي وعرف بان لا قوى صحة وضوءه
 الخامس ان لا يكون الماء مستعملاً فى رفع الحدث (م) لحدث قول (م)
 يستعمل فى رفع الحدث فالأقوى ان لا عرف من مستنده (م) يستعمل فى
 رفع الحدث فالأقوى حوايز الوضوء به كما تقدم يستعمل فى مبحث الماء

الوصوء بالماء المصنوب

بما ان يكون الماء مباح فالاصح لو كان عصياً بالاختلاف بل عن غير
 وحدث (م) على (م) الكلى رده الغسل بغير الوضوء بالمصنوب و

تسليم حرمة مقدمه الحرم ما لم يكن غلبة الاحتياط التكاليف العري بها
لاتوجب المعدن لمولى والإصباح من لتقرب به وهو موقوف له
وهو الصادق (١) دع في حيز الجعفي وله حصة بهم لله عنه ونقصه
فيما مرهم الله تعالى بمافله منهم حتى يحدوه من حق ونقصه في حق (وفيه) ن
عنه ما يدل عليه لحد عشر لاحت في القول لأبي (أحد) (مع) أن في المبنى
عنه في المأمور به لا شمل الدعوة في المصا أمصوب (محص) ن لأقوى عدم عنه
أحد مصاب الماء بهم في صوره لا يصح رخصه لأن صوره إذا كان مستنداً للحرم
سقط التكليف به للمحرر ويسقط الفرض على سببه لا يحرر سببه في مثل المقام
مما هو مشروط بالقدرة شرعاً كما حقه في محض لذته في حاشية على الكفاية
ثابت ذكر بعض المحققين أنه لا فرق في عدم صحته له دعوة بالماء أمصوب من
صوره لعلم والحمد والحمد والحمد وسئل له أنه على القول بالإصباح والتعديم
حادث لأبي يجرى المجتمع عن حب الماء يكون مخصصاً في الحرمة ومعه لا أحد
للإجزاء به.

ومعه يظهر ضعف ذكره بعض الأعظم في أحد صححه في صوره سببه
سبب من المصنوعة الواقعة ثبتي مد المعد في محاربه لأسباب المصلحة ود
فر من كون الوصوه بها في نفسه جميعاً لأجزاءه شرطه حتى حشة المعد به كل
صحة مسقط لأمره (أحد المصنف) أن قصد الشربة بدل المحرم لا يوجب تصرفه
بالعبادية.

ولكن ما ذكره ما يتم في صوره الجاهل والرسول وفي صورته سبب مقتضى
حديث (٢) الرفع رفع الحرمة بنفسه (أحد) وهو رخصة فوى لا اعتبار عدم
كون ماء الوصوه عصب ليس للمبني الأشياء من ما يكون المصوح له لحرمة الماء
على أن المودع هو ماء حمام (أحد) وهو سببه قد رتبه حقه سبب رافع
عشاره والأكال التبيد بالإمواج.

١ - الوسائل - الباب ٢ - من أبواب حكا المصلي - حديث ١

٢ - الوسائل - الباب ٥٦ - من أبواب جهاد النفس

ودعوى ان ليس لها يوجب سقوط الحرمة واما الملاك المفصلي للنبي
فهو راق على حاله فلامحاله يقع التحريم بدو من مالكة الامر وحدث ان لم يرد من
عنه مالكة سوى لا يمكن لعرب بم يشتمل عليه
مصدقة بان مالكة الذي لا يؤثر في المعصية لعدمه ومع يكون لغير مورد
بشرخص لا يمكن ان يكون له من ثمنه الامر ولغير بعد فربس اشتماله في نفسه
على الملاك طرفة فلا يصح من لعرب بذلك الغير معني الي ما ذكرناه في محله
من انه لا يجوز شكك لا يصح ان لي كشف وجود الملاك (فحص) ان
لا يفي صحه وصوء له ، معصية في صورة الملاك بطلانه في صوء الجهل
باقسامه .

بما ذكره من ان لا يفي هو صحه في انه كره على انصرف في المعصية
واضطار له
ان مع . كان له عدمه مثله بحرث شي معصية وكره يمكن لوجوه
مع عدمه . حتى لا يمكن ان يمكن ولا يفي هو لوجه لعدم بعد ما هو به
بموجب عدمه . لا لا يفي هو بطلان ومع عدمه يمكن لاسرء الوصوء للحر
وعدمه عدمه . ان كنعان مع . من يفرص في ستم . يستند التكليف
لوجوه ولا يصح له . حتى لا يصح . بطلان . في مثل مقدمه
مشروط بالفتنة شرعا

الوصوء تحت الخيمة المفصولة

لخدم في . تحت الخيمة معصية وجوه . فربس . لطلان . عدم
بصرف في (فوا) . لا يفي لاسرع وحسبه كم في حال الحر . لا لا لا يحتاج اليه
. كان ذلك . عدمه . عند اعتقاله يحرم لجلوس بحم بحرمة الصرف في
ملك لعرب . كان معصية . له . دالم صدق الانتفاع به . صدق . بكر لم يكن
داماليه لا يحرم لجلوس . لصر في . في صوء عدم صدق الانتفاع فواصح
وام في صوء عدم كون لاسرع ماليه . لان محرم الانتفاع بمال غير لادبل

على تحريره .

وعلى جميع المداير لأوجه التحكم بشأن الوصوء في صورة عدم الانحصار
بعدم مطابق انتهى على المداير كما لا يخفى . وفي صورة الانحصار وعدم
حرمة الجلوس (و هـ) في صورة الانحصار حرمة الوضوء هو بحكم الظاهر لما
تقدم من أن الفرض في أمثال عدم سبق إلى الموضع لا يجوز أن يتوقف
لعدم وجود الوضوء كما لا يخفى . لا سيما أن من لا يرى ذلك في الإخلاف بين
الأصحاب (ومشهد له) لسره القطعة الكاشفة عن صحة الوضوء (٢٤١)

وقد امتثل له بوجه آخر (الأول) من أن الوضوء محسب في كل مرة من
في ثلاثة شرع سواء الماء لا يزال في مكانه كما في أمثلة الأولى في ذلك ما عني
بالضرورة من عدم التواتر في كثير من المرات . وفي كل مرة من دفع الشك
يرجع إلى العموم لمرته

وأما على بعض الأعمام من ذلك خصوصاً في صورة وضوءه على موهبة
بالأص من عروص لميثاق (و هـ) أنه على صورة عدم الشك في أن الماء جرح بالدار
بعيد جداً . وفيهما نظر

أما الأول ولأن المراد من أن كان عند ذلك لا يوجب الوضوء محسب
بهذه الثلاثة

وأما الثاني فلأن ميثاق الاستعداد في كل مرة من دفعه من الأكثر لمستهجن
فيه واضح الدفع إذا كان في تحت الماء أكثر من مرة من دفعه من كل مرة
فعليه البيان

لشيء ما عن المصنف رحمه الله تعالى . وفيه ما عني من عدم
طريق شاهد الحال في لا يخفى في الوضوء . كما في ذلك في أمثلة
الثلاث أمثلة لأوجه بعد سقوط ذلك على عدم جواز الصرف في كل مرة
لا يضر . وفيه عن المقدم . وفيه ما عني من عدم جواز الصرف في كل مرة
في الوضوء

فممنوعة جدا وامادعوى المعصية فرد عليها مصداق الى حريين هذا الوجه في سائر
 الماء المملوكة ما تقدم في حديث ابن عباس باحة ماء
 أربع لزوم الحرج لشديد من عدم جواز الوضوء من (وقية) مصداق الى
 عدم حرمة ان الارض عدم جواز الوضوء بانفعال له من الى المصداق (الوضوء من
 الجحش من يعمل (١) من الاحد) لكثيره جوار الشرب والوضوء من الماء
 ما لم يعمد فيه) بان حصة الماء لو وادها في مقامه من عدم تحسن ماء العضم
 ما لم يتغير فدا العمدة بانها ما دل على ان ليس في ثلاثة شرع سوء (والمقتضى)
 اطلاق الثاني الحواش حتى مع نبيهم

المانع من استعمال الماء

١ - مع ان لا يكون مانع من استعمال الماء من مرض وجوف عطش ويجوز
 ولا يوجب منعه من استعماله وقد استدلل له بوجود
 دليل ان الاضرار بالنفس حرام شرعا (وقية) ان الاضرار من العدم
 التولية من جهة على ما ينطبق عليه دعوان لمولد حرمة تسرى الى الوضوء
 الذي يتولد منه عدم الاضرار فظهر لذلك (وقية) ان الاضرار بالنفس ما لم يبلغ
 الى بهلاكة وقطع عضو من اعضاء الذي علم بمعصيته في لشرعية لدل على حرمة
 كما حققناه في محله .

لشي حديث (٢) (لا ضرر) فيه يعني كل حكم ضررى فوجوب الوضوء دا
 كان ضررى يرتفع بحديث وسئل العزم الى لتعم (وقية) ان حديث يعنى الضرر
 بوجهه لا يوجب الاضرار لا يرفع الاحكام الشرعية الضرورية واما
 الحكم الاستحبابي فلا يرفع به د كان ضررى لعدم الامتنان الموسعة في وقية (وعلمه)
 فلو لم الوضوء يرتفع به ما استحباه النفسى فلا يكون مرفوعا ويكون نتيجة عدم

لوسائل الباب ٣ - من ابواب الماء المطلق

٢ - لو سئل الباب ٢ - من ابواب كذب احياء الموات وعونه من الابواب
 من ساير الكتب .

لأدلة بعضها ببعض لتخيير بين الوضوء والتعميم في معرض الأمر بخصوص التعميم
 وأما ما ذكره بعض الأعظم بعد تسليم أن حديثه يفي لضررها بمعنى كل تشريع
 ضررى من أنه إما يرفع الحكم لا لمالك فإثباته يدعى المالك يصح (غير تام) لا
 لا كاشف عن وجود المالك سوى لحكمه مع استعائه لا صريح لدلي حراز وجوده
 (وهذا) أن أدلة لزوم الوضوء دل على وجوده لا لزم وجوده يفي الضرر يفي
 في دلالة مطلقة لا في دلالة لائقه من حيث صحة لوجود المالك أو لدلالة الإلزام
 فرع الدلالة المتبينة وجود الأحجية (مدفوعة) مع حقه في حاشية على كفايه
 في حديث سعد بن عبد الرحمن من أن الدلالة لا لزمه دالة للدلالة المطلقة في
 لأحجية أيضا ولذا يستعمل في المنع من على فرض قضاء أفعاله ليست
 لأصح في الحكم الذاتي من عدمه وحسبها في الدلالة على ذلك

الثالث من مدقق الداعي (وجوده) بده أن الأمر بالوضوء على في
 لأنه لثريه على وجود الماء والأمر بالتعميم على عدم وجوده فيقول أصحابه
 تخيير بينهما مستلزم الجمع بينهما في نفس الأمر وجوب الوضوء
 وصحة التعميم بشكر الحكم صحيحة (أقبح) من وجوب الوضوء وجوب التعميم
 عدم على لوجوده عدمه لأحجية فهو ممكن أن يكون وجوده في
 مورد يجوز له التعميم كما يكون مورد بالوضوء (المحدث) لا أقوى من
 بطلان الوضوء لو توأما من تنص من استعمال الماء (ومنه) يظهر حكم ما إذا كان الوضوء
 في مورد حرجيا.

ثم في على القول بطلان لو كان حرجيا لا لضرر قبل يحكم بالصحة لا
 قول (أقول) أن كان وجه البطلان في صورة التعميم هو وجه الأول والثاني
 لأما من عن القول به في صورة التحريم والكون هو الوجه الثاني فالصحة هو الحكم
 بالصحة إذا حكم بتسادمه في وجه التحريم بالضرر والأمر بالتعميم عاده فيكون
 مشروطا بالطهارة محلل للامتنان (حدث) أن الحديث في مقام الامتنان
 فلا يشمل التعميم

فرع

الم يكن لوقوف وسد للصلوة والوضوء بغيره من الوضوء وقوع صلواته خارج
 بوقت فتا. بغيره من عدم وقوع كعبه فيها في الوقت وأخرى لا يلزم ذلك بل
 وتوضاً وصلى بغيره من كعبه فيها في الوقت وأخرى لا يلزم ذلك بل
 الصلوة لأجله ولا يشبهه لأجله في عدم الوقت على سائر شرائطه وأخرى عند
 التعارض فمقتضى ما تضمنه أن للصلوة لأجله من السهم و يعارض
 لصلوة في وقتها لوقتها (لأنه الصلوة طاعة لله تعالى) فخرج الوضوء بقصد امره
 استغنى أو بعبارة أخرى ما على عدم وقوعه لأجله في السهم عن صدقه كما هو الحق
 (وهو) المذكور. بغيره من عدم جواز السهم فيه عند انتقاله من السهم إلى السهم
 لأجله مثل المصالح من السهم إلى السهم في السهم في السهم ولا بالنسبة
 إلى عبادة أخرى أو لصلوة كما لا يخفى هذا إذا لم يكن المصالح أيضاً كذلك من
 يكون زمانه بغيره من الوضوء أو أكثره (لأنه على سبيل تكليف بالصلوة عن
 وقد الطهورين لأجله عليه ما على عدم وقوعه فمقتضى عليه الصلوة ولا طهره
 في الصلوة ثابتة فتدبره يمكن من أداء السهم في الكعب في الوقت
 مع طهره بغيره وحده لا يمكن من ذلك ما في العرض الثاني فلا شك في
 وجوب الوضوء عليه وعدم انتقال العرض إلى التيمم

والمعنى العرض الأول والاقوى هو التحريم من أداء السهم في الكعب في الوقت
 مع الطهره البراهين أو كعبه وحده مع الطهره لم يثبت خلافه لأكثر المحققين
 (وذلك) لما حقه في بحث عنه في الجزء الرابع من هذا الشرح من أن الثاني
 من الأمر أصح لا يكون من باب التحريم بل يرجع إلى التعارض و سطره في
 محله أشد الله تعالى أن يترك الثاني ما هو الملاقاة من كل من المعترضين في
 العركب و بهلوكا لكل من له سلس الملاقاة فمقتضى (١) القاعدة ساقطهما والرجوع

لأنه قد مر أن مقتضى القاعدة هو الرجوع إلى حذر الترجيح والتجيز منه

لي الأصل فيها بحرفه بعد العلم بسقوط الأمر المتعلق بصلوئه مع الظاهر المأثـ
 في الوقت بلحجر وحدث الأمر بالتحالي عن أحدهم مع لعارض من ضلـاق دلس
 غبار الطهارة واطلاق ذلك لزوم بقاء الصلوة سمع في لوف فسقطت
 رجع لي الأصل وهو يسمى الحجر كما لأجـ في ساني لذلك مريد بوضوح في
 محله إنشاء الله تعالى

المباشرة في أفعال الوضوء

اشهر مما يعبر في الوضوء لما شـة فلا يجوز التولية في الوضوء بالاحلاف
 من عن لسدي لا يصدر له صبي منهي والمحقق في لعتـ والشهد في الذكري
 دعوى لاجتماع عليه وهو الموفق لندعه دمعني لاطلاق ما تضمن لأمره من عدم
 سبويه بعض لغير كما مضمي سـصحت بقاء سـكـلـب هو ذلك مرعب وفي من
 لاشبهه وعدمه مع عدمه فوضـح السبـوط به لـ يكون لـ يكون لغير
 مع عدمه وضوء أو بـلا كـة وشك ودرجه لي الشك في بقاء الخطب به في الزا
 بسـعدم الاشـه (و) مع لاسـه فـنـو قـمـر فـه لـ مضمي الامـلاق هو عدمه سـمـوم
 على معرفة حقيقة سـة وقـد بـ حـصـمـه في الحـرـة لـ رابع من هذا الشرح في بحث سدوه
 لاستيجار وكره به سـس مكـد بـ بعض لـكـب عـدة عن الأمر به على المـوـ
 عنه على نحو لجـير من ان بـعله هو لـ لـكـون فـلـ لـكـب من بـاف الواحد
 لجـيرى (كـ) لـ سـس عـدة عن الأمر بالـعلـ على المـوـب عـه لـكـب من بـ يكون
 بـعل بـسـه لـعـره لـمـر بـ بـه مـر لـه بـسـ المـوـب عـه (بـ) حـقـقـه لـكـب بـسـ
 فـلـ لـكـب مـر بـه فـلـ لـمـوـب عـه فـلـمـ لـوـحـب عـلى المـوـب عـه فـه حـبـسـ (لـوـا بـ
 به مما يريد لـشـر عـ بـحـقـقـه في الحـرـة مع فـطـع لـطـر عـن مـصـدـه (الكـسـه) لـكـب بـسـ
 مـد فـه لـه و لـو بـان يـنـى به لـكـب فـمـن حـبـة لـمـصـار هو مـحـر في ذلـك و تـمـم لـكـلام
 بـحـقـقـه في مـحـله (و عـلى ذلـك) فـمـر جـع الشـك في سـبـو بـه بعض العـبر مع الـسـبـه الى
 الشـك في الحـرـة مـر جـه مـصـدـر و قد حـقـقـه في مـحـله بـ مضمي سـلاق الخطب هو

موجوب العسبي (فتحصل) ان مقصدي لأحاذق والاصحاب لروى المباشرة وعدمه
حواجز التولية .

ثم انه قد استدلل به مذهبنا (الاول) لانه الشريعة (١) لا يشرك بعده
ربه احدا

(ثاني) لخصوص الوادة في تفسيره كحجر (٢) لو شاذل على رجا
(ع) من يديه اريق يردان يشهدا للصلوة وديوث منه لاصب عليه وفي ذلك وقت
(ع) منه حسن فقلت لم تنهني راصب على يديك تنكح او جبر قل وعه تؤجرات
واؤثره فقلت ذلك فعل ما سمعت لله عز وجل يقول فمن كان يرحو لفة
فليعمل عمالا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه احدا . فلو ان المصنف هو في العبادة
فاكره ان يشركني فيها احد .

وحسن (٣) الصديق عن امه . من كان مؤمرا (ع) د يومئذ لم يدع
احدا يصلي عليه لانه فضل له يا امر المؤمنين لم لا ندعهم يصومون عليك لانه فقال
لا أحب ان شرك في صلاتي احد وقال لله سلكوا علي فمن كان لا يفرح السكوني (٤)
والله عز وجل (من) حصص لا أحب ان يشركي بهم احد . صوته . به من صلواتي
وسدقي فابها من يدي اليك الالف فيها نفع في يد الرحمن و قريب مما عده

وفهم نظ (ما لاية) فظهرها لاسمها بعدما خطمت ووصفها . ربه لأشراك
في عبادة الرب بان يجعل عز الله تعالى شريك له في العبادة كما في حجر حرج
لمديني لور في تفسيره عن ابي عبد الله (ع) رجل يعمل شئ من اشواق لا يطلب
به وجه الله تعالى انما يطلب تركة النفس يشتهي ان يسمع به لاس فهذا لدى اشرك
بعبادة ربه . قرب منه خير ابي العزود عن ابي جعفر (ع) (وما الموصوف) الواردة في
بسمها . فبعض حملها على الكراهة لوجوه (الاول) ان عبودها الاستعانة في مقدمات
الوضوء . كصالح الماء على اليد . غيره (الثاني) بتطيق اليد فيها لم يحاط كون

العادة هي، الصلوة. وعدم كونه صلباً لهاء، ثم اكد في الحلوه واصح بل هو استعانة في معصيتها ولم يفرح احد بحجة (استعانة في المعصيات ثلاث) البصر فيها بلا احب واكره وما اشبههما (ارابع) دل على حوز الاستعانة في الوضوء هو صحيح الحياء المتقدم انه صلب على بدالقرع في جمع فعل بدو جهة وكف فعل بدو اية الايمن وكفا فعل بدو اية، لا يصر هذا كله مقصداً الى معارضة ما ورد في تفسيره من ان المراد بها الاشرار في المعصية.

فنجعل من الصحيح هاء، كرهه في حد الروايات منه، يظهر صحتها عن الاسكافي من عدم حرمة التولية في الوضوء بل هي مكروهة

التولية في حال الاضطراب

(ثم ان) ما كرهه من عدم حوز التولية وما هو منه الى المختار وما يضطرب من لا يمكن من المباشرة فيحوز له التولية بل يجب توقيفها، كره عن المختار واحمد كما عن حميد واسئل له منه ١١٥ من حوز التولية في ستم المحدود وكسر وغيرهما، وبصحيح (٢) عبد الله بن سليمان عن عبيد بن عمير ١٤٦ هـ كره وجه شديد بوجه وساتته خبانه وهو في مكانه قال ١٤٦ هـ هو عديم فقه، هم حملوني وعسلوني وحملوني وضعوني على حشيت ثم صبوا عني ماء فعملوني (١) بعد عدا المسير (٢) (٣) في البصر انه كما عدته بعد خبوه الى العدا، قال الخطيب بوجهه شاعله للمعام وعدل على الاشرطه وحقق بصورة المكينة (١) (٢) توصل الى الطهارة بفقد الممكن (٣) (٤) المستطلة من حيز عدا الاعلى من حية بربع سقوط مباشرة المسح للشرة فيه على نقي الحرج.

١- الوسائل - الباب ٥- من ابواب التيمم

٢- الوسائل - الباب ٤٨ من ابواب الوضوء حديث ١

٣- الوسائل الباب ٢٤ - من ابواب من مسح منه الصوم - والباب ٣ من ابواب

فصل الملوات

وفي الكل نظر (أما الأول) فالإن العدي عن السم لى وضوء يحتاج لى
الدليل وهو معهود (وإنما الثاني) فمقتضى الى مخالفة له
لاحتلام على الإمام (ع) (وحمله) على العبدية كمانى (ب) معارض صحيح (١)
محمد بن مسلم . لما كى ليد له لقيه بكيفية أخرى فيه
فى حديث بعد كراهه اضطر الى العسل وهو مريض فنوا به مسح فاعسل و قال
لا بد من العسل الطاهر فى مباشرة لأغتسل (والجمع) سبها يقتضى حمل الأول على الاعانه
بمقتضى (أما لثالث) فليس كره
(مع)
سقوط المسو . من الأفراد معسو . (وإنما الرابع)
المباشرة لأحوار لولته
لحطاب يقتضى عتار
والإن الطاهر انه اراد به وعده المسو الذى عرف
المسح على الرجل من عدم خو
الأجماع (وعله) فالأحوط سم السم انه

مستحبات الوضوء

(و يستحب فيه) مؤر الأول (غسل اليدين قبل ادخالهما الأثناء مرة من حدث
الموم والمول و مرتين من العائط وثلاثا من الجمابة) كما هو المشهور ويشهد
له صحيح (٢) الحلبي عن ابي عبد الله (ع) قال سئله عن الوضوء كم يعرر الرجل
على يده اليمنى قبل ان يدخلها فى الأثناء قال (ع) واحد من حدث لول واثنان من
حدث العائط وثلاث من جمابة وفى صحيح (٣) حرير او خمسة يعسل الرجل يده
من سزم مرة ولا يعارض صحيح الحلبي مافيه (ومن العائط و لول مرتين) ادلفاها

١ - الوسائل الباب ١٧ من ابواب التيمم الحديث ٤

٢ - الوسائل الباب ٢٧ من ابواب الوضوء الحديث ١-٢

انه يريد بصورة اجتماع له ثلثو الليل كما يظهر من عدم نكر الفعله (من) مرسل (١١)
 لصديق عن الصادق (ع) غسل يديك من البول مرة واحدة من ليلتين مرتين ومن
 ليلتين ثلاثاً وقيل (ع) غسل يديك من البول مرة واحدة من ليلتين مرتين
 في يلمعه من الحكيم في الجميع هو العمل مرتين (ضعف) كما ان لقول بالآخر
 بالمره في الجميع كما عن القليله (ضعف)

(و) الثاني (وضع الاناء على المصن) كما عن المشهور عن بصديق و لشهد
 عنه في (الوضوء) كما في (الاستحباب) (الاستحباب) له (أحد) (٢) به
 «من» كان يحب التيامن في الوضوء يشعده كله

(و) ثالث الاغراف فيها ينادي «الله» وهو له سبيل الى الاستحباب بشهادة
 حمده من الوضوء لسانه وفي صحيحه (٣) عمر بن ابيه عن أبي عبد الله (ع) لو
 في وضوء النبي (ص) في المراح فلعني رسول الله (ص) لاء الله المني فمن احل
 ذلك صار لوضوء المصن ولا يضره في حمله من الوضوء لسانه من انه «ص»
 اعرف بما جرى لليمى اذ لعن من نور لا صلح به في القول لوار في الصحيح
 (و) رابع (المصن) حمداً كما عن حمده بعد وضع اليدين به كما في
 صحيح (٤) لارادة وضوء يديك في الله فعل سم الله الله بهم جعلني من سواي
 و جعلني من المنظرين «ص» على لحيته كما في حسنه (٥) «الحكي» وضوء النبي
 «ص» ثم عرف «ص» فوضعه على حبه يقول بسم الله يح «ص» من لحيته
 كما يقتضيه «ص» (٦) بن ابي عمير عن بعض صحابه عن الصادق (ع) اذ سئلت
 في الوضوء طهر حسدك كله ومثله حسر (٧) «ص» في صحيح (٨) العن عبد (ع) من ذكر
 اسم الله على وضوئه فكانما اغتسل

١- الوسائل - الباب ٢٧ - من ابواب الوضوء حديث ٤

٢- صحيح البخاري باب التيامن في الوضوء والفصل من كتاب الوضوء

٣- الوسائل - الباب ١٥ - من ابواب الوضوء حديث ٢-٥

٤- ٧-٥-٨ الوسائل - الباب ٢٦ - من ابواب الوضوء حديث ٢-٥-٣

(و) جمع من سدس (المقصصة والاستشاق ثلثا ثلثا) لم (١) عن ام لى المصدق
ثاني ولد الشجع على في عبيد بن محمد بن ابي بك حين ولاء مصر و نظر
في وصولك فانه من ثم ٢ سلاء بمصدق ثلاث مرات واستشاق ثلثا الى ان قال «ع»
في بي رايد رسول الله «ع» نفس ذلك في مكانه (٢) علي بن نظيب بمصدق ثلاث
واستشاق ثلثا والعوض اذ به علي سبحانه مسبعة وما (٣) نفس لمصوص
من انها لم من الوصوء و به لم بعد رجعة لاسه (محمول) علي عدم الوجوب او
عدم كونهم من حرائر ع المذني لكونهم من مسجات الخارجة ك لسوك
وعبره

تثنية الغسلات

[illegible]

١- الوسائل - الباب ١٥ من أبواب أصول الحديث ١٩

٢. الوسائل الباب ٣٦. من نوى بموعدة لحدث ٣

٣- الوسائل الباب ٢٩ - من أحوال الوضوء الحديث ٥

١٥٠٤-٧-٦-٥-٣، الوصلة: أبواب ٣١، من: نواب، فروع: حديث ٢٨-١٦-٢٣-١٥

٩. م. الوسائل الباب ٣٦ من أبواب الوصية ج ٢ ص ٢٣

ذلك (ومنها) ما تضمن ان الوضوء واحدة وحقه وفي حديث (١) مرة الوضوء واحدة واحدة (وفي) خبر (٢) يؤتى به مرة مرة و نحوه ما (٣) في كتب الرضا (ع) الى الامم و مرسل (٤) ان بي عمر الوضوء واحدة ومرس وائصال لا يؤخر والثالثة بدعه وفي خبر ابن ابي يعقوب الفصل في واحدة و من زاد على اثنتين لم يؤخر (ومنها) ما تضمن توحيد العسلات في وضوء النبي (ص) و امر المؤمنين على عليه السلام لا يحطم مصحح (٥) عند الكريم. كان وضوء علي (ع) الامر مرة و مرسل (٦) الفقه و الله ما كان وضوء رسول الله (ص) الامر مرة و الآخر توصاً لنبي (ص) مرة مرة قد هذا وضوء لا يقبل لله الملوأ الاله وقد كره في مقدم الجمع وحوها كثير.

والذي يحظر دليل ان حلو الاحد البدية عن ذلك كحلوها عن حملها من المستحبات الاخر لا يدل على العدم (والطائفة الثانية) لو لم تكن مرة في الاله الوحوب فهي محمولة عليها بفرقة النصوص المتعددة

واما مرسل ابن ابي عمير فمحمول على صورة انعقاد الوحوب بمرسه خبر من كبر من لم يشهد ان الواحد من الوضوء تحريمه لم يؤخر على اثنتين

واما خبر ابن ابي يعقوب فمحتمل قويا زيادة ان الفصل في عمله واحدة يريد بها على العمل المفروضة بقرينة قوله (ع) ومن رد على ثنتين لم يؤخر او كان المراد منها لعنه الله كان يقول ومن رد على الواحدة لم يؤخر

واما الطائفة الاخيرة فبحث ان مشأ مشروعة اشبه حتم لخص الوضوء بالعلمه الاولى وانه يشارع في السبع وسبع لماء الماء القوي كما يشهد له حملها من نصوص الباب هما مضمون من ب معاذ عن بعض نزول في العمل الاله في عند منهما على التوحيد لا يدل على عدم الاستحباب بل على غيرهما

فحصل ان الاقوى استحباب الثاني ومما ذكره طهر صعب الاقوى الاخر فلا حاجة الى تطويل الكلام في ذلك.

(و) الشمس (وضع الماء في غسل البدن في الرجل على طير الدراعين و في المرأة على باطنهما وبالعكس لثما في الثامنة) كما عن حملها من كتب

الشح والمصنف والشهد وعمرهم (وعن) لأكثر استحباب بدئة لرجل ، بظاهر مطلق والمرئة بإبطان كك .

والثاني قوى ادبشده له حراس بر مع (١) عن الرضا «ع» فرض الله تعالى على النساء في الوضوء للصلوة ان يبتدئن بيمين ادرعهن وفي الرجل بظاهر الدرع وهو معمول على الاستحباب للاجماع

واما القول الاول فقد اعرف جماعه بعدم الوقوف على مستنده (وما) ذكره بعض المحققين به من عدم تعرض الحرس لمسله لثانية اذ لم ينادر منه استحباب الشروع في غسل الدراع من باطنه لئلا يده من طهره للرجل و لعلة الثانية لس ابتدائها ابتداء غسل الدراع (عمر سديد) بمعنى سلافة استحباب ذلك في كل واحد بعد من عسلات الوضوء ولو كان جزء استحباب

(و) التاسع (الدعاء عند كل فعل) بما نصه حر عبد الرحمن (٢) من كثير الاشعي ، عن أبي عبد الله «ع» يا مبر المؤمنين «ع» ذات يوم جالس مع محمد بن حنفية قال له يا محمد سبي الله من ماء توضع للصلوة فنه محمد بالماء وكفى بيده السرى عن يده اليمنى ثم قال بسم الله والحمد لله بدي جعل الماء مهور ولم يجعله نجساً ثم استنحى فقال اللهم حصن فرجى واعنه و شرعورتى و حرمنى على النار ثم بمصمص فقال اللهم لغنى حتى يوم ، اعك و سبق لسانى بذكرك ثم استنشق فقال اللهم لانحرم على . يح لحيه جعلنى من يشم ريحها و روحها و مسحها ثم غسل وجهه فقال اللهم نص وجهى يوم سود فيه الوجوه و لا تسود وجهى يوم تنص فيه ، الوجوه ثم غسل يده اليمنى فقال اللهم اعطنى كتابى بمسعى والجلد فى الحبان بسارى ، حاسى حاد ، سرائم غسل يده السرى فقال اللهم لانعطى كتابى شمالي ولا تجعلى معلولة لى عمى و اعوذ بك من مقطعات البيران ثم مسح اسه فقال اللهم عشى برحمتك و بركانك و عموك ثم مسح رجليه فقال اللهم ثنى

١- الوسائل الباب ٣٠ من ابواب الوضوء الحديث ١

٢- الوسائل . الباب ١٦ من ابواب الوضوء الحديث

على الصراط يوم تزل فيه الأقدام و جعل سعيي مما برحت عبي ثم جمع الله
 فطر بي محمد فقال يا محمد من توصاً من وصوتي و قال مثل فوبي خلق الله
 له من كل قطرة ماء ملكا يقبضه و يسحبه ويكره فيكتب لله ثواب ذلك إلى
 يوم لقمة

لعشر أسئلة (بلا خلاف و مشددة صحيح ١) معونة من عمه عن الصادق (ع)
 حديث لا يؤاخذ عند كل وضوء و نحوه غيره

لحدى عشر بكون وضوء بجميع عرفه الواجبة المسبحة بعد بالاحلاف
 مذهب و هو مذهب علماء كثر عن النبي و المذكورة

ويشبه له (٢) صحيح رواه عن أبي حمزة (ع) قال رسول الله (ص) يدهض بعد
 ويعسل بضاع و لمدخل و بعد و الصاع ستة ارطال و مثله غيره (١ اصاع) هو ستة
 ارطال بالمدي كما في مكانة محمد بن ابراهيم ليهدي في الواردة في القطر

الثاني عشر ان يفتح عنده جل عن الوجه لم يمس (٣) صدوق في رسول الله (ص)
 افتحوا عنكم عند الوضوء لعل لا يرينا جهنم

ثالث عشر ان يعمل بعد الماء مع مرر اليد على موضع العسر و مشددة (١)
 وضوء السامة (و مشد) لاسحب الا بي ما عن (٢) و لا يظلم وجهه
 بالماء لظلم ولكن اعلمه من علي و حديث اي سعله مسح كك مسح له عند
 محمود على لاسحب للاجماع

ما يكره في الوضوء

او يكره التعمد كما هو المذهب في المشهور في سائر الروايات بعده

١ - الوسائل - الباب ٣ - من ابواب السواك حديث ١

٢ - الوسائل - الباب ٥ - من ابواب الوضوء حديث ١

٣ - الوسائل - الباب ٥٣ - من ابواب الوضوء الحديث ١

٤ - الباب ٥١ - من ابواب الوضوء حديث ٢٢

طرف في الكافي ١١ وثوب الاعمال ٢ فاحسن عن ابي عبد الله (ع) من بوضه فممدل
كسره حسنه من بوضه لم يتمدح حتى يحضر بوضه كسره ثنوب حسنه ولا بعد صده ٢
ما تضمن في ليس عنه كه هو صحيح

وأما قوله مع الصلة مع الخصوص الكثيره انصه لمدومه على دح ووصف
لصديق مع واخره مع من لخص به هي صرح سدا شهر وايه هي بعدد (وفيه)
من على مع مد على مع كالم في انه كان يتمدد بعدد من مخصوص بذلك
من على على من انه في كان مطع لانه في بلحوم على في في بعد هذه الخصوص
من على في حوجه الصل بلحوم على بعد من مد على لذلك (بعم) ير عليه
عدم لانه على ك هذه من يد على على سخبات ر كد و سخبات بعد ثر بوضوء
في حده ر في حوض لانه في في ذلك في صمد في مشترك في

والاستعداد في معرفة كيفية العمل في هذه المصانع
في نفس العمل

[illegible][illegible]

٢.١ الوسائل - الباب ٣٥ - من أبواب الوصوء

۳۔ الوصائل لب ۶ جن اموال الیہ لمصاف خدمت ۲

٤ - الوسائل لب ٥٧ من باب النوصية - حدث ١

أحكام الوضوء

(مسائل الأولى لايجوز للمحدث من كتابه القرآن) كما تقدم في مسح العايات
معصافه (راجع) (الثانية لو تنق الحدث وشك في الطهارة تطهر) (بالاتفاق وعن
المتنبي دعوى الإجماع عليه وعن المدرك به إجماع من المسلمين وشهد به
الاستصحاب

(وبالعكس) أي ثبت في الحديث بعد لغيره شيء على بعض الوضوء (لا يجب
عليه الطهارة) أجمعت كما عن جماعة ويشهد له صحيح (١) (ر) أي هو المدرك
لعجبة الاستصحاب ودان من العين (الأول والعلب وحال الوضوء قلب في حرك إلى
حسنة شيء ولم يعلم به دل وع) لا حتى يسفر به قدم حتى يحق من بث أمرين و
الافاه على غير من وضوئه ولا ينقص العن بد ذلك وأنه مصه بهن آخر وفي
مؤثق (٢) بكبر وإياك من تحدث وضوء انداحي يسفر بث قد أحدثت ويستثنى من
ذلك ما لو كان مشأ شكه خروج رطوبة مشبهة بالبول لم يكن مشرأ لما تقدم في
مسح الاستبراء البول شرع

وان علم الأمران وثبت في المتأخر منهم فإدراجهم في ريجهم وأخرى يكون
تاريخ أحدهما معلوما (أما الأول) فالمشهور من الأصحاب أنه يسى على كونه محدث
(وعن) المحققين في المتنوع جامع لمصنف وجماعة من المتأخرين التفصيل بين
الحبل بالحالة السابقة والمشهور وبين مورد العلم بإيقاد صدقها (وعن) لمصنف في حمله
من كنهه التفصيل من الحبل بالحالة السابقة فسي على به محدث وبين صورته لعلم
بها فسنى عليها

والأول أقوى قاعدة الاشتغال بحكمه بلزوم حرار لشرط التي هي المرجع
بعد عارض الاستصحاب استصحاب الطهارة واستصحاب الحدث بما قطعها ثم أنه لا بأس

١ - الوسائل - الباب ١ - من أبواب نواقض الوضوء الحديث ١

٢ - الوسائل الباب ٤٤ - من أبواب الوضوء حديث ١

بالاثارة الى ما هو لمحدث في هذه المسئلة من حريين لاصلين ونعني به لاعداء حريان كل منهما في نفسه .

قول قد استدل بعدم حرين الاصل فيهم بوجوده الاول ما احتاره . سحوق
الحر سبي وعن عدم اتصال زمان الشك بمعنى به لو حجب لفقهي من
زمان لثب في وجود كل منهما الى لادامه المتقدمة عليه لم يعثر على زمان فصلي
يعلم وجوده بشكوكه من كل زمان الشك مع . المعتر في حريين الاستصحاب
اتصال زمان الشك بالحق بقوله دع من كان على نفس شك يحويه (اولا) الفصل
به بوعلم بحدوث المشكوك به كذا وكذا زمانه من زمانه زمانه . حينئذ بتمامه
في زمان لاحد لانه هو من زمانه انما كان قد علم عدم حرين لاستصحاب
فيه مثلا بوعلم به بطريق اخرى لسبب من حين حدث في لسانه الكيفية بعد
بمجردة فلا بد ان يكون عدم حرين لاستصحاب وقوعه لا يدرى بذلك وقد
يقع بعضه من جهة اخرى . بعض لفحول هذا الامر د على في مجلس . ربه . لم يجب
عنه و (د) . بل هو انه لا يعبر في حريين لاستصحاب لاثبوت نفس والشك
لفعليين من يكون الحجة معبوده والباء مشكوكا فيه لا من على عنه شيء . ربه .
عليه .

الذي ذكره بعض محققين . هو به بعد في حريين الاستصحاب . وي
لنفس لحدوث شك في ماء (وا) . ان كان عوض الشك بعد ولا يحري لاستصحاب
والعدم من هذا لنفس . لحدث مثلا لو كان متحفظ قبل الوصوه فهو مرفوع قطعه .
لو كان متحفظ بعد فبه بق كذا فلا شك في اداءه وكذا لظرفه . فبه (ولا) بعض جمع
هو ان الاستصحاب . لا لوعلم حجه ربه وشك في مونه يمكن . بل ان لو كان في
علم الله . بل هو في هذه لسانه فبه . قطعه والا فهو حي كذا (ود) . بل هو
ان اليقين المربو من هذا النفس ولما لم لا . الارامه . فبه مشاء اشك في البقاء فعلا
الثبوت . ذكره بعض الاكرره (وحاصله) انه يعتبر في حريين الاستصحاب
بحسب طوهر الادبه كقول الشك الذي يجوز نقص يقين به شك في لسانه ولا تفرع

أخرى في لصلوة أو في غيرها فشكك في بعض ما سمي الله بها أو حب الله علث فيه وضوءك لأشياء عليك فيه ولا بد منه موثق (١) من أبي يعقوب عن الصادق (ع) إذا شككت في شيء من الوضوء وقد دخلت في غيره فليس شكك شيء إنما لثاك إذا كنت في شيء لم تجزأ به فذهب منه وإن كان رجوع لصبر في (غيره) إلى الشيء لا إلى الوضوء لأن جهة المتنوعة أولى بالأعلا خطه من جهة القرب عرفه لأمره حمل الصحيح على الاستصحاب (٢) لكن لاجتماع على عدم حريان وعده الجوز في الوضوء يوجب مخرجاً لأعراض الأصعب عنه : حملة على خلافه وهو رجوع الصبر إلى الوضوء (٣ دعوى) رجوع الصبر إلى الوضوء يوجب عدم بطون الكرى الكلية المذكورة في دينه على الحكم المذكور في الصدر كما لا يخفى (مدفوع) بأنه على فرض رجوع الصبر إلى الوضوء ينكشف من بطون الكرى مبروكة عليه أن الشارع عبر الوضوء شك في حد من جهة بطون عنوانه حد عليه وقرب اثر واحد عليه وهو لطلبه على اختلاف المسالك

ثم أنه هل يدعى اشك في صحة الجوز وفيه شك في الوجود فلا تجزى فيه وعده سجوداً لا تجزى وجوباً سبب علامته لا كبر لا يصرى به إلا إلى المشهور .

وهو الأقوى لإطلاق صحيحه له لاسمها على الصحيح من رجوع شك في الصحة إلى الشك في الوجود دليلاً فيها ما لم يشك في تحققه من وجوده عنده اعترف في ذلك الموجود الخارجى .

واما مذكرة المحقق الثاني له من عدم جريان عدة الجوز في الأجزاء بشرط في غير باب لصلوة لعدم الدليل عليها وعدم جريان في الوضوء كما يكون على القاعدة (فقر ٢٤) بما حقه في محله وسبب في الجزاء الخامس من هذا بشرح من أنه سواء كانت عدة الجوز متحدة مع عدة الفراع أو كانت غير متحدة هي في جميع الأبواب ولا تختص بباب الصلوة .

(ولو انصرف) أى شك فى شيء من أفعال الوضوء بعد الفراغ منه (لم يلتصق)
وسى على لصحة الاختلاف بل عن غير واحد دعوى الإجماع على الصحة (ويشهد له)
جملة من الأصول (كصحيح دار الإفتاء و خير ١١) محمد بن مسلم كل ما مضى
من صلوات وطهارة قد كثرته بذكر وضوءه ولا عده عليه فيه و موثق (٢) بغير
قلب له برحل شك بعد ما موصفاً قل و ع ، هو حين موصفاً ذكره فيه حين يشك
ويحوها غيره .

أما لا شك فى هو دور لاهل دار المشكوك فيه غير الجزء الأخير فهو
يعتبر فى حرمانه بعدة غير يتحقق به نزع الإدخول فى غير كالمطهارة ويحوها
كما عن جملة منهم بعض من ادعى المحدثين أنه لا يبعد فى حرمانها فى الوضوء شيء
سوى ما يتحقق به نزع كما هو الشك فى سائر الأمور للإسقاط كما هو المشهور
من عن الرواية والمدارك الإجماع عليه وظهر .

ود بدل لاهل صحيح دار المتقدم قد أقبل من الوضوء وفرغ منه فقد
صرت فى حال أخرى من وضوءه غير له . ملح و موثق أن أبى يعقوب المصنف شكك
فى شيء من الوضوء وقد حلت فى غيره فلاس شكك شيء .

لكن مر على الأهل من الظاهر والأول من المعتمد كونه تصريحاً بمفهوم
لشرطية الأولى بعد راء أخرى أن فى صدره على الاعتناء بالشك على الاشتغال بالوضوء
وهما أن يؤخذ بمفهوم الصدر لأن التصرف فى ليدلى من التصرف فى الصدر أو يتصرف
فيحكم بالأحوال و الرجوع إلى العمومات والمطلقات (مع) أن قوله « ع » فى حال
أخرى أريد به بحسب الظاهر غير حال بوضوء (وبؤيده) قوله « ع » من لصلوة أو
غيرها أدلوا كان مراده هو الحال المحصورة كالالأولى . يقال « ع » يحوها يدل أو
غيرها فتدبر (وعلى الثانى) أنه لا يدل على اعتبار شيء أريد على ما يتحقق به الفراغ
من الخروج عن العمل بالأمر بالدخول فى غيره بل يدل على لعدم إطلاقه . لكن يرى
الكلمة المذكورة فى « منه » التى تكون موضوعاً لتجاوز المساقاة للفراغ (فتحصل)

ان الاقوى عدم اعتبار شي في حدود يوجب الفراغ عن الوضوء
 مورد الثاني ان شك في الجرد لا جرمه وان يكون ذلك من الخبوس
 لطويين الموحب لغوب امواء ويكون بعده وعني الاول وما يكون الكسوة
 بدخول في عمل من ساء عليه ان يصوبه فحينئذ لا شك في جرد من بعده وان كان
 الشك بعد الدخول في عمله بعد ان عدده كذا وان بعد خبوس بطويين
 ايضا الكلام فيما لو شك فيه لم يقرب من الوضوء لا بدخول في الوضوء ولا جرمه
 جوه جرد من بعده وان كان من بعده وعن سبب لا يظن انك ذلك
 " استدلال به دون ثبات فراغ اليقين ليرث من جرد الوضوء نفس اربع
 بر بل لا يكون حجة (١٠٠) ان لم يكن من فراغ من الوضوء كذا كذا
 منه هو الفراغ له شيء من فراغ جففي تسير من جرد له عدد لا بد من
 جرد الفراغ لانه الجرد لا يمنع جرد لا شك في الوضوء كي يتجرى فيه شك
 من الصحيح جرد من بعده وان عند بعد الوضوء لا شك في ولاقوى
 ما جرد من جرد له

جملة من فروع الخلل

ثم انه لا بد من بيان جملة من فروع الخلل في الوضوء في هذه المسئلة
 (اول من كان مأذونا بوضوء من جهة الشك فيه بعد الحدث او سبي سبي
 حب عليه اعدده بوضوءه على نفسه به لا يصح
 وعن بعض المحققين الحكم بالصحة
 " استدلال به بقاعدة الفراغ ورد على هذا الاستدلال بان الجرد في عرض
 من جهة جرد من جرد من جرد لا شك في جرد بعد العمل ولا يضمن صورة كبر
 المكلف شاكا قبل الفراغ كما في المقام
 وفيه ان الشك بعد العمل في الغرض غير الشك الموحى من الفراغ لانه ان عدم
 بالسان والفعله
 " صحيح هو ان يورد عليه من عادة امرغ من طريق الشريعة والامارات

الوجبة لقوح المشكوك فيه حرابها بما يكره مما د حتم من الصلاة حال العمل
 لا سيما إذا جاز ذلك كما يذهب له بعض من جملة موصي الكرخ فلا يجرى
 في المقام .

وقد استدلل للطلال بأنه معقبي استصحاب لحدث في حال صلوة (وقفة) من
 حرابها يتوقف على فعله لثبوت أن طهر من حيث كان عنوان في الموضوع عدم
 فعله بهحكم مع عدم فعله (حدث) إذ جاز العمل بوثق له من بعضه فلا يجرى
 الاستصحاب .

وعن الشيخ الأعظم في رسائله استدلال به من استصحاب لحدث في
 نفسه بعد العمل لصاحبه ركابه في النقص والاستدلال به في عدة مسائل لصلوة (وقفة)
 من بعضها المبررة من الأمر بصلوة مفيد بعدم حدوث ما يوجب حرابها من حين
 جاز الاستصحاب وقد قلده في حال لصلوة لعدم حدوث الاستصحاب لم تكن
 ناشئة ولم تكن لأمر بها حال وقوعه بعد عدم السماع لظهور الشيء لا يجب
 عما هو عليه فتدبر فاسد دقيق فتحصل أن شيئاً من الاستدلال في المسئلة للصحة
 والقصد لا يتم

والتحقق أنه لا يكون سبباً مستبعداً بوجوبه جازي لا يكون كذا و
 على ثامني بما أنه لا يجرى حدث برفع من جهة من غير عليه سبب وهو القرار
 بسبب معقوب التكليف وما هو متعلق التكليف لم يتغير عليه سبب فبعض الرجوع
 إلى قاعده الأشغال والائتمان بصلوة

وعلى الأول يجرى حديث الرقع ويرجع به شرطية الطهارة فيحكم بصحة
 الصلوة .

وبما ذكره من حكم فرع جازي هو بوجوب حدث ثم عمن وصل في ثم شت في أمه
 يظهر من الأصول (لا يتصل) لمشهور بين الفرع وانحكم بصحة في الثاني دون
 لأول (بما) يكون من جهة من ذكره في جازي من قاعدة الفرع في الفرع
 لسابق لأمور له في هذا الفرع ولكن قد عرفت عدم حرابها منه من جهة حرابها و

تلك الجهة مشتركة من، لغرض فلاحطه تدبر

العلم بطلان أحد الوضوئين

لثاني ادكال متوضئاً و توصاً للتجديد و صلى ثم يعين بطلان حد الوضوئين
(فمن) المصنف به في بعض كند و جامع المقصد و جماعة من متحري المتأخرين
و حوب اعاده الوضوء و الصلاة (وعن) لشيخ في الموط و سبي سعد و حمرة و القاصي
صحتهما .

قول بناء على ما هو الحق من ان الوضوء التجديدي ذا صدى الحدث يكون
افعاله لا اشكال في صحة أحد الوضوئين للعلم به و صلوه لليعين بصحة أحد الوضوئين
و اما بناء على انه لا يصلح رفع لحدث لو صادف و (فقد استدل) للبطالان بان
الوضوء الثاني لا يكون رافعا و لم يحرر صحة الاول فتعبر برجوع الى استصحاب
الحدث و يترتب عليه فساد الصلوة

وفيه ان الوضوء الاول يحرر صحته بعدد الفراع ولا يعرض بعدد الفراع
في الوضوء الثاني و ذلك لو جهس الاول للعلم بالتفصيل بفساده ما لكون الحل فيه
اوفي سابقه ما على الاول فواضح : ما على الثاني فانه في فرض كونه محدثا للطلان
و صوته لا يكون الوضوء التجديدي مأمورا به و صحته الثاني عدم ترسب اثر
عملي على صحة التجديدي و : صح الوضوء صحب الصلوة و مما ذكره طهرايه
دا صلى بعد كل من الوضوئين ثم تعبر فساد حدهما صحب كلنا صلوه

الثالث : دا توصاً و وضوئ و صلى بعد كل واحد صلوه ثم علم حدوث حدث بعد
حدهما يجب إعادة الصلوتين لباقيس و الوضوء للصلوات لانه على المشهور و عن
الجواهر دعوى الاجماع عليه

واستدل له بالعلم الاحتمالي بفساد حدى الصلوتين وهو يسمع من الرجوع الى
استصحابي الوضوء الى تمام الصلوة او فاعدي الفراع في الصلوتين فيجب الاحتياط
بعدهما مع الوضوء (و اورد عليه) بان استصحاب بقاء الوضوء الاول لا يحرر للقطع

بارتفاعه فيجزي استصحاب الطهارة الحاصلة من الثاني بالامراض و به تجزى صحة الصلوة الثانية وفيه (ولا) ان اليقين بارتفاع الوضوء الاول بعد لعلم لاحصائي لا يوجب اليقين بارتفاعه قبل الصلوة الاولى فبما انه شك في ذلك يجزى الاستصحاب فيه الى تمام الصلوة الاولى فبما ان مع الاصل الجوزي في الثاني مع قدس (وثاب) انه قد تقدم في المسئلة الاولى به لو علم الامر ان الحدث و وضوء و شك في امتناعهما كما في المقدم لا يكون شيء منهما مجزى للاستصحاب للمادة رتبة

وبذلك يظهر ان الاقوى هو بحكم صحة الصلوة الاولى دفعه ركن الاستصحاب الجاري في الوضوء الثاني مع الاستصحاب مجزى في لحدث لعلم بحققهما والشك في المتقدم و امتناع و بقطعهما يرجع الى استصحاب عدم الوضوء الاول الى تمام الصلوة الاولى حيث به شك في وقوع لحدثه وبسبب ذلك الصلوة و يترتب عليه صحة الصلوة الاولى و ما الصلوة الثانية فتجب عدمه

رابع اد علم بعد الفراغ من الوضوء به مسح على الخش و شك في انه فعل كان هناك مسوع لذلك مآل فعل ذلك على غير الوجه شرعي فهل يحكم بالصحة ام لا و جهل (قد استدلل) للاول بعدد الفراع و (رد عده) بعدم جريانها لاحتصاصها بالشك في صحة الموضع و فاده عن كونه موقفا ولا تعم صورة لشك في لصحة من جهة الشك في كونه موطئا و لكن الوجه في هذا الاحتصاص ماد كراه في محله من انه لا تجزى القاعدة فبما كانت صورة العمل محفوظة كان لشك في المصدقة الموافقة و يحتص بماد لم تكن صورة العمل محفوظة لعدم لطرقه والامارية في الغرض (وعليه) والوجه للجهل عنه طائفة الادلة لا على ان يكون قوته و مع هو حش ما يتوصفاً اذ كر لج من قس لحكمه لاصل التشرع لامن قبل العلة لدى هو خلاف التحقيق (فحصل) ان الاقوى هو لزوم الاعاده

احتمال الترك العمدي

خامس اذا شك في بطلان الوضوء من جهة احتمال الاحلال العمدي فهل يحكم بصحته ام لا و جهل (فداستدل) للاول بقاعده الفراع (ولكنها) من جهة التعليل

الجمع عند صحيح ابن سب هو الصلوة والتعدي من إلى الوضوء غير ظاهر لأن كونه من شرط الصلوة غير كاف في ذلك والتعليل يقتضي التعدي لواحد كونه الشك من الشيطان (نعم) في خصوصيات الصلوة لا للصوم على كثرة الشك من الشيطان ولكن لا يدل على كونه مطلقاً (هذا أولاً) صحيح من سائر موارد الوضوء والصلوة وهو يدل على كثرة الشك في الوضوء بما من الشيطان (و ثانياً) أن ما يصح كونه الشك في الصلوة من الشيطان ليس في عدم بيان حكم تعدي كي يحتمل اختصاصه بمورد بل في عدم بيان أمر وفي فلا يحتمل ذلك (فتحصن) أن لا هو عدم الشك كـ الشك في كونه في الآخر أو في شرائط أو الموضع

الحيائ

المشقة لعدمه في حكمه بعد اجتماع خبره وهي في اللغة اللوح الموضوع على تكسر وفي اصطلاح نعماء ما يقع ما يوضع على العروج والخروج لاتحادهما في الحكم. مثلاً: صحيح ابن الجراح لأبي كنف كان قد تركه تكون في محل العسل. أخرى تكون في محل الجمع وإليه كـ لفظة من ما تكون على بعض الوضوء. ثم ما لا يـ على اليد. ثم يمكن غسل المحل. ثم ما لا يمكن ثم به قد يكون يخرج. نحوه مكتوب وقد يكون محجوراً

تحقق بقول في عدمه بقضي سلكم في فروع

أول د كان يخرج من نحوه في موضع غسل وأمكن غسل المحل بالامشقة. لو بوضعه في الماء حتى يـ. كان المحل من خبره ظاهر من وأمكن تطهيرهما وجب العسل بالاختلاف

شهد به عدمه ما دل على لزوم وضوء ما لعدم شمول دليل لدالية للفرص (وموثق ١٠) عدم عن الصادق (ع) في إرجل تكسر ساعده أو موضع من موضع وضوء فلا يـ. نحوه لحدال لغيره خبر كـ يصح قال (ع) إذا

رد ان موصاً فليصع ١٠٠٠ فله ماء و يصع موضع الحرق في الماء حتى يصل الماء الى جلده .

وصحيح (١) الحلبي عنه (دع) عن الرحن يكون به القرحة في ذراع او سحر ذلك من مواضع الموصوء فعصب بالحرقه و يتوصاً ويمسح عليها ١٠٠٠ توصاً فقال (دع) ان كان يؤديه لماء فلمسح على الحرقه و ان كان لا يؤديه لماء فليسرع الحرقه ثم ليغسلها وقرس منها غيرهما .

ثم ان المعكى عن التذكرو اصحاب السرع والعمل ان امكن ولا فاصل بماء بالتكرير او العسل

وعن التحرير والقواعد والارشاد والذكرى والدروس و جامع المعاصد و كاشف اللثام و المعشر والمنهى التحيير بين السرع و العمل وس تكرار الماء عليه وبين العسل في الماء بل في ملهارة لتسح قده لاشكال ولا خلاف في التحيير بين الوضوء وعن الحدائق دعوى الاحماع على التحيير بين الاولين

وقد استدلل للثاني بصدق الامتثال مع عدم الدليل على اشرايه شيء حرق وفيه ان ذلك يتم بناء على عدم عتد التحيير في مفهوم بعض واعتباره و تحقق الحريين بالتكرار او الوضوء في الماء

(وحيث) عرفت في مسحت المطهرات فساد الاول فالتحجير يتوقف على حصول حريين بهما والا فلا طهر عدم التحجير وبين السرع والعسل كما لا يخفى

واستدل للاول (١) العمل لمساعد من الادلة عرفه كان حالي عن حدائق (وما) يظهر من النخيرة من الاحماع على عدم الاكتفاء ببعض عند امكان سرع (وبقوله) (دع) في صحيح الحلبي المتقدم و ان كان لا يؤديه فليسرع الحرقه ثم ليغسلها ولكن الاول موصوع والثاني محال لكلمات حملة من الاصحاب (وما) الامر بالسرع في صحيح الحلبي فلا باس بالاستدلال به

واورد عليه (تارة) انه يمكن ان يكون للارشاد الى التخلص عن مثل الحرقه

• يؤيد هذا لاحتمال انه من بعيد جدا ان يكون دور الجبيرة اشد حكما من غيره (او اخرى) ان المراد به عدم لاحتراء بالمسح على الحرقلة لعدم الاحتراء بالعسل بعن الرع (وثالثه) به معارض موثق بعدم المتعذر الدال على لاحتراء بالوضع في الماء .

و في الجمع بطر اما لا يرد الاول فلان حمل الامر الطاهر في نفسه في المولوية على الارشاد خلاف لظاهر لاضر له مع عدم القبريه و استبعاد اشدية حكم دي الجبيرة من غيره . ان كان في محله ، لا انه لا يقتضي صرف ظهور الامر بل لادمه ثوب هذا الحكم في غيره ايضا بالاولوية

واما الثاني فلان لتفصيل بين صورته بدء الماء وصورة عدمه والحكم في الاولى لمسح على الحرقلة في الدسة بالرغ والعسل وان كان يشعر بذلك الا انه لا يدل عليه فبحث لاضر عن غيره في مذكرة فلاوجه لحمله على اده عدم لاحتراء بالمسح على حرقلة

• اما الثالث فلا به من جهة كون موثق اعم من الصحيح يقيد علاقته به والصحيح دال على هذا العمل و يشهد له مضو اليه عدم حصول الحريان عمال بالتكرار والوضع في الماء فتأمل (فتحمل) ان الاقوى ما احتداه بمصنفه في محكي التذكرة وهو بعن الرع والعسل ان ممكن و ان لم يمكن ذلك فيمكن اتصال الماء له تعيين ذلك ولا يتقل العرض لي المسح على لحرقلة موثق بعدم المتعذر

اذا لم يمكن اتصال الماء تحت الجبيرة

الثاني اد لم يمكن اتصال الماء تحت الجبيرة ما لضر الماء و لعدم امكان اتصاله في نفسه فتارة يمكن رفعها والمسح على الشرة و اخرى لا يمكن ذلك اما الصورة الاولى . فقد يتوهم بعن لمسح على لشرة فيها بدعوى عدم شمول النصوص بهذه الصورة و حسبها ان اد لم يمكن رفع الجبيرة

(وعليه) فمضى قاعدة الميسور بعين الاكتفاء بالمسح على المشربة وهو يوهى فسد
 أصبح الحلقى المتقدم مطلق شامل للعرض و دعوى ظهوره ضمن يؤديه الماء
 ولو ينجو لمسح (مدفوعة) من لظاهر منه من يؤديه الماء بالعدل بنى هو المأمور به
 كما يشهد له ديله وان كان لا يؤديه فليسرع لخرقه ثم لعلي (مدفوعة) من حسن
 كتيب الاسدى الاتى ايضا مطلق شامل للمعام (مع) ان وعده لميسور غير تامه سدا
 ودلالة كما تقدم مرر ومما ذكرناه ولاظهر صاحب ما عن بعض من وحيث لمسح
 على كل من بشره والخسره (بدعوى) عدم شمول بعض الخسره للمقدم والعلم
 لاحتمالي بوجوب مسح احداهما (فمحض) لا قوى عدم لفرق من ادالمك رفع
 بحيرة وما يحكمها والمسح على المشربة وسماه يمكن الشافى بحكم وهو على طرف
 المجنوب مع مراعاة شرائطه لمسح على الخسره اوها بحكمه (كاتب مدبرة
 وامكن تطهيرها كما هو المشهور من عن غير واحد دعوى الاجماع عليه (عن
 طاهر الشيبين وجماعة عدم تعين المسح ح فيجوز العسل ايضا (وعن) جماعة منهم
 لشيخ الاعظم (ه) احتمال لاكتفاء بمجرد اتصال اللبن وان لم يكن عسلا لا مسح
 (وعن) نهاية الاحكام وكشف اللثام وشرح الصائغ تعين غسل الخسرة
 وشهد للاول حيلة من لصوص كصحيح لعلى لمقدم وحم (١) كتب
 لاسدى عن ابي عبد الله (ع) عن الرجل ذاك كسبر كتب يصنع بالصلوة (١) (ع)
 ان كان يتخوف على نفسه فلمسح على خدته ولعل وخر (٢) ابن عسى عن
 ابو شاذان عن ابي الحسن (ع) قال سئلته عن يدى يكون على يد الرجل ان يحترق
 لمسح في الوضوء على اللزوا المطلى عليه (١) (ع) نعم يحترق (٢) لمسح عليه وهو
 غير هـ

واورد على الاستدلال به انه يعارضها طوائف من لصوص (مب) مدلل على عدم
 وجوب لمسح عليها ايضا كصحيح (٣) ابن الحجاج عن ابي الحسن (ع) قال سئلته
 عن الكسبر تكون به الحائز او يكون به الحراقة كيف يصنع بالوضوء وعند غسل الجنابة

«عسل الجمعة قال: «ع» يعني ما وصل إليه العسل مما ظهر مما ليس عليه لحائض و
 «ع» ما سوى ذلك مما لا يستطيع عليه ولا يبرح لحائض ولا يبعث بحر حته
 ومنه ما تضمن الأمر بعمل ما حول الحسرة كمصحيح (١) من سئل عن أبي
 عبد الله «ع» سئل عن الحرج كيف يصح به صحبه قل «ع» يعمل به حوله و نحوه
 ما في ديل صحيح الحلبي المتقدم

ومن النصوص الأخرى بالسهم الصحيح (٢) لم يطل عن لونه «ع» في حرج
 نفسه لحائض وبه فروع وحرج ويكون يحذف على يمينه لونه فعلى لا يغسل و
 بسهم و نحوه غيره

(١) وفيه ما الطائفة الأولى ومنه يكون ما كان من حكم الحسرة من حيث لمسح
 و به يدل على عدم وجوب غسل لشرة (٢) يظهر معنى ما عدا لا يسلي والمدارك
 و بالحرج من حيث المسح على (استحب جمعها بسهم هذه الطائفة و ما) الطائفة
 الثانية منها في الحرج المكشوف فمعاها احتسب عن المصنف (ومنه) يظهر معنى
 ما عدا ما عدا من لونه من المسح على الحسرة لا كغسله على حومه (واما) الطائفة
 الثالثة فقد ذكرنا في باب الجمع بين نصوص المصنف هذه لأدق من نصوص و نحوه
 ومنه يظهر معنى ما عدا من على الحرج لو حذر وحمله على المتعدد (ومنها) ما استعمل به
 الشيخ الأعظم في جعل نصوص السهم على ما عدا لشرة غسل المصحيح و
 نصوص الحسرة على غيره ومنه غير ذلك فلو لم شيء منها فهو الافتتاح طرح
 نصوص التيمم كما لا يخفى وجهه .

و سئل في باب الشهادتين من الأمر بالمسح في نصوص الباب الواردة
 مورد بوجه الحظر (يدل الأعلى الحوزة في الاحترار بالمسح عن غسل بمقتضى بدله
 الحسرة على ما عدا من نصوص الأمر بالمسح على الحسرة في مقابل غسل لشرة
 به يدل على عدم وجوبه و ندرة المسح عليه عن غسل لشرة لأن غسل الحسرة
 و سئل في باب الطاهر من النصوص إرادته انتقال حكم لمسح إلى

١ - الوسائل الباب ٣٩ من أبواب الوضوء حديث ٣٠

٢ - الوسائل الباب ٥ من أبواب التيمم الحديث ٧٠

الحال وكفاية اتصال الماء الى الحجرة بدلا من محلها من التعبر والمصحح اما هو ليس
كفاية اتصال التلة ليها وعدم وجوب احراق الماء عليه (وقه) ان ندسة الحيرة عن
الشرة ليست من المرتكبات العرفية بل من الامور العبدية عيه فتعبر الاقتصاد
على ما هو ظاهر النصوص وليس هو لانهن المصحح عيه و بدلته عن غسل الشرة
وبدلية غيره عنه تحتاج الى دليل مقفول "بذلك خط ص" سندل بدلقول برابع
من ان ظاهر النصوص بدلية الحيرة عن الشرة فكم يجب غسل شرة يجب غسل
الحيرة (فتحصن) ان الاقوى عين المصحح عليه

ثم انه هل يلحق بموضع الماء وعدم مكان اتصاله يجب الحيرة صورة
الحجرة وعدم امكان تطهير كما هو المشهور بل عن "مد" دعوى في الخلاف فيه
ام لا. فيصل بين سورة تصاعف الحاشية فالاول و سورة عتدها في كما حمله في
كشف اللثام وحوه وقد استدلل للاول بعدة الميسور "اعتبار ظهوره محل النصوص
(ولكن) قد عرفت مرارا عدم بصحة القاعدة سد والانه و الثاني لا يقتضي صحة
وصوء الحيرة ادتعدد لشرط يستدعي سقوط السكدة لشرطه

اقول لاشك في شمول نصوص لاداليم ذاتها من رفع الحجرة "مد" ثم ينصر
ولكنه ام يمكن رفعها مرحلة دوام مع الدم فعملية من بعده لاداليم شمله
(ولكن) دعوى ستعدة ثبوت الحكم لنفس اسلاف مصحح بن ساد عن الجرح كيف
يصح به صاحبه قال دعوى يغسل ما حوله (فريضة) فان هو "مد" وان كان هو الجرح المكشوف
على "مد" عرفت الا انه ادتث الحكم في ذلك امور يشبه في لمحو "لعدم الغول" الغسل
(ودعوى) احتمال الحجة المسئول عيه وهو مع من صحة الاستدلال على "مد" نحن فيه
(مدفعة) باطلا في الجواب وعدم الاستفصال (فتحصن) ان الاقوى "مد" الالاق

ثم "مد" مقتضى إطلاق النص والقوى عدم الفرق في هذا الحكم من مالوكا كانت
الحيرة على بعض المصنوعين مالوكا كانت على تصام (و "مد") اذا كانت على تصام الاعضاء
مظاهر كلمات جماعه "مد" صريح آخر من منهم المصنف "مد" حراء الحكم المدكو

و استدلال له بأعاء خصوصية لمورد عرف وبالعلم بالبدواة وهما موضوعان
ولكن يمكن الاستدلال له بملاقاة رواه (١) أبشئ في محكي تفسيره عن علي (ع)
سئل رسول الله (ص) عن الجرح تكون على لكبر كيف يتوصاً صاحبه كيف يقتل
داحب هل يحريه بمسح عليها في لحابه والوصوء الحديث

الجرح المكشوف

لذلك إذا كان الجرح مكشوف ففي سيرة الشرح الاعظم له المعروف لاكتفاء
بمسح حوله مع بعد المسح عنه (ويشهد له) مصحح ابن سنان المتقدم (وه) في دليل
مصحيح يحيى لمقدم سئل عن الجرح كيف يصح به في غسله قل (ع) غسل ما حوله
عن حمزة وحبوب وسمع حقه طهارة عنه والمسح عليها

واستدل له به في شد الجرح بحرقه بنذرح في موضوع لأحار الأمر بالمسح
عني 'الجبيرة' (١) بن عمر عن عيسى بن أبيه الجرح بهما في مقام بن علي بن
الجرح بسيرة عنه وسمع الجرح 'المسح عليها' له الاحتياط به على كون
المسح من قبل الشئ في المسح

وهما يدور (١) لأن الظاهر من الموضوعين موضوعي سيرة الموضوع
المطعم (١) ما أتت به فلم عرف في إزاء الوضوء من أن المرجع فيه شك في اعتباره
في الوضوء هو ما به لير (١) مع أن الجرحين نور ودهم في مقام سائر الوضوء بعلية
مطلق من هذه الجرح به (والأقوى) لاكتفاء بصل ما حوله وهذا مما لا تعد
المسح عليه

وإن لم تعد ذلك ومن التذكرة في لندروس والمسير والنهاية وعنه وحبوب
مسحة (وعن) جامع لمع قدسية عدم لو حوب إلى بن الأصحاب
(ويشهد له) مصحيح يحيى مصحيح ابن سنان المتقدمان
واستدل (لأن) (١) أحد لو حسن (ويضمن) لغسل إيه فلا يسهط بتعد أصله

وفيها نظر (أما الأول) فالأوجوب المسح في موضع لا يعصى وجوب المسح في موضع
 حر لدى هو موضع العمل (بأنه الثاني) فالأوجوب ليس بفعل بل بمسح حر حره
 بعموم من وجه ومفهوما على الدين فإنه يكون العمل متعمداً بمسح (مع أنه على فرض
 تسليم تصمة يده لا دليل على وجوبه عند بعده لا بعده مسوور على قد عرفنا
 عدم تمامها سداً ودلالة (ودعوى) وجوب المسح لأن الاحتياط لا يعنى عدمه
 بحسب إلهه لوجه قد عرفنا عدمه لا يوجد من لاطم لا كذا ما
 ما حوله مطلقاً

الجبر في موضع المسح

وكان الخراج أو نحوه على موضع مسح أو كان محذوفاً أو ممكن
 رفع الجبره أو لم يمكن تكرار له إلى أن يشار إلى الجبره في نفس
 المسح عليه

ويشهد له خبر (١) عند الأعلى مولى له عن أبي عبد الله (ع) أنه قال لا يقطع على
 فحمله على أصح مرارة كيف أصبح له سوء في عهده في هذه الأمة من كتاب الله
 عروجه قال الله تعالى ما حرم عليكم في الدين من حرج مسح عندكم ما يمكن من
 الماء إلى المحل فهل يعني ذلك المسح على الجبره أو سداً أو على وجه
 وجوه الأسيل إلى الألبس (أما إذا لا يحمل أن تكون الجبره هي من وجوه
 لوجوب التمسك فما إذا لم يمكن بفعل لماء من وجوه أو سوء المسح عليهم
 (وعليه) فإن تم دعوى عدم الفصل من الماء في الحكم بغير الماء الذي أجبر
 عند الأعلى المتقدم والأفلام من الاحتياط بالجمع من المسح على الجبره وأيضاً
 الماء إلى الشره أو قاعدة لمسور التي سداً أو على فعل لماء (أو تامة) كما
 عرفنا مراراً

وإن كان مكتوباً ولم يمكن المسح عنه فهل يفسر الفرض في التعميم يجب

وضع حرفة صاهر دو لمسح على سداوة وجهان

قد سدل الأول بحرف عدا على المتعدد بمقاعد الجبيرة ولا حرفة عدا ولكن
لحرف محض الجبيرة الموصوع ولا يدل على الروموصع والقاعدة عدا موصوع الاحماع
موصوع وحرف الجبيرة (وعدده) لا أقوى هو سدل العرس لى التيمم وعدم الاحترام
الموصوع فى الجبيرة عدا كذا كذا لم يمكن المسح على الشرة وكذا الجبيرة فى موصوع
لمسح سمع ولا أقوى لمسح عدا وكذا بمقدار المسح بلا حبرة يحرف
المسح على الشرة لا لا أقوى عدا على الجبيرة حرفة عدا على بقية التمسك حرفة
بأية بقى الجرح يحتص بغير الفرضين

وصوء الجبيرة رافع للحدث

بأية لا أقوى موصوع الجبيرة رافع للحدث لا مبيح بمعنى انه بعد روال
لحرف لا حرفة لا أقوى الذى يريد ان يحده بعد كذا عن المختلف وكذا لشهد
موصوع عدا عدا لا أقوى موصوع الجبيرة موصوع الجبيرة موصوع
عدا الموصوع الذى يوقف عدا جميع العدا (وعدده) مستحب المصنف ما دل على
الموصوع لا يقتضى لا للحدث وليس روال العدا منه وقوله (ع) لكل (١) امرء ما يوى
الى استدلو يربى أول فقد عرف فى صحت التفقه عدا فلا بعد

وعلى موصوع عدا موصوع معتبر والاصح كونه مبيح

سدل له (موصوع) الموصوع عن اثبات الرافعة (وعدده) الجمع العرفى بين
دليل وحرف التمسك وحرف لا أقصى عدا العجر عن التمسك يقتضى بدلية لا أقصى
فى طرف سقوطه لا فى من حبه العجر ويكون ملاك كذا فى حال العجر ثبوته فى
حرف الجبيرة عدا لا أقوى المصنف فى تركه للعجر ومقتضى ذلك عدم رافعه
لا أقصى لا لا يقتضى كذا لم يفته مع به خلاف طلاق لادله الاولى (وعليه) فلا بد
من لا أقصى م يكوّن لا أقصى مبيح روال لرافعة ناقصة

وفيها نظر (ام لا) وفي معنى خلاف دليل صورة الحصر الاكبر ب
حتى بعد ارتفاع الاصل (او م) ثانياً فلا يبعد لآلة الدليل على ان لوصوء الناقص
في حال نحر كالموصوء التام في حال الحصر و من ضيقة لوصوء الذي لا بد
ان يكون عليه لمكتب عند الدخول في العتبات كما هو معنى اطلاقه لامحصر لا
عن الاكراه بل معنى الجمع به ومن الدليل التام لم يقع في حال الاحذر هو
اسم في حال المحذر عند دعوى الناقص فندبر (ودعوى) ثوب بالالتزام في حال العذر
(مدفوعة) به بعد سقوط لمكتب عند المحذور الامر بالناقص لا كثبت عن وجوده
(اعنون) ان عده نفس الباء لم يعمه حال الاطلاق (لذلك مدفوعة) به ومن كان حذر
به يمكن تليده ومن حذر به قد يس لناقص الذي هو لمعد لاشاق ثبات لآله

حكم الشاك في البرء

شي من مباحات البرء بحكم الحذر من حمل البرء لالتمسح به من
بحال لاداء الشاك في البرء (لا يجوز)
قد ان من الشك في بصره حذر كلب بغيره الذي حدوده الخوف بهدوى
للإحتياط من جهة الموضوع الاحكام لحد ثرو (و مقتضاء) الامر الظاهري للاجتماع
من الخوف به انه سيق الى سوابق الضرر فيحصل له تكون لحنة فئمه على الحرمة
وهي ممة عن مكان العرب عجم يحذر فهو غير ممكن من بوضوء باسم ح
ويكون مكلفاً بالناقص.

وفي الجمع نظر (م لا) ولان معنى الجمع بين حذر كلب وبين سبر
بوضوء التي احد في البرء لوقعي موضوع لملك الاحكام ان موضوع لحكم هو
لضر لوقعي فيه بجمع الخوف من ب لحكم لشرعي الظاهري لا موضوع لحكم
الوقعي (و شهد له) مصد الى ان جمع عمر في تطبيق لاية الشريعة (ولا تغفلوا انفسكم
اشي احد موضوع بجمع فيها الضرر الوقعي في الحذر بضرر عن تفسير الباشي على
خوف على نفسه (و م) ثانياً قلنا حفاء في محله من ان الامر الظاهري غير مقص

للأحرار (وما كالت) فالان تمام لموضوع لصحة وضوء الجسده لس هو عدم
 لتسكن من التمس لو من جهة عدم تسكن من قصد القرينة فتخصص في لا فوى
 لروم الاعداد

وما ذكره من ان لا يعتد بصحة في غسل يديه فممن به جسده ثم لا
 عدم لصير في الواقع لا يصح وضوءه

ولو اعتقد عدم لصير فعلى العصبه ثم تسكن به كالمفرد كمن سجد للجسده
 ثم يصح وضوءه ما عرفت في من ان يعصى بجمع من لا له عدم صوت ملاك الوضوء
 لتام فيه كمن مكنت له فليس كما في التمام في اعتد بصحة مع ذلك ترك الجسده
 ثم تسكن عدم لصير فهو يصح وضوءه فالحق منه فممن لا يحل

فد استدل بذلك في من الاقدام على ما يعتد به في حره ما كان موضوعا لحره
 ما يعتد به في اوجزؤا كمن موضوعا بغيره في وقفي وهو ما عرفت للبدن
 المعترف في صحة العباده (١٠٠) مع و يمد حقه في محله من عدم حره لا لصير بالفس
 دائم ملغ الى له في لم يكن مع علم معوضه في لغيره كقطع لا عده
 (١٠١) موضوع الحرامه مع من الصير الوضوء المتعذر وان كان فمما لكن فممه
 و يدرى الى اعمل بحث في الغرب المعترف في صحته له (مع) انه يمكن ان
 يكون لمكلف حلالا معتد به بوجوب وضوء الجسده للمصير

عدم احرار كون الوظيفة الوضوء او التيمم

الثالث لو ثبت في ان وضوء الوضوء الجسدي هو التيمم في كمن حمله اليه
 معلومه يؤخذ به سواء كانت الطلبه من العبادات المطبقة على الوضوء كما هو الحال
 او كانت هي لا الحاصل منه (اما) على الاول فيجوز ان لا تصح (واما) على
 الثاني فقد يتوهم كونه تصح بغيره فيجوز فيه ما تجوز في الاستصحاب التبعي
 من الاشكال (ولكن) يرد عليه به ان من الوضوء المحصل للطلبه من وضوء
 المولى فيجوز فيه الاصول لا محل ذلك مما عني انه لو ثبت في غير شيء به جرد

يعلق سكنت بالمر ك يستند الأمر على أحد ما لا يبعد . يقع تعدد و ساطه
عن الجزء المتعد شب في التبع ساعه مكي سار (آخره فستجوب (غير عية)
ما جفناه في محله من عدم حريين الاستجوب في (حكمه د'ك'K'
جهه الحد يكفه يحسن لكونه محكوه (استجوب عدم يحسن (تخصص) (الاقوى
عدم وحبوب بوجوه الحد في هذه الصورة . يستند . من لى لعدم لعدم دليل
بالسند عن اوصوه .

ما د كسب لشبهه ووضوحه على حور . ساعه عدم في شبهه بعدد فيه
يعين الرجوع إلى عموم بدلة ساعه و' . على عدم حور . ك' هو الحق والارام
هو مجموع من بوضوح . يحسرى . لعدم لعدم الاحتمال في بوضوح حدهما

حكم دائم الحدث

المشكلة حده في المظنون . مبسوس والكلام يقع في مدام الأول في
المظنون وهو اما . يكون له قدر سبع المصنوع (الطه . . لا على شاي . اما
يكون حروخ لحدث في مقدار المصنوع . س' . (لانه م' .) هو متصل في لوه
الأولى يجب ان المصنوع في ذلك بقده . كم لعنه لمشهور وان حمل بعضهم
عدم لرومه وحريان الرع في هذه الصورة . اي . وفي الحوام . ك' . فيه الامن
في مظهرى ك' . منهم بل صريح بعضهم . ك' ك' ك' ك' ك' ك' ك' ك' ك' ك' ك' ك' ك' ك' ك' ك' ك' ك' K'
القواعد الأولية كما لا يخفى

وعن محقق (الاسنى . عدم واستدل له (بالاق) المصنوع لاني مص
(١٠٠٠) في عد . ك' ك' ك' ك' ك' ك' ك' ك' ك' ك' ك' ك' ك' ك' ك' ك' ك' K'
لقدره عليها .

وفيه . نظره . (الاول . فلا ان يظهر من بوضوح انه . حكم من لم
بتمكن من المصنوع من غير تحليل لحدث س' . ولا تشمل لقرص (واما الثاني) فمضاه
الى العنصر بما . دالم بعدد في ول . بوقف على المصنوع مع الظاهر . وتمكن منها في

حره فان مقتضى هذا ان يكون الالباس في الاصل في اثنى عشر الوقت (انه) في
من لا يكون لكذب بالصلاة في غير تلك الفترة

وفي الصورة كانه لم يتوضأ من الاصل على ما يجب بهم انه يتوضأ ويشتم
الصلاة ويضع له في حمله في الخارج من شيء موصفاً بالامهلة في على صلوة (وعن)
بعض رده في حمله من كونه عدم وجوب التحديد

وشهد الاول عوثق (١) محمد بن مسلم عن النافذ (ع) صاحب لفظ العبد
موصفاً ثم يرجع في صلوة فتتم معنى في محمد (٢) عنه اي صاحب لفظ العبد يتوضأ
على صلوة (٣) لما قلناه (٤) به (٥) جمال (٦) اذ لا يتبين من صلوة العبد من قوله
ثم يرجع في صلوة (٧) عدم صلوة من قوله يسي على صلوة (في غير محلها) لان ما
ذكر خلاف الظاهر

١ - بدل الثاني منه لا يثبت في التحديد لان هذا المكمل من بعض اقطار
من الصلوة لم يزل على شرط الصلوة مستمر

٢ - في مصنف الى انه لا يوجد للاعتماد على هذه الوجوه في مدال البس (١) به
لا يبع من لفكث (٢) في بعض وجوب وسراط الظاهر في فعل الصلوة ولا التزام
عدم قسمة في عود مع عدم مسك الوعد الدليل كما في مقدم

ثم انه هل يجب عليه ان لا يتعدى تحديد الظاهر (٣) لا يجوز (٤) اقول به
لا يلازم الحد من اعمد من الالباس في عدمه والى على ما مضى

٥ - دعوى عدم كونه في مدال البس من هذه الجهة
امدومه (٦) به في مقدم من الوضوء لعله ولو سلم اهلها من هذه الجهة

٧ - مع عدم من سائر اذلة في نظاره الحثية في الصلوة واصلا في دلة انطال
العمل لكثير (٨) من فصل ورجع الى اصل وهو يقتضي لتخير

٩ - في الصلوة الثلاثة لا شك في اختلاف في عدم لزوم تحديد الوضوء في اثناء
الصلوة لكونه خارجاً عن اهل يجب عليه الوضوء قبل كل صلوة فلا يجوز ان

١ - لم يزل البس (٢) من ابواب بعض الوضوء حديث ٤

٢ - الفقيه ج ١ - ص ٢٣٧ من جملة النجف

يصلى صلوتين بوضوء واحد * لا يحوز * أن يصلّى بوضوء واحد صلوات كثره لى
يحدث حدث آخر * فيصل من حاله كان الحدث سمي * لا فتره يمكن أن
شيء من الصلوة مع الطهارة * فالثاني * من عدمه * لا * كما هو المشهور
* حوزة وإقوال

فوق الآخر * عدمه * وجوب تجديد الوضوء في (أول) فترته * بقائه فيه *
لأن ذلك * كان عدمه * وجوب الوضوء قبل الصلوة * لا لى * بل ولكن يشمله (جميع)
على وجوبه لها * كما هو الجواب * أم * وجوبه في الثاني فترته * أم * يمكن أن يقع
في الصلوة * مثلاً مع الطهارة * ولم يدل دس على عدمه * عند هاهنا * فعوض عن الحدث
في الفرض وجب ذلك

حكم المسلول

لعدم ثبتي في المسلول وهو أن كان لفتره مع صلوة * طهارة * وجب عدمه
من الصلوة في تلك لفتره وفي الجواب * وجب لا * بل * كما * لا * حتى يجمع من (الصلوات)
من الواحد * خلافاً لما سوى ما قبل من (الصلوات) من حيث عدمه * وجوبه * قد
عرف في المسلول عدمه * خاصة ما استدلل به لما * حملته * لا * بل * في (الاقوى) * هو
المشهور فلا يفتيد

وإن لم يكن له فتره * كذا * وإن كان خروج الحدث في مقدار صلوة * من ركن
و ثلاثة مثلاً (المسبوت) لى المشهور * أنه يعنى عدمه * بقائه * في (الثاني) * وعن الحل
* حوزة * أنه * إذا خرج منه شيء * في (الثاني) * فوضوءاً * لا * بل * على صلواته (وعن) * بعض
يفصل من * إذا * كتب الطهارة وضوء * تمسك لا يخرج لى * وعن كثير * وجب
الجدد * دس * غيره * فلا يحوز (الاقوى) هو القول الثاني * أم * عدمه * في (المطلوب) من أنه
هما تقتضيه القواعد فراجع

وقد استدلل (الاول) بما ذكره * لمصنفه * في حقه * من (الصلوات) * هذا المتكرر * إن
بعض * بعض * بعض الصلوة * لم يدل على اشتراط الصلوة * سمي * بها (وبعد) (١١)

مدعى الله عليه فهو أولى بالمعنى المشابه في بعض النصوص

وفيهما نظر (أما الأول) فلا عروب في اصطلاح عبد المعز لكتابه قدس
(أما لقاعده) فلا بد أن يدل على عدم جحده لحدثه أنه لا يفسد لصومه ومشاركه لوصوه
بفيه اجراء الصلوة الذي لا يفسد عبد العقلاء فيه فهي لا تدل على جحده قدس
عنه دقيق

وسندل للاخير وبه ادلة لم يمكن بوصوه لاربعين نعتين يكون ترتيب
مع تعارض من ادلة استدل الفقه لكثير من ادلة على شرعية التطوع افعال الصلوة
فتستقطان ويرجع الى الاصل وهو يقتضى حوار لمضى في الصلوة
وفيه (أولاً) ان الوصوه في صوره حصول مقدماته مع الاقتصار على خصوص
الواحد لا يكون فعلاً كثيراً والالم ينسب مورد للنصوص المصنوعة لانه نفس ثوب
ولسند في اثناء الصلوة عن دم الرعد وغيره

وثانياً ان دليل قاطعة الفعل لكثير ادلة لم يكن مباحه بصومه هو الاجماع
لم يتفق منه غير لغرض لذهب جماعة الى وجوب الوصوه (فحص) ب
الاقوى بحسب المواضع تحت العلم ويؤيده النصوص الواردة في المصنوع
المتقدمة

وان كان خروج الحدث متصلاً كان الحدث مستمراً لا فمده يمكن ان
شيء من الصلوة مع النظرة فلا يجب عليه تحديد الوصوه لعدم نهائه في تحديده
بل يجوز ان يصلى بوصوه واحد صلوات عديدة بل لا لاجماع على وجوبه للصلوة
الأولى كان الاقوى عدم وجوبه لها

وان لم يكن الحدث مستمراً (ولكن) كان بحيث يوصى بعد كل حدث وبني
بمخرج فلاحلال في عدم وجوب تحديده في اثناء الوصوه

وسندل له بانتفاء فائدة التحديد ويكونه محرجاً (وفيهما نظر) ادق فائدة التحديد
وقوع افعال الصلوة مع النظرة والارام الواحد الثاني سقوط الوصوه دائر منه المحرج
لا سقوطه للمرة (والصحيح) هو الاستدلال له بصحيح حرر لاني

۱۔ میں اس حدیث میں لایا ہے کہ جو رے بصلی علیہ السلام بوضوء واحد (یعنی)
 ۲۔ میں وضوء واحد سے مراد ہے جو حدیث لایا ہے کہ بوضوء و میں لعنائیں
 ۳۔ وضوء واحد (یعنی) وضوء ایک بار۔ یعنی بوضوء واحد وضوءات کثیرہ ہی
 ۴۔ یہ حدیث حدیث حر و مستحکمہ ہے۔ یہ حدیث "ابو یوسف" سے ہے۔ لایا ہے علی حدیث
 ۵۔ لایا ہے کہ وضوء ایک بار کی حدیث سے لایا ہے کہ علی حدیث کی کل حدیث
 ۶۔ میں حدیث لایا ہے

و استدل لهذا حدی بمسئلی صحیح حرر عن الصادق (ع) اد کان الرجل
مدار منه رسول الله صلی الله علیه و آله و سلم فکف و حرم فید و قد ثم علفه
غیبه و ادحی " و قد تم منی بجمع من لیسوا من ستمه و العصر یؤخر بظاهر
و جعل العصر ذی و قد یؤخر لیسوا من ستمه و قد یؤخر لیسوا من ستمه و قد یؤخر لیسوا من ستمه
فی الصحیح و قد یؤخر لیسوا من ستمه و قد یؤخر لیسوا من ستمه و قد یؤخر لیسوا من ستمه

حمله علیہ کی لایافی القواعد

[illegible]

١. السائل النار ٧ حى بوب بو فخر الجوهرة لخدمة ٦

٢- الى من باب من اهل بيته ومعه احمد بن

يجعل خريطة اداصلی

و حسن (١) معصوم بن حارم قلب لابی عبدالله (ع) برحق ينظر منه النوا
و لا يقدر على حبه فعل (ع) اذا لم يجد على حبه والله ولي بعدد يجعل حر ينطبعوى
انه بدل على ان ما لا يقدر على حبه فهو معدوم من حبه لأجل عده ارأته للعلوه
ولا تجدید لطاره حتى من العلوات ومكاتبه (٢) عند بر حيم ابی بن الحسن (ع) في
حصى سون فلقى من ذلك شدة وبرى لليل بعد لليل قل (ع) يتوصد ثم يتصح ثوبه في
النهار مرة واحدة

وفي لجمع ينظر (الماء بقده) ولم عرف في الصوة له بده عن ابی لاس
على المعنوية في ترك الوضوء لما يمكن ان بعض الصلوة مع بظيرة (واما) موثق
فعرط هر في الملوس الا بوسطة انا (في لقطعه) (ولكن) بظاهر من حقه قول (ع) لاس
الحديث بح اراده غيره منه: حمى الحديث على بمتعارف لاشهد له (و هو) (اصحاح
فمضاهى الى سكوت عن الوضوء بدلو سلم كور في مقام لاس من هذه الجهة يحتمل
ان يكون المراد منه التوضاً لكل صلوة (واما) الحسن فممكن ان يكون محقق لظفر
سؤالا و جوابا فيه جهة الجاهل بحمل ركوب بفضة الحديث للصلوة ومع هذين
الاحتمالين لاسل الى دعوى لآله على سقط شدة لظفر لاول حر من كل
صلوة (واما) المكاتبه فغير مدعاه في المقام بحمل ان يكون بغيرا من قوله برك
الليل بعد الليل الليل المشتبه (فحصل) ان (قوى) حوت بحدید الوضوء برك صلوة
بدين بسب الى بعض القبيح بدلو امكهما بين صلوة لا يضرا به وبان
يفتصرا في كل كعه على بسجده ؤف لدر كوخ اسجده بحد بدله (دالك و ع)
الشح به ان الاحوط لجمع بين الصلوة لمد كوره من الصلوة بعه في ذرا حر
و الصحيح في المقام ما ذكره في ضارته بقوله قد اقول صهر لاحد في
لسلس ورجوه ان له يصلى الصلوة لمتعارفة من هذا المرص موجب بدعوى الحديث
لا للرحصه في ركاكثر الواحات بخط عن هذا الحديث

١ - الواسئل - الباب ١٩ - من ابواب بواقص الوضوء الحديث ٢

٢ - ابواسئل الباب ١٣ من ابواب بواقص الوضوء الحديث ٨

ولو اعمص عن النصوص كان مقتضى القاعدة هو التحجير من الكيفيتين بعد كودتين لما حققته في معلوم ذكرناه اجمالا في بحث القلة في الجزء الرابع من هذا الشرح من النسخة من الامم خمسة لا يكون من باب التراحم بل انما يرجع الى التعارض ويظهر اشارة تعالى في ذلك لتمام ان مر كر التعاقب هو طلاق دليلهما وانما كان لكل منهما حلاق بمعنى القاعدة تسقطهما (١) والرجوع الى الاصل فعمد نحن فيه بعد العلم بسقوط الامر بالصلوة لانه تمتع الطهارة وحدث الامر بالحالة عن الطهارة وتلك الامور يقع التعارض بين الشافعي دليل اعتبار الطهارة والطلاق ادلة ذلك الامور فتدق طان ويرجع الى الاصل وهو ههنا التحجير كما لا يخفى

الباب الثالث في الغسل

(و) فيه الواجب المندوب - الاول (فجب) - سورت (الجبابة) ، و الحيض والاسحاضة التي تنف الكرس (والمعاش و من الاموات بعد بردهم بالموت وقبل تغلهم هم بالغسل) على المسبو (الاجلاف) و هو في شيء منها غير الاحير - وسبغىء - الكلام في كل واحد من المذكورتين وجب ايضا غسل الاموات وقد ذكره المصنف في بعض الجوامع - وعلق عليه - نحوه به لم يذكره المصنف - من جهة ان المصنف في هذا الباب لا يدل له احد من المستحبين من ان يغسل لمن حبه ان يطوىء من اخر عليه - قد صاف بعض اليه غيره - وباتى التعرض له في الاعمال المسببة - (و) ما ذكره في مستحب لها باتى فيهما فصول

الفصل الاول

(في الجبابة - وهي تحصل) بمرس الادب - (انزال الماء الدافق مطلقا) من غير فرق بين حوال الاموال و افراد الميراث بالاجلاف فيه في الجملة بل اجماع كما

١ - قد اشرنا سابقا الى ان لا يظهر في مدارس العميين من وجه هو الرجوع الى اجبار الترجيح والتخيير مطلق - به

[illegible]

هـ (لا بد من قول أو رأي رسمي أو نص فني حاشي عن الموضوع) • عليه
وحيث إن... • حر لا يبدع... • لا... • وقد تقدم... • يقول في ذلك
في... • أم... • أم... • أم...

خروج النسي من المرنه وحب حنايه

[illegible]

(وفيه) أنه لو سلم كون مقتضى الجمع بين هذه النصوص ومنصوص المتقدمة حملها على الاستصحاب الآلة لأغراض الأصحاب على سبعين مراحاً أو حملها على الاشتباه - أو على محرم برؤية في المصداق بالبرل - وعلى صورة تحريك المنى من محله واستقراره في الرحم وعدم خروجها وعلى التمسك لموافقها لمنهت بعض العامة وحرمة الأعلام بحكم المذكور في كراهته وغير ذلك من المحامل المذكورة في الوسائل وغيرها كما يشهد لبعض هذه المحامل بعض النصوص كما يظهر لمن تدبر فيها

مع أن الظاهر عدم إمكان الجمع بين بطئ نفس الـ هـ مع صحت قول (ع) في صحیح ابن محبوب بن مريع (يعني) في جواب هر عده غسل بعد من قوله (ع) في صحیح ابن یزید بن علی بن الحسن ولا يكون احدهم فريه على الآخر فلا ينسب الرجوع الى المرحلات ولا يرب في ان المرحل لخصوص الوجوب

أمارات المنى

فرع لو شك في خارج أنه مني فلا حصر بل صفة وحسن العلم أو الاستدلال بكونه منياً ولو من جهة وجوب صفة من الصفات فهو لا مع حتم مع الصفات الثلاث الدفق والقور والشهوة يحكم بكونه منياً كما هو المشهور بشبهة عظيمة بل لم يعمل بخلاف الأمر ظاهر الشبهة في الذكرى حيث غير كون رائحته كرائحة الطلع والعصير رطوبته وباض البيض جافاً مع الأوصاف السابقة

ويشهد له مصداق إلى ذلك صحيح (١) بنى بن جعفر عن أخيه (ع) سئلته عن الرجل يلعب مع المرأة ويقبلها فيخرج منه شيء قال (ع) إذا حثب الشهوة ودفعه عنه فإنه ليس مني وإن كان أمراً هوشياً لم يحد له فترة ولا شهوة فلا بأس

وأما مع عدم حتمها فظاهر جملة كثيرة عدم الحكم به ولو بعد وحدة

مها، وعن صاحب جمعنا معصم تقدم على لشهد كشي وظهرا حرس الاكتفاء بحصول
وحد من الصف لثلاث بل عن طهر لشهدوا المحقق لثيس رذلشمن بمسلمة و
لاحال في كفيه وحدث لثجه كمن مع لفاضد معلالا لمتلارم الصف (وعن)
مواعد لاكتفاء بالدقق الشهوة (و عن) لوسله لاكتفاء بالدقق (و عن) معصم
الاكتفاء بالدقق والفتور.

قول بعد لدر في كلف هو لا لا عظم بطنش انفس بل مرادهم به
باصف لافاضد الما لرمه بل ينك الصفات لمني يحصل لعلم بوجوده من
العدم وجوده وحدث مع لافاضد لدر على وجوده تعدد لعلم بوجوده
وحدث مع

و كلف كان مع لافاضد يكونه مع وعدم احده مع بصف لا يحكم بدمني
للاصل والمفهوم صدر الصحيح المتقدم.

و حدث كان لافاضد وحدث لافاضد لوجوده بصحيح (و عن) بل في مفهوم عن
في عدا لثله بل لافاضد لدر في له وحدث الشهوة ويستنفذ ويطر ولا يحد
شئ لم يكن اللون وحدث لافاضد لدر في له وحدث الشهوة ويستنفذ ويطر ولا يحد
فلا شيء عليه وحدث لافاضد لدر في له وحدث الشهوة ويستنفذ ويطر ولا يحد
بدققه فوبه بل كلف لافاضد لدر في له وحدث الشهوة ويستنفذ ويطر ولا يحد
الصحيح لافاضد بل لافاضد لدر في له وحدث الشهوة ويستنفذ ويطر ولا يحد
عدم دمي عدم الدقيق وحدث لافاضد لدر في له وحدث الشهوة ويستنفذ ويطر ولا يحد
لعدم لدقق لا يكون لافاضد لدر في له وحدث الشهوة ويستنفذ ويطر ولا يحد
بها (و عن) بل لافاضد لدر في له وحدث الشهوة ويستنفذ ويطر ولا يحد
هنا كما لا يخفى

وحدث لافاضد لدر في له (و عن) في مقام الاثر الى الملازمة بل وجود
المني ووجود الدقيق في الصحيح وعدمه في المريض وليس في مقام حسن لطريقة

والحجة

المنية هي الجواب عن استدلال بكثرة المنية في بعض من روي
من قول الصادق عليه السلام في تفسيره في قوله تعالى بحسبكم في
الدقيق ماورد في المنى من انه الماء الدافق .

م
والدليل على ذلك ما روي في تفسيره في قوله تعالى بحسبكم في
المنى

والمنية هي الجواب عن استدلال بكثرة المنية في بعض من روي
من قول الصادق عليه السلام في تفسيره في قوله تعالى بحسبكم في
المنى

المحصول من مجموع خصوص في قوله تعالى بحسبكم في
المنى
فانه دقيق .

هذا كله في ارجح الصحيح ، وفي بعض النسخ لا يصح كونه
لشبهه وهو الجسد في قوله تعالى في الصادق عليه السلام في تفسيره في قوله تعالى بحسبكم في
المنى

الصحيح ان المنى هي الجسد في قوله تعالى في الصادق عليه السلام في تفسيره في قوله تعالى بحسبكم في
المنى

الصحيح ان المنى هي الجسد في قوله تعالى في الصادق عليه السلام في تفسيره في قوله تعالى بحسبكم في
المنى

في وجوب العسر مع عدم جدي في شرا ومخرج السبوه فعدم عسر فمعه حرمه ومخالفته ليس من اقصاها كما في حقه هو في حد نفسه يحرم حرمه على كل طاهره او حرمه

سید علی محمد بن ابی طالب علیه السلام و آله
و سلم در روز شنبه یازدهم ماه ذیحجه سنه

۱۰۸۵ هجری قمری

الجماع موجب للجنابة

(و) حشر يجره (بالجماع في السرح حتى يغيب الحشمة سواء كان في القبل أو الذنور أو لم يسل) وحبها العمل على المنة من ملاحاة في الجمع في العسل وفي الجوع من على الجمع مع حبها من ملاحاة في العسل كالذكر المتواتر بل هو كذا

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

٢. الوسائل - الباب ١ - أبواب الحديث لحدث ٣: ٥٠
٣. الوسائل الباب ٦ - من أبواب الحضانة الحديث ٢
٤. الوسائل - الباب ٦ - من أبواب الحضانة الحديث ١
٥. الوسائل - الباب ٦ - من أبواب الحضانة الحديث ٣

لعسل ومن دعه يحب عندهما لعسل حين يدخله : دا لئني الحديث فيعسلان
فرحبهما فيقتضون سنده : عدم صلاحية امره به غيره بحمل على ان المرء من قواه و
دا لئني الحج صغير قوله (ع) حذر يدخله وان وجوب عسل الفرج به مؤثر به في
البدن وجوب مقدمي للاعمال

وام قوله (ع) اما بعسل من امه الاكبر فلا يلاق لمقبومه لكون لعسل

فيه صواب مع انه يؤسلم الا يلاق بقيد والحدود عن المقدمة

واما لو لم يلق في الدم في مشهور من الاصحاب انه موجب للحجامة كما عن جماعة
(وعن) من دعوى لاجمع عليه (وعن) لحنس دعوى اجماع المستعمل عليه (وعن)
الصدوق لكسب الشرح في البدن لعدم (وعن) الشرح في الامم بوطه لحد (وقد اوصى
والمسوى وغيرهم في غيره به دد في حكمهم

وشهد للإمام صحيح (١) من سي عمر عن حفص بن سوفة عن احمد بن محمد
بن عبد الله (ع) عن رجل من بني هاشم من حديثه قال دعه هو حد لم يلق فيه
العرى لا يلق به من كور : من سي عمر لئني لا يلق لاعتقافه من
مصابو بني حارث نعم لم يلق (١) يلاق صحيح ابن مسلم المتقدم

وقد اسدل للقول الثاني صحيح (٢) لجلبي قال ثعلبي (ع) عن الرجل
يصب المرأة بعد ذلك عرج عليها لم يلق الا هو ولم يلق هي قال (ع) ليس
عليها غسل : بل لم يلق هو قد يلقه غسل : مرهوع (٣) : من في عن بني عبد الله (ع)
ان اتى الرجل المرأة في امره فلم يلق الا لا يعمل عليها ولا يلقها فليغسل لعن
ولا يغسل عليها نحو مرهوع : حفص بن بكير عن : من يلق من الحكمة (٤) مقدمه (٤) قوله (ع)

١- الوسائل - الباب ١٢ - من ابواب الجنابة الحديث ١

٢- الوسائل - الباب ١١ - من ابواب الجنابة - الحديث ١

٣- الوسائل - الباب ١٢ - من ابواب الجنابة - الحديث ٢

٤- الوسائل - الباب ٦ - من ابواب الجنابة حديث ٢

اد البقي لحثان فقد ربح لعل رفقه له ارج (١) - بعد من لواء "الاحمل"
 وفي مجموع بطر ، عا لاوا ١٥١ دار لاسدلال به ينسب على حثف من الفرح
 بالفل وهو عمود لما على امر بضي - به لاجازك من عا النعمه في صدق سم
 لهم - يمي له ر

د م م فوډل فی اعتبار کونکې شمېرې ته د دې په جوړه غیر معمولي
(واړه) له پلوه د دې شمېرې ته د دې شمېرې ته د دې شمېرې ته د دې شمېرې ته
د دې شمېرې ته د دې شمېرې ته د دې شمېرې ته د دې شمېرې ته د دې شمېرې ته

وطء الرحا بوحب الحماية

ثم ان المسير في الامجاد سريرة عظيمة تدوم لفروق بين مرحلي و تسعة
(او عشرة) لمصنف هذه الشهادة و عرفهم ب كذا من فوجات بعض الدول و في دير لرثة
مجاورة في دير لاديم و عن ا سجن في لومبر حار رعدم حصول الجذبة بواسطة
هذا الزلزال و قد اتي الاحمد ب كذا ك لمدني في كلمات حمده من
و قد سر صريح احمد من احسنه ان من دية من سوان الله (من) من جامع
عزما جاء جننا يوم القيامة لا يتبعه ماء الدنيا .

« سئل الخ في بعض ما رواه في مسئلة اربعة ورع في جمعة
ثم لا ورق في هذا الحكم من لكم : لصير ، العاون ، المحبون لا ورق
الادلة وما حديث ١٣ مع قيم : صير والمحبون والاحسن سدا لرفع الى نفس
انصبي : المحبون لا الى افعاله بكتب مذكرا في اداة قلم ، الواحدة سواء ، كات
حرويه ١٢ بيوه ولا يدل على مع قيم : اربع (مع) بدلو سلم ذلك فده هو سسلة الى

- ١- الوسائل- الباب ٩- من أبواب العفة حديث ١
٢- الوسائل الباب ١٧- من أبواب النكاح الحديث ١- من كتاب النكاح
٣- الوسائل- الباب ٤- من أبواب مقدمة العبادات الحديث ١

هنا يكون متر ١٧ على بعض ولا يعم عن نسخة المرسلة عن الملافة في الجريدة المرسلة
على دخول الحشفة .

١٧٤٠ . وأورد محمد بن أبي حمزة في كتابه في حديث نسخة في كتابه في

باب الضمانات فراجع

وأورد في نسخة في كتابه في حديث نسخة في كتابه في

حديث في كتابه في حديث نسخة في كتابه في

في حديث نسخة في كتابه في حديث نسخة في كتابه في

اليد عن الإطلاق .

والمرسل (١) عن علي (ع) ما أوجب الحد أوجب العمل .

١٧٤٠ . قول (٢) علي (ع) في حديث نسخة في كتابه في

عليه السلام في حديث نسخة في كتابه في حديث نسخة في كتابه في

أما في حديث نسخة في كتابه في حديث نسخة في كتابه في

حديثة

في حديث نسخة في كتابه في حديث نسخة في كتابه في

في حديث نسخة في كتابه في حديث نسخة في كتابه في

في حديث نسخة في كتابه في حديث نسخة في كتابه في

من حديث نسخة في كتابه في حديث نسخة في كتابه في

وطء الشهيمة

(١) لم يثبت من أصحاب علي في حديث نسخة في كتابه في

في فرج الشهيمة (وعن) الحديث في كتابه في حديث نسخة في كتابه في

١- لم يثبت من أصحاب علي في حديث نسخة في كتابه في

٢- الأسئلة - الباب ٤ - من أبواب الحديث في حديث نسخة في كتابه في

٣- المحار - المجلد ٣ - الباب ٧ - من كتاب الحديث في كتابه في

لا تخرج عنه (١) (٢) صحيح (٣) (٤) مستعمل (٥) (٦) على (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

فراجع

في محله .

ثم لو طء في درجتي موحدة (١) (٢) لا (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

مع عدم بعد (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

اذا رأى في ثوبه منياً

[illegible]

« ما تشاء في القصة » من غير « (يحب سطله القس كما هو المشهور) المؤمنون بي بعد
 (أي) (وعن) حرم مع جماعة من أهل حريمهم المشجعة. الفصل من الثوب مشرك
 المحض واحترام عدم في الأول « وحوال في الثاني

[illegible]

وقد ان القدم من السؤال في موافقته مع من جهة عرض رؤية المعنى بعد
سوم بالافضل وذكر لتجديدهم لسؤال عما نعلم ناهيه ووجهه احتمال
عدم وجوده الحسن انه داله بكن حروجه عن احتمال فيما احسب ان المقام (وموثق).

١- المسائل - الباب ٢٨ - أبواب التيمم في الصلاة - حديث ٤

٢-٣ - إلى سبيل النار . ١ من أبواب الجحيم عدد ٦ - ١

الموجبة لتجديد العسر والجمع سدوى في الوجه - فوجدوا محدثا بالأصغر بعد العسر
 لأول - (وقد استدل أصحاب العسر والاكفاء بدو حده (مؤثوق) سماعه المتقدم في
 العرع لسابق بدوى حمله على التوضيح محمد بسدوى مؤثوق اني يصيرو قد عرفتم
 في ذلك العرع صفة و جمع

الحياة الدائرة بين شخصين

لثلاثة ارباح لحدثة من شخص واحد العسر على واحد منهما كما هو
 المشهور - بل عن صاحب بعض صفة حده بدوى الاضاح عند (ولكن) الاظهر
 التفصيل بين ما د لم يكن صاحبه محل لاسلاء من حيث استحقاقه لكس لم يجد
 محمولين هادا كان كك - فلا يجب في الاول - لا كلالهم يرجع ح الى استصحاب
 عدم الحذف ولا يمنع عدم الحمل بخروج - فلاح من محل الاسلاء - يجب
 في الثاني للعلم لاحماله - وجوبه بدوى لاسئله - فوجدنا لا بدائنه
 و كان لشخص الآخر محل لاسئله من حيث لاقضاء به - بعد بطلان فموجبه حكم
 لمشهور بعدم حوار الاقضاء في كذا من دء - وجوب العسر (فان) كان الوجه
 في العلم لتفصيل عدم حوار الاقضاء لاسئله بعد بطلان صلواته على لحياته او
 لحياته امامه على ما ستره فختبر

ثم انه فيما لأجب العسر من حوار لاحدهم الاقضاء بالآخر - كما عن
 منتهى التدقيق والحرر - به للاحكام - عند كذا لحدثوق - وغيرها - م
 لايجوز كما عن المعبر - لاصاح - لسدوى وجمع بصدقه لمسا لشئ الروض و كشف
 للثامو غير هاهنا تصح الصلاة بعد لاسماء كما حمله بعض اعظم المعاصرين وجوه
 قوبها الثاني لانه يعسر في صفة صلوة الموقوف بها تفصل بحدث وصحة صلوة امامه -
 ولا يمكن في لفر من اجازتهما لاصل للعلم لاحماله حده - حده لافقه الموحدة
 لفساد صلواته فيحصل العلم التفصيلي بفساد صلواته

ستدل الاول في محكي لندك هاهنا حده سبط لشارع حكمها وانما يجوز

بكونهم مخرج للجنب . (دعى المداراة) صحة صلاة كبر منها شرعا ولا دليل على عدمها . على ذلك (ولعله) الى ذلك يرجع معنى لجواهر من بقصي ثبت من أدلة شرعية بالسنن الى انهم هو عدم علم المأموم بقاء الصلاة لا يعلم بصلته فوجود الجنب واقعا لا يؤثر في فساد صلوته المأموم كما ان عدم علمهم من خصوص الامم يصحح لاسمهم . انتهى . ان يصح حصول الحدث لا مع تحققه لابرار من شخص بعد ذلك اربعة اربعة وهو وجوب بطلان حجة

وهي لجمع نظر . الاول - فالله لم يبدل دليل على سقوط حكم هذه الجماعات مع وجود سبب وهو الارفال وانما ثبت بعض لو ركب الاخر وعدمه بالاصل . والى الثاني فالان لظاهر منصوص لا يتنازع عند خبر المأموم بفساد صلوته الامم ولو بالاصل عدمه لاكتفاء بخبر الامم . بل لو عدمه لعدم كونه مطهرا ولكن . موم علم بفصله بعدئذ لا يجوز له الاقراء به (حدث ان احرارهم في المأموم بخره الاصل في طهارة الامم لا يمكن معه صحة دستخطهم . اما موم به فلا يصح الايتنام .

(ودعوى) انه يستفاد من النصوص الكثيرة . بل انه على عدم وجوب الاعا على المأموم دانس كونه الامم على غير سببه . انه غير مستحسن للقبلة وغيره للصلوة . وكفر ان الصحة عند الامم مكفي في حجة . الايتنام ولو لم يحرر لم موم صحتها . لو احرر عدم صحتها (اعلم) . فبحر . الايتنام في العلم كما لا يخفى (مصدق) . انهم مختصة بموارة تنس القس . مداراة مع خبر لم موم صحتها حل لصاروه العدى عنها ابي العلام صحيح الى ان عتقوا

واما ذلك فالان دحل احرار ذلك في تحقق الجماعة خلاف . اني انصت والاشرام به مستلزم لتعدد اصلاق الادلة من دون مقتضى هو كما يرى

واسئل للاخير بالنصوص لثالبها ان يدعوى ان تدل على صحة صلوته المأموم . لا تدل على صحة ائتمام . (ولا تلام) من صحة صلوته المأموم حال مخالفت لصلوة المأموم . انما هو بخلافه عملا يندرج سببه . صحة الايتنام . لان الاحلال

مثل تلك في صلاة المنفر . سجد لأربعين سجدة
 ثم سجد في كل ركعة من ركعتي صلاة المنفر
 صلاة حتى في الصلاة سجد أربعين سجدة . كوع للتعبد الموحدة
 سلطان صلاة من سجد على سجدة أربعين سجدة
 فتحصل لأقوى عظمة حتى في كل ركعة من ركعتي

[illegible]

إذا خرج اجني بصورة الدد

المسألة الثالثة و ح د هـ في قوله "حب الفل" كما في الشهد
والسند في قوله "حب الفل" ح د هـ في قوله "حب الفل" ح د هـ في قوله "حب الفل"
في قوله "حب الفل" ح د هـ في قوله "حب الفل" ح د هـ في قوله "حب الفل"
عنه لا بد من "حب الفل" ح د هـ في قوله "حب الفل" ح د هـ في قوله "حب الفل"
ثلاث الدقة لسوء المشاهدة ح د هـ في قوله "حب الفل" ح د هـ في قوله "حب الفل"
بالشبه المصدقة ح د هـ في قوله "حب الفل" ح د هـ في قوله "حب الفل"
المعقولة فلا حظوت في

الرابعه المشهوره من الاستصحاب حقه حقه 'النحو' نفسه لولم ينفذ على
نفسه كى بعد دخول الوقت عن نفسه معناه 'على' الاحكام عليه
من ظاهر كلامي لمفسد ان الحق على ما الحق

۱. بتبادل الثانیہ یہ ^۴ علمی و جدید افسانہ علی میں حسب دستور ان تقریر۔

فيه حصه الى رولا يدل على عدم جواز الاحد - وسواء في بحث نسيه
لا يعتمد عليه (مصحح) (١) يحق من عدم عن الصادق - من يجرى يكون معه اهله
في سفر لا يجد له - انني اهله قال (ع) - خبر من عمل الا - في علي بن
قال قلب له - ذلك الله او يكون شعب الى النساء قال (ع) - لمشقق يد في علي
بعضه قال - بذلك الله قال (ع) هو حلال اصرع في جوار - لا يصح سعملو
به فهو المعتمد فالأقوى هو الجواز

بعضه المعروف من مذهب الأصحاب - من قطع حشفه يجب - حال
معد - من مقطوع - كما عن مدح لكرامه - (ع) - بعد - حول الاكتفاء
بمعد - لا حال - احتمال انفس - حال - لم في - ح - صاحب الحدائق
وبعد - من - بن - عمل بالمرء - لولا لاجمع

واسئل الاول من لجمع من يفرق بين الحاشي وغيره الحشفه - بين
الاحياء المطلقة يقضي بالمرء - انه لا يفرق في حصول جوار - جميعه
لا يكفي - حال - من - على ادخل - مع - يجب -
لمقدار - ح - مع - الحشفه - انه - لم يفرق - في -
اليه الامع القرينة المفردة في المدح

واسئل للأكف - مدح - لا - - مدح - من - حشفه -
العمل الذي يقضي في تعدد الافراد - الحشفه على واحد - (و) -
رجع الى - هو موضوع - - مدح - - لا -
- حشفه - - - - في -
الاجواب عنه

واسئل للاخير من الاحياء المطلقة اما قدت - موضوع - الحشفه -
احد من - حشفه - - - - على - -
لا في - - - - الحكم - - - - الشرط

سعى لحكمه و هذه حدة الغسل

و قد روي عنه رحمه الله تعالى في حديثه من شقبت ثوبه و قد روي عنه
 لا يمسح عليه الغسل في حدة الغسل و قد روي عنه في حديثه من شقبت ثوبه
 أحد الأئمة في حديثه من شقبت ثوبه في حدة الغسل و قد روي عنه في حديثه
 لطاء عن طه و لا يورد بحسب الأصول نحو ذلك لا بد من حدة الغسل و قد روي عنه
 و حوت الغسل لا يمكن إلا الترام به.

و قد روي عنه في حديثه من شقبت ثوبه في حدة الغسل و قد روي عنه
 في حديثه من شقبت ثوبه في حدة الغسل و قد روي عنه في حديثه
 في حديثه من شقبت ثوبه في حدة الغسل و قد روي عنه في حديثه

واجبات الغسل

(و الواجب عند) . و (الغسل) الغسل هو الغسل و قد روي عنه في حديثه
 في حديثه من شقبت ثوبه في حدة الغسل و قد روي عنه في حديثه
 في حديثه من شقبت ثوبه في حدة الغسل و قد روي عنه في حديثه
 في حديثه من شقبت ثوبه في حدة الغسل و قد روي عنه في حديثه
 في حديثه من شقبت ثوبه في حدة الغسل و قد روي عنه في حديثه
 في حديثه من شقبت ثوبه في حدة الغسل و قد روي عنه في حديثه
 في حديثه من شقبت ثوبه في حدة الغسل و قد روي عنه في حديثه
 في حديثه من شقبت ثوبه في حدة الغسل و قد روي عنه في حديثه

هو الواجب في حدة الغسل و قد روي عنه في حديثه
 في حديثه من شقبت ثوبه في حدة الغسل و قد روي عنه في حديثه

في حديثه من شقبت ثوبه في حدة الغسل و قد روي عنه في حديثه
 في حديثه من شقبت ثوبه في حدة الغسل و قد روي عنه في حديثه
 في حديثه من شقبت ثوبه في حدة الغسل و قد روي عنه في حديثه
 في حديثه من شقبت ثوبه في حدة الغسل و قد روي عنه في حديثه

لأننا نرى من حيث المعلوم أو سمعة مصدقة الواجب أن نعلم أن من يمكن
 سكتة، به لعدم القدرة عليه، أو لعدم فهمه من 'الوجود' المذكورة في الأصح
 (وإنما جزم بعد فهمه من لا يعتمد عليه، ومع) أنه لا يلائق له أن يسكت من الواجب
 لنفسه، بل يصحح في بعض جملة على الاستصحاب، فيقتضي وجوده في عدمه بوجوب
 في لعمري كموثق (١) أنه قد علم أن من يجب أن يكون له في كل وقت
 فلا معنى من حيث الأصل من (٢) (فيجوز) أنه لا دليل على وجوده لنفسه
 والأصل يقتضي عدمه.

١- سبيل (٢) من الكافي عن الإمام به عدمه، لأن من جزمه في بعض
 بعض من الأصول (٣) قد علم أنه لا يمكن أن يكون له في كل وقت
 يكون بمقدوره، لا يفي هو موثق (٤)

لروم استيعاب الجسد

(و) كذا في (٥) (استيعاب الجسد والعقل) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠)
 والشيخ (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠)
 ويشهد له أصول كذا (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠)
 فدهيت (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠)
 رائده عن أبي عبد الله - عليه السلام - من الجسد أنه يعتمد في نفسه موثق (٤١)

- ١- أبواب في الباب ٣٥ من باب الجسد الحديث ٤
- ٢- الوسائل الباب ١٤ من أبواب الجسد الحديث ١
- ٣- الوسائل الباب ٢٦ من باب الجسد الحديث ٥
- ٤- لوم الباب ٢٦ من أبواب الجسد الحديث ٤
- ٥- الوسائل الباب ١- من أبواب الجسد الحديث ٥
- ٦- الوسائل الباب ٢٦ من أبواب الجسد الحديث ٨

الاجتماع عليه ولا يجزئ غسل شعره أو كان كسفاً * جمعة

ويشهد له بخصوص منتهمة لذ له علي : حدث عن أحمد * رأس كذبه

فإن لم يد من الأمر بعينه غسل لشدة له أحد باب من لسوء صحيح (١) رد *

دا من خلدك له ، فحدث وحسن (٢) الكاهلي * نسي عبد الله (ع) أن لبس اليوم

حدث مشط معه ، من لم لمع من لموه بعد له شقة يصعد مع الشعر

م يحدود لربحان به بغير عده حرقة فعه في حذله بمسحه ثم تعفها في رأسه

ثم يعسها بحدقة فحسن (٣) كان * لا * أنه منتهى بغيره ، فدا أصاب الغسل

تف مره ان تروى أسف من م * بعد حيم * و * في فلا ناس عليها

وما صحيح (٤) رد عن له في * كره * ط به لشعر فليس على العبد أن

يظنوه ولا يحثوا عده : لك بحد في عليه له * فهو محض * بوصوء وه ، (٥) دل علي

حرأ له فنبش أو الثالث لا من علي لا كنه غسل الأمر بعد استغرام دلت له

وصور له ، الي له * * كان كنه * * من جمع * فته من المل في الحكم

(ضعف) و بها ذكره مبرر له لحدس لا يكف * * مستدلاً فيه * لغسل لشدة من

يكون وجوبه مقعياً

لا يجب غسل الشعر

فروع (الاول) المشهور بين الأصحاب عدم وجوب غسل شعر مع وضوء له

أي الشره وعن المعشر الدار عوى لأجماع عليه وشاهر عده لمقعة وجوبه ،

حيث قل * * كان اسمه * * حلت * * في بحد في تسويته وعن لهائي قد

الميل اليه .

١ - الوسائل - الباب ٢٦ - من أبواب الوضوء

٢ - الوسائل - الباب ٣٨ - من أبواب الوضوء الحديث ٥

٣ - الوسائل - الباب ٤٦ - من أبواب الوضوء الحديث ٣

٤ - الوسائل - الباب ٣٦ - من أبواب الجنابة

و يشهد بالاول (١) صحيح الحلبي لا تنقص المروة شعرها يد، غسله من
جذبه ويحويه حبر عيث فيه لا يصل الماء عدة الى الشعر تمامه مع احكام برامه
(وذلك) يظهر صحتها لاستدلال له بحسن الكاهلي المتقدم

واستدل للقول الثاني (الاصح) ان الشك في دخول شيء في غسل من غسل الشك
في المحصل والمرجع فيه هو وعدة الاشتهل (٩) صحيح) حبر المتقدم من برك شعره
من الحادثة متعمدا فهو في الداء (١٠) بلوا الشعر وهو الشرقة حسن (٣) حمين
عن الصادق (ع) عن من نصح اباء في الشعر و لم يرب لعن في لعن: يحويه صحيح (٤)
ابن مسلم وموثق (٥) عن عمر عن المروة يغسل به بعض شعرها كم يحرم من الماء (٦) (ع)
عن الذي يشرب شعرها، (٧) بل اعني وجوب غسل راسه لحدوده بل على وجوب
غسل الشعر الثابت عليها تبعاً .

وفي لجمع نظر (٨) لعل اقلها شر أنه مراراً من راسه بمحصل ذلك
من وطئت بمولى يوشك دخول شيء فيه يكون المرجح فيه هو المراكمة لا لاشتهل
(مع) انه قد عرف ان لظهوره التي مر بها انه تكون من العدم من المصطفة على لعن
لا الاثر المحصل منه (٩) صحيح) حبر فهو ان كان ظهري في هذا القول وماد كره بعض
عظم المحققين (١٠) من انه يدل على الوجوب وهو عم من انفسى و العوى
واما يحمل لعل الوجوب وصحة الامر على الوجوب لعن عند الاماوى اذ لم ينعق
الكليف بما يحتمل ان يكون هذا واحداً مدعة له ولا فالاحتمال عليه وفي المقام
نصانه يحتمل ان يكون الامر بعدل لشعر مقدمه لعمل البشرة المأمور به (١١) وهو وجب
لحملة على الوجوب لعن (غيره) وان التمتع على برك شيء من شعره في حبه لعنه

١- الوسائل الباب ٣٨ - من ابواب الجنابة الحديث ٤

٢- كم العمال - ج ٥ - ص ١٣٥

٣-٤-٥ الوسائل الباب ٣٨ - من ابواب الجنابة الحديث ٢ - ١ - ٦

[illegible]

الحديث وعين المستفي في الحلاف عنه

[illegible]

هذا السد في الجوه (د) لكف العمل معلوم فحب يحصل العمل
بالحق في عده سدل له (د) له دور وهو نظيره التي هي لآخر للحصول
من حسن فجميع سدل في هذه (د) في العمل بدى هو وحري قعده
لاشغال .

والكنز برامی (۱) - كنيت معروف الاحمال و اكن مردد بين الاقل
و لاكثر بحال و علم بحال (۲) و است في بحال لاكثر و بحال في بحال

١ - ٢ . الوسائل السب ٢٤ من نواف المحدثه لحدث ٧

٣ - الوسائل الباب ٢٩ من أبواب الوضوء الحديث ٦

در وجهه فبذلك من أعلى انت وعنده بعد شديد لا يعلم به مولاتنا فادرب
الأحرام فاعسلي حسدك ولا تغسلي رأسك .

ولا يفصح (١) عشر المص من لأم به غسل الجسد في الرأس فب
رأى هذا الخبر قد روى بعد مقدمه عن محمد بن مسلم (عنه) فحمل هذا على
وهم الروى في نسخة كذا عن شيخ ومن ذكر عنه وعلى أدة غسل الأحرام كما
عن صاحب الروى في معنى كذا من المجهول كذا في المطولات وصحيح (٢)
خبره وبدأ بالأس ثم قص على من حسدك

هذه الأصناف الأربعة من الأفعال المذكورة في عدم نوحوب كصح (٣)
رأى على كذا في (ع) ثم غسل حسدك في بدن وراش في قميص وحس (٤) برطلى
عن نوحوب (ع) برقص على رأسك وحسك ولا صوفه ونحوها غير هذا (وذكره)
نكاح عن المص من حقه بمص يد كذا في حقه عن (ع) ومص مصحوب
وعند فقه مصحوب من (ع) (مدرسة) كذا حال على تلك الأمور لا يوجب قوة
رأى على عدم نوحوب في كذا من كذا (صحيح) فقه كذا
الشمس المصنف على ما يقول نوحوبه لمصه لا يسلط عدم نوحوب برتب مع
نوحوبه فقه وعدم حقه في كذا لا يصح لعدم (ع) مقتضى الجمع من
الخص من عدم كذا من الرأس ونحوه

الترتيب بين الجانبين

(ثم رد) (بغسل) الحجاب الأيمن ثم بالحجاب الأيسر) كما هو المشهور وعن الانتص
والخلاص في معية التذكرة عوى لا جمع عنه عن المعبر به فمراد الأصحاب في
عن المنتهى انه مذهب علماءنا خاصة .

وعن ظاهر الأصناف من روى لحسد في غسل لعدم ولده لشيخنا الباقى

١ - الوسائل الباب ٢٨ من أبواب الجنابة الحديث ٣٠

٢ - الموهل للآداب ٢٩ من أبواب الجنابة الحديث ٢

٣ - الوسائل للآداب ٢٩ من أبواب الجنابة الحديث ٥

والمجلسي، المحبوب المدا، كوالد حيدر، بنو ابي زرع، هـ

والسبل للادل و اجمع ايماء على اعتبار سبل لرأس و لحسن
صميمة عدم الفصل في السبل من لرأس و احسن و هو صميمة ايماء على
سرتب في الوضوء مدعوى عدم اعتبار سبل في الوضوء و صميمة في عدم العمل
وبالاجابة (١) ادالة على اعتبار السرتب من لحسن في عمل لأهوية صميمة (٢)
على ان عمل الميت بعده هو غير الخيرة اجمع ايماء أو كانت كعفة عمل الميت
كعفة عن المسبل للم في كل وقت و قد روي عن سبل في كعف احبته
كنفل الميت .

وفي الجمع، الإجماع، يظهر منه أن هذه هي السنة في وجوبه من أجل خبر من المتقدم ذكرهم خبره لفصيل ومادل على غير ذلك من أن السنين لا يدر على هذا القول (وهو) يظهر عنه صحة الاستدلال لفصيل على عدمه في موضوعه (كأنه) غسل المصباح غسل لحيته لا يفسد غسل جمع من يغتسل في الأول في الثاني من كون الفرق بين صلاة العتيق والحد لا يفي به من يستدل حد بالصوم أو أنه على أن غسل المصباح هو غسل لحيته على حد الاستدلال في الغسل في جمعهم يعتبر في غسل المصباح في غسل لحيته بعد أن يكون قد اغتسل في الأول من أن يكون قد ما يكون ممسما عن كونه حب كان الاستدلال بهذه الصلوات في محلها (أو) أن غسل المصباح غير غسل العتيق (أو) أن غسل المصباح ليس عليه وجوب كونه مع كونه غسل لحيته لا يلازم التسمية في أن غسل عتيق كاحدهم لعدم كونه في سطح ما من الأغسال.

وَأَمَّا حَبْر (٣١) مِنْ عِلْمٍ عَلَى سَفَرٍ عَنِ الْقُلُوبِ لَمْ يَشْ عَنِ الْحَبْرَةِ فِي
كَرْ كَثِيرٍ لَشَهْرٍ دَعْوَةٍ أَلَمْ يَكُنْ فِي دَعْوَةٍ فِي عَشْرِ نَبِيٍّ فِي عَشْرِ

الم سائل ليـبـ٣ من جواب عمل البيت

٢- الوسائل - أليات ٣ - من أبواب عمل البيت.

٣ من قبل السيد القاضي محمد علي البشير

لجذبه بقاءاً لأنه مفتضى بمائلهم من جميع الجهات وليس معدة تبريد غسل المس
ميرله غسل لجذبه كى يزل ان يدبل على برس احكام غسل الجذبه عليه لا ترتب
حكماته على غسل الجذبه (الامه) لا يصلح لرفع اليد عن وجوب الغسل من لدله على
اعتد بالخصوص كمؤثق (١) بساعه عن القوق (٢) ثم لمص على اليد ثلاث مرات
ملاء كمية ثم يصر بكف من ماء على صدره كى يزيل كسبه ثم يمس الماء على صدره
كله - وقرئ عنه (٣) (فحصل) ان لا بد من غسل اليد من احد برس سوى الاخر
ان تم والاغتسل بماء ليد.

الترتيب يسقط بالارتماس

(و يسقط الترتيب مع الارتماس) مره - حده (حال) وفي نحو هر للاختراع
المحصل والمقول -

والخصوص به مستغنى في صحيح (٢) - رده عن يداق (غ) ولوان رحلا حب
رتب في الماء ارتماسه واحدة اخرى ذلك - لم يدب حده وفي حسن (٣) الحلبي
عه (ع) اذا ارتمس لرحل الحب في الماء ارتماسه - حده اخرى لم يترك من غسله و
نحوه عنهما وبما ان مدين على اعتد الترتيب بمائل على عنده في لغس ان ترتب
فالاو حب برفع المدين طاهر هذه بقعوس

ثم ان مشهور من الاصحاب على ما سألهم ان امر من لا يرتاس غسل تمام
يد في ماء دفعة واحدة عرفه (وفي الحدائق) ان لا يمس اليد في الماء
ولو في ثلث متعده بحيث لا يمس معه الدفعة وعن كاشف لطء احتمال (وفي الجواهر
انه يعطه اليد بالماء فاول لمعطيه واخره آخر حرر العسل في ثلث المعطه
وعن بعض به سبيل الماء على اليد في ثلث حصة

و استدلل الاول بان الارتماس قد بالوحده في خصوص ود كرفي مقبيل
سرس وعلى ذلك في المراد من الارتماس الواحدة ارتماس جميع اليد في الماء

من غير أن يتحرك على أحد، لعل (أ) من الوحدة الحقيقية لا يعقل فليس الحمل
على العرفية (وورد عليه) أن لا يمكن أن يتم تحقق لعل الارتعاش من كان تمام
بذاته تحت الماء ومن كان معاً في الماء من دون أن يخرج منه مع أن المشهور
أن الأصحاب تحققه في العرفية وكيف ذلك عن عدم بقاء الصائط المذكور،
وقه) أن المشهور أن كان تحت في حوض من الماء لا يتحرك قصد في طرف
استلاء الماء على البدن من بعد سده في هذين الموردين تحريك البدن يتحو
صدق الارتعاش (ومن) كفى منهم استلاء الماء على البدن استدلالاً بالمستند
من الآلة تحققه بحد الارتعاش، وبتكثيره من تمام، ومتعرفاً في هذه الدعوى

و استدلالاً للذي - أن لظاهر من أحراز المراد من الارتعاش من الوحدة
ما يفيد روي كل عضو على حدة، و ليس المجموع بمكان متعددة (وقه) أن
يظهر لمصدق إلى الدعوى أن لا بد من الوحدة هو العرفية في الماء دفعة واحدة
لا تدري بما فلاحظ

و استدلال في الجوهر من حيث أن ليس لدى حذمه الارتعاش هو لكتما
لعطية فإدام لم يسر له، و لا صدق الارتعاش و سره فهو مرتعش و دام
لم يخرج ما زلزاله أم ضرور من عدة به تدريجاً كذلك لم من خارج العرف
بي أن يرتعش بتمامه (وعلى ذلك فتدريكون) ما هو ما تحقق لاستيلاء بمجر
الارتعاش و تدريكون تدبيره في الاستدلال على سجن و نحوه (وقه) أن روي
سجل تعطيه دام بمكانه سجن و تدريكون سجن الارتعاش و لا بد
شروع في العمل لأن تدريكون من سجن بتمامه كما هو شأن في جميع
أفعال التي تتحقق تدريجاً كالكلم

و من نفور الآخر من تحقيق الذي جعله محالاً لأصحاب المسلمين وعه
في جامع المقاصد به عن من يصدى لرده لأنه لا يعلم قولاً لأحد من معنرى
لأصحاب ولا هوهم لالة شيء من هؤلاء لذهب عليه وفي الجواهر يسعى التقطع
بعدة من نحوه كثيرة فتخصص الأقدحوما بخلاف المشهور

فروع

(۱) و این مسئله در جمیع موارد که در این کتاب مذکور شد
 در تمام این موارد که در این کتاب مذکور شد
 مخصوص (۲) و این مسئله در جمیع موارد که در این کتاب مذکور شد
 مشتمل بر این است که در جمیع موارد که در این کتاب مذکور شد
 و این مسئله در جمیع موارد که در این کتاب مذکور شد

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الأحزاب عليه

۱۵۱. اسی تصویر نم قصب

١-٢-٥. الوصائل-الذات ٢٦. من باب الحمايه حديث ٩٢

٣- الوسائل - الباب ٣٦ - من أبواب العقوبة.

٤٠ المصائل لعام ١٢٠٠ من ايام مائة الف سنة

و شهادت له لازم و مایه الاثباته سبب و نه خصوص الامور

مع لا يحجب رفته راعلى عى كل عصوره لا لاعلى ولا على على المشهور
شهره عظمه من حشر الحشر ليعبه الاشارة من اسرار الوجود
الاسد من امره منى امسك فى مصححه اردت صحيحه (١) عن الصادق (ع
ثم تغسل حسدك من بدنك الى قدمك

[illegible]

اعتبار طهارة الاعضاء

[illegible][illegible]

— الوصائل القاصدة ٢٦ عن أيوب، نجد بها الحدس

٢ المسائل لب ٢٤ من ايام الجمعة . الحديث ٧

على عدم دليل لفظي على عدم التردد في حصول السراب في هذه السهول
فإن لمعنى من غير المقام يرجع فيه إلى ما يفسد لاجل عدم الاعتقاد
على عدم كون المورد من قبل الشك في المحصل أنه يكون له على المحدود
لدى مداه وحيثه الشارح مجرى لمرأته (لكن) مرة في حجبته على اعتبار
لترتب حمله من الموصوفين بذلك نظر بعد لا بد من أن يكون له
مثل ثم تعمل حسداً فيكون له في هذه السهول السراب
لنرب

واستدل للقول الثاني بحمله من صوب صحاح في حقه من حجاج
عن أرحل بحب هل يجزئه من غسل لحيته في السهول من السراب
وحده وهو بعد على ما أدى ذلك قول (١) في حقه من حجاج
في صححه (٢) الأخير عن أرحل بحقه في السهول من حجاج
المطر يجزئه ذلك عنه لعدم مجالع في حقه من حجاج
محمد بن أبي حمزة عن الصادق في حقه من حجاج في حقه من حجاج
سأل على حسنه يجزئه من غسل في حقه من حجاج في حقه من حجاج
وارد في مقدم بيان كفاية لمطر من الماء في حقه من حجاج في حقه من حجاج
بعد على ما سواء في حقه من حجاج في حقه من حجاج في حقه من حجاج
الحبة كي يتمسك به لعدم الاعتقاد (مع) في حقه من حجاج في حقه من حجاج
هذه الحبة لا تظهره بموس في حقه من حجاج في حقه من حجاج في حقه من حجاج
عدم سقوط الترتيب في المطر وما أشبهه.

لسامع بناء على أن لمعنى في حقه من حجاج في حقه من حجاج في حقه من حجاج
كان له في حقه من حجاج في حقه من حجاج في حقه من حجاج في حقه من حجاج
وعلى الأول فإن حجاج في حقه من حجاج في حقه من حجاج في حقه من حجاج

٢٠١ - الوسائل الباب ٢٦ - من أبواب الحائض أحديث ١

٢ - الموسؤل الباب ٢٦ من أبواب الحائض أحديث ٢

كما عن ابن مهدي في موطأه وفي غيره الشربح . فبعد لا تحضنه بها لم تبيح
الأول . كما عن ابن زياد في موطأه . ومجيب سببه كما في المتن . من غسله
طهره كما صرح به جماعة . وجملة في الجملة . يكون قد كره شخص من سببه
خلاف الجمعي على ما نقل عنه من جهة به . ع . ١٤٠

ثم إن لم يصب في الجملة . فخص شخصاً لا يسهل له . من غسله
فلا يستحب له أحد . ولا يلحق . من غسله . فخصه . لا يسهل له . من غسله
مخصوص . فثبت له . لا يسهل له . من غسله . فخصه . لا يسهل له . من غسله
له . لا يسهل له . ثم عن . من غسله . لا يسهل له . من غسله . لا يسهل له . من غسله
من ذلك . في ذلك . مع . لا يسهل له . من غسله . لا يسهل له . من غسله
من عدم استحبابه بعد الإيلاج

الذي غسله . لا يسهل له . من غسله . لا يسهل له . من غسله . لا يسهل له . من غسله
على . من غسله . لا يسهل له . من غسله . لا يسهل له . من غسله . لا يسهل له . من غسله
من الجملة . من غسله . لا يسهل له . من غسله . لا يسهل له . من غسله . لا يسهل له . من غسله
بالإجماع . من غسله . لا يسهل له . من غسله . لا يسهل له . من غسله . لا يسهل له . من غسله
ثم إن الجمع . من غسله . لا يسهل له . من غسله . لا يسهل له . من غسله . لا يسهل له . من غسله
فالأفضل . من غسله . لا يسهل له . من غسله . لا يسهل له . من غسله . لا يسهل له . من غسله
يعمل بديه . من غسله . لا يسهل له . من غسله . لا يسهل له . من غسله . لا يسهل له . من غسله

ودونه في الفصل . من غسله . لا يسهل له . من غسله . لا يسهل له . من غسله . لا يسهل له . من غسله
أيه يعمل يده . من غسله . لا يسهل له . من غسله . لا يسهل له . من غسله . لا يسهل له . من غسله
المرد . من غسله . لا يسهل له . من غسله . لا يسهل له . من غسله . لا يسهل له . من غسله

١- الوسائل - الباب ٢٧ - من أبواب الوضوء الحديث ١

٢- الوسائل الباب ٢٦ - من أبواب الجنابة الحديث ٢

٣- الوسائل الباب ٣٤ - من أبواب الجنابة الحديث ١

٤- الوسائل الباب ٢٢ - من أبواب الجنابة الحديث ١

على كفيه وبغسلهما دون المرفق

د ټولې اړخیزې او د ټولو اړوندو کسانو له خوا په بشپړه توګه پلي شوې ده.

[illegible][illegible]

(و) كمن (العمل يتماع من الماء) حماء محصوا ومهولا كما في

سبباً له حمده من اصدق اصحابه في الدنيا عن اقربه الصديقين عليه
السلام وقد سئل عن اصدق من الله عليه السلام قال لا احد من خلقه
ولا من ملائكته ولا من رسله الا سجدوا له على الاستحسان والحمد لله على كفايه
مجرد احسانه عليه السلام في الدنيا عن اصدق من الله عليه السلام

- ١- الوصايا - الباب ٢٦ من نواف مجدبة المحدث
- ٢- الوسائل اليباب ٢٦ من نواف الجفافة الحديث
- ٣- الوصايا الباب ٢٥ من نواف الجفافة الحديث
- ٤- الوسائل اليباب ٢٢ من نواف الجفافة الحديث

والمعنى في قوله تعالى: (فما زال من الجحيم
الاحمر حكمة) أي ما زال من الجحيم احمر حكمة
منه في العبد في الدنيا.

والمعنى في قوله تعالى: (فما زال من الجحيم
الاحمر حكمة) أي ما زال من الجحيم احمر حكمة
منه في العبد في الدنيا.

(و) من (بحر عمى على الحبيب في سور العرائف)
في قوله تعالى: (فما زال من الجحيم
الاحمر حكمة) أي ما زال من الجحيم احمر حكمة
منه في العبد في الدنيا.

بحر عمى الحبيب في سورة العرائف

والمعنى في قوله تعالى: (فما زال من الجحيم
الاحمر حكمة) أي ما زال من الجحيم احمر حكمة
منه في العبد في الدنيا.

١- الوسائل الباب ٥- من أبواب الجنابة الحديث ٦

٢- الوسائل الباب ٦- من أبواب الجنابة الحديث ٦

٣- الوسائل الباب ٣٨- من أبواب الجنابة الحديث ٦

٤- الوسائل الباب ٣٧- من أبواب الجنابة الحديث ٢

٥- الوسائل الباب ٣- من أبواب الجنابة الحديث ٢

[illegible][illegible]

في المسجد و يمر به و عن الصدوق لعمل بمصوبه (و فيه) ، به لا عراض
 لأصحاب عبد بن عبد بن حجة ، عمل الصدوق به لأمر حجة عن لشود ، بل الطاهر انه
 يصلح بعمل به فيه في غنى و ... اليه حوار الوهم من دون ان يتوصلاً «مع» ان
 طاهره اعتذر لوصوء في المزمع . فهو ايضا محال لم يلزم به حد

ومما يذكر في حجة في حجة الجلوس به . مطلق الكون كحجر (١) حميد
 عن الصادق «ع» بحسب ان يمشي في المساجد كلها ولا يجلس فيها الا المسجد الحرام
 ومسجد النبي «ص» و صحيح (٢) سمع لي عن النضر «ع» ولا يس من يمر في سائر
 المساجد و صحيح (٣) حميد عن الصادق «ع» عن حبيب يجلس في المساجد قل «ع»
 لا ولكن يمر و . كذا في المساجد بحرمة مسجد الرسول «ص» وبحرفه غيرها (و فيه)
 بن عمر بن حميد لاند على حوار عن عمرو بن دينار في مع صحيح زرارة ومحمد
 و النبي عن الجلوس فيها الا في مكة له كذا يدل على ذلك في بعض السير عن المرور بعد
 النبي عنه دليل احتصاص الحوار بالمكة . (٤) حميد بن حميد ادى هو صحيح بحسب
 انظر فالسنة منه . بن صحيح انه عموم من وجه . و بعد الصحيح لا يظهر منه
 من الحرم لأشياءه على الاستثناء «مع» ان المتحقق في محله انه لو تم رخص الفهم من
 وجه و كان شمول كل مبدء المتجمع بالاولى في كل الاماكن . ففي المقام بعد
 لتساوط ير حجة الى ما في الخبر على ان مراد من الآية الشريفة هو احسانا لا غير
 سبيل النبي عن اتيان المساجد حنا و قد بر

ومما يدل على حوار الدخول فيها بعد خدشها منها . كصحيح (٤) ابن
 سنان . سالت ابا عبد الله «ع» عن حبيب و احمد بن محمد عن المساجد المتاع يكون
 فيه قال «ع» نعم ولكن لا يصعب في المسجد شئ و صحيح (٥) زرارة و ابن مسلم
 عن النضر «ع» في الحائض والحج و حجاب عن المسجد ولا يصعب فيه شئاً . قال
 زرارة ، قلت له . فما بالهم يحذرون منه ولا يصعب فيه قال «ع» لانهم لا يقدران

على أحد ما فيه الأمانة وبقدر ما على وضع ما بينهما في غيره و نحوه ما عرهما
 (بدعوى أن الطهر من ردة دخول لآب يتناول المتاع (وحيث) أم حبص من
 الصحيح فيقيد بالافد به - (وحيث) أن طهر هذه المصوم لآب به مقابلة الأحد
 للوضع حوار لأحد منه من حيث هو (و بدعوى) أن لمزيد من سؤال السائل في
 حرر من سائر أفعال أو سؤال عن دخوله للأحد فقول له (و) نعم يدل على حوزة ردة
 صفة) ادلم يظهر من هذا التشدد - وسؤال زارة - في أصل الصحيح الثاني - و
 حوار له (و) كما بالآثار مع حوزة دخول الأحد وحرمة للوضع كك لا لآب
 مع حوار الأحد نعم و حرمة للوضع كك فلا يصحح قرينة لآب ردة دنث (و) عن
 صريح بعض و طاهر - (و) حرمة الدخول عند حدشيء مما دالم بعدى عليه
 الأحد و من بعد ذلك مع رد الأحد هو الأقوى

المشاهد المشرقة

ثم إنه الحق حملة من لأصحاب مهم المقد في العربية - و بن أحمد - الشهيد
 في الذكرى على ما نسب إليهم - بمرائح لمعدنه و المشاهدة بمشرقة بالمساجد و
 استدلل له (بتحقيق) معنى لمعدنه بها و يده (و بقرينة) تعصم و احترامها - و
 دخول الحب في مضاف للتعظيم (و) بمصوم الدالة على الجمع عن دخول الحب بوب
 لآب و لآب أحدها بمصوم - دل على حرمة موائم كحرمتهم حياء - بن
 هم حياء و بهم بن قول في ١١ كذا أحول لمكشي عن بكر - و لآب
 أبانصر الم - دي قول بن زيد قل لا بد من لآب و لآب معصية فدخل عليه
 واحد بطر له - قل هكذا يدخل بوب لآب و بن حب قول أعود بالله من
 عصب الله و عصك و قل ستعبد الله و لا أعود و نحوه غيره

ولكن يرد على (١) أن موضوع الحكم عن المسجدين بنى هو عن الاعتبارات
 لقائمة بمكان (و عليه) فلا يشهد الدليل ما معناه (و على الثاني) أنه لم يظهر له

كون مناط القدح الاحترام، وعظيم المجد (و جوب) العظيم في نفسه مما لم يدل عليه دليل نعم انما به لبعث هذا لمشقة حرمانه ودخول الحب لا يستلزم الممانعة وما المصوص فقد رر عسبنا يراون (الاول) ان بعضه حريج في تعمده ابي لدخول ليطمئن قلبه و من بعد جدا تعمده الى الحد ٢٠ (الثاني) من بعد ان لا يدخل في موتهم عن يعقوب بن من ايه حبه واولادهم وحواريهم وخدامهم اذا كانوا حنأ و الاله حفي على مثل بي يسر له فلم يدخل يسر الى دونه (الثالث) عدم مبادرة ابي بصر الداخل فهو حبه الى الخروج (الرابع) ان الطاهر منها صدور المع من ابي بصر مره حري عن بنت لمره للاحتياط فلو كان فيهم من الهى الحرمة لما عاد الى مثله ابدا

وفي الجميع نظر (اما الاول) فلا ل بعد تعمده الى ما ثبت عنده حرمة له وهو حرامه و هو لا تعم (ما لثاني) فانه يمكن ان يكون دخول ابي بصر حبه في اوائل برده الى يومهم (او ما لثالث) فانه ما تضمنته لصوص التي بايديها هو خروج ابي بصر بعد الهى (او ما الرابع) فلا انما من الاحذر ان هذا الفعل لم يصدر من بي بصر الامر مره واحد و حرمة دخول الدخول (و حيث) به عه في لمره الا و بصر فقط لا يسعى عن الطاهر في الحرمة دخل ثاب فلدلت فله عه تعرضا على فعله و بصر ما علمت من بصر النساء واولاد النساء لا يدخلها لعص و لاصم ابي بدل على حرمة دخول (او يؤيدها) ضمن بعض لعصه عه و ستعد ابي بصر من قسمة او دعوى ان المعنى عن موتهم بي بصرهم يحشح الى ليس معفود مدفعه و بصر على ان حرمتهم امواتا كحرمتهم احياء دليل المعنى ولكن مع ذلك كله دعوى الحرمة بدخول بي موتهم في حل حيوتهم انما تكون بموافاته للاحترام و لذلك تعدى الى قبورهم عهدي على مدعب والاحتياط بترك الدخول لا يترك

حكم المسجدين

ثم نجادك ناهيه هو اجتماعا المسجد الحرام ومسجد الرسول صلى الله عليه وآله

واما فيها فالمشهور بين الاصحاب حرمة الدخول * ان كان سجدة المذبح وعن جماعة منهم ابن دهر * والشافعي * وصاحب المداينة * دعوى لا تخضع عليه
ويشهد له جملة من النصوص كحسن (١) محمد بن مسلم بن سقر * ع * في حديث
لحب و لعائض * يدخلان المسجد مع رجلين ولا يغسلان فيه ولا يخرجان المسجد
الحرمين وما (٢) رواد * يصدق عن الرقة * ع * في حديث طويل عن رسول الله * ص *
الا ان هذا المسجد لا يحل لغيره الا للمحمد * له * طاهرهما حرمة لكون فيهما * لو
غير الموضع * والاخذ * فالوجه ينوهم اختصاص الموضع بالاحترام * لم يرد * دعوى
كونه طاهر كلمات الاصحاب والنصوص * صحيح (٣) * في حرمه عن ابن عمر * ع *
كان الرجل يثلم في مسجد يكره * ومسجد لرسول * وحرق * وباتت حرمته فليسم
ولا يمر في المسجد الا مسما * لا بأس ان يمر في سائر المساجد ولا يجلس في شيء
من المساجد * صحيح (٤) * جميل عن الصادق * ع * عن ابي عبد الله * ع * في المسجد
قل * ع * لا ولكن يمر فيها كالم * لا لمسجد احرام * ومسجد لرسول * ص * و يحوي
غيرها *

(و) (الرابع) مما يعزم على لغير (وضع شيء قبيح) اي في مسجد
(ويشهد له) جملة من النصوص منها صحيح ابن سنان * ع * رواه ابن مسعود * ع *
في مسألة السابعة وقد عرفت * لظاهره * حرمة الوضوء فيه كما هو ظاهر
كلمات الاصحاب حيث جعلوه فسم للدخول * عليه * فيحرم الوضوء حتى من
خارج المسجد

من اجنب في احد المسجدين يتيمم للخروج

بقي في المقام فروع ومعلقة بدخول الحب في المسجد لاس * لا * لا (الاول)

١- الواسئل الباب ١٥ - من ابواب الجنابة حديث ١٧ ١٦

٢- الواسئل الباب ١٥ من ابواب الجنابة حديث ٣

٣- الواسئل الباب ١٥ من ابواب الجنابة حديث ٢

يجب على الحبس الذي في احد المسجدين التسمم بالحرج بالاخلاق فيه في بحملة
الأمس ابن حمزة حيث جعله مسجداً عن لم يتيه انه قد مر عليه

ويشهد للصحيح (١) في حمزة ثماني عن أبي جعفر (ع) قال كان لمحل دأب
في المسجد الحرام مسجد النبي (ص) وحلوه فيه حبه فسمم ولا
يهر في المسجد الاضيق بالاسم في سائر المساجد ولا يحسن في شيء من
الاسم (وعموم) على يد التسمم عن بطيخه (وعموم) عدم تسمم
الذي قد لزم عليه سبكه من الاعمال خارج المسجد (مصدق) انقضاء بالاسم الى
عد لاثر اي الاحبار من احد المسجدين (قال قلت) ان حرج المحققين من المصنف
(رواه) من سبكه في المسجد ودخول المسجدين بالتسمم مستنداً عليه بالاية
الشريفة (والمع) (٢) لا يرى سبكه حتى يغسلها (٣) قلت سألني ان جواب عنه في
مبحث التسمم: سبكه ان حرج غايب الظاهر المائنة غايبات للمراية و
ليه في الفرع الرابع: سبكه (٤) قد سبكه من هذا الباب وهو فاسد
لعدم كونه مقبلاً (٥) لا يرون سبكه من جهة من جهة الحرج من المسجد
غايبه لا يرون من سبكه ان سبكه على انقضاء حرج الحرج لا من الحرج
ولا يكون (٦) لا يرون سبكه من سبكه من سبكه (٧) لا يرون سبكه من سبكه
سريع في حرج وحرره لم يكن (٨) لا يرون سبكه في شريع التسمم
لعدم كونه مقبلاً (٩) هو مقبلاً حرجه الحرج من قبل المكلف والوجوب
يعرى بما سبكه من سبكه لم يكن المكلف ذاهباً فعلي كل تقدير لا يصح
هذا التسمم (قلت) ما وجد في الثاني: لحداب عن هذا الاشكال قد تقدم في الجزء
الاول من هذا لشرح في مبحث غايبات (١٠) في مسئلة حرج من كتابته المرون
عادة للموضوع فراجع

(١) عن ذلك قد عرفت (٢) كذا لا اختلاف خاصه في النص اما يكون لكونه

انما لو نمت لا يسهل لاه من الحذر ان يكون التعمد بسببه له. فعلم من لحدث
هان لم يكن. فعلم حدث له ولا يرى هو اقول الاول

وذلك كله صريح في أن أقوى أحد من الحكم ما إذا كان هناك لسمم أقصى
من هناك يخرج وعدم ثبوته في ذلك من رد
جملة من المحققين من أن حرمة (فم) عن الذكرى وغيره من عدم الفرق بين
الصور من ليس بمقتضى خلافه الشاهن بجميع بقاها من أن
كانت الحرمة في حرمة لسمم إلهي من الم (جواب) كما هو واضح

ما ان يذكر في اي عدد لسماء جنة احد خرج من الامو المشركين لطلبه ولو
 قد اذله في اخرج غير ممكن من اعتدال حسن لخرج وبعده بعد
 لايسعد هو بذكره في ارحه لجم الاحل يسوق لعدا الاخر عر الصلوه يوم
 وقد اذله في ارحه لجم الاحل يسوق لعدا الاخر عر الصلوه يوم

ادخال الجنب في المسجد

تاريخ: ١٠/١٠/١٤٠١ هـ
الرجوع: ١٠/١٠/١٤٠١ هـ

فقد سئل لما في ذلك من غصبي للاق لم يبي عن الجحوش في ايمس حدم من ذلك
توجهه الى حصص من الحب هوذا من ذلك (حلول الحب حرام) وهو معصية و ما من به
عنه في سنة اي غير المكلف لم يبع من الكلدان وسد هذا المعنى الى ما لم يفسح
عقلا و حرام شرعا (وهو احرى) الا حلال تسبب الحصل في معصية لم يولي وهو فسح
بلا كلام .

وفيهما نظر (هـ) لأجل قبالته في الصدوق لم تر ما يدل على حرمة دخول الجسد
في حلوة في مسجد لعمر الخاتم فإني متضمنة لهنه عنهما (واما الذي) فلان ما ذكر
من كان والده لى ما ذكر كان له مكنى تهما الآية لا يتم فيما ذكر كان صبا
مع عدم وجود أبيه لأسفل إلى كتب المسند بمعوضه « : حدث » ان لى

ومن شايهم من غير المكلف من تعلق بخلعته بهي ولا غلب له لكونه مبرصا أو مجنونا أو
لا أقوى هو لدخول الثالث

الفرع الثالث لأشبهه في عدم صحة استسجاره على دخول المسجد و
المكث فيه أو فرائضه العرائض و نحو ذلك مما يحرم على الحائض لأية بصر في صحة
الأحارة لفقدته على العمل بالمسجد عليه عز و شرفه حيث لا يستحق الحائض
أحره لأحد الأحارة و به لا يفي استحقاق حره له و مضمي قاعدة لا يصح
استحقاقه ذلك من التوجه في عدم الاستحقاق قوله (١) و مع أن الله دا حرم شئنا حرم
منه (مضافا) إلى ما ذكر من خصه من حرمة أحرا له كونه دالما و نحوه
ثم إنه لا يجوز استسجاره لغيره كمن استسجد له و مع أن المكث فيه
صح الأحارة من الأوجها و أنه يفي له به و الله عن الدخول و هو مضمي في كس
يكون معذرا سرعا عن فعل المستاجر منه و قد ادعى الأحمع على اعتبار القدرة عليه
شرعا في صحة الأحارة ولا يستحق الأحره المصاه و نعم لا بعد استحقاته أحرا المثل
لقاعدة (مضمي) و ما دل على أن العمل بالمسجد يحرم منه لا يضمن بمقتضى أن العمل
المستاجر عنه لا يكون حراما

و على ما ذكرناه لو استاجر مطلقا و بكنه كس في حال حريمه يستحق
لأحره حتى في صورته تعلم منه حاله لأنه لا يفسر في صحة الأحارة سوى قدره على
متعلقه شرعا و المبروض تحفظها في المقام و بقره المصنف به لا يكون حراما كس
لا يستحق بذلك أحرا و بناء الكلام في رد و عدمه مشبه هو كس في محله في
كتاب الأحارة

التيمم لدخول المسجد

رابعه شك في أنه يكون حدى عدد من ك لوصوه دخول
المسجد

١- قد مر أن المصنف بهذا النحو عدمه في كس و لا في كس لعدمه بالوجود في
كنهم أن الله إذا حرم على قوم أكل شيء - م - م

الموثق (١) من حكمه عن الصادق (ع) عليكم ثلاث المسحود فانه بيوت الله تعالى في الارض من اشد مطهر اصبغ الله من بيوتهم و نحوه عمره (كما انه)
لا اشكال في وجوب التيمم عند عدم احوال الحس في المسجد من وجوب
بداحوال المسجد في عدمه اجماعا كما في قصصه في فروع نظير المسجد
و راجع

[illegible]

(و) عن حجر المحقق وكتبه من مع شروعه لتتم لدخول مسجدين
في الشافعي المسجدين كذا في النسخة الأولى ولا حاشية ١٤ لا يرى سبيل حتى
تقسموا الآية في المسجدين لا في وجه التعميم كما يصدق به (غير تمام) اد

١. المومنين الصادقون = نواب الوصوة حديث ٣

٢- الوسائل - الباب ٢٣ - من أبواب التيمم حديث ٢

٢- الوسائل، الباب ٢٣- من أبواب التيمم حديث ١

مقتضى إطلاق أدلة الدلية كون ما ذكرناه للجنب كماله رعاية للعسل وحمل لعسل، عايد
لحرمة المكث لا ينافي ذلك لحكومة أدلة الدلية عليه وعلى ذلك وجوب العسل للجنب منه
وجوب الدخول عليه مقدمه له وانتمم مقدمه للدخول

(ودعوى) أنه يفر من صحة لسم في الفرس فإدعاءه لو تبين بما أنه لأعابع
من الوصول إلى الماء يكون : حد الماء فظل تنممه فصحة التمس مستمرة
بعدمها (و حث) أن لا يفر من : حدوده عدمه محل فصحة لسم في المقام منمنه
(مبدفقه) : الجنب في الفرس وإن كان واحداً للماء : بالصفة إلى غير الدخول من
العدا إلا أنه غير واحد له والأصافه له : لم يقتل (مع) أن الواحدان لمعلول
للتسم لا يمكن أن يكون عنه لطلاب : إذ معلول شيء لا يعقل أن يؤثر في عدم ذلك
الشيء (الاعتال) أنه يمكن أن يعكس ذلك ويعمل أن السم لا يؤثر في لوحدها لكونه
علة لعدمه (و قد يعمل) أن مدد على أن لوحدها سبب لاسدس تنم لا يمكن لاستدلال
به عدم حقيقته في المقام : لا لحد من أو لحد من كماله لا حتى (وعلمه) فلا معرض
به دل على كون التسم في أمثل أمه : موجب امشروعية الدخول وللوحدها لسنه
أي : لا يبر لعاب قد يرد : (فحصل) أن لا أقوى وجوب التسم والدخول لأحد
الماء أو الاغتسال فيه .

ما يكره على الجنب

(و يكره) على الجنب أمور الأول : (قراهه) ما زاد على سبع (بات) كماله عن
المشهور وهذا متضمن لأحكام ثلثة : (الأول) حوله : فإدعاءه الجنب في الجملة الثاني :
عدم كراهه في سبع (الثالث) الكراهه فيمارة
والأول : لظاهر أنه من لا خلاف فيه سوى ما نسب إلى سائر في غير المراسم
من تحريم القرائه مطلقاً

و استدلل له (١) بجنس الكونى عن الصادق (ع) عن : دأه عن علي (ع) : سمعه

وشهد له مصفا الى ذلك ما عن (١١) الشح في محاسبه كان رسول الله (ع)
لا يحصره عن قراءة القرآن الا الحاضبة

واما الثالث فهو المشهور شهرة عظمه عن بعض لقدماء من الرجال لتعظيم
واسدل له بحر سمعة المتقدم (م) ورد عليه بعد رسته بحر (١) رده عن سمعه
قل ما يسه ويس سعي (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

وفي الجميع نظر (١) الاول (٢) لانه سعي في هو رد فعل له واحد، خوون
من اعمل هو عد العاص (٣) بعده الاول لا وثقه علم من عسى لذي هو
الرؤى عن به عه في لحد الاول عن ربه (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

١. كبر (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

(و) لذي ما يكرهه (من المصنف) (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

و سئل له بقوله تعالى (١) «لا تمسه إلا المطهرون» و حذر إبراهيم المصنف
المصنف لأنسه على عرسه ولاحب ولاحظه ولا تعلقه الله تعالى يقول لا يمسه إلا
المطهرون و يصحح (٢) من من عن لفر (ج) الحبس الحائض يتعدى المصنف من
وراء الثياب و يقرء ان.

و لكن الآية لشريفة مصاد إلى ما عرفت في محنت عذاب الوضوء من عدم
دلائل على حرمة الحرام بصره يرجع إلى امر لا إلى المصنف و أم الحرام
فلا حجة مع الأصحاب على عدم الحرمة بحملان على ربه لكرهه (٣) و قد ورد
من أن رواية ابنه هم قوله بدلالة (٤) الصحيح لا شبهة له في الوضوء بعدم دلالة
الحمله الحرية عليه (فضعف) إذ قد عرفت في محنت عذاب الوضوء بمصاد دلالة
حذر إبراهيم و لحمله الحرية مطهر في الوضوء من الأمر كما حقق في محله

(و) الثالث (الاكل والشرب) على المسور شهره عشرة وعمره لذكره سنة
في علمنا ولم يفل اختلاف الاعر لصدق ولكن الظاهر مدارا من الهى لكراهه
لا الحرمة لتعدين بحوف الرص فلا خلاف في عدم الحرمة و أم الصوم و قد ورد في
المقدم فصح و ان كان مذكرا في لحرمة كصحيح (٣) لحلى عن الصادق (ع) عن
ابيه (ع) ان كان لرحل حسام يأكله لم يشرب حتى يوضأ (ولكن) بقرية لاجتماع
على عدم لحرمة المدعى في لسهو غيره لتعدين للهى في حذر (٤) سكوني بحوف
الوضوح و في حذر (٥) المبهى بانه يورث لعمره و وثق (٦) بن بكير عن الصادق (ع)
لحبس يأكله و يشرب و يقرء القرآن و ل (ع) نعم و كذا و يشرب و يقرء ما شاء و يوقوه
(غ) في صحيح (٧) عند الرحمن في الاكل قبل الوضوء و سكمل و محمل للهى على
الكرهه (و ما) ما عن المدرك من عدم الدليل على لكراهه ايضا لان ما وقعت عليه
من الاحذر هو صحيح عند الرحمن المتقدم صحيح و انما الاثر ههنا لا يقتضيان لكراهه

١ - سورة الواقعة - الآية ٧٩

٢ - الوسائل الباب ١٩ من ابواب الحائض و الحدث ٧

٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - الوسائل - الباب ٢٠ - من ابواب الحائض

بل يدلان على استحباب الاجتماع على الدين خاصة اجمع لوحدوا العصمة (عليه السلام) كما عرفنا من ضمن بعض النصوص انما انتهى مع ندمه صحيح رواه اشراف عمل لندلحوار الاكل لاستحباب الاجتماع في نفسه وما في دليل على عدمه ان وجهه

جمل على الكراهه قد

[illegible][illegible][illegible]

۴۸ ان معصی صحیح عندئذ از دست بخ نکراهد و بپایه رسد که هو طاهر

الوسائل - باب ٢٠ من أبواب الجماعة حديث ١

٢ - الوسائل الباب ٢٥ - من أبواب الحضانة الحديثة ٤

٢٤٢ من الوسائل - الباب ٢٥ - من أبواب الخصمة

المشهور ولا ينفى لموثق الدال على اصداء غسل من فصله ان يكون لآخر كونه
موجبا للطهارة الكاملة فيكون اليوم في حال كونه منقطعاً الذي هو نفسه مطلوب
لشأنه لانه يوجب دفع الكراهة دون الوضوء.

ثم ان معنى اصناف الوضوء ثبوت الكراهة مطلقاً سواء اذا لعود م لا
(ولا ينفى) قول مولى (الماء) (ع) في حديثه انه على ذلك حتى يصح وذاك في
رصد عود من الحائض ان يكون قوله اعلى ذلك شارة الى الوضوء لا الى لحدثة
لا سيما وانه يحتمل ان يكون صدور هذا الحد عن صحيح الحديث المتقدم (مع) انه
على من كونه شارة الى لحدثة انما يدل على انه عند اداء لعود لم يكن يغتسل
بعد الحائض بالافضل بل كان ياتى على اليوم حتى يصح ولا يدل على ذلك من
دون ان يتوضأ كى ياتى مع الوضوء المتقدم (مع) ان لو ثبت من احصاء الكراهة
انما دلل على عود (ضعف)

ثم انه ان لم يجد له الوضوء ثم بدأ به لعموم دية لندية (ولخرج) ابي
بشير المتقدم، لا سيما المسلم وهو حجب ولا سيما لا على ظهور وان لم يجد الماء فليتم
بالصعيد، والمراد من الظهور ما يشمل الوضوء لما عرف من ارتفاع كراهة الوضوء
يضاً، فمقتضى طلاق قوله ان لم يجد له، هو حجب السهم بدلاً عن الوضوء
ايضاً اللهم الا ان يدل ان قوله (ع) لا سيما اعني سهواً انما هو في مقام بيان
ان اليوم على الظاهر الكاملة التي تكون هي لعل حصة ان كان حجب والوضوء ان
لم يكن حجب، مطلوب لشأنه وعليه فيه وما بعده المتضمن لشم احسان عن لعدم
والعمدة ان عموم دليل الدلية

(و) الخامس من المكروهات (الحضاب) على المشهور شهره عطية بل لم يغفل
الحلاف الاعن طهر المهدى حيث ذهب الى تحريم

و استدلل له بالصوص السابقة عنه كحجر (٢) عمر بن حنيفة عن ابي عبد الله (ع)

قال سمعته يقول لا يتجنب الجاني ولا الجنب ولا تحبس ، على حصاب ولا يتجنب وهو جنب ، ونحوه غيره .

وذكر به سبعين حملاً على الذكر هذا حملاً سبباً وسبباً هو من في الحور كموثق (١) سمعة قال سئل لعمد الصالح (ع) عن جنب و يخاص به من قال (ع) لا بأس به نحوه حذر (٢) أبي حمزة و الكوفي ، في المعز

وكذا ذكره في المختلف حدث به عن عمر لم يقدح له في الجنب لكرهه حملاً به وسبباً في حملة عن أبي (ع) لا بأس به يتجنب جنباً أو يخاص به لا بأس به ويطلق بالنو.

والكن يتجنب كرهه يوافق من أحد أحد ما حده يوافق بعض بعض لم ياب من أربع كرهه واحد لكون كره ١٣ في بعض في (ع) و قال به يتجنب لرجل وهو جنب ولا ياب يخاص وهو محرم والائمه مكث فلان لم قال (ع) يا باسعد ألا يك عني شيء يعينه قلب يلى قال (ع) د حصة و حد الحدة مأخذه وبلغ فحده مع بعضه و به في الكوفي

البدن لجماع إذا كره حريمه (ع) به عده من ١٥ عده في كرهه ينعش الرجل له أه وقد أحسنه من من حثامه يلى في من ومن وخرج لو بد محرم ولا يلو من لا يسه

ثم إن حملة من النساء كوفي في كرهه من من حريمه والأول يندهي و استدل له بخر (٦) حريم قلب لابي عبدالله (ع) لجنب يدهن ثم ينعش

١ - الوسائل الباب ٢٢ من أبواب الجنابة حديث ٦

٢ - الوسائل الباب ٢٢ من أبواب الجنابة حديث ٣١

٣ - الوسائل الباب ٢٢ من أبواب الجنابة حديث ٢٠٤

٤ - الوسائل الباب ٢٠ من أبواب معصيات النكاح واد به الحديث ٣

٥ - الوسائل الباب ٢١ من أبواب الجنابة - حديث ١

والدفع لا ...
...
...
...
...
...
...
...

حدث اور کتب میں اشعار

[illegible]

١. في قوله تعالى: "وَلَا يَخَافُ الْعَذَابَ" (ولا يخاف العذاب) -
 ٢. في قوله تعالى: "وَلَا يَخَافُ الْعَذَابَ" (ولا يخاف العذاب) -
 ٣. في قوله تعالى: "وَلَا يَخَافُ الْعَذَابَ" (ولا يخاف العذاب) -
 ٤. في قوله تعالى: "وَلَا يَخَافُ الْعَذَابَ" (ولا يخاف العذاب) -
 ٥. في قوله تعالى: "وَلَا يَخَافُ الْعَذَابَ" (ولا يخاف العذاب) -
 ٦. في قوله تعالى: "وَلَا يَخَافُ الْعَذَابَ" (ولا يخاف العذاب) -
 ٧. في قوله تعالى: "وَلَا يَخَافُ الْعَذَابَ" (ولا يخاف العذاب) -
 ٨. في قوله تعالى: "وَلَا يَخَافُ الْعَذَابَ" (ولا يخاف العذاب) -
 ٩. في قوله تعالى: "وَلَا يَخَافُ الْعَذَابَ" (ولا يخاف العذاب) -
 ١٠. في قوله تعالى: "وَلَا يَخَافُ الْعَذَابَ" (ولا يخاف العذاب) -

فإنه إن شئنا وبأني بالآخر - أن ثبت عمل واحد لهما لأحلافه بل على
تداخل الأعمال .

الحدث الأصغر في أثناء الغسل

وإن صار في أثناء الغسل محدث بالحدث الأصغر (فمن جماعة) منهم لصديق
شبح في المسوط والمصنف به . ولشهود لو حيد وعمرهم . هو القول بطلان
لعمره لزمه استيفاء ولاكتفاء . فهو عن حاشة لألغة بسند ي لاكثر وعن الوحيد
سنته إلى المشهور .

واستدل له (بحر) عرس لمجالس بمقدمه نحوه ه عن (١) الرصوى (و٧٥)
لأدليل على إجماع عمل المحدث بالحدث للحجامة ويستصحب ثمة إلى أن يحقق المزيل
ومقتضى هذا الاستصحاب أيضاً لأحتراء الغسل عقب الحدث عن بوضوء كاستصحاب
بحجامة عند الشك في تحقق العلل أ (و٧٥) لو تحجر لحدث عن الغسل لا بطل
إباحته للصلوة فللبعض بطريق أولى .

وفي الجميع نظر (أما الأول) فلصنف سد الحزين كما تقدم ودعوى (الأخبار
بشهره) (مقدمة) بعدم ثبوت إجماعهم عليها من جهة كلفهم عدم بل عن جماعة
منهم الصريح بعدم لنوعه على حد عرس بمجالس (أو ما كنى) فلا يصح اختلاف
دلة العمل على ما سبق . فإجماع المصنف بالحدث الأصغر للحجامة معه لأوجه الرجوع
إلى الاستصحاب (و أما الثالث) لأن لحدث بعد الغسل من كان . فقد لأوجه للصلوة
لأنه نقص يلحق الحدث الأصغر به عليه . فلهذا . لأه لوية لأفصت كون لحدث
المواقع في أثناء كل وقع بعد الغسل موحداً له حجب لبوضوء لأبطال الغسل . لقول
بالمطلال ضعيف

وفي مقبل هذا القول من عن الحل . المجموع الثاني . المحقق الداماد والقاص
الحراساني من أنه يتمه ويقصر عليه ولا يتوضأ .

[illegible][illegible]

١ - الوسائل - الباب ٣٤ - من أبواب الجبابة

٣-٢ الوسائل الباب ٢٩ - من أبواب الجناة الحديث ٣-١

[illegible]

لا بد ان جميع الامور في الدنيا هي من اجل الناس
واما الله سبحانه وتعالى فهو الغني عن العالمين
لا يحتاج الى شيء من خلقه ولا يفتقر الى احد
من عباده ولا يفتقر الى احد من خلقه
من اجل ذلك

[illegible]

د لوی هېواد کې د اوسیدو په وخت کې به یې له عدم

۱۔ الوسائل الباب ۶ من ابواب منقحات الطوائر حدیث ۱

۲. اہل حق کے لئے ۳ اہم کتابیں: ۱. قرآن مجید ۲. حدیث صحیحہ ۳. کتب اربعہ

[illegible]

القصبة لمقتضيه للصحة والدار لا يملكها احد من اهلها
 انه لا يحدث شيء من هذا في داره لا يحدث منه شيء من هذا
 والى غير ذلك من اظهر ان الحكماء لم يذكروا من حيث مقتضى
 وجوده ان يكون على نفسه وعلى غيره من اهل داره لا
 على عدم الانتقاض كى يتمسك به في المقام

بما يظهر به لا يصح الاستدلال به على ان الله لا يملك
 في رمضان وما في غيره من الاعمال في داره لا يملكها احد من اهلها
 حرر

والله اعلم بالصواب والى غير ذلك من اهل داره لا يملكها احد من اهلها
 ظاهرة في ان الله لا يملكها احد من اهل داره لا يملكها احد من اهلها
 ان يصح ما يروى في ان الله لا يملكها احد من اهل داره لا يملكها احد من اهلها
 الاصل من وجه آخر لا يملكها احد من اهل داره لا يملكها احد من اهلها
 فهو في العرفه ان الله لا يملكها احد من اهل داره لا يملكها احد من اهلها
 من المحتمل كونهم شاكين في الانتقاض وعدمه، وحوالهم عليهم السلام الدال على
 الانس من محض هو وجهه في داره لا يملكها احد من اهل داره لا يملكها احد من اهلها
 وهو (مختص) ان الله لا يملكها احد من اهل داره لا يملكها احد من اهلها
 (عبارة)

تداخل الاعمال

لهذا من جهة عدمه في داره لا يملكها احد من اهل داره لا يملكها احد من اهلها
 يكون حصة من داره لا يملكها احد من اهل داره لا يملكها احد من اهلها
 حصة منها في داره لا يملكها احد من اهل داره لا يملكها احد من اهلها

(لا) ما قيل من ان لحدث لا كبر كالصغر امره حد بي لا سكر سكر
اسميه والحدث الحاصل من الحيض بعده هو الحدث الحاصل من الحيض ومن
غيره من الاسباب (لا) برأ عنه ان ذلك وان سمى بالنسبة الى المحدث باله ع كم
لو حسب امرين لما ذكره في بحث بوضوء لكنه لا يتم بالنسبة الى المحدث لاني
هو محض الكلام لكونه خلاف ما هو فيه بالنسبة وفيه صهره في كون كل واحد
سببا مستقلا في تأثيره .

(لا) ع عن بعض من وجده سبعة العسل وسبعة في رمله حسن الحدث
وطبقه حد كره معدا (لا) ع خلاف ظاهر (لا) ع لانه لا ينسب كل واحد من
وحدوث حره معدا (لا) ع في قوله (لا) ع حد من سببه مع الدعوى ان الطهور وحده
الكلام على خلاف ظاهره .

(لا) ع في قوله (لا) ع في الاعداد المدة عن الاسباب المتكثرة
في لفرد من حره او مع ما لا يجمع در سببه من تداحل المدة خلاف
الاصل .

من جملة من القبول الموثق (لا) ع عن بعض من قال (لا) ع في قوله عن سببه
بما فهم (لا) ع من بعض من ان تغسل في كل سبب من يغسل في سبب
ثم يغسل في سبب من يغسل في سبب (لا) ع من بعض من يغسل في سبب من يغسل في سبب
ورارة فيمن مات وهو جنب يغسل في كل سبب من يغسل في سبب (لا) ع من بعض من يغسل في سبب من يغسل في سبب
جميعا في حره (لا) ع من بعض من يغسل في سبب من يغسل في سبب (لا) ع من بعض من يغسل في سبب من يغسل في سبب
لحاجة (لا) ع من بعض من يغسل في سبب من يغسل في سبب (لا) ع من بعض من يغسل في سبب من يغسل في سبب
عنه غسل واحد وكثرت سببه يغسل في سبب من يغسل في سبب (لا) ع من بعض من يغسل في سبب من يغسل في سبب
حيضه وغسله وحده (لا) ع من بعض من يغسل في سبب من يغسل في سبب (لا) ع من بعض من يغسل في سبب من يغسل في سبب

ولمشهور بين الأصحاب أنه يكفي عن جميعه عن الحلى والمحقق دعوى لاجتماع
عليه

واستدل له في محكي جمع عند صدق الحدث الذي هو عدمه عن الجدية
الحكمة معجزة من بعد ما يرد في نوى ارتفاعه بالنسبة الأقوى يرتفع بالإضافة
إلى غيره (وفيه) أنه خلاف ما هو قوله (ع) في صحيح زرارة أحتمل الله عليك حقوق
وهو وإن كان يظهر من الحقوق الأعين لا لأحداث لأن الحدث ليس حجة عليه
لأن تعدد الأعمال بسلم بعد الحدث (مع) أن تقدمهم على حوار بعد الجمع
أقوى شهد على البعد (وبدلت) يظهر عدم صحته لاستدلاله من الأحداث وإن
كان متعدد لكن له الواحد من جهة كونه شيئاً لا تدفع له حجة لمفسر كد يكون
وهو للجمع

والصحيح أن استدلاله بمرسل (١) حمل في غسل الحب بعد بلوغ الفجر
حرأه عليه حديث عن كس عن يرميه في ذلك اليوم وحدث أن سده لا اشكال
فيه لأن جهة الرسائل المرسل إليه تكون من جميع الغسل على تصحيح
وهو يصح عنه والمرسل مع سده وسده يدل من جهة في هذا القول لا يكره
ويصحح زرارة لمقدمه لظهور تقدمه في نه إنما سبق له حكمه ولو اغتسل
بنيه واحد منهم كالجدة وبه ذلك من طلوع فجر البحرية ذلك عن عبد ذلك اليوم
وإن كان بعد طلوع الفجر بحرية يجب

(ونقلت) أن قوله (ع) في ذلك وأحتمل الله عليك حقوق آخر الأعين واحد
الذي يكون من غسل كبرى الكلبة الشبهة له في الصدق وغيره وهو في
خصوص بية الجميع وهو من العسر عليك حقوق بعد عهد الأعمال وإن أحدثت
بحسب الصورة فلا مجال له يكون خلافه بخلاف العاوين المتوهم تحققت على
القصد (على ذلك) فمقصي لقاعدة أولية نكران لغسل ولكن قوله (ع) أحراك
غسل واحد يدل على جمعي لأصالة بعد غسل في حد تصد الجمع وأما نواي قصد

قال (ع) ان شاء الله تعالى لم ينع قل الشيء عني - يعني استدلاله بغير
الاعتماد فيه بما يدل على صحة عن لحيته او غيره - هي لست محل الكلام وانه
الكلام في صحة ما لو توت غيرة - لا تاتي ما ضمن الامر بالمقتضى الاجراء كما
تخرج به عن واحد - ارفع لاحتمال به بعد لحيته بغير صحته - عن المصدر -
في انذاره من الاستشكال فيها - في غير محله

ثم يدعي فرض الصحة - يعني عريضة - لا بد التي في ذمته حتى لحيته
كما عن السكتين - الشك في من هو الموقوف - لا يعني عن شيء -
كما عن بعض ما يعني عن - لا يعني - كما عن النسخة لحيته -
وجوه - فلو - لا لاتي - لا يوصف - عني - لا لاتي -
حتى يرسل محله - لا يوصف - لا يوصف - لا يوصف -
بغيره - لا لاتي - لا يوصف - لا يوصف - لا يوصف -
لتمسك - لا لاتي - لا يوصف - لا يوصف - لا يوصف -
جمع - لا يوصف - لا يوصف - لا يوصف - لا يوصف -
فلما من عدم - لا يوصف - لا يوصف - لا يوصف - لا يوصف -
هو - لا يوصف - لا يوصف - لا يوصف - لا يوصف -
تعمل من لحيته - لا يوصف - لا يوصف - لا يوصف - لا يوصف -
ووايه - لا يوصف - لا يوصف - لا يوصف - لا يوصف -
- لا يوصف - لا يوصف - لا يوصف - لا يوصف - لا يوصف -
يعمل من - لا يوصف - لا يوصف - لا يوصف - لا يوصف -
وجوه واقوال - لا يوصف - لا يوصف - لا يوصف - لا يوصف -
معه واحد - لا يوصف - لا يوصف - لا يوصف - لا يوصف -
مستعرف من - لا يوصف - لا يوصف - لا يوصف - لا يوصف -
الحديث الموحى لعل آخر

ثم : هل يخرج عن عده مطلق كما لعلة المستبرأ * لا يخرج ككثرة عن
المحقق في المفصل * الفصل من أوله * بعد * فخرج عن ثلثي دون الأول وحجوه
أقربها الأول .

(١) شهيد له (٢) ما في باقي الفصول لم يقدمه كمنحج (٣) ردة غيره ، هو من لعلة
و. و. في حجر أحد من جامع في شهر . فصل ثم يبي حتى خرج شره فصل إن غلبه إن
يغتسل * بعض صلواته : هو هذا لأن كثرة قد غسل لجمعه فبها بعض صلواته فبها
ذلك (٤) و (٥) والأقصى ما بعد ذلك

فائدة الاستبراء

المسئلة الرابعة : ما غسل بعد رجاءه في أوله من حرج منه بوجهه غسله
من يمينه واثنيون فجمع عدم الاستبراء * وهو محكي به * ثم متى فخرج
كما هو لعنه شهره غسله وعن غيره واحد من أن غسل العن غوى الإجماع عليه
(وعن) الصدوق عدم وجوب الغسل * مستحبه * وعن بعض الأصحاب من لم يل له
(وعن) ما هو الاستبراء الفصل من ترك البول عمد فغسله بركه سب * فلا يعيد
(وعن) يعيد الواعد وجب لجمع بين غسله لوضوء في القرب * بما يجب غسل
* منه بول كان قبل الحرج مشمب من كل وجه

و الأول قوى * شهيد له حملة من الفصول كمنحج (١) محمد بن مسلم عن
ل (٢) (٣) من غسل وهو حبس في البول بوجهه (٤) (٥) الفصل عليه * إن
كان * ل ثم غسل ثم وجد ملاز فغسل بعض غسله * لكن عليه بوضوء لأن البول
لم يدغ سب * (٦) منحج (٧) جلي عن الصادق (٨) عن برحق * يغسل ثم يجد بعد ذلك
ملاز * وهذا كان * قبل * (٩) (١٠) (١١) لم يكن بال قبل الغسل فليعد
غسله وموقوف (١٢) * سب * عن برحق * يغسل قبل * ببول فيجد ملاز بعد

ما يغتسل قال (ع) يعيد الغسل ونحوها غيرها .

• استدلال للقول الثاني بأنه يقتضي الجمع بين هذه القصص من 'الصدقة' من 'الصبر' في عدم الوضوح كحصر (١) روى لشجاع عن أبي عبد الله (ع) عن رجلٍ أحد ثم عسر قبل أن يقول ثم رأى شيئاً قال (ج) إن ذلك الذي رأى شيئاً ومروءة (٢) الصدوق إن كان قد رأى بلاؤله يمكن أن يفتنوا ولا يعقل مما ذلك من الحقائق وحسن (٣) عبد الله بن هلال قول باب 'أدعى الله' (ع) عن رجلٍ يدعى مع أهله ثم بعثت فسبى بكونهم ثم يخرج عنه بل بعد لعل في الأشياء عليه أن ذلك مما وضعه الله عنه وهذه الجمع بين لطائف وإن كان يقتضي ذلك لا وجه لدعوى الجمع بينهما كما عن بعض المحققين • (٤) لأن (لأن) كون هذا الجمع صدقاً مع ما ثبت لم يكف أحدهما من الأصحاب بهذا • صدوق يقتضي شرح هذه الأحكام •

• صادق لي سمعت سيد الجمع يروي حميداً في الأول • قال في الثاني وبعبارة

في الثالث •

١٠ - استمر بدتوا الثالث - ١٠ - من حين انتمد لاولي عني من
 العمد والذية عني من - ١٠ - من حين انتمد لاولي عني من
 حل غسل قبل ان يقول مك - ١٠ - من حين انتمد لاولي عني من
 الغسل وحده (١٠) من حين انتمد لاولي عني من
 من يقول عني يغسل ثم ياتي بعد الغسل شيئا يغسل فيه في
 و نزل من الجائل

وفيه من خبر أحمد بن محمد بن يحيى عن عبد الله بن أحمد بن محمد بن يحيى عن
شرطه رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله "ممنوع من الدنيا والآخرة" وفيه
عن أبي بصير عن الحسن بن علي بن فضال عن ذلك في راجع إلى أنه حصل لأشجاره على

١٣-٢-١ الوصلة- الباب ٣٦ من اواب الحماية حديث ١-٢-١٣

١٩٤- الخائن لعاب^{١٩٤} من ابواب على الجند لحدث^{١٩٤} ١٩

المعيل - وقد يعسر الجواب عن العمل على صورة البيان معصية إلى صعب سده
بعلی بن السدی .

واستدل للفول الآخر أنه معصية العلم لأحمد بن التكاليف بن لايجو .
الترخيص في بعض أشرافه (وقد) أن حكم الشارع يكون لجرح مباح الانحلال
مضافاً إلى ما جفتاد في محله من أنه لا مانع من الترخيص في بعض أشراف العلم
الاحتمالي لوساعد لدليل (فتحصل) أن لا قوى هو لنول الأول

هذا كله مع عدم الاستبراء لنول . و ما معه . عدم الاستبراء بعد لنول
بالحرصات فيحكم . بها بول . يجب الوضوء . كما هو معصية بخصوص المعام
لمتقدمه . الاختار لو رده فمن قال . لم يسره . مع الأمرين لو خرجت
قل الوضوء بعد عليه الوضوء خاصة . وله . حرج بعد يجب الجمع بين العمل و
الوضوء . كما عدم تنفيح القول في ذلك في مسند مستحدث لحلوله في الجزء الأول من
هذا الشرح فراجع

فروع

الأول يظهر أن قوله النصوص هو البدن المشته ولا بد من إخراج حروجه
ليثبت عليه هذا الحكم . وإدعائه بخرجه بل ليس بمعنى من بول أو غيره . وحتمل
استصحابه لأخرى المني فلا يجب عليه أعاده بعد . وعن منزهة بعض لاتفاق عليه
وقوله (ع) في صحيح مسلم لأن لنول لم يدع شيئاً لا يدل على ملازمه لنول لخرجه
إخراج المني لثقة كى يجب العمل له لنول . هو في مقام بيان أن الجرح بعد
النول ليس منقطعاً فلور بعد العمل لا يجد عليه أعاده

ثاني لا فرق في حريان هذا بحكم بين . لو كان لأشياء بعد الفحص أو قبله
امكن الفحص إلا بالاتفاق النصوص (ع) . ظهوره في المشته لدائه لا فاشته
عليه لظلمة و نحوها (كماتري) .

ثالث لو استبراء بالحرصات بعد جرح . لمني وأعسل ثم خرجت الرطوبة

هـ شبهة من يجب عليه من التمسك بالمتروك لا كما في قوله "المستتر"
 لافتح "فصل من بعد ذلك" من قوله "فصل من بعد ذلك" من قوله "فصل من بعد ذلك"
 عن المعقود والمرسوم في قوله "فصل من بعد ذلك" من قوله "فصل من بعد ذلك"
 جميع بمقاصد دل على بعضهم بسبب في (الحجج) حده

شود بآل من خصوص المستعصية المستعصية (المستعصية) من قوله "فصل من بعد ذلك"
 لو كان الاستدلال بغيره من قوله "فصل من بعد ذلك" من قوله "فصل من بعد ذلك"
 حتمل كون الحجة تكون حاكم هذه الحكمه بوسيلة من قوله "فصل من بعد ذلك"
 بغيره من قوله "فصل من بعد ذلك" من قوله "فصل من بعد ذلك"
 لا يندفع شبهة من قوله "فصل من بعد ذلك" من قوله "فصل من بعد ذلك"
 الحكم بكونه بولاً بعد في قوله "فصل من بعد ذلك" من قوله "فصل من بعد ذلك"
 والابان تردد الامر بينهما فلو طرح في قوله "فصل من بعد ذلك" من قوله "فصل من بعد ذلك"
 بعده يجب جميع من قوله "فصل من بعد ذلك" من قوله "فصل من بعد ذلك"

وهو المذكور في قوله "فصل من بعد ذلك" من قوله "فصل من بعد ذلك"
 بين لمصوص الدالة على قوله "فصل من بعد ذلك" من قوله "فصل من بعد ذلك"
 بغيره (فصل من بعد ذلك) من قوله "فصل من بعد ذلك" من قوله "فصل من بعد ذلك"
 كما لا يخفى

فصل من بعد ذلك من قوله "فصل من بعد ذلك" من قوله "فصل من بعد ذلك"
 لافتح "فصل من بعد ذلك" من قوله "فصل من بعد ذلك" من قوله "فصل من بعد ذلك"
 بذلك لغو "فصل من بعد ذلك" من قوله "فصل من بعد ذلك" من قوله "فصل من بعد ذلك"
 لافتح "فصل من بعد ذلك" من قوله "فصل من بعد ذلك" من قوله "فصل من بعد ذلك"
 الحكم به "فصل من بعد ذلك" من قوله "فصل من بعد ذلك" من قوله "فصل من بعد ذلك"
 نسخة من

وكيف كان فيشهد للأول مصداق إلى احتصاص اليوم بالرجل ومع احتصاص احتصاص
الحكم به لامتناع لقاعدة الاشتراك

صحيح (١) سليمان عن أبي عبد الله (ع) عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل
عن رجل (ع) بعد العسل قلب فأمرة تخرج من شيء بعد العسل قال (ع) لا بعد قلب
فما الفرق بينهما قال (ع) لأن ما يخرج من المرأة إنما هو من ماء الرجل ويحوى
حس (٢) مذكور (وعليه) فمعين له الرجوع إلى الأصول وهي تقتضي عدم
وجوب العسل والوصوء عقبه وما إذا جتمعت تكون عرساً
: رسول ككونه من ماء الرجل أو مدي ووجوب

الوصوء عليها خاصة لو دار الأمر بينهما

وكان ذلك قبل التوضأ و

وجوب الجمع بينهما لو كان

بعد هذا تمام الكلام

ثم يعني بعد

الحديث المتقدم

أولاً والآخر

والله

باعتق

الفصل الثانى فى الحيض

الذي يعبر عنه بالمتخصص كما في لسان العرب والذكري المصوب وقد عرفت
 حقيقة ما في جملة ما تعبر في النساء لحكم ومصالح به ح. مصوب. وقد سمعنا
 شرعا. معنى هذا وهو كلف أول معنى. يعطى من سماء لأحد وعن جبريل
 كونه من سماء بمعنى وهو لمن أوصل دم مخصوص (وحيث أن ذلك معنى الأبرار
 في ذلك مرة فالأعمى عن روح القول في أن ولي أن كان الأبرار. حسنا يط
 من كلمات اللغويات. وكذا من المصوب المتخصص لا صفة أرى له هو أن
 لا الأول فلاحظ.

(وهو في الاعلى دم اسود اتحد بل ابي اسود المشده حمرة وعى ٩٠٠ مخرجته و
غيرهما سو او احمر (وعى القصة لاقصر على انشئ علمه مخرج بحرقه وحرارة
كما مخرجته جماعة وفي الجواهر لا احد فحلاوى

[illegible]

اُم ما صدر هذه المصحة في كل كور هذه السنين وصدق الله بحسن دائماً
لا اله الا هو فممن احكام الحجة قد كمل امرئ في ايام العادة يتبع الحكم

ان توصيفه بها اذ لمورد لعالم يستعرف تنفع القول في ذلك

شرائط الحيض

(وما تراه المرءة بعد خمسين سنة ان لم تكن قرشية ولا منطية او بعد سبعين سنة ان كانت احديهما او قبل تسع سنين مطلقا فلمن بحيض) كما هو المشهور في المشهور. فهي مائتة (لا يبي) ما رآه بعد الدس ليس بحيض اجماعا حكماء جماعة

ويشهد له صحيح (١) بن الحجاج عن الصادق (ع) ثلاث تتروحن على كل حال بعد شهر حتى لم تحصه مثل لا تحص ول قلدهم حدها قول (ع) اذا أتت لها اقراص سبع سنين والتي لم يدخل بها والتي قد شابت من المبيض ومثل لا تحص. قال قلت له حدها قول (ع) اذا كان بها خمسة سنة

ثانية تراه قبل سنة لا يحكم عليه بالحصه. فلا خلاف وعن المحقق ومقدس (الأردبيلي) صاحب الحدائق (ويشهد به) صحيح ابن الحجاج المتقدم وظهره في سنة التسع محكوم بالحصة ايضاً كما لا يخفى على من لاحظ (لا يبي) ما في شرح في المسوطة له من نوب البلوغ على العشر. انه حدها اي بعده في سنة لا يرض لصحيح المتيق هذا الحكم على اكمال التسع لاعلى البلوغ فتدبر

القرشية والمنطية

لثلاثة المشهور بين الاصحاب على ما نسب اليهم ان الناس يحصل بلوغ سنين في القرشية وفي غيرها خمسين سنة عن الميافة والحمل والسراري والمهدوي وطلاق الشرايع وكشف الرموز والناس ان حدها لخمسون مطف وفي منارة الشرايع و عن بعض كتب المصنف انه كالمسئله ان حدها الستون كك. وعن المحقق الأردبيلي الميل له

الوسائل - الباب ٣٩ - من ابواب الحيض حديث ٦٠٠٢ من ابواب المتد حديث ٢

هذا الحكم العرثة المتصفة بغير القرشية لا يشت الاصل بهذا الاصل الاعلى لتناول بالأصل المشت (مدفوعة) بانه اذا و عدم ثم حصص بعوان وجوده لمقتضى او كالاقتضاء من المصل لا يكون له في بعد التخصيص هو لمقتضى عدم ذلك الوصف الموجود في نحو الموحدة المعدلة كي لا يثبت استصحاب عدم الاتصاف فقد الموضوع وهو الاتصاف وعدمه من الباقي بعده هو العلم غير مقتضى بعدمه من الخاص فيكون الية المحصلة لا في و واضح من ذلك في جو العرص في الموضوع بشرط وجوده في و غير عينة قد في الاصل في عدمه في عدمه في نفسه عين وجوده لموضوعه لا يثبت الحكم الاصل في ثبات عدم الموضوع ذلك العرص واه في الثاني فما ان عدم العرص لا يثبت له وجود الموضوع فيستصحب عدم اتصاف الموضوع بذلك العرص لمحقق قبل تحقيقه بحدوثه في عدمه الاصل و في المقام به انه ذلك النصوص على في الميراث يخص الى مقتضى لا يشك في موضوع هذا الحكم هي الميراث غير المتصفة بهذا لعنوان لا الميراث المتصفة بغير القرشية (وعليه) ولا مانع من استصحاب عدم ثبوت الميراث في بوار هذه الميراث المشكوك كونه في و ثبت به ان هذه الميراث في مقتضى ما يشك في حكمه في لا يخص بعد تحصيله و تمام الكلام في نفع القول في حرمان هذا الاصل في ما استدلل به على عدم حرمانه هو كونه الى مقتضى و قد حرمنا القول في ذلك في حاشيت على الكفاية .

الشك في الملوغ

لحاميه اذا خرج الدم من شئ في بئوعه . كان يصفى بخصص مقتضى بعدمه هو الحكم بعدم كونه حيا . لاستصحاب عدم الملوغ (لا) ان هذا سكالا مشهورا . هو ان الاصل في عدم علامات الملوغ العحص من ان في لا يتم فيه خلاف من عن الروضة الاحمد . المصنوع . بانه و لو سجد له في السر ثم وعنه ان العحص بنفسه بئوع فعلي القول بكونه في شئ في بئوعه بحكم من علم عدم بئوعه الاستصحاب الذي يجرى به عدم كونه حصصا لثبوت عدمه في بئوعه و الدم المحكوم

منه من علاماته. وهذا يعني النوع. ثم لم يرد في السبع أن يحسن حتى مع
 عدم خبره. لأن أصحاب في الأقسام يمتنعون من خبره في النوع. ولشك في النوع
 فيسبغ به في كونه حصص فكذلك يكون هو. ولا ينبغي للنوع. وقد اجاب عنه
 أنه قد قال في بعض النسخ في النوع. الدليل على التحسين هي الصلة (١٥٩) أن من
 خبره. لا من كونه بعد النوع. في حكمه. قد يوجب على نوع. والنوع. وقد
 في صحيح قولنا أن السبع في خصوصه. لا يدل على أن يحسن أنه يستحق
 في النوع. السبع. بل هي بعضه. وهو. حكاه في العدة في بعض النسخ.

أخطأ في ١٥٩. لا أن السبع. بل هي بعضه. وهو. حكاه في العدة في بعض النسخ. ولعل
 ما أتى عليه ثلاث عشرة. في حال خبره. بل هي بعضه. وهو. حكاه في العدة في بعض النسخ. ولعل
 العلم. في ١٥٩. لا أن السبع. بل هي بعضه. وهو. حكاه في العدة في بعض النسخ. ولعل
 السبع. في ١٥٩. لا أن السبع. بل هي بعضه. وهو. حكاه في العدة في بعض النسخ. ولعل
 السبع. في ١٥٩. لا أن السبع. بل هي بعضه. وهو. حكاه في العدة في بعض النسخ. ولعل
 السبع. في ١٥٩. لا أن السبع. بل هي بعضه. وهو. حكاه في العدة في بعض النسخ. ولعل

في خبره. في ١٥٩. لا أن السبع. بل هي بعضه. وهو. حكاه في العدة في بعض النسخ. ولعل
 السبع. في ١٥٩. لا أن السبع. بل هي بعضه. وهو. حكاه في العدة في بعض النسخ. ولعل
 السبع. في ١٥٩. لا أن السبع. بل هي بعضه. وهو. حكاه في العدة في بعض النسخ. ولعل
 السبع. في ١٥٩. لا أن السبع. بل هي بعضه. وهو. حكاه في العدة في بعض النسخ. ولعل
 السبع. في ١٥٩. لا أن السبع. بل هي بعضه. وهو. حكاه في العدة في بعض النسخ. ولعل
 السبع. في ١٥٩. لا أن السبع. بل هي بعضه. وهو. حكاه في العدة في بعض النسخ. ولعل

١. الوسائل ٤٠٤. من رواية العدة في الحديث ١٢.

٢. الوسائل ٤٠٤. من رواية العدة في الحديث ١٢.

٣. الوسائل ٤٠٤. من رواية العدة في الحديث ١٢.

هذه لموصوفه ددائه بسند للوع الى الس ولا يستند الى الحصى لو في مورد (وعله) فحش
لا يمكن ان يكون الا الحكم من ما علم بحقيقته قبل اكمال تسع حصى لمداقته لم يدل على
ان ما تراه قبله ليس بحصى فبين حمل عدة لموصوفه على حمل لطريقه
للموع عند شئت فيه و تدل على انه لا يصح في الموضع لا محذور في ذلك

اشتباه الحصى بالاستحاضة

بما في ادائه اشتباه الحصى بالاستحاضة في حشوه من الاصحاب ان ترجع الى
جواب بل لا خلاف فيه ولا شك في الجملة

وشهد له حمله من لموصوفه كصحيح (١) حصى من الحشوي في حشوه دخلت
مره على امي عدا الله (ح) وشهدت عن امي عدا الله من لموصوفه في الحصى هو وغيره
فدل لها ان دم الحصى حرام على من لموصوفه وحرارة و الاستحاضة اصغر من دم
كأن لدم حرام وودع في بطنه فلدع صلهه قل في حشوه وهي تقول في الله انه لو كان
امرؤ مرد علي هذا وصحيح (٢) موصوفه عدا الله في (ح) ان دم الاستحاضة
و الحصى اس بحر حرام من مكان واحد في الاستحاضة ودم الحصى من مكانين حرام
وهو في (٣) اسحق بن حرام عدا الله (ع) قل في ثلثي مره فان ادخلها على امي
عدا الله (ح) اسد رب لها من دمها فدخلت في دمها مولاه لها الى ان قال قال في لدم
ستة رطل في شهر واشبه بين و الثلاثة في تسع لصلوة في تدليس الدم حصى ثم
نفس الكمال صلوته و (١) دم حصى تحبب عليه كان يتعدى حصى اليوم و
لوعين في (٢) موصوفه في دمها في دمها في (ع) دم الحصى ليس

١ - الم - جواب الحصى الحديث ٢

٢ - الوسائل الم - من ابواب الحصى - الحديث ١

٣ - الوسائل ابواب ٣ من ابواب الحصى - الحديث ٢

حقاء هو دم خارج بعدد حقة ورم الاستحاضة دم خارج بارد و فريد من صحت
من الاستحاضة

اما الكلام في انه من دم هذه الحصى وعده كله وهي بحكم نجاسة
الواحد اصل الحصى والحكم بهن مع استقاء الدم لان يدل دليل على الخلاف
كم في المداينة حقه في الاستحاضة وحكم بهن مع استقاء الدم وحكم بهن مع
الاستحاضة حقه في هذه المداينة مع استقاء الدم بحكم المقتضى بالاستحاضة
فالحكم بهن مع استقاء الدم في حقه لا عظم حقه

وقد استدل الامة بانه يستاء عن هذه الدابة في هذه الامور حقه من كونه
وهي وحده حكم كونه الدم حقه في معنى استقاء الدم (وعليه) فلو رأيت المداينة
دم في وقت الحصى لا يحكم به حقه مع حقه في رؤية خلاف للمشهور
لمنوع من الحكم في المداينة لا مكانه كذا لو أتت دابة لعدة الوباء
فيها ناصب

وهو عام في الاستحاضة لا في الحصى وحده الا فقد تجدد
في كونه حقه في معنى استقاء الدم في الحصى (في حقه) حقه
في الحصى من موضوعات في الاستحاضة لا في الحصى كالتبول فلو قطع كونه
مطلوب اصغيات حقه في كونه حقه في معنى استقاء الدم في الحصى (في حقه) حقه
مقدم بين صفات الخارجة لادائه لموجه العلم والمعرفة الحقيقة لاهي مقامه
المعرفة التعددية.

في جمع نظر الامة لاهي حقه في حقه من تصريف قاعه كذا لا يوجد
في حقه حقه في معنى استقاء الدم في الحصى (في حقه) حقه
من الموضوعات الخارجة لا في الحصى (في حقه) حقه
فهو من حقه حقه في معنى استقاء الدم في الحصى (في حقه) حقه
لصفا حقه الا بعدا بحكمه في حقه هو يوجب تقصده لادله (مع) انه
هو حقه في حقه حقه من موضوعات حقه حقه عن موضوع هذه الموضوعات

تخصصا (واما الثالث) فلاز الاصل في لكلام الصادق من اشارة المقدس الحمل على مقام التشريع

ولكن يرد على الاستدلال بان موقفة لسانه يقتصر بدم الحيض عن الاستحاضة عند احتلاط حدهم بالحر (المطلق) واحتلاط لحد من بعده (و مستند) كونه موقفة لاعطاء لقعدة كعدة مع فرض ان اشارة المقدس حكم في غير مقام يكون القعدة سلك صفة حصة ؛ لو حدة حصة و هو لخصوص في كونه في مقام سلك صفة لحد حصة بعينه لمختصة بحتلاط الحد بالاسحاضة (ب) حرط العبد (دعوى) ان قوله (ع) في صحيح حصص وداكل الدم حراره ووقع وسوء فستدخ اعلاه يدل على عموم الحكم لجميع و لا احتلاط (مردودة) به لا عموم له بعد كون الصبر حصة في امرئته المتلذبة باستمرار بدم (و لم تحصل من هذه خصوص ثبوت قعدة كعدة عند اشتباه الحد بالاستحاضة خاصة

ثم به ساء على ما اراه الشيخ لاظم في صفة من المصنف في خصوص وكذا في الدعوى ان الاستحاضة هو الدم يحصل بدم الحيض يكون هذه الاحتمال مختصة به ولا تشمل غير المسموع المختلط بالحد من وعدم احصاء الامور المتكورة في خصوص و الدم المسموع لا يفي احصاء حجب به على ما مر به (دعوى) ان خصوصية الاستمرار من الخصوصيات التي تكون معقده عند العرف (مردودة) بان صحة هذه الدعوى تنوق على العام بعدم مدح هذا قيد و لا مقصدي اصل في كل واحد في موضوع الحكم حلة فيه (فحصا) بان لا فوى احصاء صريعة الصفة بعد كونه في المصنف به اذ اشتباه دم الحيض بالاستحاضة اذ لم يكن طريق له كالعادة وقاعدة كعدة بطنه على المؤقتات في الحكم بالحد من القعدة الامكان على فرض ثبوتها

اشتباه دم الحيض بدم العذرة

لساعة اذ اشتباه لحد من بدم العذرة في الكثرة (قدرة) يمكن لاحد (واخرى)

مسك مع قطع و تصلي و ن حرج لكره عمنه و دم فيو عن لطفه بعد

الصلوة يوم الحيف

و ر كات مسبعة فيو حيف كره عن لاكثر لظهور احتم مع عذر
من يظهر من المحقق في الشرايع و الفروع و المعتمد و العصب و في استواء
من عدم بحكم ، لخصه انه هو في الوعد و انه في هذه الصلة و انما
لعذر بتعين كونه دم لخصه ان من لخصه ان في لخصه ان هو في
من السوس

واما الصلة شدة و المنهج من لخصه ان حكمه حكمه هو و انه
و عن المحقق العصب و الشهيد ان في عدم الحكم كونه حكمه
مسبعة و بنحوه شدة الاقضية لخصه ان في ان حكمه ان في
بحال دلالات معروض كذاهم في حكمه ان هو و ان لا من في
لخصه ان كذا كان و في الفروع لخصه ان في و في
علم في شدة عذر و مع رخصه ان في لخصه ان في في
يظهر من قوله ان في كان من لخصه ان في لخصه ان في كان من لخصه
فتنق الله و لنسب و لخصه ان في لخصه ان في لخصه ان في
احتمال الفوس في لخصه ان في لخصه ان في لخصه ان في
مطلق كما عرفت و لخصه ان في لخصه ان في لخصه ان في
لخصه ان في لخصه ان في لخصه ان في لخصه ان في
لخصه ان في لخصه ان في لخصه ان في لخصه ان في
في طريقه لخصه ان في لخصه ان في لخصه ان في
الخيرين في لخصه ان في لخصه ان في لخصه ان في
بعده اذا كان دم مطو في القطع لو لم يحضر لخصه ان في لخصه
(فتنق) ان لا قوي هو الحكم و في لخصه ان في لخصه ان في
في المشهور

م ان الشعر من لحي و الفتوى و حجب الاحبار لم يكون (وعليه) فلو صلت
 عنه فحين يكون صلوة الله من سن بعد ذلك عدم كونه حياً كما عن جماعة
 الصريح به انه يكون صحيحه مع عدم الادل على سير الشروط حتى قصد القرعة
 و يكون صحته في صورة العفة من وجوب الاحبار كما عن شجرة الاعظم و ارفع
 و هو بمعية بدمه عن صاحب الجواهر و وجوده احوال

و سئل لعدم صحته مطلقاً بوجوب ادلال ان الاحتياط شرط لصلوة في العرس
 و الله بمشروطة بدمه شرط لا يمكن ان يكون من اعضاء من اعضاء و وجوب
 الاحبار و حجب مقدمي البراءة من حد الله و الله احدي ظاهر الامر به
 كونه شرط في تحريم سكنت بمحرم و به لا يجوز جوع اي بواعده لاصول
 بمعية عدم صحته بعد الامر بالعلم في اشياء و لخص لا به و وجوب
 سري صهي

الك في الغرض لاجلكم بوجوب الادلة بسبق يكون الاسباب عن احتمال
 الامر في صور الاسباب عن بحث المولى و لا يحرك عن احتمال الامر مع
 مكان يتحرك عن نفس التحريك (وهو) انه لا يربط في حصول لطاعة في نظر عقل
 سوى ان الله به جمع و هو مصداق في مولى و عند المبدء لتحرك عن
 تحريك المولى مما لم يدل عليه لئلا وعلى فرض لشك في عدم ذلك بما به شك
 في التقييد الرايد يرجع الى البرائة .

الاول حرمه لعدة على الحاضر حرمه و به (وج) و الصلاة قبل الاحبار
 محتملة لتحریم لمحرّم يكون و به اذ لم تحرك مستحق للعقاب على ما حقق في
 محرمه فيكون سائماً و به فمتنع لغيره (وهو) مصداق الى ان لا يصح كون
 حرمه سائماً و به كما سحر في محرمه ان لا يربط بالعدة رجاء للمطلوبه
 لا يكون حرمه مع ما لم يربط به الحكم بالعلم في غير صوره المعنوية به
 لا يمكن كما يحق و به ذكر به بغير هذا القولين لخرين و صعبه فحصل
 و لا فائدة في لصحة عظم

وهي الصورة المشهورة كذا في كتابي بدم العذرة يرجع إلى غلي ما خرج
 به جمعه وفي رواية أخرى لا يخرج من غلي من صفة دسغ الحيض فخرج من
 مرجع إلى الحد الذي لا ينفذ من صفة دسغ فخرج بسوط وجوب احتياط
 لا بد منه من الرجوع إلى الحد الذي لا ينفذ من صفة دسغ فخرج بسوط وجوب احتياط
 أقول إن هذين القولين ليس عليهما منصوص لعدم منصوص لعموم سقوط وجوب الاحتياط
 بتعدده كما هو ثابت في جميع النكاحات فكذلك عدمه في غير ذلك من الأمور
 بالاحتياط بما يكون ريثا إلى نكاح النكاح المتعذر به لأبصر الرجوع إلى
 لقواعد الأصول المتقدمة بدم العذرة على أنها واحدة مستمرة في عدم
 مخالفتها من هذه الجهة فليس في ذلك من غلي ما خرج من كذا في

في كتابي واشتد عدمه من دسغ من الحيض بدم العذرة فمن غلي ما خرج
 بعد صفة العذرة في بدم العذرة من دسغ من الحيض بدم العذرة فمن غلي ما خرج
 من غير حد حتى في صورة النكاح في ذلك كذا في كتابي بدم العذرة على
 مورد الحيض لا بد بعد لتدبر فيه بعد صفة من حيضه في العذرة في هذا الحكم
 ويدرأ في تمام الأمر به فيما صدر من كتابي بدم العذرة بدم العذرة
 فالرجوع إلى الأصول في غير هذه النكاحات كذا في كتابي بدم العذرة بدم العذرة
 اختصاص القاعدة بما يعلم عدمه من الرجوع بدم العذرة فيمن الرجوع إلى هذا
 مقتضى العلم بالأمر في ثبوت الحكم بدم العذرة في الحد الذي لا ينفذ من صفة دسغ
 ما لم يعلم الحالة التي قد ورد ذكره بعد أن علم من خلال العلم بالأمر في الأمر بدم العذرة
 بصفة عدمه كذا في كتابي بدم العذرة في عدمه في عدمه بدم العذرة كذا في كتابي
 حكمه بدم العذرة لها من العلم بالأمر في الأمر بدم العذرة كذا في كتابي بدم العذرة
 الأصل خلافاً من مقتضى مقتضى من عدمه كذا في كتابي بدم العذرة كذا في كتابي
 التمكن كما عرفت.

(وهذا ذكره بعض المحققين في غير ذلك من مصادر حتى لظهوره في ما لم يعلم
 لحالة البنية والظاهر في معنى من يمكن حوار تمسك بالعدم في شبهة المصادقة

و به عنه بما ان دلة احكام طاهرة موضوعها مطلق امرئه و بما حرجها بها نحاص
 و حصص تلك الادلة بما دل على حكم الحائض و ذلك في الحيض يرجع الى عموم
 مثله (وله ولكن) المحقق في محله عدم لزوم (افتحص) مما ذكر به ان لا يهرع
 من عدم الاحاطة في الصورتين

اشتباه دم الحيض بدم القرحة

لأنه اذا اشتبه دم الحيض بدم القرحة و لم يصب الى مشهور ان لدمان كان
 يخرج من مخرج واحد فحيض - الاوس الاله - عن جمع بمقصد منه الى
 فتوى الاصحاب و عن الدروس و المذكور و ان صوابه من عكس ذلك (وعن) المحقق
 و صاهر المذهب و المحقق الا ديمى و صاحب الفوائد لعدم اعتدال احكامه
 و قد سئل الاول بما ١١٠٠ الشرح في معاني المذهب رساله عن معهود
 برحبي رفعه عن ابا قلبي ع (ع) انه مذهب فرجه في حوقم و الدمائل
 لا تدرى من دم الحيض و من دم القرحة قال (ع) مره فليس على صحتها ثم ترفع
 رجليه و تستدحل اصبع الوسطى و يخرج الدم من اصبع الايسر فهو من الحيض
 و يخرج من الحجاب الايمن فهو من القرحة

و اورد عنه ١٢ الرواية مره به عن الكوفي بهذا الاسناد (وهي) ان
 خرج لدم من الحجاب الايمن فهو من الحيض و خرج من الحجاب الايسر فهو من
 القرحة - الفل - في مقدمه لها في مراب لعقول بقا عن لشهد انه و قد في كثير
 من نسخ المذهب ان الحيض من الايمن و عن ابن طاووس ان ماضي بعض
 نسخ مذهب حديثه كون الحيض من الايسر لاسية في به تدليس هذا مصفا الى
 ضعية الكليني (وعليه) فينت القول الثاني

وهو ان لا يورد في دفعها فداء لشرح نفسه في المسوط و النهاية بما احتاره
 لمشهوره عدم ذكر احكام لمعشش على المذهب لذلك مع ان عادتهم نقل جميع

لنسخ (واما الدعوى الثانية) فيجب ان يصطد بكسبي ركاب لا يسكن الا انه في
لعدم لاحد اتفاق المصنفين و متاخرين من لمحدثين على موافقه لمسهور كما
عن حاشيه المدارك وموافقه في الحديث لما في ليهية التي قيل به متون احاد
ولما ذكره المصنف في تمشيع و اصدى في الفقه و له في الرسالة التي قل بها
بصامون احاديث ان اصحاب كانه اعوانهم انصوص جمعوا ليهية مثلها
بعدم ما في يهية

و استدلال بقول (احرفي محكي) بمصنف (ن) الرأية مقطوعة بصره (ويجوز)
كون الفرحه في الحدس (ن) الحدس من لرحم و ليس في حدس معين و في
لجميع بطر (اما الاول) فالان (ن) غير يكون الحرج مشهور (ن) الانصاف من
من يرويه لقول و قدم به غير و بظريه مع) به لو سم صطرا به فاما هو
في خصوص تعين الحاسبه ما من حيث لالتف على المرحع في لعرص سس هي
الوصاف و لا وعدة الامكان فلا اضطراب فب (ن) ما الثاني) فالانه من الحائر ان يكون
حصول الفرحه التي تجرى معها انه لمتشه بدم لحيض في خصوص لحدس لايم
او انه عند الاستفاد بالكمه الحاصه بخرج الدم من الحاسب الايمن و لو كانت به حه
في الحدس لايسر (ن) الثالث) (ن) من الممكن ان يكون لرحم عند الاستفاد
لخاص مستعد في الحدس لايسر فمحتمل ان لا يكون هو لقول لاول حتى و ما
لو علم كون الفرحه في الطرف لاسر و شفاء عنه بصوره مع عدم دليل بخرج به عن
طلاق لنصوص و عدم ذكره في كلامه الاكثر منه لوجهه

أقل الحيض وأكثره

(و اقله) ي قل لحدس (ثلاثة ايام) بلا خلاف في حد الشرح الاعظم و بالاحصاء
لمحقق و المحكي حد الاستفاد من سوتره بحدوه في الجواهر
و تشهد به بصوص كثيره كصحيح (١) معاويه بن عمارة عن بي عبدالله (ع) اقل
ما يكون لحيض نشه انما اكثر ما يكون عشرة (٢) و صحيح (٣) صفوان بن يحيى سأل

[illegible]

اعتبار التوالى

الاول في اعد كوتب (مواثبات) ومن (الكاف) والصحة في اسمها شح في
 غير الهدية و تحلي و سر حمراء و سود و المحمودة مصاب النسيب و يحسن
 الثاني و اكثر من نجر عنهم اعد نقايي من غير لا كرتي مصاب في المشو
 بين الاصحاب.

وقد استدلل له الشيخ الأعظم (ع) في تهذيبه له في المحققين في جواب عن
اشكال بعد انتهاء صالته عدم الاستحاضة - بخلافه - لا بل من قد شغل في بطنه
من الحيض والاستحاضة فلا يفي ذلك بغيره كذا في حقه - وقد عدم

۲۱۔ الوسائل، الباب ۱۰، عن ابی ہریرۃ الحدیث = ۳۱

٣. الوسائل - المذاب ١٣ من أبواب الحيض حدثت

وسطه سبباً ووجهه عدم الحصر حاكمه على صفة عدم الاستحاضة لأن المستعاد من الموضوع وبتدوينه كـ ١٠٠ لم يحكم عليه بالخصصة شرعاً ولم يعلم به لقرينة العدد = نفس فهو محكمه معيبة بالحكم لا يتخصص وحيث انتهى كونه حكم بحكم (أخر بعض كونه سبباً) (أخرى) ر. صفة عدم الحصر سلمه عن المعارض في خصوص بطلوه لأنه لا بد من على صفة عدم الاستحاضة عدم وجوده فيجب لأعماله مع غرض لفظة بقطع بطلان بطلوه وواقعته لا بد من الحائض أو مستحاضة ووجب تحديده لوضوء لكن عدمه مع عدم العمل لأن لوضوء لو حدث لآخر مع حدث فظن أنه موقوف على الحصر الاستحاضة

١٠٠ عدمه مع عدم الحصر صفة عدم الحصر لا يخرج في نفس الأمر عن عدم الحصر في الحصر من غير عدمه ووجه عدم الحصر في حدود لفظه = الشك بما يكون في الأمور = لأن من غير موضوع آخر بعد في نفس الأمر = عدم الحصر يحصر لأمر هذا به = الحصر لأن (أولاً) كان له منه شيء من كان له فقهه وأخرى بطلان الأول لا يصلح لأن = الشك في حكم عدم الحصر = عدم الحصر ووجه عدم الحصر مع عدمه = الاستحاضة = (أولاً) كان له كونه غير = عدم الحصر لوضوء ثابت به في أنه له عدم الحصر = (أولاً) له الأول في نفس شموله أصراً = كونه مستحاضة كان مقتضى وجوب العمل وكرار بوضوء والأصل لمثبت بوجوبه عند كونه مذكوراً فيكون مذكوراً في عدم الاستحاضة مع عدمه =

وفي الجمع نظر (أولاً) من عدم العلم باعتبار توالي وعدمه، صفة لقطع لمد كورين مثلاً الشك في كون لمرئته المعروفة حائضاً أو مستحاضة وكونها حرة من الحصر = الاستحاضة فحري لأصل في نفس = هو موضوع لآخر (وهو الشك) فلا بد من عدم كونه حرة حرة في نفس الأمر بناء على حريته لأصل في عدم الأولي كونه هو الحق في صحيح = بناء على عدمه فلا بد لو سلم كونه الدم من حصره = بناء على حرمه = ولولم يخرج مضافاً كونه دم حيض إلا أنه قد

بفطره من الرحم لا يكون متعدي به فمصحح دريغ في مر (على ك) و. و. على
نوب ان عده المد كوره بحري حلة عدم الحرجس ويد في عني نوب ح ك م
لاستعاضة له فبعد الامحاج لاستعاضة عزم لاستعاضة بعزم في عني ح. و. ح. و. ح.
يعرض لاصلاح كما لا يخفى

وهو يظهر اندفاع ما اورد من مشابهة بين نصاله عدمه بحصله عدمه
 بين ن لدم لموجود غير حصل فموضوع التعدد لمذكور لا يحقق مع حرية
 لا يستتبع اليه كسبه وعده لطلبه والى استصحابه في جوع الوجود عند سقوطه عند
 لاصل وان لم يشك ذلك بين ولعده حريه سواء اكله من نصاله عدمه او ليس بين
 علق بمحري لاصل لموجب حكومه حده على الاحتمال في وجوده لا في جوع
 بموضوع العده لا ينفي الاستصحاب والاوجه لسقوطه مع حريه في نصاله لاصل يشك
 كون الدم غير حصل فتشمله لكليته في لصله مع الاستصحاب في لصله عدمه ولا
 محري لاصل عدم الاستصحاب فدر او ثابت وان وجوبه يحصل من لصله عدمه
 لا يشك ان نصاله عدم يحصل الا يشك بين كونه مستحقة كماله من لصله عدمه و
 صلاقيه لصله عدمه مستحقة لصله عدمه لصله عدمه لصله عدمه لصله عدمه
 لموجود لا احد كبر في لصله عدمه ولا في لصله عدمه لصله عدمه لصله عدمه
 عدم لصله عدمه لصله عدمه لصله عدمه لصله عدمه لصله عدمه لصله عدمه
 مما يكون من حكم المستحقة ولازم ذلك في وجوب التمسك به في نصاله عدمه
 عدم لصله عدمه لصله عدمه لصله عدمه لصله عدمه لصله عدمه لصله عدمه
 ولاصول عدمه لصله عدمه لصله عدمه لصله عدمه لصله عدمه لصله عدمه
 وعده الاشغال لا يرب في حكومه مستحقة عدم الاستصحاب الذي لوجوب عدمه
 (الغالب) ان الحكومة انما تكون فيما اذا كان محري لاصلين شئاً جدياً وما اذا
 كان متعدداً والاوجه بين كماله عوياً صحيح في مقامه وعده الاشغال لصله عدمه
 يقتضي نصاله عدمه لصله عدمه لصله عدمه لصله عدمه لصله عدمه لصله عدمه
 نصاله عدمه الاستصحاب لصله عدمه لصله عدمه لصله عدمه لصله عدمه لصله عدمه

الحيض وعدم معرضها باستصحاب عدم الاستحاضة وهي بدل على اعتبار التوالى
 • يشهد له مصنف لى ذلك بصوص الجديده المتقدمه وصحها الطاهر من
 مقدمه شىء من الاستصحاب والادوات تجعل مقدار من الزمان مرفقه هو اعتبار
 وحديه وعدم انفصال بعض آخره من بعض لا ترى به لو من المولى عنه بالحيض
 ثلاث ساعات فى مسجد لأشئت احد فى ظهوره فى اية الجلوس مستمرا ، فلو
 جلس ساعه فى مال له ، ساعه فى وظهيرة فى آخره (ليكون ممثالا له (دعوى)
 لا يملك عند الله لى فى كثير بعض يصح وهو لم يلزم به احد ، مدفوعه
 من تدهر هذه بصوص ، كان ذلك لا به رفع البدعه لأجل ما دل من
 الحيض على ما ، على أقل الحيض دى يمكن مولا يكون بعد لمجمل
 بمرله لدم

و ما من عن المعقق لجره لى ما من بالمال من اقل حدث لحيض
 لأقل الدم (غير شديد) لأن الظاهر من الحيض هو لدم الذى جعلوه غوايا لئلا
 حمله على الحاله محر لا يملك بالافريه ، يؤيده عن برصوى (١١) وأما
 او يومين فليس ذلك من الحيض عالم قرأناه ادم مولا لى

وعن الشيخ فى المبطل عن بعض صحابه : عنه فى الشهية والتهديس و
 اتدعى فى المهدى ، المقدس الأسمى ، كاس اللذم ، والشيخ الحنفى سألته :
 جماعة من علماء البحرين عدم اعتدائى بل طاهر لمحكى عن بعض معروفيه
 هذا القول

و استدلل له بما رواه (٢) ، الشيخ باسناد عن على بن إبراهيم عن ابيه عن
 اسماعيل بن مرام عن يوسف عن بعض رجاله عن الصادق (ع) قال فى حديث و
 أن امرأة دم فى ادم حصص تركب الصلوة فان اسمر الدم ثلاثة ايام وفى بعض
 من قطع ادم بعد أنه يوم أو يومين غسلت و صلب و طهرت من يوم رأب

١- المستدرك الباب ١٠- من ابواب الحيض

٢- الوسائل - الباب ١٢ من ابواب الحيض - الحديث ٢

اجتمع لأصحاب علي مدنيهم - لم تحققوا الإجماع على توثيق هؤلاء جميعاً ، فإن
 وثقه ابن من عثمان - عنه - عن عيسى - بن نصر الأسدي - بن عبد الله بن بكير
 بن عمير - الطائفة ثمانية مجتهد كرامة ضعفهم جماعة وقد بسط التحليط إلى الأسدي
 هذا وهو في غير هذه الكتب - هذه الجملة من لفظهم فيها ، رده الحديث من
 الموضوع لا بأس به شخصاً ، يؤيده ما قبل من أن ليس في كذا منهم ، لكنه عن
 يونس بن مهران - عن حريز بن أبي حمزة - عن أبيه -

عن أبي بصير - عن حماد بن عمار - عن أبيه - عن أبيه - في حقه ذلك ، وصاحب من
 قال بسطه من ابن أبي عمير - الأربعة - من يروي عنه حتى لا يورث عن معروف
 دلقه ، وهو في نسخة فضلاء من لوائح الحديث (و عن) الوحيد في مؤلفه دعوى
 أنهم - عن أبيه - يقولون - أنه عن مسهر لمقل (و عن) المحقق له -
 بسطه - (و عن) مؤيد - دعوى الإجماع عليه (و عن) له مجلسي حكاية عن
 حماد عن من له من - جملة - بسط في كتاب القوم - الذي في هذه الجملة يوحى
 بسطه - منهم - أممي - الأدل - على حقه هذا الإجماع هو الدال على حجية
 بسطه - له - من - لتمامه في الكلام في كذا في عدم صدق البطلان بين الطائفة
 لا يملك - له - من - له من لتمامه من الإجماع من ولابي الذي رده - المحقق
 يروي - عنه - كذا في نسخة كذا - لكذا في أن هذا الإجماع هل رده - يوثق الواسطة
 من أصحاب (و عن) المعصوم (ع) في خصوص هذا الخبر أنه مطلقاً موكول إلى
 (و عن) له - عن أبيه - أن ابن أبي عمير - لا يفي بكذا المعروف بقوله
 (و عن) لكذا ، أن أصحاب جمعوا على قبول مراسله (و عن) الكشي
 أن صاحب - سكون - مراسله (مختار) أن لا يراى على هذا الخبر ، رده له
 في غير محله

وأما الأربعة - يمكن دفعه من سمعوا من مراسله - عنه - على الأقوى لرواه
 برأيه من هشام عنه - عن الشيخ (و عن) يصح بذلك في رده لم يره عنهم
 ورواه في حقهم - و عن - عن شيخ الحديث من الكوفة فيهم - المعصوم كانوا

یجر حوں برائی بمجرد توهم الیہ ہم کانو بطعنہ۔ یہ دوسری علی بن ابی طالب
 ایک ہی ممکن روانہ در ہم علی بن ابی طالب (یعنی) الحاکم بن محمد بن محمد بن
 بن الولید یہ قول کسی یونانی سے ہے کہ جس نے علی بن ابی طالب کو یہ صحیحہ عنہ سے
 لایا ہے وہ در محمد بن عیسیٰ بن یونس و لم یکن یکنہ بل لا یعمد علیہ ولا یقنی بہ نہی و ہذا
 مصنفہ صریحاً لعلہ علی بن ابی طالب کی یہ سن کہہ کر علی بن ابی طالب سے یہ سن
 علی وثائقہ۔

۱۔ ہذا کتاب و ان (مجلد) مسند بعد عمل الیہ حذو حدیث لم یقبہ علی
 ۲۔ صاحب سن واحد و ہذا حدیثی سے لایا ہے مع حذو حدیثی سے لایا ہے حذو حدیثی سے
 یونانی حذو حدیثی (یعنی) یونانی حذو حدیثی (یعنی) یونانی حذو حدیثی (یعنی)
 (یونانی حذو حدیثی) (یعنی) یونانی حذو حدیثی (یعنی) یونانی حذو حدیثی (یعنی)
 ۳۔ ہذا حدیثی سے لایا ہے علی بن ابی طالب کی یہ سن کہہ کر علی بن ابی طالب سے
 لایا ہے ہذا حدیثی سے لایا ہے علی بن ابی طالب کی یہ سن کہہ کر علی بن ابی طالب سے

۴۔ ہذا حدیثی سے لایا ہے علی بن ابی طالب کی یہ سن کہہ کر علی بن ابی طالب سے
 ۵۔ ہذا حدیثی سے لایا ہے علی بن ابی طالب کی یہ سن کہہ کر علی بن ابی طالب سے
 ۶۔ ہذا حدیثی سے لایا ہے علی بن ابی طالب کی یہ سن کہہ کر علی بن ابی طالب سے
 ۷۔ ہذا حدیثی سے لایا ہے علی بن ابی طالب کی یہ سن کہہ کر علی بن ابی طالب سے
 ۸۔ ہذا حدیثی سے لایا ہے علی بن ابی طالب کی یہ سن کہہ کر علی بن ابی طالب سے
 ۹۔ ہذا حدیثی سے لایا ہے علی بن ابی طالب کی یہ سن کہہ کر علی بن ابی طالب سے
 ۱۰۔ ہذا حدیثی سے لایا ہے علی بن ابی طالب کی یہ سن کہہ کر علی بن ابی طالب سے

۱۔ ابی یونس لایا ہے ۱۱۔ ہذا حدیثی سے لایا ہے علی بن ابی طالب کی یہ سن کہہ کر علی بن ابی طالب سے
 ۲۔ ابی یونس لایا ہے ۱۰۔ ہذا حدیثی سے لایا ہے علی بن ابی طالب کی یہ سن کہہ کر علی بن ابی طالب سے

في الأولى

ومن ثم في سائر طائفتي هي غير الحاصلين في عدم شرب حبه في سبيل
 به صحيح استحقاقه مقدمه في عدم شرب حبه في سبيل
 يومه في سبيل الاستمرار في عدم شرب حبه في سبيل
 في عدم شرب حبه في سبيل الاستمرار في عدم شرب حبه في سبيل
 في عدم شرب حبه في سبيل الاستمرار في عدم شرب حبه في سبيل

اعتبار الاستمرار

الاستمرار في عدم شرب حبه في سبيل الاستمرار في عدم شرب حبه في سبيل
 في ثلاثة أوجه هي: الأول: عدم شرب حبه في سبيل الاستمرار في عدم شرب حبه في سبيل
 يكون من عدم شرب حبه في سبيل الاستمرار في عدم شرب حبه في سبيل
 في عدم شرب حبه في سبيل الاستمرار في عدم شرب حبه في سبيل
 في عدم شرب حبه في سبيل الاستمرار في عدم شرب حبه في سبيل
 في عدم شرب حبه في سبيل الاستمرار في عدم شرب حبه في سبيل
 في عدم شرب حبه في سبيل الاستمرار في عدم شرب حبه في سبيل
 في عدم شرب حبه في سبيل الاستمرار في عدم شرب حبه في سبيل

فقد زال في عدم شرب حبه في سبيل الاستمرار في عدم شرب حبه في سبيل
 في عدم شرب حبه في سبيل الاستمرار في عدم شرب حبه في سبيل
 في عدم شرب حبه في سبيل الاستمرار في عدم شرب حبه في سبيل
 في عدم شرب حبه في سبيل الاستمرار في عدم شرب حبه في سبيل
 في عدم شرب حبه في سبيل الاستمرار في عدم شرب حبه في سبيل
 في عدم شرب حبه في سبيل الاستمرار في عدم شرب حبه في سبيل
 في عدم شرب حبه في سبيل الاستمرار في عدم شرب حبه في سبيل
 في عدم شرب حبه في سبيل الاستمرار في عدم شرب حبه في سبيل

واستدل الثاني في عدم شرب حبه في سبيل الاستمرار في عدم شرب حبه في سبيل

١- الوسائل الباب ١٢ من أبواب الجيع حديث ١

بحوالطريقة الى الساعات لغيرية لا مطلقا. عدا عدا في (بحثرة دليل) يحس
بالهر. الملق (الاقبال) ان لا يزل الا حواء الملق من بعد من الموم من متو فيه
(فانه يقل) ظهور بصوص المتحد به في الاسم اريسي عن ذلك كماء و ' ثم بعد كنه
في اقل الحيض .

أكثر الحيض

(واما اكثره ف عشرة ايام) جمعا كنه عن ' حواء في هذا المسمى في كني
والشفح وجامع المقاصد و لهذا في عده

ويشده بصوص كنه كنه حتى متو في عده من عده من عده من عده
صحيح (١) ابن سنان عن امي عبد الله (ع) ان اكثره يكون من الحيض في عده من عده
المسلمين كما قيل يعني طريحه و ريله حمه في عده من عده من عده من عده
فيه لا التحديد الشرعي (٢) كنه (٣) عده من عده في عده من عده من عده من عده
حصصا اكثر من سبع و كانت عده من عده على عده من عده .

ثم انه يبد على عاهو المهد من عده من عده من عده من عده من عده
لاشكال في اعتبار لوني في العشرة لان الماء ركن بحكم الماء في العده
من الحيض الحقيقي اي اية الدم و التريبي وهي ايام من عده من عده من عده
الان يقال ان كون الماء المحتل بحكم لدمه ذلك حتى من عده من عده من عده من عده
معلم يدل عليه دليل و عليه فبسر في عده من عده من عده من عده من عده
كونه سيرا كما احتاده في الحقائق فعلى العده من عده من عده من عده من عده
الشيخ (لا عظم) وقال لم حديه عده من عده من عده من عده من عده من عده

وليعلم من سائر الطرف ان عده من عده من عده من عده من عده من عده
المقام هو كون الدم من ثباتي عشرة من عده من عده من عده من عده من عده
(١) (٢) المحقق الحارابي (٣) على الشيخ (لا عظم) عده من عده من عده من عده من عده
المرأة انتى رأب ثلاثة ايام ما ثم تسعة تصاعثم ركة يوما ثم قطع تسعة ثم عده من عده

ما ينبغي حصره في قولنا لا يمكن ان يكون له وجود في نفسه (نحو القاعدة)

المستقرة له

ولا يخفى ان مقتضى () في جملة قد هذا ان جميعها حكم بغير
قسمه وانما هو من جملة مقتضى ان لا يكون له وجود في نفسه
يكون له وجود (لا يلى) ان يكون له وجود في نفسه غير انه لا يكون له وجود في نفسه
كث وثلاثة اقسام من جملة لا يمكن ان يكون له وجود في نفسه
بغير ان يقتصر على اقسامه من جملة لا يمكن ان يكون له وجود في نفسه
لا يلى بيان قاعدة الامكان المعروفة (الاستقرائية)

قاعدة الامكان

عنده على كل مراد من جملة لا يمكن ان يكون له وجود في نفسه
الدخول في معنى لا خلاف في معنى لا يمكن ان يكون له وجود في نفسه (لا يلى)
منها (وعن) المحقق في نفسه (لا يلى) في معنى لا يمكن ان يكون له وجود في نفسه
في غيره من كتب قوى لا يلى لا يمكن ان يكون له وجود في نفسه (لا يلى)
منها (منها) من لفظ لا يلى لا يمكن ان يكون له وجود في نفسه (لا يلى)
في معنى لا يلى في دلالة لا يلى في معنى لا يلى

اما الاول فليس من جملة لا يمكن ان يكون له وجود في نفسه (لا يلى)
و يوحى الى ان لا يلى لا يمكن ان يكون له وجود في نفسه (لا يلى)
عنه على الاول يكون هذه الفقرة لا يلى لا يمكن ان يكون له وجود في نفسه (لا يلى)
حيث بالضرورة ولا يلى كذا (لا يلى) لا يمكن ان يكون له وجود في نفسه (لا يلى)
لا يلى بالضرورة في معنى لا يلى لا يمكن ان يكون له وجود في نفسه (لا يلى)
ما ذكرته في كذا (لا يلى) لا يمكن ان يكون له وجود في نفسه (لا يلى)
سبب الضرورة في معنى لا يلى لا يمكن ان يكون له وجود في نفسه (لا يلى)
يلزم حمل القضية على سبب ضرورة لا يلى لا يمكن ان يكون له وجود في نفسه (لا يلى)
كما لا يلى لا يمكن ان يكون له وجود في نفسه (لا يلى)

هو ما لا يلزم من حرصه وقوعه ولا وقوعه محال بل يرد من عدمه خبر زهراء
صداق لهنه لعدمه كبرى كلفه لعدمه لاحتمال وقوعه كسى يستكشف
ذلك كما لا يخفى

فلا مريدون زيادة الامكان الاحتمالي ، و . لا يمكن القياس بالنظر
الى شرائطه وموعد المعرف = لمعومه . ولا علم من هو ما احتمال اعتباره فيه شرعا
واقعا ولم يعلم وقد احب حقه علمهم كبر من به ساعد من مستندة وغيره
بمجرد الرؤيه بمساعده الامكان المعنى لا . وحتى سجد ، لا عظم وسعد حقه
المسى الاحيره قد يستلزم من المعقوله . لا . لا مرجح حقه . ووجه على ذكر
ادلتها والاستظهار منها كما لا يخفى

دلیل القاعدہ

وَمَا أَلْمَعْ فَقَدْ لَئِمْتُ بِهِمْ أَلَمْ أَلْمَعْ فِي تَرْجُمَةٍ
لَمْ أَدْنِ مِنْهُ وَجْهَهَا

مردی که در این کتاب آمده است و نام او را می بینید
نام او را در این کتاب پیدا کنید

۱- صیغه کس شرح احوال معجزه - معجزات و معجزات که در این کتاب شرح داده شده است (ص ۹۰)

۲- حکم و احکام مسند الیه نبوت علی مرتضی علیه السلام

[illegible]

وفي طريقه شيخه الأعرجي رحمه الله لمع من حين هذا الأصل في مثل ما نحن فيه وقال بل الأصل عدمه حدثت الر بدعلي ما حدثت كره لو ثبت بحكم الأصل بقاءه

الى الثلاثة لم يمتنع الى فاعده الامكان ان يعق من الطرفين على ان الدم لم يمتنع الى
ثلاثة حينئذ ثم قد (قد) ما لم يمتنع من اتصاله ليعق لم يكن لا يمتنع
في ثلث الامكان لم يمتنع ليدخل بعد فاعده الامكان لان مر د
المجموع من الاسفرا هو الواقع بمفعول بعد حرى الدم الموجود في ثلاثة
دم وليس لفظ الامكان لم يمتنع في حيز غير حيزه على كذا فاعده الاستصحاب
ما يترتب على المستقر الواقع انتهى

وقد ذكر مقدمه فاعده ما معق من حريان هذا الاصل فان كان لاجل
كون الشك في المورد من الشك في المعنى (فقد) كون الشك في بقاء الموجود
لا من الشك في بقاء فاعده الامكان ما لم يمتنع في عموم قوله ما لم يمتنع فاعده
عدم حرى فاعده الامكان في حيزه على الكفاية لان الدم حرى في هذا
المورد معا وان كان لاجل كون المستحالة في الدم فاعده الامكان
عند تعاقب (قد) حريان الشك في كان (لا) فاعده الامكان في الدم
لاستحالة كذا عن بعض المع لذل فاعده الامكان كذا فاعده الامكان
اعلاى الادلة عدم الاشكال في حيزه فاعده الامكان في حيزه لوجه لى
لقاعده مع حريان هذا الاصل فاعده الامكان لان الدم حرى فاعده الامكان
من انه الفاعده اذ ذلك لا يعلى لس اجماع على الحكم لوعلى كذا يعبر لاتفاق
على الفاعده مع) به يمكن ان يكون (لا) على فاعده الامكان على حريان هذا
الاصل فاعده الامكان

واما ما ذكره من ان مر من الامكان مستقر هو الواقع فاعده الامكان
الاصل لا يمتنع ان يمتنع لا يمكن ان حيز العلم في موضوع فاعده
الثبات المحقق في محله قيام الاستصحاب مع العلم بوجوده في الموضوع على
وجه لطرفه لان كذا عدمه فاعده الامكان الواقع به فاعده الامكان في الموضوع هذا الحكم
المأخوذ في الاصل ليس هو الامكان المستقر كذا فاعده الامكان به بل الدم الموجود
في الثلاثة فاعده الامكان يمكن ان يمتنع بالاستصحاب فاعده حريان بذلك عن مرحلة

لا بد والله تعالى عفو العثر -

١- يمكن حذى على استدلال هذا الأصل ان يظهر من لآلة افعال الشارع
لمقدس للاستصحاب في هذا المقام من عند المحدث كما العاد في الحديث في عند
كعت لصود

ويشهد به خصوص ١- على ان يدعى في غير انما يحصل استصحاب
وما تضمنه لا على على انما هو على انما هو على انما هو على انما هو على انما هو على
حجبه الاستصحاب في المقام انما هو الحكم بكونه حجة محقة برؤيه ولو كان
وقد اختلفت في عدم عدم اجزاء عن اعدو كذا لا يمكن

٢- خصوص ٢- في المقام بكونه محقة محقة عن عديب التي هي اول
من العثره فانه عن الاستصحاب انما هو على انما هو على انما هو على انما هو على انما هو على
الاستصحاب الحكم بالحقيقة الى العثره

٣- على انما هو على انما هو على انما هو على انما هو على انما هو على انما هو على
حصولت بعد انما هو على انما هو على انما هو على انما هو على انما هو على انما هو على
لا يمكن انما هو على انما هو على انما هو على انما هو على انما هو على انما هو على
لعي هذا لا يمكن في هذا

٤- انما هو على انما هو على انما هو على انما هو على انما هو على انما هو على
بما في انما هو على انما هو على انما هو على انما هو على انما هو على انما هو على
عشره انما هو على انما هو على انما هو على انما هو على انما هو على انما هو على
خصوص انما هو على انما هو على انما هو على انما هو على انما هو على انما هو على
بمعك في كثير من الفروع الآتية

٥- انما هو على انما هو على انما هو على انما هو على انما هو على انما هو على

١- الواسائل الباب ٢- من ابواب الحصى

٢- الواسائل الباب ٣- من ابواب الحصى

٣- الواسائل الباب ٤- من ابواب الحصى

امورهم ومعلوم ان الحصة ٢٠ بعد دفع الزحم بحسب صفة وغيره حتى لا يسجد صدق فيكون
من ائمة (وقيد) ان عماد العلاء على هذا النص اما يمكن ان يرد من الاول في
امعاملات كالسبع ١٠ له ١٠ به (ح) فخرج له على لسانه شرحة السجدة والاسلامه و
يكون ذلك من شرط ائمة لمصلحة السجدة ١٠ انك سجد السجدة يحجر بشرى
من الامم ١٠ السجدة التي في لسان السجدة لمصلحة السجدة ١٠ الاية لا يكون
المقام واحد في شيء من الامور بين الامم ١٠ فخرج ١٠ ان شئ من الامور يكون له
حصصا ليس من لسان الشرع للسجدة كما لا يخفى

مع ان الاية بعده في سائر ائمة السجدة ١٠ فخرج ١٠ ان شئ من الامور يكون له
بدي لا يحد ١٠ فخرج غير ذلك من مضمون السجدة

ثاني ما عرّف شرح المندرج ١٠ به ١٠ يعرف على ذلك في قوله يرجع ١٠ فخرج
سره المشرقة عليه (وقيد) ان شئ من علم حرجه من ١٠ به ١٠ في العدة
وما استمر ثلاثة ايام كان يحد ١٠ به ١٠ فخرج ١٠ لا شك في الحكم بالسجدة
واما في غيرها فلم يثبت ذلك كما لا يخفى

ثالث حمله من المصنف ١٠ به ١٠ ان شئ من ائمة السجدة ١٠ به ١٠
حصصا معللا بانه بما يخص بها ١٠ به ١٠ فخرج ١٠ به ١٠ فخرج ١٠ به ١٠
والاحد (٢) الدالة على انه يحكمه يكون ١٠ به ١٠ فخرج ١٠ به ١٠
ربما قدوس بالدم وفي بعض النسخ ١٠ به ١٠ فخرج ١٠ به ١٠
في هذه التعليقات اما يتم اذا يذكر ١٠ به ١٠ فخرج ١٠ به ١٠
لناعدة (والاحد ٣) الدالة على ان شئ من ائمة السجدة ١٠ به ١٠
تراه بعد ١٠ به ١٠ فخرج ١٠ به ١٠ فخرج ١٠ به ١٠
ثلاثة ١٠ به ١٠ فخرج ١٠ به ١٠ فخرج ١٠ به ١٠

١- الوسائل - الباب ١٠ من ابواب الجنب

٢- الوسائل - الباب ٣٠ من ابواب الجنب

٣- الوسائل - الباب ١٠ من ابواب الجنب

نوس في تقريره أنتم في الأحكام المذكورة في الأشهر المذكورة له. حكم الحكم
لجنة محكة من أعضاء المحكمة المذكورة له. علي بن الحكم
الحكم المذكور في المذكور المذكور المذكور المذكور المذكور (١٢)
نوس في المذكور المذكور المذكور المذكور المذكور المذكور
في المذكور (١٣) المذكور المذكور المذكور المذكور المذكور
مذكور المذكور المذكور المذكور المذكور المذكور المذكور
المذكور المذكور المذكور المذكور المذكور المذكور المذكور
مذكور (١٥) المذكور المذكور المذكور المذكور المذكور
ما استدلل بها من المصوص على هذه القاعدة

والله اعلم بالصواب

- ١- الوسيط ٢- من أبواب الحصى
- ٢- أبواب من أبواب الحصى
- ٣- الوسيط الباب ٣٢- من أبواب الحصى حديث ١
- ٤- أبواب الباب ٥ من أبواب الحصى حديث ١
- ٥- الوسيط الباب ٤ من أبواب الحصى

هذه الاحصاء دليلها

فانحصر الله عن جميعه من غير ان يلهو به من كانه محقق شئ في المقدس
لا يلهو به من غير ان يلهو به من كانه محقق شئ في المقدس
بالحقيقه سوف يلهو به من كانه محقق شئ في المقدس
والقوى على الحزم بحقيقه من كانه محقق شئ في المقدس
الاولى من كانه محقق شئ في المقدس
عند الاستماع من كانه محقق شئ في المقدس

بہرےص ادلایقی

[illegible]

وعلیها فیہ وأصح

هو لا يجوز على من لا حرم على غيره من غير ما
يخص المصنفه من غير ما لا بد من حرمه من غير ما لا بد من
القاسي من في محكمي شح من غير ما لا بد من ان يملك
المصنفه من غير ما لا بد من ان يملك من غير ما لا بد من
الاستدلال به من لا بد من ان يملك من غير ما لا بد من
اجل من غير ما لا بد من ان يملك من غير ما لا بد من
(ويعتبر حريه الاربعه من دفعه من غير ما لا بد من الكلايه من

هذا المبدأ دائما هو بعد سبب الاعتقاد في لقاعده كونه في مضمون جعل الحصة
للمعتمدين وهذا كونه من حيث لانه عند اذنه ان كان لم يصدق به انه
ولو سبب كونه في مضمون كونه لاحتمال لكون له من صغر برب القاعده
الا انه يمكن ان يكون له من اقل من مضمون كونه في مضمون كونه
لكن كونه في مضمون كونه من مضمون كونه في مضمون كونه

توضيح: ان كان في مضمون كونه في مضمون كونه في مضمون كونه
في مضمون كونه في مضمون كونه في مضمون كونه في مضمون كونه
الخلافة كالماله في مضمون كونه في مضمون كونه في مضمون كونه
مشخص كونه في مضمون كونه في مضمون كونه في مضمون كونه
الشرائط المقرره بلحظ من اجماع الشرائط لافيد العلم بالحصه اذا عرف
انك فاعلم ان مضمون كونه في مضمون كونه في مضمون كونه في مضمون كونه
لشرعي وحيث عدم شريعه هو مضمون كونه في مضمون كونه في مضمون كونه
من الموانع بخلافه كان مضمون كونه في مضمون كونه في مضمون كونه
من الموانع ولا فروع من مضمون كونه في مضمون كونه في مضمون كونه
وعدم المانع الشرعي وحيث كونه في مضمون كونه في مضمون كونه في مضمون كونه
بمبني الذي احقره شح (اعظم) وهذه الامكان القاسي يلخص ما احتمال اعتباره
فد شرع وهو وان لم يعلم

ثم يثبت على ذلك عدم حجه سبب دله عدة على فرض ما يثبت بلحكم
بحيثه شك في كونه حجه من حجه اشبه بحكمه كونه في اعتنا التوالي ولم
يدل دليل على الاعتار وعدمه شك فيه من حجه انك في تحققه هو معتبر فيه
شرع وحيث كونه في مضمون كونه في مضمون كونه في مضمون كونه
لا يعتبر الاخر ان كان في مضمون كونه في مضمون كونه في مضمون كونه
لتمسك بها بلحكم يكون ما حجه لافيد العلم بالأس

وهو دكره في مضمون كونه في مضمون كونه في مضمون كونه في مضمون كونه

لا يمكن القدسي لا احتمالي وبمجرد الحكم لا اعتبار التوحيدي بعد العادة المحصورة
 مع الاطلاق ولم يتمسكوا بالعادة سوى اعادة كمثلي ذلك الشرح (اعظم ربه)
 ثم ان المراد بالامكان لو كان هو الامكان الاحتمالي كما ان له عده من الاصول
 لا يرجع لهم مع لدليل لاخذ الشئ في موضوعه ولكن المراد بالامكان القدسي كما
 من الامكان الشرعي ويجري مجرى تجريج عده لطريق الامكان
 ١- بهذا هذا فمرجع الى ان هذه العادة بعد العصر

والكلام فيه يقع في موضوع الامكان في ذلك الشئ في غيره ما لا اول
 والكلام فيه يقع في موضوع الاول في هذه العادة تتحقق له في قول ان في ان حكمهم

ما به تتحقق العادة

والمراد الاول والمقصود من (استجاب سببه عظمه) ان الله تعالى قد رزقنا
 ان يرى له في هذه العادة في الاحكام وفي جملته من الشرح في العادة
 المصنف (ر) في المذكره والمحقق الشئ في جميع العادة في العادة في العادة
 (اجماع عده) في هذه العادة الاعظم لا بد من اعادة العادة في العادة

وشهد به مصنف (١) سمعة قول شئله عن (الحكم) في السكر والما يحبس بعد في
 لشهر يومين وفي شهر ثلاثة يوم يختلف عليه لا يكون من في الشهر عده (٢) و
 قول (ع) فلي ان تعلس وتدع لصدقه مدد من يرى الدم لم يجر لعشره (٣) وقول
 شهر عده (٤) سواء حدث (٥) في (٦) بوس الطويل عن الصدوق (ع) وفيه
 من انقطع الدم لوفته في شهر الاول (٧) حتى يوالي عيبه حبصته والثلاث فاعلم
 ان في (٨) فمصاريفه معبود وحنة معروف تعم على تدع مساواة تكون سببه
 في ما يستعمل (٩) استحصص فمصاريفه الى ان يحبس (١٠) فرائقه وانه جعل في ان
 توالي عيبه حبصته (١١) في قول رسول الله (ع) في (١٢) فانه يدعى الصدوق (١٣)

١- الوصائل - الباب ١٤ - من ابواب الحيض الحديث ١

٢ - الوصائل - الباب ٧ - من ابواب الحيض الحديث ٢

أقرائت فعلمنا أنه لم يجعل لغيره لو حذسها فقولوا عني الصلوة يا مقررئ ولكن
من له الأقراء وأدناه حصصا وقد عدا الحصصا (عن) الرضا الأشكال في الاحتجاج
بهما مصنف الثاني بالارسل الأول يخرج منه عند انقطاع خبره فلهذا هو الذي
منه عند ثمة على الأقوى وهو بل هو من حجة كما تقدم في خبره فلهذا هو الذي
(فه) عن بعض الأصحاب من لا يكتبه (المصنف) حذسها

ثم انه يعني التبييض على امور كذا في قوله تعالى
من بعد ان العتية حصة ما بعد ان يكون له من
الوقت بعد ان يت بعد ان يكون له كذا في قوله تعالى
في اول شهر الثاني احد سنة ايام في اول شهر
اب العتية العتية كذا في قوله تعالى في اول
لا كلام فيها

المعاداة الوقتية

و اما في ما كان منه من في قوله "و ان العبد" كما ان في
ال ش. سنة ١٠٠ في "ال كس" في خمسة ١٠٠ هي "سنة" و "لغة" و "فقه"
و المشهور من الاصول في "لغة" و "فقه" و "ال كس" (و ان) "سنة" و "لغة" و "فقه"
عنه و عن جامع المقاصد سنة ١٠٠ في "ال كس" و "لغة" و "فقه" و "ال كس"
كثير من اقر اللغة التي في "ال كس" و "لغة" و "فقه" و "ال كس" و "لغة" و "فقه"
(و ان) "لغة" و "فقه" و "ال كس" في "ال كس" و "لغة" و "فقه" و "ال كس" و "لغة" و "فقه"
عدم القول و الفصل و ان "ال كس" و "لغة" و "فقه" و "ال كس" و "لغة" و "فقه"
الحيث و عدم القول و الفصل لا يعتمد على عدم معونه لهذا

(والصحيح) ان سبيل له بما ذكره عنه من المحققين : محضه) هو صحيح
ان مقتضى جملة من لزم به ان يقدم في مسئلة اعتبار الواسي
التجسس برؤية الدم في يده في المصطف صدق هذا الواسي لم يلاحظ جملة اشرار
صاحبه له صدق ذلك بالسكر من ثمن طعنت (ولكن) مرسله يؤيد الطويلة لانه بها

مابه تزول العادة

[illegible]

وان رأيه ان على خلافه لا يلى كى عزمه نفس فيه سوى حكم لاولى كم
عن حمه عزمه المصنف (٥٠) لم يصيبه اذ يراد كم عن آخر من مهمه المحقق لاجزاء اى
(٥١) على الاول وفيه ينحصر مذهبنا على خلاف لاولى مرات عديدة مختلفه
الاه حواه (٥٢) اقول) يصدر من الاصل هو لفظ اولى و لث لانه بعد مصادرات
الاولى عزمه حله لم يبدل لى على راءه كان يصدق عليها ان عادتها وحلف
بعضى اطلاق لا لمباء حكمه (٥٣) دارأت عزمه عزمه ثلث على خلاف لاولى
فما فيها لا يوجد ثوبه عزمه احدى ان موجه له ان الاولى والا محالة يعنى

لثلاثة احمه ولذي بي كماله شجرة (اصري (دم) والمحقق الهمداني وعن التحرير
تقريره، وعن الذكري التردد فيه وجوده .

وقد سدد لذني بوجوده (الاول) بالموثق والعربل المنقذين لا يثمان
نقص فغن لرجوع الى الاحبار الدلة على الرجوع الى الصفات فان مقتضى اطلاقه
لرجوع اليه حتى مع الكره (الذي) عدم لوثوق يكون احده الصفات حص
لا غير لان الاوصاف مانت طيه غير كاشع في الجملة ولا تكون موحدة للوثوق
بمعرفة اقرائهم حتى ترجع اليه (الثالث) حجة لتفسير مشروعه بعدة لعدم الامحالة
يكون لعدم ما فيها فكيف يمكن ان تكون حجة التفسير على ثبوت العادة في شيء
لا يكون له اما بعد (الرابع) ان حجة الرجوع الى التفسير ظاهرة في خصوص من لم
يكن له عادة في حال الاستعانة لان لعدم مقدمه على التفسير في حال الاستعانة لا مطلقه
ولو في حال الاستعانة

وهي الجمع نظر انه الاول فالظاهر مدل على الرجوع الى الاوصاف جعل
شارع انه صرف للخص بواقعي بل هو جميع انه حتى اثبات العادة به اما مطلقا
وفي مورد الاستعانة على اختلاف المملكين في وحدان تصدى فللمحقق
حكمه وهو ثبوت العادة شكره فيكون العرس مشمول بالخبرين انه يقين منه يظهر
بحواب عن لوحة ثاني (واما الثالث) حجة التفسير في المرتبة الاولى ليس عنه
ثبوت العادة بعدها وهي تكون بعد عن الرجوع الى التفسير بعدهما لا فيهما فتدبر
(واما الرابع) فالان خلاف احدها لتفسير الشامل لصوره وجود العادة فقدها قيد
بصوره بعد العادة بالخبرين (حساب عرف) شكر الجامع للصف مرتين موجب
لحصول العادة فلامحاله يكون (الان) مقتضى العادة فقد يصح من جميع ما ذكره
ببروجه القول الاول (واما القول الثالث فلم يذكره الله وحج يصح الاعتماد عليه ولم
يظهر له وجهه) مرتبة لمختلف حاصد فالأقوى هو القول الاول

حكم صاحبة العادة الوقتية

لعدم لذني في حال حكميات لعدة (اقول) ان صاحبة عادة الوقتية عديدة كانت

مغريها ما يرى لدم في العدة أو قبله . وهذا ما في الصورة الأولى والمشهور
من الأصحاب شهره عظمه 'ب' ترك بعده بمجرد رؤية لدم ولو لم يكن الدم بالصمت
فتثبت عليه جميع أحكام الحيض بل عن المجتهد في المعسر والمعتصم (ره) في
لمنتهى و لذكروه وغيرهما في غيرها دعوى الإجماع عليه

ويشهد له من ١١ يوسف دا 'ب' لم يرثه الدم في أيام حيضه تركت الصلوة
وان استمر بها الدم ثلاثة أيام فهي حائض

واما الاستدلال به بالأخبار المتنمة لقيودها عن صلاة في أيام حيض (معر ٢م)
لأنها تدل على أن من أحكمه الدم فعوضه عن الصلاة ولا تبدل على التحيض
برؤية الدم

كما أن الاستدلال له بالمسحفة لدمه على رءوسه في ٢٧ حصصا حصص
كمصحح (٢) من مسنده سنة ٨٤٨هـ عن لمرثه يرى الصغرة في أيامها فقال
(ع) لا تصلي حتى تنقضي ٧ من حيض ١٣ من جمعه (ع) عن أحد (ع) عن المرأة ترى صغره
في أيام طمثها كمن تصنع ول (ع) تراها لدمت الصلاة بعد ٧ منها حتى كانت تعمد في صمها
ومرسلة (٤) يوسف بطونيه وب' لأن الصغرة في الحيض تكون الصغرة والكثرة
وما فوقها في أيام الحيض را عرفت ما وجوه مرسله لتقصره (٥) ومرسله المسنوط (٦)
لا يحدو عن نظر لأم تدل على أن دم الصغرة في أيام الحيض الذي لا يكون
حيض في غير أيام العدة من حيض واما الحكم بكونه حيض مع عدم إقرار بقائه إلى
ثلاثة أيام فهي أحسنه عنه (ودعوى) أن ذلك مما يحرر بالأصل ، وهو استصحاب بقاء
الدم إلى ثلاثة أيام (مدفوعة) بما عرفت مفصلا في وعده الامكان من عدم حريان هذا

المواضع الباب ١٣ من أبواب الحيض الحديث ٣

٢ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠

٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠

الصومح منتقمه على صمد. علم الشخص معني بانه ارم تصروف قبا بالافريده
وما الاستدلال بالحكم الشخص بعدد الامكنه كم من جمعه (فيوجد
لعدم ثبوت القاعده يجوز ضمن مجموع كم عرف عند العرض للقاعده في جمع
بستدل لما حذره ج. ج. ج. (د) مع استعاده الجمع من لصومح
منتقمه ومن مادل على معني جمعه في صمد

والمصحيح (١) من مضمون هذا الكتاب لغيره في غير هذه الموضعين
وفيما نظرنا ما لا يرد عليه في معنى في مضمون دلالته لم
لنعتقد على هذا الحكم لأجل أن هذا الجمع ليس له في حدود لاحظ
مصحح إحدى المصنفين مع ذلك لم يكن يسهل في نفس عمومهم
نعم تقديم بعض الناس لا يرد على المصنف على التعديل في
بما تعجل به لو كان هو صحيح فمحصرا في الأول وهو ما في محكي
مصحح والمصنفين من لدن في مصنفه

[illegible][illegible]

'بہشت' میں بظہر و بدھذر جہنم بھی! اُن کے لئے دُعا ہے کہ وہ اللہ تعالیٰ سے شرف حاصل فرمائیں۔

[illegible]

۱۲. در مورد این که آیا خداوند قادر است که همه چیز را در یک لحظه از بین ببرد، چه می‌گویید؟
 (در مورد این که آیا خداوند قادر است که همه چیز را در یک لحظه از بین ببرد، چه می‌گویید؟)
 (در مورد این که آیا خداوند قادر است که همه چیز را در یک لحظه از بین ببرد، چه می‌گویید؟)
 (در مورد این که آیا خداوند قادر است که همه چیز را در یک لحظه از بین ببرد، چه می‌گویید؟)
 (در مورد این که آیا خداوند قادر است که همه چیز را در یک لحظه از بین ببرد، چه می‌گویید؟)

[illegible]

ولكن لا بد من عدم (أ) في م. ٢٤٤ "جـ" بصفحة ١٠٠ و١٠١ من عدد الامكان ووضح
من المعروف فيه أنه في احدى (أ) م. ٢٤٤ "جـ" بصفحة ١٠٠ و١٠١ من عدد الامكان ووضح
في تدار على م. ٢٤٤ "جـ" بصفحة ١٠٠ و١٠١ من عدد الامكان ووضح

- ١- الوسائل- الباب ١٤- من ابواب الحيض حديث ١
- ٢- الوسائل- الباب ٨- من ابواب الحيض حديث ٦
- ٣- الوسائل- الباب ٨- من ابواب الحيض حديث ٥

صدق التحليل ثانياً (وهو) الصوص لأحد في معرفة من في العلم بالخصية و . ثم السؤال عن مقدار الحيض كما يظهر لمن لا حط (فتحصل) أن الأقوى في انقماش عدم الحيض بمجر الرؤية كما هو محتمل من لاسطن فعليها من تحتاط للعادة

نعم إذا علمت أنه يسمر الدم إلى ثلاثة أيام من كنهه بمجر الرؤية بلا خلاف (وعن) غير واحد أعدى الأحكام عليه منهم من يجد لأبى في طه قد والمصصة في معنى المنتهى

و يشهد له حملة من الصوص كصحاح (١) يوس بن يعقوب قال قلت لأبي عبد الله (ع) المرثة ترى الدم ثلاثة أيام . نعمة قال (ع) تدع الصلاة وبحوه غيره . و بها يفقد إطلاق ما رل على أن لما قد للصفات ليس بحيض فإن السه يسهما و أن كانت عموماً من وجه إلا أنه للانفاق على أنه حيض لعدم هذه الصوص فتدبر .

ثم إن الظاهر الحاق المصطربة و حسب بالمستدثة فيما ذكرناه من المحتار من في سير الأقوال ومدار كها (وعن) الشهيد في الدرر المنفصل بين المصطربة والمستدثة و جعل بحيضها عنه أنه حيض . ولم يقر له وجه صحيح ، إذ الرجوع إلى مقتضات الاستدلال مع وجود الدليل كما ترى ، واحتصاص الصوص لمتقدمة على فرض دلالتها بصورة (لأن) غير ظاهر الوجه (فحصل) أن المستدثة و لمصطربة ودات العادة العددية . الوقتة إذا تقدم الدم على العاء . ولم يصدق عليه العجيل لا ينحصر بمجرد الرؤية سواء كان الدم حاداً للصفات أم وقدأ لها الأفي صورة العلم بالشمارة الدم إلى ثلاثة أيام

فروع

بقي فروع لا بأس بالنسبة غلب (الأول) ذات مدة لوفته والعديدية إذا رأت

لعدمه في غير وقتها لم يرد في الكتب بحمله من غير وقتها كونه قبل الوقت أو بعده بالاختلاف صهره في صورة له خارجة عن الوقت في المسئلة لم يعمد عرفه به بحكم تخصيصه بمجرد لرؤيته في كل وقتها للصعب وما في صورة لتقديمه من من أن الدم لمسته ثلاثة أيام حتى يمكن تحصيله بمجرد لرؤيته قد صهر به محل تأمل فراجع

الذي رآه في وقتها بعد خمسة أيام من حيضه لم يندور عن العشرة بخصوص معتد به لدلالة على أن وقت الحيض وقت كونه صهره وكذا في وقتها بعد خمسة أيام من حيضه بخلاف بل عن كونه المحقق والمصنف من دون الاحتجاج على خمسة أيام من الثلاثة والعشرة من انقطع عليها

و يستدل على بعد ثمانية أيام من حيضه الدالة على عدم اعتبار شواحي في الأيام الثلاثة من الحيض وهو الدال على أنها دوائر الدم قبل تمام عشرة أيام من الحيض الأولى

فإن قصد إلى عدم دلالة خبري من مسلم على ذلك وبما يدلان على أن الدم الذي من الحيض له إلى بعد الرابع من حيضه ذلك الدم أن النصوص معتد به في المسئلة لبقائه على أن الحيض بعد الحيض لسبب من الحيض تنافي هذه النصوص، اللهم إلا أن تذكر تلك على بعد العشرة بالاحتجاج بمعتقد والنصوص الاستدلال التي لا يسهل معها صحيح بعد المصريح بالاستظهار مع رؤيته في وقتها بعد ثمانية أيام من حيضه الصريحة في الاستظهار إلى عشرة أيام فلا يفعل، إنما هي اختصاص الحيض مع أن غيره أيضا يشارك في هذا الحكم (قلت) وجهه بتخصصه في وقتها في السؤال ومفادها بالصهر قبل الحيض أو كونه له فيما يتجمل عن العشرة (و بذلك) كما يظهر تعين تصرفه في حال على أن عدمه بعد الاستظهار بيومين استخاصة بناء على إنشاء مدته في العشرة بحمله على ما لو كانت بحسب صهر حالها ترى مجاور الدم عن

أشهر الأحكام قعا إذا سقط على العشرة بماء الكلام في ذلك سببي فاسطر
 (فما) عن مدارك والمفادح من الاستشكل في الحكم المذكور (في غير محله)
 ثالث أدراك ثلاثة أيام متوالت ثم انتفع ثم رأيت بعد ذلك قبل العشر أو
 العشر بمسك كالجموح الدم والشمع المجلل حصا بالأخلاف أحده من الأصحاب
 كما في الجوهري وعن الخلاف يعود الأحكام على ما حكى المذكور ذهب
 إليه عدة

واستدل بحجية الدم الثاني (صحيح) من مسلم مستند ومضمون وقدره أن
 تلك منصوص غير أنه على ذلك ما يدل على جوف الدم بمضمون حصا للأخلاف
 وبمقداره لا يمكن قد عرف عدم تصحيحه لعدم هو لأحكام ما كان كونه
 الدم من حصا يكون بناء على ما سئل ما عرف من أن في الدم من
 أربع دكايت على في كذا سبب مرة في شهرين مع فصل أو
 الظهر فكذلك حصا في كذا وقت وقد وعد ولا وهو كذا حصا
 في أهذه وأخرى في وقت بعد كذا في غير الوقت من وقت
 من كذا في وقت بعد حصا في كذا في وقت من حصا
 الدم من سبب ثلاثة أيام ما قوله في صحيح محمد من كان بعد العشرة فهو من
 حصا المستقنه وهو أنه يدل على أن الدم الثاني من حصا ثلثه من غير
 حصا ذلك الدم فلا يصح الاستدلال به في المقام الحديث عرف أن المدرك هو
 ما دل على أن كل دم سبب إلى ثلاثة أيام فهو حصا ولا وحده لغيره من المستقنه
 كما في الغرر

فصل

في حكم تجاوز الدم عن العشرة

هذا الدم في وقت ما من ثمرة دمها بمقدار تحيض اذا لم يتجاوز دمها عن
 عشرة (و) ممتد بحكم (لو تجاوز الدم عن العشرة) فلا تجلو لمرثته ان يكون بالفعل
 عشرة مستقرا وهو لا يكون كذا وانما هو ان يكون من سبق لها عشرة فمستقيم
 من يكون غيره لانه يكون مدته وهي من يدها الدم او يكون مضطربه
 هي من كثر دمها مستقرا عهدها ومن كان يحكم في هذه المسئلة لانه
 النهر من المسئلة اخرى

الاستبراء

وهي به اذا قطع الدم قبل العشرة من عيب بالعدة وعدم وجود دم في
 ما من عيب وصب ولا كرم ولا يب و ان احتمد به في الدماء فان لم تكن ذات
 عشرة وكان عددها عشرة حب عليها الاسراء اي طلب براءة الرحم من الدم على
 مشهور بل لم يحكى عن الدخيرة بسنة الى الاصحاب وعن الحدائق بقي لخلاف
 عدها هي اعني كذا انه يفل لخلاف لاعتبار الاقتص حيث عر (سفي) ولا بعد
 ادة الوجوب فيه

قد استدلل له (صحيح (١) أن دم عن 'دجهر (ع) اذا ارادت بخاص من
 تعسل فلتستحل قطه من حرج مباحي من الدم فلا تعسل وان لم تر شيئا فلتعسل

والرأت بعد صبره فلتنوصاً (وقفه) ان تعليق الامر بالاستبراء فيه على ردتها الاعمال اقوى شاهد على عدم كون وجوب الاستبراء وجوباً بعد تعدياً فلا يكون المطلوب تحصيل القطع برأفة الرحم بعداً من لظاهر عدم دلالة على كون الاستبراء من شرائط صحته لعمل بعداً فالله من عن جعله على الوجوب الارشادى، لى عدم كون لفاء لظاهرى مبرقاً الى لفاء الرضى وعدم حجه الاستصحاب ولا يجوز لم لفاء على الحيض ولا على عدمه

وامامه فى ص ٥٠ شيخ الاعظم (٥٠) من انه موقوف لسن وجوبه بك عدمه .
لاعتسالى لثلاظهر الدم فلعلم لاغتسل (بعد) لان لاءه جعله على كونه فى مقدم بيان امر عرفى وهو كما ترى

١١) يوثق (١١) سماعة عن الصادق (ع) عن مروة بنى لغيره وسرى بصره .
وشىء فلاتدرى اصيب ام لا (اول راجع) كان كذا فبسم فليصق عليه الى حادثه
ويرفع حمله على الحادث كما راس الكلب يصعب اراد ان يقول ثم تستدحون
الكركس فدا كرك ثمه من الدم مثل أس لذهب حرج وحرج ٣٠ فلم يظهر وان
لم يجرح فقد صبرت (وقفه) ان لظاه منه وروده فى دعاء بيان كفه استعمالاً برأفه
لرحم ولا يدل على وجوبه بل على

وهو يظهر عدم صحه الاستدلال به (٢) ثحل لكدى عنه (ع) فب ه
كف تعرف لظامث منبره وان تعتمد بر حله السرى على الحادث
وتستدحل الكركس فده لى وان كان ثم مثل أس لذهب حرج على كركس
ومرسل (٣) يوس عنه (ع) ول ستر عن م. أه يتطع عى السدم فلا تدرى
ظهر م لاقل (ع) يقوم قثمة ويلقى بطنه بحادثه تستدحل فطة بصره وترفع
حله لى لى لى الطاهر و ٦٠ هم ايضاً فى مقدم من جعل لطريق لى معرفه
لعلم بالفاء (فتحصل) ان مدعى طهرة شحنا الاعظم (٥٠) من انه لولا فتوى الاصحاب
بالوجوب كبت استعادته من هذه الاحاد مشكله هو لصحيح ولعمد فهم الاصحاب

بل يمكن ان يقال ان لأصحاب الأدواء والوجوب الوجوب، لأشادي الى ان
 البقاء الطهرى لدى هو طريق بظرف يعرف الى البقاء الطبي لا يكون كك ولا
 يكون الانقطاع حجه عليه، فلو ردت رتب حكم الطهره، لا بدلها من الاستبراء
 وليس بها لاعتماد على صريفة الانقطاع، فوافق قوبهم مع صحيح ابن مسلم لمقدم
 (وعلى) فحجورها لا حياط بالجمع من برك لحد من وفعال الطهره، بل على
 حرمه العدة على الحايض، كما ستعرف، وليس لها لاء على الحايض، لم
 عرف من عدم حجه الاستصحاب في هذا الباب، كما في مقدم

كيفية الاستبراء

ثم به سبب شجداً الأعظم (ره) في صفة ته بي المشهور، في كيفية الاستبراء،
 سند حل فطنة دى وجه تفق وهو ان كرم بمصه سلاف لصحيح لمقدم
 الآية تبين تقسده

به في موقوف (١) سمعه ان تقوم وناقض بصف الى حائط و ترفع رجليه
 على الحائط.

ومضى مرسل (٢) بوسن تقوم وتنه وتدرى بطلب يحيط وسند حل فطنة بمصو
 ترفع رجليه اليسرى اليمنى اللسان لتأقوى بينهما لا مكل بعد احدهما بالآخر (ودعوى) ان
 المرسل ضعف لارساله و لحياله اسمعيل بن مرمر، المرزوق عن بوسن (مددقة) بها
 عدم مفصلا في مسئلة عبد البوائى من مرسل بوسن حجه و اسمعيل بن
 مرزوقه على الأقوى، ورايح روى قلت ان ماهر قوله ع في حمر الكندى بمعد
 برجليه اليسرى رفع اليسرى وهو ما في صحيح المرسى (قلت) ان حمر الكندى
 ضعف لحياله، ولا يعتمد عليه ولا يصلح للمعارضه

ثم انه اذا استرثب من حرج لقطنة بنية فصدرة يجب عليها غسل و
 عبادة وان حتمت بغيره ولا يجب عليها الاستطير بالاحلاف طهر لآخر المصنف (ره)

حصى فاستمر الدم ثم كفت الصلاة عشرة أوم في عصر (١) ساعة فلما جلس
وتدع الصلاة مداه - ن - لدم ما لم يحضر العشرة وحجوه غيرهم (٢) فيها - ن - على
من يفقه العادة

وان كان في صلاة واحدة كان في - ن - فكثرت من صبره
لعدة

وما لو كان في غيره فعد استدلال لوجوه - من - العدد عقب بادل (٢) على
ان الصبر بعد الحصى استحب في قوله الخ في صحيح ابن مسعود المسمى وان
رأى بعد صبره فسد ما وصيه فوله الخ في - من - المسمى وح - ن - على رأس
القطعة مثل رأس الذباب دم عيط - الخ

واو - ن - على (واو) في بعض حمده على ما بعده لا يستد - لصحيح (٣)
سعد بن - ن - الخ (ع) عن المرثدة يحصى به نظره - ن - بعد ذلك لى -
من الدم لرقيق بعد غسله من صبره - ن - استظهر بعد ايها بنو من اولاده
ثم تصلى وعلى الاحمر - ن - عند جامع شرائط الحجة

وفيها نظره (اول) وال - صحيح - ن - بنو من لاستظهر يحصى من
يكون عذب قل من عشرة - ن - شهد مدقونه (ع) استظهر بعد يها الخ (ا) لثاني
فلما من من حجه من بنو بنو - ن - الاظهر وحجوبه عليه

الاستظهار

١ - كمداد ١٤٤ قل من عشرة فحكمه حكم غيره مع عصبه بعد مدحور
عن العشرة و حكمه بحصة لجميع له تقدم من الاحمر ع وغيره - ن - دا حمت
التحيز فلا اشكال ولا ي - ن - الاستظهر - ن - حال الدم سراك العادة

١ - الوسائل - الباب ١٤ من ابواب الحيض حديث ١

٢ - الوسائل - الباب ٣ من ابواب الحيض -

٣ - الوسائل - الباب ١٣ - من ابواب الحيض حديث ٨

في الحملة مشروع له وعن لمجمع : لمجد في مذكرة : سيد لمداءك والمفاتيح
دعوى الاتفاق عليه .

وتشهد له بوضوح موافقه على احواله (ف من مسمو به بعد دعوى على شرعية
مختلفة من حيث الاطلاق والنفذ من تسعة مضافين

اول ما تضمن الامر بالاستنظار من دس بعرض لمتدرة كمونق (١) يوس
من يعقوب قال سمعت ابا عبد الله (ع) يقول يجلس النساء يوم خميس اثني كاسب تحض
ثم تستنظر وتصلى ويحويه مرسل (٢) من المعيرة

ثاني ما دل على انه تستنظر يوم واحد : كمونق (٣) اسحق بن حرير عنه
(ع) في المرئة تحض ويحويه يوم خميس قال (ع) ان كاسب يوم خميس دون عشرة
يوم استنظر يوم واحد ثم هي مسجدة : يحويه حصار (٤) ر ر ا ه و محمد بن مسلم : مالك
بن ابين وداود مولى ابي المعري

لثالث ما دل على انه تستنظر يومين كصح (٥) ر ر ا ه عن الصادق (ع) قال قلت
له : نساء متى تصلين قال (ع) : بعد بغير حصص : تستنظر يومين في اعظم
الدم ولا تغسل في ان قال قلت : لحدثين قال (ع) : مثل ذلك . ويحويه
مؤثقه (٦)

الرابع ما تضمن الامر باستنظاره ثلاثة يوم كحبر (٧) محمد بن عمر بن
سعد عن ابي الحسن الرضا (ع) عن الطائفة وجد حنوسه قال (ع) تستنظر عدة : كاسب
يحض ثم تستنظر ثلاثة ايام ثم هي مسجدة : يحويه مؤثقه (٨) سماعة

الخامس ما دل على انه تستنظر يومين ويومين كصح (٩) ر ر ا ه المستحاضة
تكف عن الصلوة ايام فرانها ويحطاط بيوم : اثني ثم تغسل كل يوم وليلة ثلاث مرات
: يحويه مؤثقه وحصار (١٠) محمد بن مسلم والصري ولحمي

١ - الوسائل - الباب ٣ من ابواب النساء

٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ من ابواب الحيض

١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ من ابواب الاستنظار

لسادس مادل علم بم تستظهر بعد من أو ثلاثة كصحيح (١) سعد بن يسار
عن امرئته وحض بم يظهر بم بها رأب بعد ذلك شيء من دم الرقيق بعد غسلها
من ظهر هذا فيقول دع تستظهر بعد دع بم يومين أو ثلاثة بخود حسر ٢
حمران .

السابع ما يصح من استظهر بم أو يومين وثلاثة كصحيح (٣) البربطي
عن لخصه ع ، سأله عن يده من كم تستظهر قال دع تستظهر يوم أو يومين
وثلاثة .

الثامن مادل علم بم تستظهر لي عشرة كموثق (٤) يونس بن يعقوب عن أبي
عبدالله دع عن أمه رأب لدم في حصب حتى تحار رؤفها حتى يسقى لها أن تصلى
ول (٤) يظهر بم تب لبي كات وحض بم يستظهر بعد ٢٠ يوم في مرسيل (٥)
من الميمر من كان في رثا من بعد د بطرب له ٥٠٠ كات انامب عشرة
لم تستظهر

السابع ما تصح بم تستظهر بم من لثني ارعب كموثق (٦) بن بصير عن أبي
عبدالله دع عن أمه رأب لدم في حصب حتى تحار رؤفها حتى يسقى لها أن تصلى
ول (٤) يظهر بم تب لبي كات وحض بم يستظهر بعد ٢٠ يوم في مرسيل (٥)
من الميمر من كان في رثا من بعد د بطرب له ٥٠٠ كات انامب عشرة
لم تستظهر

هذا في جملة مبال كلامه انه كلام يقع في معصم لأول في امد على
الوجوب أو لا سحب أو لأرحه الذي في معصم

ما لا أول فالحسب لي عنه المتأخر من السحب (١) عن مجمع الفائدة و
المعشر والدخيرة الأرحه (١) عن الاستصحاب والرائر والهيئة والحمل ومصاح
السند والوسيلة والشرائع والخبر والمحدث والأشدة وغيرها لوجوب (١) عن
الوحيد وغيره اختصاص مشروعه بالذور الأول وهذا كله صاحب الجوهري (٢)
(١) عن مدارك الروم (٢) استظهر في الله حد حصه وعدم مشروعه في العاقد (٣)

العدائق خصاص المشروعية ممن تتخلف عدتها أحداً وما يقبل بغيره لراجحه
 لا يقطع دون غيرها فهو يرجع إلى القول الثالث كما لا يخفى
 ولعمدته في هذا الاختلاف الاختلاف في كسفة الجمع بين هذه لصوصه لصوص
 لانه في مثله يحاور في العادة عن العشرة الدالة بظاهره على الجمع عن
 الاستظهار ويرى احكام المستحاضة والاقتضار على العادة وفي مرسله (١) يوس
 الطويلة في المستحاضة المعتادة لا وف لها الايامها (وفيها) يصح تحمل عليه وتذرعها
 سواء ويكون ستم فما يستقر ان مستحاض (وفيها) في لمصطرة الممورة بالتحصيل
 سها لا يرى ان ايامها لو كانت قل من سبع لم قل لها تحصى سها فكون قد
 مره برك الصلوة يومه هي مستحاضة فانه بدل على ان التارخ بم تأمر برك
 الصلوة بعد يوم اعادة وصحيح (٢) معاذيه عن الصادق (ع) لمستحاضة ستظر يومها
 فلا تصلى فيها ولا يفرط عليها ان حارت ايامها في رأب الدم ثقب الكرسب اعلمت
 وصلت وفي موثق (٣) سمعته لمستحاضة تقوم شهر رمضان الا الايام التي كانت تحصى
 فيها وفي حسن (٤) من ابي يعقوب لمستحاضة اذا مضى ايام قرأت غسلت وفي مرسله (٥)
 يوس العشرة كله رآته بعد يوم حصها فليس من الحيض وفي موثق (٦) كانت
 من اعين عن الدور (ع) عن المستحاضة كيف يعيشها روحها ول (ع) ستظر ايام الحيض
 كانت تحصى فيها وحصتها مسبوقة فلا يقرب في مدة تلك الايام من الشهر و
 بحثها فيما سوى ذلك في نحوها غيرها (وفي) المستحاضة ان المصرفة بعد الحيض
 ليست من الحيض عن المسعودي عنهم ان العشرة في ٢٧ لحصى حص وفي ايام
 الطهر طهر

١- الوسائل الباب ٨ من ابواب الحيض حديث ٣

٢- الوسائل - الباب ١ من ابواب الاستحاضة حديث ١

٣- الوسائل الباب ٣ من ابواب الاستحاضة حديث ١

٤- ابوسائل الباب ١ من ابواب الاستحاضة - الحديث ١٣

٥- ابوسائل الباب ٤ من ابواب الحيض حديث ٣

٦- ابوسائل الباب ٢٤ من ابواب الحيض حديث ١١

وعدد كرهه للجمع من مائة وتس وخمسة (١٠٩) حمل احوار الاسطبار على الاستصحاب بقرينة نصوص الاقتصار على بعدة (واقبه) انفي نصوص الاستظهار امر بالاستظهار وفي نصوص الاقتصار امر ببعده ؛ لعل في ترجيح للاولي كى يحمل الامر فيه على الاستصحاب ولم لا يحمل له في ان ينعقد و ليعسر عن الاستظهار في بعض النصوص بالاحتياط لا يكون ترجيحاً لا يمكن ان يكون غله في لرحص في برك الواجب مع موثق من من كالم يجرى عنه توقع بعد العله ولو لمراجع فلا يمكن حمله على ذلك لعدم كونه اى عدم كونه هذا الجمع جميعاً عرف كما يظهر لمن ختمت الحمل من في كلامه و قد ورد في عدم قرينه هذا للاحرى

ودعوى (صحيح) من مذهب غير النساء كم بعدة (اخ) راجعاً يستعصم مره مؤثره (س) بعبارة انه بعدة من الاستظهار يوم و يومين سريع في عدم وجوب الاستظهار به و قد اوردنا في ذلك نصوصاً مدققة بما سجي في ليدرس فيه خلافاً لما في العله ووسط

ثاني حمل حمل الاستظهار على لاجله و قد عرفت و هم المعتبر (واقبه) راجعاً لاقتضائهم على ما في نصوص الاستصحاب ، واهو التحصن كما سمر عندك (واقبه) لا في من استدل به و قد عرفت و وجوب ليعر حمل احده الاستظهار على ذلك كما لا يخفى

ودعوى (صحيح) حمل نصوص لاقتضائهم على ان استحباب برك العادة لا معنى به (مدققة) بانه يمكن كنه في من موايد العذر المكر و هو بما ذكرناه ظهر عدم صحة هذا الحمل في نفسه

ثالث ما في المداش و يمكن لجمع سببه بحمل احده الاستظهار على ما اذا كان الدم نعمة لجيش والاحد لمتعمسه لعدم على عداد لم يمكن كنه و احتمالها المصنف في المعنى سبي (واقبه) ان صحيح سجداً بعدد سبي عن هذا الحمل و يصاحبه جمع اخبار الاقتصار على الفاقد كما ترى

لرابع ما في العدايق من الجمع ما حد وجهر ام حمل حسب الاقتضاء على
النية لاتفاق الاصحاب على العمل بمعارضها لان القول بالانقصار مذهب لجمهور الأ
مالكا ، واما تخصيص احراز الاستظهار بغير مستقيمة الحيض بعد الاحراز الاخير ومن
كانت مستقيمة الحيض لا رده فيها ولا انقصار ولا تقدم ولا تاخر

والمستند في هذا الجمع موثق (١) عند الرحمن بن ابي عبد الله عن الصادق (ع)
في مسخاضه بعد ايام فرؤها لثي كانت بحض فهاول كان فرؤها مستقيما فلما حذب
و ان كان فيه خلاف فليحتط بسوء او يؤمن ولتعتد ، وموثق ابن ابي عمير المتقدم وهو
تقييد الحيض بالاستقامة .

اقول اما لوحة الاول فيرد عليه ان العمل على النية اما يكون وما اذا
لم يمكن الجمع العرفي و كان بعض المرححات معقودا (وبعضه اخرى) ب موافقة
لجمهور اما تكون من مرححات احدى الحجتين على الاخرى بعد فقد حمله من
المرححات لأم معيرات الحجة على اللاحقة واما لوحة الثاني فيرد عليه ان مورد
موثق المصري الدامية الياسة عن انقطاع الدم و احراز الاستظهار بين طاهر في غير
سائسة ، وطاهر في غير الدامية ، لا معنى للاستظهار فيها كما لا يحتمل (وعنده) ولا حجة
لعمل الاحتياط فيه على الاستظهار (وحيث) ان الاصحاب لم يلزموا بذلك لعدمه لمجرد
احتمال كون الدم حضا من غير مراقبه لا قطع فلا بد من حمله على الاحتياط في
خصوص مورد من الوطء وطواف البيت (مع) انه لو سلم شمول حذر الاستظهار لم
انه اما يكون شاهدا للجمع منصوص الاستظهار به بنصوص الاقتصار اليها في الدامية
د لولم يتم ما ذكرناه في الموثق بعد لسنخا بها (وه) من ان مورد الدامية سائسة
فلا شبهة في ان مورد الدامية اما ماورد منها في غيرها فلا يصلح شاهدا للجمع بسببه
اما موثق ابن ابي عمير فلامعومه كي يصلح شاهدا للجمع بين الطائفتين كما لا يخفى

لخمس ما في الجواهر ، انه قد يقال انها اي بنصوص لانقصار محضه بغير ايام
الاستظهار قطعا ، وفي طهارة شحذ الاعظم صعبه عنى عن البيان فان بعضها صريح في الانقصار

على أيام العادة والاحظ

لأنه من شأنه أن يحل بوضوح لاقصده على الدائمة وهي
أنه يستمر في الدم من حصة الأول إلى الدورة الثانية فمما زاد حمل بوضوح الاستظهار
على يد الأول وهو الذي في الجواهر (وقته) أن بعض بوضوح لاقصده طاهر في يد
الأول ويكون رد عن الحمل على الدور الثاني لاحظ صحيح ردا في العقب
مرسني بوضوح بطولته والفصيرة ومرسله داود المتقدم كما أن بعض حذر الاستظهار
بما ياتي عن هذا الحمل لاحظ حذر الجعفي وصحيح ردا في سطره لمثله
وموثق البصري المتقدم .

محمي القول في مقدمته ينص على أن بوضوح لاقصده على الدائمة على
مواضع الأول ما في مقدمته للحكم الواقعي للمستحسنة لا نظره في الحكم
الطاهر وما في حمله لا يقطع قبل العشرة كمرسل بوضوح لطول
مرد في ردها عنه عن الانقطاع كموثق بصري المتقدم في الاستظهار
على مقدمته الجعفي الثالث ما هو مطبق شاهد للدلالة عن الانقطاع وراحته
أكثر بوضوح لمثله الرابع مدد على راحته بعد الحصة بسبب بعض
وشيء من هذه المطاوعة لا يصلح للمعاينة مع بوضوح الاستظهار في الأولى ولا
بوضوح الاستظهار في مقدمته حكم بصري لمن لا تعلم أن الحصة ومثله
ما الدلالة فلا حصة من بوضوح الاستظهار وراحته لا يقطع كما يشهد له راحة الاستظهار
والتعريف في بعض نصوصه بالانتظار وصحيح زرر ومرسل داود وموثق سماعة و
حذر الجعفي ورده حذران المتضمنة به أن يقطع ولا غشيت وأما الثالث
فلا بد من تعيين ما لا يقطع بوضوح الاستظهار لاحتسابها كما لا يخفى وأما الرابع
فلما تقدم من به تعيين بعد اختلافها بما دل على أن ما رآه قبل عشرة فهو من
الحصة الأولى (مع) أن الطاهر ودوده في مقدمته الحكم الواقعي (فحصل)
أن الأقوى لروم الاستظهار .

مقدار الاستظهار

والله المصنف ثلثي فمضى أمسوا الحد من يوم وليلة (١٠ من) في ثلاثة
 بدع عن لحي و بمصنف ١٥٠ من راء ان لا شأ (وعن احمد عبد الحار من يوم
 يومين في الثلاثة (وعن المصنف شين ومجموع "المراد في عشرة" ومشتا لاختلاف
 اختلاف الاحد ١٥٠ من راء في مجموع من لاه. والاستظهار بها يكون لاحد
 فهو لحد ١٥٠ وهو في حد من يوم. حذو لا يحصل الاراض الى بعينه فيكون
 اختلاف النصوص مضمولا على اختلاف من لاه. اذى يحصل في لطفه. (وورد عليه)
 من حمل الاحبار المصنف في يومين في الثلاثة على لاه. بعد (اقول) وهو ان
 سلم بعده في نفسه لانه بعد به لاه. الاستظهار. بل هو بمعنى بسيط هو ابدال
 عدم مشروعية الاستظهار لمن علمت الحار عن عشرة. وان لاه. قطع على العشرة
 او اقل فالمجموع حذو. و قد تعدد عذ يكون مراد عن العدة سخاصة. ويعين
 حمل اختلاف النصوص على (بأن يحصل) مع النصوص من تستظهر بيوم من انقطع
 يوم. ويشب من انقصها من عشرة. والاف ١٠ حار الى ان يصحى غيره. ٥

وعن جماعة من اختلاف على اختلاف من لاه. (ويعنى بها يظهر به الحال
 بحسب عادات النساء مختلفة وقد تسعة يظهر حالها بيوم حذو. لثمة بيومين
 ذات تسعة ثلاثة وهكذا جميع الاحاد محمولة على الصبر الى العشرة.

وعاية ما يمكن ان يقال في تعريف هذا الوجه من مادل على الاستظهار بيوم
 بعد ملاحظة مادل على مجموع اذ العدة في الاستظهار لا بد ان لا يرد على العشرة
 في نفسه ان كان يشمل ذات التسعة من دون لاه. دل على انه يوم من على هذا يكون
 حصصه لاختصاصه بذات التسعة فما دون فيحصن فيحتسب بذات التسعة. ويعين
 هذا التقرب. يكون لاه. على به لثمة. احص من مادل على انه يوم من لاختصاصه بذات
 التسعة فما دون. لاه. على انه يوم من بذات لثمة به بالعرب. وما دل على انه
 ثلاثة يعين هذا التقرب فيحصن ربحا. ينشئ العدة لاختصاصها بذات التسعة فما دون
 فيحتسب بذات التسعة. فمع لتعريف من حذر ثلثي لاه. وبين مادل على الانقضاء

لى العشاء و ليستة سبعماءوم من وجه لواءهم ما فى ذات التسعة وتجاهلهم «فى ذات خمسة فما دون (وحيث) ان استمرار الامانة على مدهن السنة يدر فممكن دعوى اختصاص حد ثلثي المدة بذات السنة

ولكن يرى على هذا الوجه به ثبوت صحة على القول بجور ملاحظه لئلا من المعارضين بعد تخصص حددهم والمفصل لان خمسة كمن لاجل لاعتدائه فى مقدم عن لآخر شؤف على تعديده به دل على ان اكثر الحيض عشرة وهو خلاف ما حقه فى حاشا على الكمية فى صحت افعال لئلا (مع) ان يستلزم لتخصص الاكثر فى حددهم من صوم لئلا (ويضاكره) يظهر ضعف ما ذكره جماعة من مشايخنا به جمع بين من حصل اختلاف الاحد على لتعسر فى مدة الاستطاعة مع لالتزام بوجوده فى لحددهم انما استحدث جمع مرته على اختلاف المسلكين كما لا يخفى

ثم به ان سقط ويجوز لئلا من العشرة فسحق حكمها وان انقطع من نفسه «مجموع» من عرف وجان منظهرت صوم «يومين» ويشترط ان لا يقطع من العشرة «ومعنى» على عدم وجوب الاستطاعة اكثر من يوم واحد «يومين» نعم ما بعده يستدعيه من صوته وصومه فبما دفعته من صوم كما هو المشهور من عرف «حد» سوى لاجل بطلان الاله انكشف ولا يقطع كونه «نصف» من خمسة «لمدة» صوم «فى» ملك لئلا من اجل وعلم اذراك المتاح والحدائق لاشكال «فى» امثله نظرا لئلا دل على انه ان استطاع «يوم» او يومين «فى» مسخاصة (وفى) به لاعتدائه ان يكون له «نصف» او «نصف» من ذلك بعد لا يكشف ولكن مع ذلك يحكم عليه من الاكثر «فى» مسخاصة «هرا» اى مأمورة بان تعمل عمل المستحاصة «ومعنى» قضاء الحد «وحكمه» وقدر الكلامها «وعرف» عدم حرص

حكم تجاوز الدم العشرة

اداعى ذلك «عن» انه (لو تجاوز الدم العشرة)

(وان كات المرأة ذاب عادة معتقده رجعت اليها) لئلا عاديها ان تحمل عدي

حصا وان لم تكن بصفات التحص : لثمة مستحضة وان كتب بعبادة من غير فرق بين العدد الحاصل من التمسك وبين الحاصل من العدة المتناهية كما هو المشهور فهذه احكام (الاول) تحصى في العدة بغير حد وهو في الحمله عند اختلاف فتوى عن غير واحد دعوى الاحكام عليه وفيها تشيخ (الافراد) : جميع العلم عند ما لث كما عن المعسر (وشهد بهما) : على ما في العدة تحصى (ويعود الاستظهار المستندة) (وما ل) على الاقصر على العدة من غير فرق بين كونها في العدة بصفات التحص وعدمه لاسيما الادلة المتقدمة اعلم في ذلك في حاشية (١٠٥) حد للعدة بغير قيد وقد اُلهم كلامه في شأنه تعالى

الثاني جعل الثمة مستحضة : هذا بعد في الجملة مما لا خلاف فيه

ويشهد له جملة من النصوص كصحيح (١) معودة من عمر عن ابي عبد الله (ع) لمسحاضة بطن اربع ولا يعني في الايام بغير حد حارب اياه اثنان من اهل البيت ذكره ابن ابي عمير (٢) ما لث من غير ان يكتب حفر (ع) عن المستحضة كتب يمشي زوجها قال (ع) سطر الايام الى كاره يحصى يوم وحصته مستحضة ولا يغرب في مدة تلك الايام من الشهر بعشره يوم سوى ذلك وفي ميثاق (٣) عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله (ع) في المستحضة التي لا تبيد لا من بين ما تعلم ان شاء الايام حصها وفي ميثاق (٤) سجانه المستحضة تصوم شهر مصر لا الايام التي كانت تحصى فيها وفي مرسل (٥) يوس الطويل الا ترى ان يومها لو كانت اول من سبع لما قل لها تحصى سها فيكون قدامها شرك الصلوة وما هو مستحضة ويحدها غيرها

الثالث لا خلاف في جعل ثمة مستحضة في غير ايام الاستظهار لانه القدر المتعين من النصوص المشار اليها انما هو الكلام وقع في خصوص ايام الاستظهار والمشهور بين الاصحاب ان كل من غلبه جدد دعوى الاحكام عليه المحكي عن رواية الاحكام

١- ٣٠٢- ١ الم - ٢٤٤ من ابواب الحيض حديث ١١٢

٢- الوسائل الباب ٢ من ابواب الاستحاضة - حديث ١

٣- الوسائل - الباب ٨ من ابواب الحيض حديث ٣

الاستشكل في جعله أثر في الدم الاستطراء استحاضه وعن المدرك المفسر والكنة
لتوقيف فيه (وعن) السد في المصباح وغير لقواعد و يريس العنقيد والجيش و
ستدل له (بخصوص) الاستطراء (ويعاوى) ثم تدل على أنه في هذه الاستطراء كالحائض
لا يجب عليه قضاء ما فيه (وإن) وجوب قضاءه مع وجوب لاراء جمع عدم وجوبه
بل حرمة لا يكون القضاء واحدا

ويكن ير على الأول في عرقه من خصوص الاستطراء. وما ورد في مقدم يريس
احكام الطهارة حين عدم علمه بحدوده الاستطراء بعدة حتى يظهر له الحد وهو
لا يفي بموجب احكام المستحاضة عليه. ففوق في بوجوبه دم عن عشرة (وعلى الثاني
بوجوب قضاءه في وجوب لوجوب لاراء. ففوق لا حده بدمها اقل من هو حقه
المشور.

الرابع اجتماع ما مع العدة بمرور طال في لعدة وقد يفتى به
في غيرها وحدا لم يفتى به في المسنون في المشهور في الاستطراء اما هو ولعدة
(ومن) النسخ في لعدة والاصح وموضع من الموقوف والخلاف بها يعمل على التمييز
(عن) لوسيلة لغو (بخصوص) (عن) لمحقق في المدرك الى لفصل بين العدة
بحد من لعدة بمرور واما من احصاه من بعدة بمرور في بمرور بعدة
لا يبر هو الاول فهو يدل على جوع لمستحاضة في العدة

واستدل للقول الثاني بما دل على لوجوب له صفات عند شبهة دم الحيض
بلاستحاضة المقدم في ان هذا الباب (وقوله) ان يظهر من بعض المصنف انه عند
اكتشافه من لشارع انه في الدم الحيض في امره لمجرد جعل الاوصاف مارة
له وبعدة اخرى الرجوع في انتم اما هو مع انهاء لعدة لاحظ موثق (١) ان
حرية ولب في الدم يتم في الشر في انهم في ثلاثة كب تصعب بصلوه
قال (ع) تجلس ادم حصص ثم تعسر انكرو صلوته في ان له حصصا تختلف عليها و كان
تقدم احصى اليوم وايوم من ثلاثة تأخذ مثل ما ذكرنا علمها بدقال (ع) دم الحيض

ليس به جفاء هو دم حار تجد له حرقة الخ .

ومرسلة يونس لطولته المنقضة وحسب لو كانت تعرف اسمها ما حجب التي معرفة
لأن الدم لأن لسة في الحيض أن يكون لصفه الكثرة في دم الحيض إذا عرف
حيض إذا كانت معلومة فدا حبل الدم وعده حتى حجب التي معرفة لور
الدم الح

« بذلك يظهر ضعف بقول الثالث مسند إلى به مقصي لجمع من اصول
لمقدمة واحد الصعب

« وأما لقول الرابع وسند إلى العدة بعينه من لأحد لا يشك في عدم
في الحاصل من التمييز من لمرع لا يريد على الأصل (أو بعد ف) سواء هو إلى
غير ما ثبت بالتمييز لأنه خلاف المعارف .

« وفيه نظر (أما الأول) « لأن ذلك من عدم من معتبر ولا موجب لقطع ولا
يصح الاعتماد عليه « لأنه في عدم عرفت من راء من الأصناف لا شيء عن وفه
فرد لا يوجب تقييد المطلقات وبه « حتى لا يمنع من التمسك بالاطلاق ، والأقوى
هو القول الأول

« من العدة من اصول المش التي عدم الفرق من مكر الجمع من
العاده والتمييز يجعل المجموع حصص مسعين من فصل بينهم من الطهارة من
لا يمكن الجمع بينهم عن المسند بسند القول بالحصص بها مع في العودة إلا إلى
لي الأكثر وعن المصنف في المسبي « عوى الألفاء عنه وسند لعدم التقاضي بين
له ليس فحجب العمل بهم (وفيها) « عرفت من ثبوته لأن صهر للصوم مقدمة أنه
بحصار طرية الصفات وهو « فقد العدة (وذلك) يظهر ضعف مدخل من التحصن بهم
مع أن لم شحور المجموع العشرة « من دعي في محكي لرياض الإجماع عنه لكن رده
شيحنا الأصاوي بأن أحدا من الأصحاب لم يذكر الجمع بين العدد و التمييز مع لا يمكن
يجعل المجموع حيضا هذا كله في ذات العادة .

كل شهر في علم الله ستة أيام أو سبعة أيام ثم اعتسلي علًا وصومي ثلاثة وعشرين إلى
ان قال (ع) وهذه سنة التي استمر بها الدم أول ما يراه الح

وكذلك تدل عليه جملة من النصوص كموثق (١) سمعته سألت عن حائه حصص
أول حصص قدمها ثلاثة أشهر وهي لا تعرف إلا فرث (ع) قال (ع) وأثم مثل قراء
سائها فإن كن سائها مختلفات و أكثر خلوص عشره وأقله ثلاثة وموثق (٢) من كثير
عن أبي عبد الله (ع) المرأة إذا رأيت الدم في أول حصص واستمر تر كب لصلاته عشره أو م
ثم أصلي عشرين فإن استمر بها الدم وبدا تر كب لصلاته ثلاثة أو م واصل سبع وعشرين
يوما ونحو موثقة (٣) الآخر

أقول أم المرسله ، فبده الفهره من و ن كاس في مص ه ه ه في أبي لا بعد
التمس وأب مرجع إلى العبد ، لأن الظاهر من دليله وعوفوله (ع) أن لم يكن
الأمر كك وك الدم أصق علب فلم تول لأستعصه ذره وكن لدم على أوله أحد
وحاله واحد فستب السمع و ثلثه العشر من لأن فصب كنهه حمه حن فلب
أبي شحة شحة إن ذلك أم يكون في صو ه فقد المصير من لمدار في هذا الحكم هو
ذلك لا كونها مستدنة من لظاهر من خبر لشرف كونه موقوف لبيان أحكام ثلاثة
صادرة عن النبي (ص) في لوف يع لثلاث والسنة على أنه يستعد منها من ثلاث
(وحدث) به (ع) صرح في دليله ونقصه حمه لتي هي لمور لبدأ الحكم لثلاث المستند
منه السنة لثلاثة كانت مع فقد التمسر كما بها اشارت إلى ذلك بقولها أبي شحة شحة
ثم الحق (ع) ، النسبة المدفده له بها وستكشف هذه السهم محموله لمن لا تمز لها
ولا يافية التصريح بأن هذه السنة أمان تكون لمعدنة ويستأخر سنة السنة ودان
أعادة ، لأنه يمكن أن يكون ذلك لأجل أن العلب كون لمعدنة كبت

مع أن قوله (ص) تحصى في كل شهر في علم الله ستة أيام الح لا ما صممة قول

١- الوسائل الباب ٨ - من أبواب الحيض حديث ٢

٢- الوسائل الباب ٨ - من أبواب الحيض حديث ٥

٣- الوسائل الباب ٨ - من أبواب الحيض الحديث ٦

الصدق (ع) ثم ما يدعى بهذا قوله له تحصى وليس يكون المحض لالمرئ
التي تريد تكلف ما تعمل العاقل يدل على ان هذا الحكم من قبل الاصول العملية
لمجموله لكش لى هي المرجع عند عقد الاماره (وج) ويتبع الاثر ٢ به ليس المستندة
الرجوع الى بعد الابد فقد لمصره لافعلها الرجوع اليه لاصلاق مدل على اعاريه
بصاف (و هـ) موق - مدعة فخر من السائل فيه به لا تمير لها لانه المر دع قوله لا يعرف
ايه و ر ئ مع فرضه مستدكة لاي في ما حصر به مدعا لمشهور

واما موثقا ابن بكر فليس بهما وبين خصوص دلالة الصفا عموم من وجه
ولا طهرية تلك الصوص لاسماعع عليه تدوى لدم في مستدكة كما تقدم تقدم تلك
(مع) انه قد عرفت ان الحكم بالرجوع الى بعد له يكون من قبل الاصل برجع
الجمع عدم الاماره و خصوص لصفت تدل على ما يتم فتقدم لذلك (مع) تدعى
بمستدكر من استمرار لدم استمراره على لول واحد غير هذه (فهم) ايضا محضان
بمردات لمر

واما ما ذكره شجب الاعظم (اصري ١٠) من انه لو انحص عن ذلك فعاصر
الموتى مع ذلك لمر ر لعموم من جهة يرجع الى لمر حجت مثل موثقة مشهور
ومحلفة بي حصة من الجمهو ومع لاعما من عن ذلك فالمرجع ملاقات لحيض
لص ق عرف على لو حد للصفت المستدك عرف عرو هذه

فعر ما ١٠ ما ولا فلا ان لرجوع (١) الى المرححات السديه في المعتاصين
بالعموم من وجه به يكون ذا كات لاله كل منهما بالعموم لا لاصلاق و الا
فمعنصى بعدة ب فظهم كما جعده في محله و لعم ٢ ليس من قبل الاول

واما ثانيا فلانه على فرض الب قط و ان كان معنصى القاعدة الرجوع لى عدم
او عظمى ان كان لا به في لعدم ليس ادلائل يدل بعمومه او اطلاقه على حيصة الواحد
غير خصوص الحجاب المستدكة بالتعا من (فتحصلا) ان الاقوى ما افتى به الاصحاب من
الرجوع الى التمييز

شروط الرجوع الى التمييز

من المعلوم ذكرنا للمبدأ شرط * هي على قسمين :أول ما لا بدح الى
 لسان كبحاور لدم لعد * وحتلاف صفة الدم الثاني ما هو محل الكلام وهو امور
 الاول ان لا يكون انبوى قل من دلالة دعي لعصب في التذكرو و المحقق في المعنى
 دعوى الاحتماع عند * سبيله * بل عني به لا يكون لحصن قرض ثلاثة نام (هـ اورد)
 صاحب الحدائق رد على نفوس من رد * بل لو رده في هذه المسئلة مظنة في التحيص
 ، ماشية دم الحيص فلا كان * كذا * فليس عني هذا الشرط (وقه) بل هذه الصوص
 واردة في مقام بيان تميز * تحيص * له لاسيما في مقام احتمال كون الواحد حصا
 بل يكون و حدال ير لشبهه كذا * بل في جميع الاما * لا فو عدم لـ
 لاديه عدم كونه حصلا حدال حدال بل لا رده بطريق

ثم انه على فرض قيد هذا * بل قد حكم هذه حكم من سمردم عني بون
 واحد في الرجوع بل عدم سب * بل اربا اربا وان حكمه بل رجوع الى التمييز
 في الحصة بل يحصن بل نفس * بل * بل عني انبوى محكي كشت بل عني
 لثاني و تفسر بل يحصن * حصة * محصن من مباحر لمأخذ بل و من مشرو بل
 الاصحاب هو الاول

* اسند للرجوع الى * بل * عموم دلالة * و عليه سجد الاعظم (ره) في
 طهارته بل صاه * بل التميز هو الحيص و انبوى و حصر لخص استحصه من دون
 دحل شيء من احدهما في الآخر * بل قص خارج عن مواردها ، و احاب عنه المحقق
 الهمداني (ره) بل الصوص * بل سم عدم شمولها له لكن اهل العرف يفهمون حكمه
 عرفا منها و منهم وصف كل من الحيص * بل لا يحظى الاصحاب عن موارد الصوص
 الى فروع غير مصصه لست ستعدة حكمه من هذه الصوص اوضح من استعادة حكم
 العرس (وقه) عرفه في * بل هذا المحصن احتصاص امارته الصفات بموارد النصوص
 و انه لا ينحطى عهدها ذكره شرج لاسي في محله

ثم انه ربما ورد على الرجوع الى ادلة المفسر ان الرجوع اليها يجعل القوى
 حصية كما في بعض الصنف يستلزم سقط الصنف الذي هو صريق الى الاستحصاء عن
 لحيته وهو ليس بدولي من سقط القوة عب واحب عنه باحوة. (الاول) ذكره
 سبحانه الاصل (٥) وهو ان مرادة عموم الحكم على الصنف بالاستحصاء في ادلة
 التمييز بوجوب خروج هذا المورد عن ادلة التمييز والمفروض احتياط الحيف
 بالاستحصاء فكيف يجعل مفسرهما يجعل الجمع استحصاء فليزم من الرجوع الى
 ادلة مفسر مخرجها، بخلاف ما لو حكم على لاقص بالحيفه على الصنف بالاستحصاء
 لا ما يجزى له في كمال الاقصى وقد جعل مفسر من ان نقصد زائد على ما هو
 معمول في كل من الصنف والقوى من بعده بصورة القابلة شرعا (الكافي)
 عن المحقق لغير سائر (٥) قال في محكي - به الدماء انه سي لا بد
 بحسب ما على الاستحصاء كالأقوال كفي بعد من - ضرورة انه شيع الاقل كم
 لا يحق على المذاهب، لذلك ان الحكم بالاستحصاء عنده جوده من قبل لاص بطر
 وعده لا يمكن فلا يرجع اليه مع الدليل الرابع) في معناه المحقق الهمداني وهو
 الاحد موقوف له ان يصاربه لحص عن الاستحصاء ما ذكر وصف الاستحصاء
 سطراد لسانه ليس بحص وقد بين كونه بعض ما أنه يصف الاستحصاء حيف
 بعذر كونه مكملها علم حصية بالاصاف لانه ففعله الادله

ولكن في الكل بطر (٥) الاول، فالإمداد كرم من محدود العتر مسعلى الرجوع
 في ادلة التمييز جعل الجمع استحصاء وان كان بما (ولكن) هذا لا يوجب الرجوع
 في دية المفسر جعل القوى حصا وا كما في بعض الصنف اذا المقدار لمكمل له من الصنف
 كما يمكن جعله حصا لما ذكره يمكن جعله استحصاء لان تلك الادله مدلولها
 بظاهري مد على ذلك فلا محالة تنفع المعارضة بين قوة لقوى المستمرة لجعله حصا
 وصف الصنف المقتضى لجعله استحصاء فتدبر فيه دقيق

والكافي فان ادل ذلك ان الرويات عسوفه لبيان امريه الاقبال الحيف، و
 بمدكر الادب بسمه سطراداً لبيان انه ليس بحص فهو يرجع الى الوجه الرابع

وسيتى الجواب عنه وان رادى من جهة الادلة من جهة الاقبال بمعنى انه
 جهة، دالم يكن لاقبال جهة، ولا دخله به خلاف اساقى دليل حقيقته
 واما لثالث فالان طاهر العوض له به صفات الاستحاضة لها كامالية صفات العوض
 بالافرو بينهما

واما الرابع فالان لمقصود الاصلى في باب الصفات وان كان باب صفات الجيع
 وانما ذكرت صفات الاستحاضة استطراداً لانه بعد ما ثبت ولو كك وثبوت كونه (ع)
 في مقام لسان الاحمال والاهمال كما هو لمفروض لاسبيل الى دعوى نفس سقوطها
 عن المعجبة عند المعارضة كما لا يخفى

والصحيح في مقام الجواب عن هذا الايراد ان يقال انه لا ريب في عدم كون
 جميع ما اُتت به صفات الاستحاضة استحاضة بل حكم بخصه بعضه اما لكونه مكمل
 بل واحد لصفات الجيع او من جهة الرجوع الى عادة ما ثبت ولو (ع) ولا يكون
 انعقدن جهة على الاستحاضة كى يفسر مع الوجدان الذى هو طريق الى الجيع
 وبعبارة اخرى اذ جهة جهة لصفات لا يدل على كون المقدار المكمل من العاقد
 استحاضة لا عند الحاجة في جهة ما ثبت لانه لسان لجهة جهة لصفات الجيع
 يشمل المقدار المكمل ولكن لا من عدم مكان الحكم بكون الجميع استحاضة يقع
 لتعارض ما اورد له المقدار من جهة ما ثبت فكما ان الصف في المقدار يكمل
 يعارض مع لصف في عدم كذا في مع قوله الامور بالانعدام ولا في ذلك ولا من عدم
 نفس امارية بجهة ايضاً قد سرحى لاس (بالشكل او تحصل) مما ذكره من الاقوى
 مناسب الى المشهور من ان حكم هذه حكم من اسمردها على لوان واحد

ثم على تقدير القول بالاجراء جمع في تكمل النقص الى الروايات او عاده
 الساء م يقتصر في وقع من عن صفات الاستحاضة على قدر الضرورة، وحيث بل قولان
 لاتعد دعوى اميرية الاصل فالظاهر من مادن على الرجوع الى عادة الساء والروايات
 انه لا فرق بين ماداً تحتلظ بهما لخص بالاستحاضة وبعضه والفرق بين هذا المسلك
 وما احرناه هو نفس محل الاحد على هذا القول دون المحتار كما لا يخفى

الشرط الثاني

ان لا يكون على عصفه الحصص كذا من عشرة و لا يقلوم كوني حريص ريد من
لعشره و قد عرفت ان هذه المشككه في الحدوث من به لاساعده و ياب الياب
و قد عرفت الحدوث عنه في ان الحدوث من به لاساعده و ياب الياب
اسموي الدم على سوي الحدوث في الشرح في مسعود جعفر لصفحة نصفه انحص
حصصهم امكن فتحيص راعه و لا ياتي هذه و بعد كاشف بضم و سدا لراص
بعض من ناحيه عند كذا في هذه المشككه في الحدوث من به لاساعده و ياب الياب
الى التمييز وعدمه

والا فلو هو يشي من سماعه و بعد كاشف بضم و سدا لراص
من به لاساعده و ياب الياب لاساعده و ياب الياب لاساعده و ياب الياب
بمعول لاساعده و ياب الياب لاساعده و ياب الياب لاساعده و ياب الياب
المتقدم في سابقه فقد عرفت ان هذا

و قد او على اصحاب هذا قول ما به لاساعده و ياب الياب لاساعده و ياب الياب
من لاساعده و ياب الياب لاساعده و ياب الياب لاساعده و ياب الياب
الاصول من مضمون ما به لاساعده و ياب الياب لاساعده و ياب الياب
على شرح ما به لاساعده و ياب الياب لاساعده و ياب الياب لاساعده و ياب الياب
من لاساعده و ياب الياب لاساعده و ياب الياب لاساعده و ياب الياب
المرسله و لا فلو لاساعده و ياب الياب لاساعده و ياب الياب لاساعده و ياب الياب
النقص لاساعده

الثاني ما على فرعي الرجوع الى النمسر هل ترجع في بعض الرايد الى
لو رايد ان تنصير في رفع اليد عن وصف الحصص على قدر الضرورة صريح لشرح
فده هو الثاني و من بعض اصحاب الاول هو الاول و من رأيت الدم مده بصفه
لاستحاضه و بعد تنصير في عث و بعد تنصير لخص فهي كمن رأيت ابتداء بصحات

الحصص كثر من عشرة أيام لأن ثبت لأب وأم حارط حبيب والاستحاضه و أم
 لأبم التي قبله فهي مستحاضه فيها مقتضى حد التمسر و خلافه في
 الفرض و كونه في الموضع موقوف على عدم الحمل و في التمسر لأب وأم و
 بالنساء لا بد من خلاف حكمهما بحار و استبعاد من الخصوص فتختص بال
 الأقوى و مع هذا كين من شرطين يكون له أثره في عدم التمسر و مقتضى
 الرجوع الى عادته لئلا يترك له و على فرض الحمل و تسليم كونه
 واحده له و رجوعه اليه رجوع في تكميل الدعوى و نقص الرد الى الروايات
 و عادته لئلا

الشرط الثالث

عدم وقوع الدم بغير قصد و مع ما ينفى لدمه و مع العلم من نظر
 الكلام فيه يقع في حد من الأول و ما أمكن كون مجموع التمسر مع مقتضى
 الحمل حصا واحدا كما إذا كان ثلاثة أو أكثر من التمسر كانت من التمسر و معه
 لم يصح بعدها الشيء و ما لا يمكن ذلك أم لا و لا شك في عدم بحكم دعواه
 لأسودين مع بحكم يكون به حد من التمسر له بل على أن في التمسر و قد
 الكلام فيه مفصلا قرا

في بحكم يكون له حد من حده و حده و حده و لا بد من حده و مع
 لشح في موقوفه الموقوف له في التمسر و لا بد من
 قد سئل الأول من سئل في التمسر و لا بد من التمسر و لا بد من
 الحصى و مع مقتضى الحكم يكون الاستحاضه و لا بد من التمسر و لا بد من
 للحصى من حيث حملت و قد ورد بمقتضى أمارة الحصى في ظرفين وهي العلامة
 للحيضه الوسط كذا في مصباح الفقيه .

وفيه ما عرفت من أن المستفاد من الأخبار أمران طريقة الوجدان في التقوى
 للحصى و طريقة التمسر في مقتضى الاستحاضه (دعوى) بغيره الأبرار للإقبال و
 كونه حجة على الاستحاضه حيث لا يكون مما يدل على الحصى ولو في غير ذلك

(مصدق) بما عرفت من كون حجة عدم في نفس حجة الاقبال على الحصص
(فمحصل) انه لا يمكن احكام بخاصة مجموع يصح

وعنه) وفيما يحكم بخاصة لعدم الاول : استحسانه لصعب مع نفوذ الآخر
كما عن جماعة ام يمتنع الرجوع الى التمييز وحال

قد استدلل الاول في عدمه بـ : لعدم شمول مثال على غير الصواب
للقوى (اللاحق) لوقوف شموله على عدم شموله لصعب لعدم وجود حجة
موقوفة على كون نفوذ الاول فرداً وهو دوراً صحيح فلا يمكن الحكم بكون نفوذ
اللاحق حجة عدمه بل يمكن الحكم بكونه مستحسناً وبحكمه وبسبب نفوذ
اللاحق

وقوله (اولاً) انه لو توقف على الحكم بكون القوى الاول حصصاً وهو اول الكلام
د كما ان يوجد له علامة كونه حجة كذا يوجد في كل من علامة له والفقدان
في الصعب علامة كونه حجة عدمه . . . لا يمكن الاحتفاظ على جميع ذلك فلامحالة
يجمع التمسك من جهة الاول . . . يكون بحدوث في الاول حجة على الحبس ثم
بالاحتفاظ بصفة له في . . . عدمه وبذلك يتحقق . . . له لو سلم الحكم
بكون للقوى الاول حصصاً . . . من جهة اخرى في الاول في الاولى لللاحق و
(ادور) في الصعب ان كان الاستدلال بحكم بكون الصعب مستحسناً وعدمه فكان
بحكم بكون نفوذ حصص . . . يمكن ان يعارض الاستدلال به بغير دليل الحكم
بكون الصعب مستحسناً بوجه على عدم شموله لانه للقوى لللاحق اجمع لشمول
له لا يمكن الحكم بكون الصعب مستحسناً وهو يوقف على شموله به وهو دور
واضح ولا نفوذ مساع الرجوع الى المصير ليعارضه بغيره لو وجد في القويين
مع الفقدان في الصعب فهي قاعدة التمييز

وبذلك يظهر للحكم في عدمه . . . وهو لا يمكن فيه الحكم بكون المجموع
حصصاً (فمحصل) ان الاصل بخاصة الشرط بغيره ايضا . . . من الحقائق من الاشكال
في ذلك بدعوى عدم الدليل عليه بل هو لا حجة بوجهه . . . حجة بغيره وبغيره

موسى بن يعقوب - ممدوم في مبحث عبد - سألني سمعت لما حرق من بلدان
عليه وان الاحبار لانه فيه وها حبا ابي نصر وروى عنه من بلدان - بعد ان سمعت في
ذلك المبحث فراحم

الرجوع الى الاقارب

[illegible]

وقد اجمعنا (١) ان الاول اسم = افعله بعد حكي عن جاف
انه مجمع على الجمع به (٢) في قوله " اجمع به " = . . .
انه من على من تعدد غيب الرجاء الى افعال في الاول انه لم يكن
حت كنه عليه موحده بدخول المنة الواحدة له فيمن بعد انه و . . .
خارجة عن موضوع المضمرة

۱۔ ۲۔ ۳۔ محمد بن عبد اللہ بن علیؑ ح۔ جسے اسی طرح کے قتل ہوئے

١- الوسائل الباب ٨ - من أبواب الحيض حديث ٢

٢- الوسائل-الباب ٨ عن أبواب الحميم الحديث ١

[illegible]
$$\lambda_1 = \lambda_2 = \dots = \lambda_n = \mu = \text{حاصل ضرب جملاتی} \rightarrow \text{مجموعه جملاتی}$$

متعارضان وحديث المجتهد هو الخبر في بعض الامارات الذي لا يكون من
موارد الرجوع اليه للمرجع السديد كما في المقام فمعنى القول بالتحديد ان
المقام من قبيل ما به واحد يمكن ان يكون من موارد الرجوع الى
اصالة النص والتجديد على خلاف في تلك المسئلة كما لا يخفى مع ان المجتهد
في تلك المسئلة قد هو الرجوع الى اصالة الخبر عند مصادق الى ما ذكره بعض
المحققين من ان ذلك يقع خارجا عن ايدى عمدة اصحابنا على ما قد يكون
المجتهدين من لافهم بذلك حديثي لانه قد يحتاج الى التمسك والخبر
على ما يقصده هذا الشق فمعنى خبره في ذلك حكم الذي لا يخفى من سببه
على هذا الشق ويؤيده قوله (ع) في مسند

فتمحصل ان الاظهر دلالة المرسل على التجدد
المستند فيه على الماء وحده
وهو صعب كما ان المولود من لسانه
في المرسل ضعيف .

[illegible]

والجمع بين ذلك وبين ما دلّ يظهر على السطح بالعدد الأول والتطهر بعدها عشرين يوماً يقتضي عدم حوار رجوع عن ذلك غاية الأمر ان باب الجارية لا يحترق بعد من عشرة لثني تحصيلها فليس له جعل حسب في معادها من الأول ولا يحصى به على فرض حياها جعل لعدد كالمسعة في حوالاة العشرة الأولى ليس في سنة الأولى جعل هذه التطهر ثلث عشرين يوماً لأن الموضع صريح في باب جعل مذهب في بدو الأول عشرين يوماً فندبر في بدو في وثوبها احتج باده في خصوص كالمرسدة وغيرها من عطف انظر على التحصيل ثم الطاهر في غير ناحية عنه فمن هذا كله الممكن مرجع لغير الأول كالعادة والتمسك لا يقتضي خصوص الرجوع به كما هو واضح

العدد الذي ترجع اليه السابعة

(و) (المصطرة) بالجمع لا بد من وهي سنة له رجب في ما يكون نسبة لوقتها وعدد هو هي المعبر عنها بالحدود ، وما ان يكون سنة له عدد من لوقت وهو يكون بالعكس كما في المقام ما هو في سورة فقد تميز ولا بد من رجوع اليه كما تقدم ، ومع فقه الرجوع الى الاول لا خلاف في هذا ، وقد تقدم في خصوص الرجوع الى الاول حيث هو بعد المصطرة بهذا المعنى وعلى ذلك جعل الكلام هو ، ليس بعد الذي رجوع به سنة (فوق) له سنة لوقت وعندها قد تختلف كلماتهم في رسالة الشيخ لا غير ، وقد لا يخرج خمسة عشر من المصطرة في حملته من كتبه مما يصره وغيره من لاكثر كما عن كشف اللثام من المشهور كما عن شرح المفاتيح ، انما يخص بالسبعة او الثلاثة والعشر في الشهرين او الثلاثة من شهر وامرأة من الآخر

وسدال له بانه يقتضي الجمع بين مرسل يؤمن بناء على عدم دلالة على السنة وليس ما تقدم في المستدقة من موثني ابن بكير (ومعه) عاصفا الى ما عرفت من دلالة المرسل على السنة (الذيهم) لان يقال الحمله لدلة مد على السنة محتصة بالمستدقة وما دلالة على ان النسبة ترجع الى العدد يدل على خصوص السنة ولكن ستعرف

وأورد عليه جماعة من المجتهدين منهم الشيخ الأعظم (ره) بعدم مجريه هذا العلم الاحتمالي بناءً عليهم على عدم مجريه العلم الاحتمالي عند اشتباه المكلف به في الأمور التدريجية فيها لا يكون العلم فيه متعلقاً بمسككت فعلى على كل حال وبم يمكن ملاك الأمر المتأخر على فرض كونه المور به ثم من محض وقتة لمقروص بردد التكليف من كونه معدوم كونه مشروط بشرط غير حاصل لا علم ولا كلفة ولا للملاك التمس فعلاً مجري الأمر في نظريات المسلي به فعلاً بالذمة من لعدم جريه في الطرف الآخر بعد الاستدلال به جريه في الأصل بالذمة من لعدم وجود هذا الطرف حتى يجري فيه الأصل فيه من غاية الأمر بعد جريان الأصل في معنى زمان الابتلاء بهما يقطع بمخالفة حددهما بوقوعه لا محدود في ذلك (وعليه) وفي الأمارة ان المحض الذي على عدم الأحكام دعاهم به فلا علم بالمسككت فعلى لا للملاك فعلى التمس والعلم الاحتمالي اجريه لا يمكن مجريه ولا مع من راجع إلى الأصول وفي الفروض التي يرجع إلى استصحاب بغير أن الأول من ثلاثة أمور الباقية من أشهر وأما بعد ذلك فلا يمكن الرجوع إلى العلم بخصوص شخص أو اثنين في هذا شهر والثالث في بناء كرمه في أن لا يجري الاستصحاب منهم ويجري بان وينتج ان لا يثبت فطناً على جريه لمسككت يرجع إلى لزمه قول فيما ذكره بغير ما إذا كان يعلم الاحتمالي في استصحاب مجريه في جميع الفروض حتى في فرض المرجور لا يقال العلم بفتح تعويث المسألة المعلوم في طريقه بسبب القدرة على النفس من محض وقته من غير فرق من تعويث العدد او المولى وبما ان ترجيح المولى في تركه كل طرف في طرف الابتلاء به في الفرض ترجيح في تعويث املاك الملموم وهو قبيح فهو خارج عن حريه الأصول كجماعة الترجيح في المعصية (مع) ان دعوى بعارض الأصل المجري في حد الطرفين في طرف الاستدلال به مع الأصل المجري في الطرف الآخر في الزمان لمناحر عند الابتلاء به فربما جداً ولا قوى نحر العلم الاحتمالي المرجور (وما ثانياً) فلا أصالة عدم الجحش في مصاب لا تجرى في حق الميراث وان حرت بالنسبة

الى زوجها لتعارضها مع مصلحة عدم الاستحاضة للعلم باحدهما فتساقطان ولا يندلج
من الاحتياط بالجمع من برك الحائض وافعال المستحاضة (ولكن) قد عرفتهى
مبحث اعتبار التولي حرمين شغوب عدم الحصى وعدم معارضته باستصحاب
عدم الاستحاضة فراجع ما جهف في ذلك المبحث (وعليه) فتحصر الاشكال فيما
ذكرناه اولاً

ثم انه قد اورد على صل لاسدلال استلزام الاحتياط الحرج المسمى في
الشريعة (وفاء) ان دلة على الحرج انه تدل على نفي كل حكم شخصي لرسمه الحرج
ولا يستلزم ذلك رفع نحر العلم لاحتمالي بل لو لم يلزم من احناط حرج فتدبر (فتحصل)
ان الاظهر بحسب القواعد ذكره هي محكي المسود والمعتبر والارشاد ولكن هذا
مع قطع اسطر عن ما سببه من خصوص الامام ؟ ستعرف ما تقتضيه ومما يظهر صحت هذا
القول

وام المدم الثاني هو حمله على
وعبرهم بل على
من لشهر حيث شئت
لمفيدة للظن بوجوب حرمين
اقول) مع ذلك لا يرد عليه
انه لا يجب عليه الاحتياط في عدم سبب بركه (١) بوس الطويلة حيث بها صريحة
في حصر من المستحاضة في الاحتياط بالعدو ورجوع الى التمييز بالعدد فتعني
الاحتياط ولما دل على عدم وجوبه على المحض لئلا يسهل للوفاء والعدد في نفي تدل
بالعموم على عدم وجوبه على السبب للوفاء خاصة في ذكر العدد لا بوجوب زيادة
التكليف

ثم ان المستفاد من المرسن مبرهه ذكرناه انه تعين عليها في تعرض رجوعها
الى عدتها او حصر من المستحاضة في الثلاث مسلمة لالغاء الخصوصيات المذكورة

في الموارد الثلاثة والألما ممكن ان يستعد منه جميع احكام المستحاضة (وعليه)
 فيستعد منه ان ذات العادة من جهة واحدة وطبيعتها الرجوع الى عاداتها من تلك
 الجهة (وبشئ) بل ذلك قوله «ع» فيه ولو كانت تعرف انما ما احتاج الى معرفة
 يوم، فانه يدل على ان الحمل بالأيام سبب الحاجة الى معرفة يوم الدم فتأمل
 وما ذكره المحقق الهمداني من ان قوله «ع» في المرسل (١) في
 تفسيره عن رسول الله ص (لحمته تحصى في كل شهر في علم الله سبحانه او سبعة
 الا ترى ان ما كان اقل من سبع وكانت حصا اواقل من ذلك ما كان لها تحصى
 سبع فيكون قد امره بترك الصلوة انما وهي مستحاضة عن حائض وكذا لو كان
 حصصا اكثر من سبع كانت ايها عشرة او اكثر لم يامر بها بالصلوة وهي حائض ثم
 مما يريد هذا بنا قوله (ص) تحصى وليس يكون التحصيل الا للمرثية التي تريد ان
 تكلف به بعد الحائض (يدل) على ان المرثية اذا كانت لمحصها ايها معلومة كان يامر بها
 بان تنحصر في علم الله بذلك العدد (فان) كان مراده دلالة هذه لفقرة من المرسل
 في نصبه عليه مع قطع النظر عن ما ذكرناه من الفرقين كما هو ظاهر كلامه
 فانه (فجرت) اذ هو د هذه لانه على ما هو صريح قوله (ع) في صدر المرسل، ما احدى
 المسائل فالحائض لى بها يوم معلومة قد حجب بالا حتملاط عليها ثم سحبت واستمر
 به الدم وهي في ذلك تعرف به وعلل عدده هي ذكره بوقت وعدد
 ثم انه قد استدلل برجوعه الى العامة بمالاق الصيغ الامره بفتح، المستحاضة
 بمقدار عديده عن المرسل (وقد) به محضه بالعدد - لمعلومة وقد ادلت هي متضمنة
 لاحدها فقد عاديها بال مضمومة لتحضها ٢٠ ٢١ ٢٢ او يامها او تلك الايام و
 صيغها فمما ذكره لاسكر (وعوى) به لا يعقل الفرق بين بين العلم و علمه
 ان بعضها باطلاق اللفظ، (مندومة) بان مثل هذا الحكم اى المحض في ايها حصة يتوجه على
 العلم فكيف لا يعقل الفرق بين العلم والبيان

واما الرمان الذي تحصى منه فقد استدلل لعين جعل العدد في الاول (بان)

ففيها أقوال (الأول) ما فواء في الحواهر وهو تحصيل العشرة ما لم تعلم انتفاء
بعضها والا فلاممكن منها (الثاني) الاحتياط بالجمع بين افعال المستحاضة وتروك
لحائض وهو المسوب الى الشح في المسوط والجامع والمصف في حملهم كنه
وفي الشرايع (الثالث) الاقتصار على المتين كما عن لوسلة والمعتبر والمان و
مما ذكره استقر به لشح الاعظم به (الرابع) رجوعها الى العدد ما واحد السبعة
تعب كما عن الشح في الخلاف مدعا عليه لاجماع او ثبوت الجبر لثبات للمتدعة
لها كما عن غيره

واستدل بالأول ، باستصحاب انتفاء الحيض وباعدة لا يمكن ، واورد على الاول
ان الحيض من امة غير الفرة التي يوجد شفاؤا وشفا ولم يرجع عند لثنته هي صالة
عدم حدوث ما شك في حدوثه (وهو) ما حقه في محله من حريين الاستصحاب وفي
لان بباط في حريته صدق لفاءه ومن غير فرق بين كون المستصحب وجودا واحدا
حيث مستمر او وجودات متباعدة بالدقة العقلية بحتمه جامع حد عرفي ولو اعتدرا
وتعام الكلام في محله

يمكن لدى بر عليه حريته يتوقف على عدم استناده حكمه من موسم
لباسه يستعرف انه يستفاد منه والامور للاستصحاب مضي الى ما تقدم من سقوط هذا
الاص في هذا باب عن لحيته ومما ذكره يظهر في الاستدلال به في الاستدلال
ما عرف عند لغير من القاعدة من عدم ثبوتها سجون تشمل لمة

واستدل بذلك في يكونه معصى العلم الاحتمالي (و دعوى) انه ينحصر استصحاب
بعض الحيض به الاستحاضة (تدفع) ما تقدم من عدم حريته (وهو) ان ذلك احب
في مقابل النص لدال على انها ترجع الى العدد الذي سمر عليك

واستدل للثالث (المراد) الاقتصار في ترك العادات الواجبة على عدد المتين
لا لاول (المراد) عدم زيادة الحيض بناء على عدم حريين استصحاب بقا
بعضه فبهم بطر اه (الاول) فالان التمسك باطلاق ما تضمن الامر بالعادات بعد
تعبه ما ان عني عدم حجب على الحائض في ما اذا شكت في كونها حائضا تمسك

بالدم في لشبة لصدفية وهو لا يتحد (إمام) أنه له عذر. - لحص فلاه لا يش
ب كون المرأة عرجة نقص والدم الموحود عرج حص ، (اعني لعول بالاص لاشه
لدي لا يقول نه (مصدق) الى ان الرجوع الى هذه القواعد لأصول ما يكون مع
عدم النص وهو موحود في إمام يبدل على ان وضعه لرجوع الى لعدم لاحظ قوله
ع في من مرشد ا يونس لطويون وان احتلط عليها بما ورد بانقضاء حتى
لنصف على حد لا من الدم على لون الى ان وان لم يكن الامر كذا ولكن انهم
اصول علم فتم تر لاسجدة داره كذا الدم على لون احد فست السبع والثلاث والعشر
سبعة له لدا كذا لوفد ربه لعدم كذا هو صبح الجموع على صبح هذه الجملة كذا
يفضي القول نه حد د لشيخ في محكي لخالف (ولكن) من جهة بعض ربه
حكماء مع حكماء مسنده يكون الاصول هو لعول لآخر فذكره ر كان لاحود
احب السبعه به كذا في المقامه في لمصطربه بطهر حكماء كذا وفي
صبره لدا

والذكر الـ... حـ حصص خمسة دابة ثلاثة بسند ...
الاولى مشكوكه و... العشرة و... الخوص المبرعة لمجد ...
من اكر ... وحصل ... ايضا حكم ... ذكر مسطرة ...
جميع القوم ... المشكوكه يرجع الى امره

عدا كنهه . ان لم يعلم يكون له حصص اكثر من الثلاثة اذ قد من سبعة
والا فليس لها حد . الثلاثة في الاول . و السبعة في الثاني لقوله (ع) في المرسل (٢) الا ان
المرسل لم يأت من سبع . كانت حمسا . ول من ذلك . قول له . بحصص سبع فكون قد
مره . ذلك لصفوه . انما هي مستحصصة غير حثص . كنهه كان حصص اكثر من
سبع . كانت سبع عشه . او اكثر ما كان له ان يصفه . لصفوه . هي حثص . دعوى
حتى صة بدورة العلم . عصلا بالعادة . كما ترى . خلاف منصص الاطلاق . (هـ) ح . في
الصورة الاولى لايرجع الي . رواه الثلاث . ولكن لا يصح . رجوعه الي المرسل الدال

على الجبر بين السب ولسع وفي لصوره لثبة لا ترجع الى المرسل ورجع الى رواية الثلاث ولو علمت كونها اكثر من سبع لا يرجع الى الصوص ولا الى استصحاب مقام الحص الى العشرة لما تقدم فعلم الاحتياط في المقادير ان يدعى العدد المعلوم الى العشرة

التمييز بالأوصاف غير المنصوصة

يقول في بيان امري (الاول) لا شك في الرجوع الى اوصاف الحصص الاسماصة لمنصوصة في موارد الرجوع الى تمييز ما للكلام في التعدد عنها فمن طاهر كلمات جماعة منهم المصنف في التمييز والمحقق الذي ان حصول التمييز بغيرها من المسلمات وقلو ان القوة واحدة يحصلان بمقتضى (الاولى) للون فالاسود قوى الاحمر وهو قوى الاشقر وهو قوى لا كبر كما عن المسالك والاحمر قوى الاصفر والا كبر عن الميم (لثبة) الرثبة قدو الرايعة لكريمة قوى فليط وهو قوى عديم (ثالثه) لثبة ولحصن قوى الرفيق واستدل به بالتمييز في مرسل (١) يوس بالاقبال والادبار لخصم بالقوة والصف (وبن) الظاهر من الصوص (٢) الواردة في شبهة دم الحص بالاستحصاة كونه واردة في مقام النسبة على امر عرفي وامثاله ومن الواضح ان اميد الحص عن الاستحصاة اما يكون بالقوة والصف لا بخصوص من ينس عليه في الصوص

وفيها نظر (اما الاول) فلا فتر ان قوله (ع) في المرسل فلهذا احتجحت الى ان تعرف اقبال الدم من ادباره بقوله وتغير لون بعض اسواد الى غيره ودلت ان دم البيض اسود يعرف فان ذلك يوحد عدم ظهوره في الاخلاق (مع) ان الظاهر عدم كونه (ع) في هذه الجملة في مقام بيان طريقه الاقبال والادبار لكونها واردة في مقام بيان علة الحكم بالرجوع الى اسمي الفرق بين موزده ومورد الرجوع الى العادة كما لا يخفى على من تدبر فيها (مع) انه لو سلم اخلاقها تمنع تقييده بالصوص الاخر

المنصصة ٢٠ الحيض اسود حار ٢١ الاسحاضه صفر دافئ سريعته في انما يند
 يحض عن الاسحاضه بما يكون بالسود والصفرة والحرارة ٢٢ لم يوده لا بلشده
 و يصعب ولا يمكن حمل على اراده مطلقا ٢٣ الاربعه المسطرعه لكونه لدم
 كلبه بلون واحد الا ان حدهم اشد من الآخر فبعض حمل لافس ٢٤ لار
 على خصوصه في لصوص فدره به فبقى ٢٥ ما لثني ٢٦ لان دم الحيض وان كان
 من الموتوعاب لحداره لو فعه لا به لاجل شهاهه كثيرا فدره ٢٧ حدهم بالاربع
 المنصصة مع العفاب اسى اعنى كونه ام به للحيض ٢٨ لحيكم لشرع لمقدس في
 غير مدام يكون لافقه للصفات حدهم ٢٩ كون لو حد غير حتم سعة لاقتصر على
 ٣٠ حمله لث ٣١ ع بره الله لم يحض لانها ٣٢ به او حث ٣٣ بصوص منصفه
 بعض لصف ولثمنى ٣٤ ح لى ٣٥ لخر معنو ٣٦ مع ٣٧ بوب مدمر لحيض
 عن الاستحاضه ٣٨ به صبق لعوده لصفه ٣٩ محض مع الحيض ان لا يبره ٤٠
 الاقتصار على لصفات المنصصة

يعتبر اجتماع صفات الحيض

شأنى لو لم تجمع صفات الحيض من فقد بعضه فبعض يحكم بالمنصصة ١
 وحتم من قولان قد استدلل لاول ٢١ بصوص ٢٢ به صفات لاجل اختلافها في
 بينها والاقتصر في بعض على سائر حدهمها بمنصصة لاربعه ٢٣ يعرفى يكون مفره
 في اماره كن واحد ٢٤ من الحيض (وهو) ان ٢٥ ذكر ٢٦ ان كان به ٢٧ الا به من حبه
 دلالة تلك بصوص على ٢٨ به عدم كل ٢٩ حدهمها لاسحاضه بتر به ٣٠ به به
 تتعاض الحيض ٣١ لاجل لثمنى لصفه على المنصصة ٣٢ ودعون ٣٣ ر برق الحيض
 وحدس واحد ٣٤ بمرق لاسحاضه فعدن الجموع ٣٥ (مدونه) ٣٦ به حدهمها بصوص
 كما لا يحتج على من اعجب فمحض ان الاظهر عدم لا كفاء بواحد منها في يحكم
 بالحيضيه .

فصل

في احكام الحائض

(و) عني هو احمد (بحرم عليه دخول المساجد الاجساما) بسا احلاق في
المسكني ص ١١١ ح ١١١١ كذا في نسخة اخرى من نسخة ابن عديم في الحاشية
وكتب في نسخة اخرى من نسخة ابن عديم في نسخة اخرى الدليل في
لبا، وكد الدليل في الدليل في نسخة اخرى من نسخة ابن عديم في نسخة اخرى

(واما المشهور) فالمشهور بين الاصحاب حوازل الدخول احدا بل عن المعقق
في المعشر دعوى الاحم ع عليه (ويشهد له) صحيح (١) راقدة ومحمد المتقدم في ذلك
المسند الحائض والحب لا يدخلان لمسجد المختارين ونحوه غيره وما عن المع
والفقيه وغيرهما من اطلاق حرمة دخول صعب (نعم) يكره ذلك كما هو المشهور
بل عن الشرح في الخلاف دعوى الاحم ع عليه

ويشهد للمعاش (٢) كشف اللثام ص ١١١١ (ع) انما امر سائلا لحيض ان يتوضأ
ان قال ولا يمر بمسجدا ولا يمر في فراها ولا يصعبه لا سائلا منهجر بعمل الاصحاب
ولحق المشاهد المشرفه دلهما حدثت في علي ثبوت الحكم في الحب وثبوت
مشاركة الحيض للجنابة في الاحكام

وكذا كذا في حكم مختص به (عند المجتهدين) واما المسجدان فيحرم
دخولهما فيهما مطلقا ثم هو المشهور وعن جماعة من القدماء والمتأخرين حوازل الاختيار

١- الوسائل- الباب ١٥ من ابواب الجنابة حديث ١٠

٢- المستدرک- الباب ٢٧ من ابواب الحيض الحديث ٣

منهما كساير المساجد

• يشهد للأول حسن، ١ - برسمه عن لناورج في حديث الحب والجنس
يدخلان المسجد محترسين لا يبعد - فيه ولا يترسان المحضين الحرمين ثم ان
لكلام في حصة من الفروع المعتبرة - مثل - برسمه علمها لو حصلت فيه
• حكم - حال لدن في المسجد - مسجد - حوله - عن - لك من الفروع
هذا الكلام في الحب - لا يترسان في - برسمه

(و) الذي يرد - برسمه - شرائع - العرايم - برسمه في الحب - برسمه
الاحرام - برسمه - برسمه - لا - برسمه - برسمه - برسمه

(و) التي من كتابه الثرائ - برسمه - لا - برسمه - الكاتب وعن
جمعه - عن الاحرام عليه وسيد - برسمه - برسمه - برسمه في حب
حبيب - برسمه - برسمه - برسمه - برسمه - برسمه - برسمه
كما تقدم في الحب

يحرم وطء الحائض

(و) الذي يحرم على زوجي وطئها فعلاً - الاحلاف - برسمه - برسمه
احرام - برسمه - علم - الاسلام - برسمه - برسمه - برسمه من ضروريات
الاسلام (و يشهد له الآية (٣) لشرعه - برسمه - برسمه - الاحرام
و كك يحرم علي بمكسه من ذلك الاحلاف - برسمه - برسمه - برسمه
عليه -

و يشهد له حسن، ٤ - محمد - برسمه - برسمه - برسمه - برسمه
نيس - برسمه - برسمه - برسمه - برسمه - برسمه - برسمه

١ - الوسائل - الباب ١٥ - من ابواب الحيض - الحديث ١٧

٢ - الوسائل - الباب ١٢ - من ابواب الوضوء - الحديث ١٢

٣ - سورة البقرة - الآية ٢٢٣

٤ - الوسائل - الباب ١٤ - من ابواب الحيض - كذب الطلاق - الحديث ١

فی تلك الحال قال (ع) نعم ولكن لا تمکن من نفسہ حتی تطہر من لہم

فروع

الأول لا فرق في الحرمة بين الزوجة المدونة والمنقعة والحرمة والأمة لا إطلاق
الدالة كما لا فرق بين أن يكون الحصة قطعة وحداً أو كان دارجاً في الميراث
وعرضه مما جعل ميراثاً بالشرع (لازم جعل الحصة ميراثاً وكذا ما هو ثابت من أصل
من الأصول كالاستصحاب كما هو واضح لأنه تنبئ بسد جميع الآثار الشرعية بمنزلة
عنى المستصحب من التخصيص ولعدد أيك كك (لوحظ في الأول) أن الظاهر من الأدلة
باحتساب عدد المعين تكون في تلك المدة في حكم كك مع حاشية في وقت عتد به مع
أحكامه (الثاني) أن معنى المدة الأولى لمرور سنة جميع أحكام الميراث في جميع
مدة استمراره لزم للعالم الواحد أن يكون حاشية في بعض من تلك المدة (و هو كك) .
بدل عليه أدلة بعد من (عدد عني فرض عدم عدم) لأنهم عني أي حاشية في تلك
المدة تعيداً لعدم وجودها (و هو كك) . بعد عني أي ع مدة احتساب العدد لا لعاء العلم
الأحكام على عن التأثير بالمرور في.

وما في هذه الاستطارة يستعني جودك بسببه لي لعمري التي يجب فيها الاستطارة
تعيينا لا يستعني الموقف في لجزءه لعمري مع سبب في بعض خصوص الاستطارة كما هو في (١١)
المصري عن لصدق دعوى عن مسجده يطاه روحه و هو تطوي سبب اول دعوى
بعد يوم واربعة لي كاتب تخصصه و و كان في وقتها و سبب و فلما حازه و كان فيه
حالات فلما تحتط يوم اويوم و لتفصيل

و اما في مدة التجديد فعلى فرض عدم حرقه النخس و عدم اعتدائه من
 لمكين لا اشكال في الجود و اما على فرض حرقه ذلك الامر ع من انمكن قبل
 بحر على روحه و سبها لا و حن افة سما الجرحه ، اذ لمستف منصوص الاستطهر
 ان من احتات ، لنخس في ثلث لمدته تكون في حكم الحائض فان قوله في مؤنق
 اسحق استطهرت بيوم ثم هي مستحاضة ان من اسمر دمها في غير ايامها و ان لها حالتان هي

حد هما محكومه بكونهما مستحاضة من الأجرى بمعنى ذلك كونها حائضاً في تلك الحالة ، فندبر حتى لا ينادى بالأشكال

ثم إنه قد استدل للحرمه بوجوب حرمة حدها استصحاب المص ، الثاني كون احتياط التحصيل كاحتياط المصطر به عند رده من كل شهر وهما بطر (هـ لاول) وهما من جنس لـ ر غ في عدم قرب شـ التحصيل كاشتغال عن العمل المباح لمقدس لهذا الاستصحاب (مع) به ان ارادته استصحاب المحكم كما هو بظاهر ر غت هـ لعدم حرمة رده بعدة هي الحائض لايجزى وان ارادته استصحاب بعد التحصيل بعدة هـ بعدة من ر غت هـ لهذا الأصل في هذا الباب قوله (هـ) الثاني فلا خلاف بيننا وبينهم في صحة المصطر بذلك التي تحذر العبد وقد عرفت بالقواعد نفصى بوجوب حده وثبت في حديث لعمده هـ هذا بخلاف المصطر لمرأته في عدم الاستطاعة وطعنا بطر عـ المصطر لخدمه العائنه وهي صفة لادحة بعضي حوا . وثبت وفرض هذا لـ بالـ حـ و س مع لعمري (لهن) ألا يكون لمرأته ذكره من هـ يسهل من هـ من الاستطاعة كون من حدثت التحصيل في حكم الحائض شرعاً : كيف كان فقد صبر لـ لاوبى حرمة وطئها لو احدثت التحصيل

الاستمتاع بما بين السرة والركعة

ثاني الأشكال ولا خلاف في جواز الاستمتاع بما فوق السرة ودون الركعة عن جماعة دعوى الإجماع عليه وعن غيره أحد دعوى من علماء الإسلام عليه (وشهد) له المصوص لتوسيم حديث بعض

وأما خبر (١١) عند لـ حمص عن الصادق (ع) عن لـ حل ما يحسن له من لطائف قال

(ع) لأشياء له حتى يظهر فيجب سرجه هـ يله لم يعرف

و اما الاستمتاع بعير لوصفه في الذكر بما بين السر والركبة والمشهور بين
الاصحاب حواراه على كراهه^١ عن السدي في شرحه^٢ ان سلة المصع عنه^٣ عن الارديلي
لمن الله

واستدل له (١) دللى عن 'عرب في اللد' : الامر بدعتر ليس في المحيض
بدعوى^٤ العراذمه وقول لجنس لاموضع لدم ومعتصمه وان كان حرمة الاستمتاع
مطلقة الا انه بعد اخلاقهم (مذلل) على الحواراه فوق السر^٥ من الكفة (وموثق^٦ ٢)
ابى نصر قال سئل ابو عبد الله (ع) عن المحدث من يروح بها^٧ قال (ع) بشر
نار^٨ الى الركبتين وخرج سو^٩ له^{١٠} فوق الارض^{١١} (صح) (٣) الحلبي انه سئل
ابو عبد الله (ع) عن الحائض^{١٢} ما يروح بها^{١٣} قال بشر^{١٤} الى الركبتين^{١٥}
وخرج سرهم^{١٦} ثم له^{١٧} فوق الارض^{١٨} وجوهه^{١٩} (٤) خرج بحث

ويكن يسمى عن لفظ لادل على لمصع في الحدم^{٢٠} بعد ولا^{٢١} في عدم اده
المعنى المحض من العرب^{٢٢} الامر بخصس لا بشر^{٢٣} بغير الامر^{٢٤} من^{٢٥} حد ومن
لجماع في الفرج منه^{٢٦} من^{٢٧} اده مصق الاستمتاع^{٢٨} فعلى^{٢٩} ومن^{٣٠} تسليم عدم طهره في
الاول مع ان يلصق عنه^{٣١} ولا^{٣٢} ولا^{٣٣} معانه يكون محملا^{٣٤} المسكن^{٣٥} وخصوص
الجماع^{٣٦} هذا مص^{٣٧} الى حد^{٣٨} عسى^{٣٩} عند الله^{٤٠} بوعده^{٤١} (ع) له^{٤٢} بخصس بحرم
على روجها^{٤٣} ان^{٤٤} فانه^{٤٥} تعالى^{٤٦} والامر^{٤٧} بوجهن^{٤٨} حتى^{٤٩} من^{٥٠} فقسيم للرجل^{٥١} ان^{٥٢} يأتى
هرثته^{٥٣} وهي^{٥٤} نفس^{٥٥} و^{٥٦} الفرج^{٥٧} من^{٥٨} له^{٥٩} لا^{٦٠} لا^{٦١} فلاح^{٦٢} احتمال^{٦٣} ان^{٦٤} يكون
العراذم^{٦٥} من^{٦٦} المحيض^{٦٧} موضع^{٦٨} الدم^{٦٩} لمدل^{٧٠} الى^{٧١} لا^{٧٢} لا^{٧٣} (واما^{٧٤} المصوص^{٧٥}) فهي^{٧٦} من^{٧٧}
كاتب^{٧٨} مخرقة^{٧٩} في^{٨٠} المصع^{٨١} (و^{٨٢} دعوى^{٨٣}) ان^{٨٤} لا^{٨٥} تدل^{٨٦} على^{٨٧} المصع^{٨٨} من^{٨٩} الاستمتاع^{٩٠} مع^{٩١} من^{٩٢} فوق
الاراز^{٩٣} الا^{٩٤} على^{٩٥} القول^{٩٦} بمفهوم^{٩٧} لوصف^{٩٨} (مصدق^{٩٩}) د^{١٠٠} من^{١٠١} حبه^{١٠٢} و^{١٠٣} دها^{١٠٤} في^{١٠٥} مقام

١- البقرة الآية ٢٢٣

٢- الوسائل الباب ٢٦- من ابواب الحيض حديث ٢

٣- ٤- الوسائل الباب ٢٦ من ابواب الحيض حديث ٣

٥- الوسائل الباب ٢٦ من ابواب الحيض حديث ٤

بين جميع ما يحركه منها كما شهد له لئلا يدل على المصع منه بمقتضى مفهوم
لتحديد

الآية يعني حمل على الكرامة للنصوص الكثيرة الصريحة في الحوار
كموثق (١) هشام بن سالم عن أبي عبد الله (ع) في الرجل ياتي لمركته فيعادى الفرح
وهي حائض قال (ع) لا بأس اذا احسب ذلك لموضع وحسن (٢) عند ليلت بن عمرو
سالت باعبد الله (ع) ما لك من المركة لحائض منها فعلى (ع) كل شيء ما عند الفعل
منها بعدد وموثق (٣) عبد الله بن بكر عن بعض اصحابه عن الصادق (ع) اذا حاضت
مركته فليذهب زوجها حيث شاء ما تبقى موضع الدم وصحيح (٤) عمر بن يزيد
قال قلت للصادق (ع) ما للرجل من الحائض قال (ع) ما من سبها ولا بوقت و
بعوها غيرها .

واما قوله في الذكر والمثبور من اصحاب حوزة عن اسد المصع عنه
وهال به المقدس الاردمي . يدل له . دلالة على يدل به على المصع عن الاستمتاع
بما دون السر . فوق . كنه . وقد عرفه . (٥) صادق . صحيح . يريد المتقدم
(وجه) انه من جهة المنصص على الحوار في ع . موضع الدم والعن في النصوص
المتقدمة . محمد قوله (ع) انه لا يوجب على الزوج في لعن (يريد حوال) الذكر في الفرح
المستثنى في النصوص (٥) . في سبعة . لا فون هو الحاء على القول بحداده في
الظاهرة كما هو المختار والمشهور

لوشك الروح في حياضها

الثالث لوشك الروح في حياض . محمد فان علم لعنه السابقة بي عليها

١- الوسائل الباب ٢٥ من ابواب الحيض حديث ١٠٦

٢- الوسائل الباب ٢٥ من ابواب الحيض حديث ٥

٣- الوسائل الباب ٢٥ من ابواب الحيض حديث ٨

للانصحاب و الا فرجع الى حاله لئلا يثبته عن حرمة الوطء هذا اذا لم تحرره بذلك و الا وحب تصديقها لا اشكال عندهم في خلاف كما في الجواهر

استدل (١) له بالاية بشرته ولا يعمل لغيره فكيف يمكن ما خلق الله في ارحامهم للملازمة بين حرمة الكتمان و حرمة فعله و غيره و الا لزم بعبوة حرمة الكتمان (وفيه) مضاف الى احتصاص الآية بشيئها و لا اعتبار لعموم ان يكتمان اما هو في مقابل ابقاء الوصح والظاهر على حاله لا على ما قيل لانصاح و الاصل ولاية احسية عما يحس فيه لان الكلام في المقدم في قول من يهرها هو حفي في نفسه (مع) ان فائدة عدم الكتمان لا تنحصر في العول تعدد بل يمكن ان يكون العزم من حرمة الكتمان ظهور الواقع ووضوحه بالاحتمار للحصول لوثوق من قولها عاك (مضافا) الى ما ذكره بعض المحققين انه بقوله مع به يكفي وحب لحرمة الكتمان بقوله في حقه بالنسبة الى ما يرب على الكتمان من مصلحتي التي يكتمه لاجلها لم يجب على الروح تصديقها انتهى و ممدد كراهه يظهر من استدلاله بان الحس معناه علم الامر فثبت و انه مما يتعسر اقامة البينة عليه غالب

فلا بد لي لاستدلال به من الشرح في تصحيح عن (٢) انه عن الدفر (ع) بعده والحس الى النساء و ما كفى مع ربه (١) انما صدق

و يقال على حجة قول بان البدن السر و غيره اما لسره فله في على قبول احتمار الشخص عا في عده ما عرته فلا اولونه

ثم ان ظاهر الخبر من عدمه ان من الاحتمار بالحس ان الظاهر من الرجوع في الحس السر هو الرجوع اليه في بوجود وعدمه

كما ان معتصم بالافهم عدمه في من لاثم للروحة و عدمه (وعن) تذكره انصاف و جامع المقاصد الروح من نفس العول بعدم لاثم و استدلاله المحقق

لهمداني رد دحضه في الحبرين عن مثل تعرض لكونها منتهمة في دعويها لحص
فرضه (وقد) معرفه في هذا الشرح من راسه ان قد لوجود لا توجد الاصراف
المصد للإطلاق

قول ان: مراد من العتمة ان كان من ادعى امر بعيدا عن المتعارف جدا
فيدل على عدم قبول احدها ما دونه السكوتي (١) عن جعفر عن به (ع) عن
علي (ع) في امرته ادعى انها حاصب في شهر واحد ثلث حصص فعل (ع) كلفوا
سوة من بطونها ان حصصا كان فيما مضى على، دعوى شهد صدق والأفهي كادته
وقريب منه مرسل الصدوق .

وان كان المراد منها المرته لمعرفه تنصيح حور وحب او المعروفة بكونها
كادته في دعويها فلا دليل على عدم قبول قولها بالحبرين لا شمالها فالحاصل يحصل
لأفهيان بكذبها . نعم الرجوع الى ملاقى الصحيح (لهم) الا ان يكون
لحكم في العتمة بالمعنى الاول من جهة لادب وهو ليس بعد كما يشهد له المتفاهم
لعرفي وعلى كل حال مريق الاحتمال معلوم

ترافع لوجرح دهم من غير الفرح قبل بحث لاحتساب عدم لا وحب
من إطلاق قوله (ع) في مرسل ان بكر ما يعنى موضع الدم ومن اختصاص
لصوص بانفراج

ولكن لاظهر هو لثبتي والظاهر من موضع الدم هو لوجرح وما غيره بكونه
مراة به مع به لو سلم إطلاقه نعم تعدده بعدل على حدة ما بعد العقل به عن
نجات العباد من التوقف فيه صغيف

ثم انه من بخور الوضوء في لفرح لحدالي عن الدم ام لا وحب افويهما الثاني
لإطلاق ما دل على حرمة وضوء الحائض واصرافها عنها لعل وجودها ليس اسرافا
صالحا لتقييد الإطلاق كما عرفت مرارا .

من كان في كراهة عليه علي في جواز العمل بكونه حذو من المراءاة بذلك في تقع التعارض (١) لعدم الاحتياج لأعظم دليله بعد تسليم جواز العمل بكل منهما من أن يجعل لمربو مسند الاستعمال البطل في معس لأن تعدد قرأئة في يظهر لا يوجب تعدد الاستعمال في لا تقر به من (مستقام) لما حقيقاه في محله من أن الحرمة والكراهة كالوجوب والاستحباب ترجح عن حرمان الموضوع له والمستهمل فيه وإما من غير من الترخص في بعضه (مع) القول بعدد الاستعمال في يظهر مع وحده الاستعمال في لا تقر به من بعد (مع) أنه يكفي في دفع المعارضة احتمال التعدد كما لا يخفى

(فان قلت) أنه بناء على قرأئة التحقيب بعد من لصدور دليل وهو قوله تعالى وإذا نظرتم فأنوهم (وخلص) البطل على الظهر يدعو أن تعمل يعني بمعنى فعل كتقطع وسم كما عن جامع معناه أو لكونه كناية عنه كما يجعل الأذان كناية عن توقف العمل في كونه مسوق ليس دليل من حمل الظهر على الحالة الحاصلة عند العمل (كما) حمل لما عني لوجه المعنى لأحسن المعادل للحرمة والكراهة خلاف ظاهر الكلام لأن الدهر في قوله تعالى وإذا نظرتم سبق لبيان مفهوم حتى يظهر (قلت) أنه من جهة كونه مسوق ليس مفهوم حتى يظهر خصوصاً ملاحظة التعريف ليس له مفهوم يدلالة على توقف العمل على العمل أن كات قائما هي لظهور المعنى في كونه عام لمفهوم (١) مع أنه عن هذا الظهور لا بعد أن يكون وبني من تصرف في يظهر وبذلك يظهر أن لغة من ليس من المفهوم بل إنما يكون من اصطو من هذه عادة يمكن أن يدل في باب دلالة الآية على جواز الوطء قبل العمل

وكن في النفس مع ذلك شئ لا دلالة ما دل على الاحتياج إلى الكتاب على جواز الاستدلال بما لم يشك توهم عن لسي (من) واحتلفت القرأئة فيه محل عمل بل نظر بعدم الاتصال له من هذه الجهة (مع) أنه من الممكن كون النصية لشرطة مسوقة ليس من ريد عدم تمتعها من مفهوم لغاه وهو اعتبار الأغترال

في الحوار بينه وبين اطلاق مفهومها بل لعل هذا الاحتمال اقرب

ويشهد للحوار حمله من النصوص كمؤثق (١) على بن يقطين عن ابي الحسن (ع) قال سئله عن الحائض ترى الطهر ايقع فيها روحها قل ان تغتسل قال (ع) لا بأس و بعد العمل حب لي و مؤثق (٢) ابن بكير عن ابي عبدالله (ع) اذا قطع الدم ولم تغتسل فليها روحها ان شاء بوجهه مرسل (٣) ابن المعيرة عن علي بن يقطين (ع) و بها يخرج عن ظاهر الآية الشريفة على فرض دلالتها على لمس ولا يارضها (٤) مؤثق سعد بن يسار عن ابي عبدالله (ع) قال قلت له المراءة تحرم عليها الصلوة ثم يطهر فتوضأ من غير ان يغتسل اقل روحها ان يمسها قبل ان يغتسل قال (ع) لا حتى تغتسل و نحوه مؤثق (٥) ابي بصير اذا الجمع بينهما بين نصوص متقدمة تضمنت حبها على الكراهة . ويشير اليه مصنف الى كونه جمعا عرفيا بين مؤثق بن يقطين (ع) عن لصدوق في العدة والهدى والمصنع من المسح قبل غسل (ضعيف) وعن مختلف المصنف ورده عنه القول بالمسح الا ان يكون قد غلبته اشبهه فيارضها بغسل فرحها ويطأها .

واستدل له بصحيح (٦) بن مسلم عن الدارقطني (ع) في المراءة يقطع عنها الدم الحيض في آخر ايامها قال (ع) اذا اصاب روحها شق فلما مرها فتغتسل فرحها ثم يمسها ان شاء قبل ان تغتسل ومؤثق (٧) سحاق بن عمار عن ابي ابراهيم (ع) عن رجل يكون معه هله في السر فلا يجد الهه ياتي اهله فعقل (ع) ما احب ان يفعل ذلك الا ان يكون شعرا او يحدف على نفسه (يدعوى) انهما يوحسان فيبذل العذقتين المتقدمتين بحمل الاولى على صورة الشق والحدف على نفسه . لئلا يدعى غيره

وقه ان مؤثق اسحق بن عمار ظهر فيه بعض من ظاهر قوله بل الظاهر ورده في مقام بيان حكم من يعلم بعدم تمكنه من غسل العذبة ويريد احداث نفسه (واما الصحيح) فهو لا يصلح للجمع المذكور . لو سلم كون لفظة (ادا) شبيهة مع انه ممكن فاعمل لعد حمل الاحكام المجردة لاسما . فلا حظ له في مؤثق ابن بكير (ن شاء) على صورة علته

١-٢-٣- الوسائل الباب ٢٧ من ابواب الحيض حديث ٣٥٥

٤-٥-٦-٧- الوسائل الباب ٢٧ من ابواب الحيض حديث ٦٠٦-٦٠٧-٦٠٨

لشهوة مصافا الى بذره القائل بالمعص (مع) ر - ملق لحوار على صبه شق
 بما يناسب الكراهة وبالجملة بعد التدرج في النصوص يظهر عدم صحة الحمل المربور
 من الاولى الحمل على انتفاء الكراهة او حقتها مع لشق (فتحصل) ان لا قوى حو
 الوطء قبل الفسل وان كان مكروها

يشترط غسل الفرج

ثم ان المحكي عن المحقق والمصنف والشهيد عدم وجوب غسل الفرج قبل
 الوطء بل عن الروص بسنه الى الاكثر وعن شرح المعانيح بسنه الى المشهور وعن
 مفتاح الكرامة بسنه لوجوب الى اكثر كتب القدماء والمنحريين وعن لجامع
 اشتراط الجور به وبالوصوء وعن الثنائين ومجمع البيان اشراهما بحدتهما تحسرا
 واستدل الاول بالاصل لكنه يتوقف على عدم دلالة ما استدله للاقوال لآخر
 عليها .

واستدل للثاني بالامر بامرها بغسل الفرج في صحيح ابن مسلم لمعتمد بوجوب (١)
 ابي عبيدة قال سئلت ابا عبد الله ع عن المرأة الحائض ترى الطهر في السر وليس
 معها من الماء ما يكفها غسلها وقد حصر الصلاة قال ع « اذا كان معها بقدر ما يغسل به
 فرحها فلتغسله ثم تنبهم للصلاة قلبها في روحها في تلك الحال قال ع نعم ادعيت
 فرحها وتيممت فلا بأس

واحجب (عن الاول) بما تقدم من ان صحيح ما يدل على حوار الوطء من غير
 كراهة مع غسل الفرج والشق فمعهوم ذلك هو عدم الاباحة مع انتفاء احدهما وذلك
 لا يلزم الحرمة مع عدم غسل الفرج وملق الحوار بالمعنى الاعم عليه (عن الثاني) انه ما
 يدل على ثبوت الناس مع عدم اليهم او عدم غسل الفرج (وحدث) ان الناس المعنى معهما اريد به
 مطلق لمرحوخية ماء على عدم توقف الحوار على غسل كما هو الاظهر على ما عرفت
 فمعهومه ثبوت المرحوخة وعدم الحوار بالمعنى الاخص مع انتفاء احد الامرين وهو اعم من

الحرمة فلا دليل على اشتراطه في الحوار .

ولكن الحق عدم صحة شيء منهم (وهذا) اورد على الصحيح فلا يهيمونه صوت
المرحوبية مع ، سواء هذا الامرين ، و اذا ثبت بدليل لم يرد من الشارع في حيص في
وعن ما تعلق به الامم عن الماء على الحرمة كما يشير الى وجهه (واعلم) و
على الحر ، ثاني ، فلما ذكرناه مرارا من ان لحرمة وانكراهه حرجان عن حريم
الموضوع له والمستعمل فيه وانما نسر عن بعدا لخر عن الفعل من الترخيص فيه وعدمه
وهو دال الدليل على الرخر عن فعله او فعله : احد في حاله وتب دلائل اخر حوار
احدهم اوفى احدى الحالتين لا موجب للالتزام بعدم حرمة الفعل الاخر ، وذلك للفعل
في الحالة الاخرى في المقام معصية الحر من حرمة الودع قبل السمع و عمل الفرج
واما ثبت لحو ، قبل السمع بدليل حرج فمعصية القاعدة الالتزام بالحرمة قبل عمل
الفرج

واما ما عن بعض من حمل الامر بعمل الفرج على الاستصحاب لخلو النصوص عنه
ولان ذلك امور من ضمن المطلقات الواردة في مذهب السلف خصوص مع نصريح السائل
في حصر اس المعيرة بعدم من الماء (فعند) ، و دفع الدعي وهو الامر لخلو النصوص
الاخر عنه غير طاهر ، لو حملوا المطلقات لا تصلح ان يكون له . فله للطلب بتقديمه . و
بمقد على ظهور المطلق كما هو واضح وذا الأقوى هو الاشتراط ، وانه قد يوصو
بعد اعتراف غير واحد منهم لشح الأعظم بعدم لعنه على الدليل عليه

لوجب التمكين بشرع العمل له

ثم انه اذا وجب عليها التسليم كما يوضحه الرشح فهل يكون العمل مشروعا
لمجرد ذلك ويكون هو من عايناه ام لا .

قد استدلل للثاني سمعت جدنا (نان) يذهب الى ما دل على بوجوب الاشارة لحو .
على عمل عدم تجمعهم بوجوه ام شرعية لا باحد ام حوار فلا دلالة فيه على
لظاهر منه ان المنوقف عليه هو العمل لراجع لحدث التحصيل ان وجه الحرمة او الكراهة
بعد الحدث . ولما ثبت عليه العمل لرفع له لاعتدال حاص فائدته لا باحة او الحوار

ذلك لا يعرف قوله حتى تعتدل البدن وقد يستدل له من المنوف على فعل حوار
الوطء لا نفس لوطء فلا يكون الأمر في الوضوء غير بدل يكون عقلاً من ذلك لزوم
الجمع بين عرضي الشارح وادعاء الودء بطلب لروح لم يكن ذلك الوجوب
كاف في تشريع النفس لعدم كونه مقدمة له بل هو مقدمة للجور والجور ليس من نفس
المكلف ، والوجوب له في ما يتعلق به هو مقدمة لفعل المكلف إذا وجب

وهو ما ظهر من الأول) وإلا به سمع لو لم يكن التسليم مطلوباً ولا فيسرى منه
لزم الله ولا يسمى ذلك فهو إلا في يوفّر الجور على العمل الرفع لحدث الحيض
وهذا ما يتعلق به من الأمر بالتسليم لا محله يكون النفس في الحدث (وأما الثاني)
فإن مقتضى وجوبه في الوضوء على النفس لا وجوب الودء الذي لا مقدسة
وهو لا مقدسة يكون موقوف عند حكمه إن قرأه في الغرض لا يتوقف عليه وجودها
لكم من يوفّر على عمل فيكون إحدى عبادته فكيف في العموم

الوطء مع التيمم

ثم بعد الوضوء ... يجب قبل يرح بوضوء أو برجل يكرهه كما عن المنهي
• يذكر في وجوب الوضوء غيره فلا كما عن أبيه المصنف رحمه الله وحيث
• يستدل بالأول بعمومه لدلله وجوبه في أبي عبد الله عن الصادق (ع) في الحديث
• في الطهر في السجدة والسجدة من الصلاة يكفينا غسله قد حصرت الصلاة قول (ع) إذا كان
• معاً قد عسى يفرح به في الصلاة ثم يتم في الصلاة في أبيه رحمه الله في تلك الحال قال (ع)
• نعم إذا غسلت فرحها وقيمته فلا بأس وحين (٢) عبد الصمد عن أبي عبد الله (ع) إذا
• تيممت من الحيض هل تحل لزوجك في دعاء نعم (وإن د) على الأول في طهره الشيخ
• لأعظم بقوله عموم الودء به ليدسه من حيث الأحكام الموصوفة بالطهارة ورفع
• لحدث لا بخصوص بعض الوضوءات والأعمال وأورد عليه بعض المحققين بأن عموم
• الدلية إنما يحد في هذا الجمع الذي يجمع اجتماعه مع أثر التيمم فلا يفعل إن
• يكون بطهره بحكمه الحاصل منه مؤثرة في أدلة لوطء بمشروطه بوقوعه حال

الطهارة عن حدث الحيض انتهى وعلى الثاني يصح التحريم

وفي الكل نظر (أما الأول) فلا حرمة الوطء أو كراهته من أحكام بقاء الحدث وعدمها من ما ترتب على رفع الحدث والطهارة (ودعوى) كون رواها من أحكام العسل من حيث هو (بعده) من ظاهر النصوص (مع) أن دعوى عدم شمول عموم البدلية لذلك غير تامة كما ستعرف في مسحت التيمم (وأم الثاني) فلا نفاس التيمم الذي هو بدل من غسل الحيض بالحدث الآخر غير الحيض محل تامل وشكال ويباتي تنقح لعول فيه يصح في مسحت التيمم (وأم الثالث) فلا حرمة الوطء وهو حقه عند

(نعم) يعارضه موثق (١) المصري عن أبي عبد الله «ع» عن امرأة حاصت ثم صبرت في سفر فلم تجد الماء يومين أو ثلاثة هل لزوجها أن يقع عليها قال «ع» لا يصلح لزوجها أن يقع عليها حتى يغتسل إذا لم يسهل عليه في يومين مستلزم لعدم الاكتفاء بالتيمم الصادر منها لصلوتها (وعليه) فدعوى الموثق لا يكون باطرا إلا إلى المسع من مواقعتها ما ذهب محدثه بحدث الحيض. الروايتان حاكمتان على مثل هذا الاتصال كما ادعاه المحقق المحدثاني «ره» (غير تامة) الأساء على ناقصة كل حدث التيمم الذي هو بدل عن غسل الحيض وهي محل تامل واشكال كما سمر عليك في محله إن شاء الله تعالى إذ حمل الموثق على من لم تتيمم لم يصل في يومين بعدد حمله على بيان حكم اقتضائي أبعد (ومنه يظهر) صحب الجمع بتقيد الموثق بهما (والحق) أنه بناء على الكراهة الجمع بين النصوص يقتضي للإبرام بجمع الكراهة مع التيمم عدم ارتفاعها بالمرأة إلا بالعسل ، وبناء على بعمرة يقتضي ارتفاعها بوبقاء الكراهة فتدبر

الخامس (ولو ووطء عمداً عزر) حسماً لما ذهب إليه النصوص إلا أن بعضها وعن عرو واحد التصريح بعدم حد خاص للتعزير ويصاط بنظر الحاكم ، وعن الشيخ أبي علي ولد الشيخ «ره» تقريره بمن حد الراي في آخر حصصها ولم يجد لها أحداً كما اعترف به الشيخ الأعظم .

ولكن الذي يظهر من النصوص هو ربع حد الراي في آخر أيام حصصها

ونصفه في آخرها وعن لكليسي (١) بسنده إلى الحسن المثنى قال سئل أبا الحسن (ع) عن رجل أتى أهله وهي حائض قال (ع) يستعفر الله ولا يعود قلب فعليه ذلك قال نعم خمسة وعشرون سوياً ربع حد الربي و هو صاع لآله نبي أهله خمسة حصة نحوه صحاح (٢) محمد بن مسلم وعن (٣) القمي في تفسيره عن الصادق (ع) يقول من أتى امرأته في الفرج في أيام حصة فعليه أن يتصدق بدينار وعليه ربع حد الربي خمسة وعشرون حلده و إن أتاه في آخر يوم حصة فعليه أن يتصدق بدينار ونصف دينار و بصرى اثني عشر حلده وصفا

كفارة وطء الحائض

(و) بسنده عن (كفر) الأجل في علته الإجماع وشهد له المصنف لنسب سيمر ذلك بعض ما لا خلاف في أنه هل يكون التكفر واحداً كما عن الصدوقين وشيخنا والسنة في حقه وهره وادريس وغيرهم بل هو لمسوق إلى المشهور بين العامة وعن الشيخ في الخلاف السدي لأسما دعوى الإجماع عليه (م) مستحجاً كما أحده لمصنف في المسألة عن رواية الشيخ ومفسره بمختلف ما وجدته بمصنف الرضا ووجدته من ما جرى المناظر بين من نسب إلى أكثرهم بل المشهور بينهم وجهان .

تشهد للأول خمسة من المصنفين كرواية (٤) ورواية (٥) من فرقة أبي عبد الله (ع) في كفارة لطئت أنه يتصدق إذا كان في أوله بديهة وفي وسطه نصف دينار وفي آخره ربع دينار . قلت فإن لم يكن عنده ما يكفر قال (ع) فليصدق على مسكس واحد ولا يستعفر الله ولا يعود ولا يستعذر بوجهه وكفاره لمن لم يجد لسل أسى شيء من الكفارة صحاح (٥) بن مسلم قال سئل عن نبي أمرته وهي طمئت قال (ع)

٢ . الوسائل الباب ١٣ . من أبواب نفي الحدود والتعزيرات من كتاب الحدود .

٣ . الوسائل . الباب ٢٨ . من أبواب الحيض الحديث ٦

٤ . الوسائل . الباب ٢٨ . من أبواب الحيض حديث ١

يصدق بذلك ويستوعف الله تعالى (محرم) (١) الآخر عن البقر (ع) عن الرجل أتى
المرأة وهي حائض ول (ع) يحب عليه في استعمال الحيض ذب و في وسطه بعد
ديار (وموثق) (٢) أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) من بي حائض فعمه يصعد ديار (ومصحيح) (٣)
بحلبى عنه (ع) في الرجل يبع على امرئته وهي حائض و عمه ول (ع) يصدق عمه
سكن بعد شعبة (ومرسل العمي المتقدم نحو هـ عـ عـ

وورد على الاستدلال به وهو (الاول) وهو الاله بعينه كروحه داو
 ون انكامة اعم من الواحدة (الثاني) وهو صدور (الثالث) انه يتعين حملها على
 الاستصحاب لما فيها من الاختلاف نحو يصعب الجمع بين الرابع، انه معارضة مع
 صحيح العيص (٤) سالت ابا عبد الله ع عن رجل دفع المائدة هي طامت قال دعه
 لا يلتبس فعل ذلك قدسي الله تعالى ان يفر به قلب من فعل ذلك اعلمه كذبه ول دعه لا اعلمه
 فيه شيئا يستعير الله وهو ثور راده (٥) عن حمزة ع (عن) لحنس بن سالم (روى) قال (ع)
 ليس عليه شيء يستعير الله ولا يعود وهو يوقى (٦) المشيبت ابا عبد الله ع عن وقوع الرجل على
 امرأته وهي مائة خطا قال دعه ليس عليه شيء وقد عصى به والجمع لغيره في يقتضي حمل
 الطائفة الاولى على الاستصحاب

وفي الجمع نظر (اما الاول) فلاه مع و الى ان في وفي لصوص كفايه
 اي ايضا ظاهرة في الواجب للامر . انتم في فيه مع عدم التخصيص في تركه
 واما الثاني) فلا ان يصح ما وثق به صحاح صحيح (مع) انه لو سلم صحاح سنداهو محتر بعمل
 فدهاء الاصحاب بل و متخيرهم حيث انهم ايضا عملوا به بالعمل على الاستصحاب
 (واما الثالث) فلاه يمكن الجمع اليه في يسهل يستند (صحيح) لاعتنى بوضوح عدم التمكن
 بقرينة خبر داود (وموقوف) اي بصر ما اذا كان لوط . في وسط الحصص (و صحيح) ان
 سلم ما اذا كان في له بقرينة خبر داود . بخلاف خبره الآخر ودعوى انه كيف يمكن

١٠ - الوسائل القاب ١٣ - من ابواب - بقية الحدود والمعمد -

٢ ٣ البنية العامة - ٢٨ - من اجواب القسم حدث ٤.٤

٤-٥. الوسائل القاب من اواب ٢٩ الحصر حديثه ٣٠

ان يكون لواحد على الواحي من اعتد التفضل مع ذلك بمره الامام ع و بعد الاستمعه
 عن حكمه من تصدق على مسكن بعد شبعه (مدفعة) من الارز ذلك عدم حمل المطلق
 على التقييد في شيء من الموارد لغيره من هذه الازمان في الجميع وقد تقدم غير مره
 ان ميزان كون الجمع عرفيا جمع المسافين في كلام واحد وقضى صدور الجميع
 عن شخص واحد في محل واحد لم ير هل العرف بهاب سيما وراو فرسة
 احدهم على ان حر يكون الجمع لمرور عرفه لافلا في لمقام اد حتما جميع
 هذه النصوص في كلام واحد لا يبين ان اهل العرف يرون بعض نصوص لثب قريه
 على بعض الآخر ويجمعون بينها جميعا (واما لرايع) فلان الجمع بين الطائفتين
 ان كان يفرض ما ذكر الان عراض لعدم عن الطائفة الثانية وعدم فاء حد
 منهم بمصوب مع كونه بمره منهم مطر يوجب ضعف ووهب وعدم صلاح حسب للاس
 اليها

واما ما في الجواهر من اجوب عند من حر لثب خارج عن محل النزاع
 بتعدد لموافقة بالخطا والخر من الآخر من حد لثب للاجماعات اني هي بمرله الاح
 الصححة والرويت المتقدمة المعصرة في اعينها وموافقا لفتوى الشافعي في الجديد
 ما لثبو بي حصة واصحبه وربيعه واليث من سعد (فغير شديد) اذا الخطا في حر لث
 ايد به الخطئة لقوله وقد عصى والاجتماع مع معلومه لمذكرك لثب صححة وصلا
 عن ان يكون بمرله الاحار لصححة وموافقة العامة انه تكون احدي المر حقا
 فاما لا يمكن بجمع العرفي بين المعارض (كما) ان مع بعض من حمل نصوص
 المعنى على معنى غير الكفارة بانه يح صحح العصى فالخطا في الصحيح ما ذكره
 (وعليه) فالأظهر هو الوجوب

مقدار الكفارة

فروع الاول لمشهور بين الاصحاب ان الكفارة تس في كل لحص و صف
 في وسطه و ربعه في احد ما كان له من ثمره و حصة من السدة الشيع و ابن زهره والمحقق

والمصنف «ره» دعوى الإجماع عليه (وشهد له) حمر داود المتقدم وكذا سائر ما تقدم
بعد الجمع المتقدم

واما حسن (١) الحلبي سئل ابو عبد الله (ع) عن رجل واقع امرأته وهي حائض
فقال (ع) ان كان واقع في استعمال الدم فليستعترأه تعالني ويصدق على سعة نهر من
المؤمنين بقدر عيوب كل عمر منهم لوجهه ولا يعد فليعدم لعمله به بطرح او يحمل على ما
حمله عليه في محكي كشاف التكم من كون قوت السعة فيه الديار وما صحيحا المتقدم
فقد عرف ان محمول على صورته عدم التمكن ومنه يظهر صواب ما عن الجمع من العمل به
وحمل الديار رواية

ثم ان المصادر من المصنوع والغدوى ان لكل حيض اولا ووسطا و آخر انا نسبة
الى ايامها فالاول لداث الثلاثة يوم واحد ولد بالاربعة يوم و ثلث وهكذا (فما عن
المراسم من ان الوسط من الحصة الى السعة وعليه والوسط ولا حرج من عذاب
دون الحصة الى السعة (وما عن قطب الدين الرازي من جعل لعدة بال عشرة
لانا عادة لانه ثلثا ثلثا حفصا (صعدا)

الفرع الثاني . هل يخص الحكم بوطء ره حبه . نعم الاحقة وحدها فويهم
اشي لاطلاق المصنوع (ودعوى) عدم لاطلاق لها (فيها) ان بعض المصنوع وان لم يكن
له اطلاق كحمر داود لوروده في مقام بان مقدار الكفارة الا ان حمر بن مسلم لم تقدم
عن الباقر (ع) له طلاق لوروده في مقام من حكم من ابى المراءة وهي حائض وهو وان
تضمن حكم الوطء في اول الحيض ووسطه ولا تعرض له لما في آخره الا انه يشب فيه
ايضا حكمه لها بعدم الفصل وبضمنه بغير المصنوع (مع) انه لو سلم اختصاص المصنوع
بالروجه يمكن الايراد بشوته للاحتياط بالاولوية (و دعوى) انصراف المصنوع الى
الحليلة . (مدومة) بعدم المسأ لهذا الانصراف نحو يصلح ان يكون مبيداً للإطلاق
(فما) عن جامع المقصد والمروص والمصنف والشهد من عموم بحكم للاحتياط
هو الاقوى

كفارة طء الأمة

وبذلك كله يظهر شمول الأدلة لوطء الأمة ؛ لكن عن تعميمه والاقتصاد والهاية والسرائر بل المعروف من الأصحاب كما في الحواهر ، أنه يتصدق في طء حاربه بثلاثة امدد على ثلاثة مساكن بل عن الأصحاب دعوى الإجماع عليه ، والكلام يقع في موردتين الأولى في ابتداء لكفارة بغيره الثاني في ثبوت الكفارة لمذكورة له ما الأول (وشهد له) مضاف إلى الإجماع

حسن (١) عبد الملك عن عبد الكريم بن عمرو بن عبد الله (ع) عن رجل أني حاربه وهي طامت قول (ع) يستعفر الله تعالى ربه ول عبد الملك في الناس يقولون عليه نصف دينار أو دينار فقال أبو عبد الله (ع) فلا تصدق على عشرة مساكن (و احتمال) كون المراد توزيع دينار على عشرة مساكن خلاف الظاهر لا يصح (وأما الثاني) فقد استدلل له بالرصوى وأن جامع أدرك وهي حائض فعليك أن تتصدق بثلاثة امداد ، دعوى أن يصعب سنده منجر بعمل الأصحاب ، (وقوله) أن مجرد الموافقة لا ينهض في حربه كيف وعن الروض المسند ربه لا ينهض صحة المدعى ، فيه يظهر في أن المستدعيه وأما الحسن فظهره النص في عشرة امدد لعشرة مساكن (وحيث) لا قائل بوجوبه فبغير حمله على الاستصحاب كما أنه لا يس بالالتزام باستصحاب لتصدق بثلاثة امداد لما سبق بضمه فاعده التامع وفصل الفردين ما تضمنه الحسن .

واستدلال السد علي ؛ حوت لمصدق بقوله تعالى (٢) «افعلوا الخير ، وغيره من الآيات لأمره بالطاعة (يدعوى) أن الصدقة وفرة وطاعة الله تعالى وظاهر الأمر الاحتياط وأما حرج عن ظاهر هذه الآيات ما حرج بدليل ولا دليل على الجرح بها غير شديد (أدلائه) في أنها للاستصحاب لم يثبت فقر ثل الداخله والخارجة وطريق الاحتياط غير محتاج إلى البيان

١- الوسائل الباب ٢٨ - من أبواب الحيض الحديث ٢

٢- سورة الحج الآية ٧٧

عسان على حرمه وظن في الدم . وعندئذ ادعى الحرمة تنحصر لمعصية فشمله
صلاق فونه ر.ع. (١) من نبي الحائض . على لاني (يشهد ادم لمعصية (وحدث)
عرف ان الاقوى هو الثاني فلا كذ . في لواء . في ر.ال.ن . بذلك يظهر حكم
ع. دا حرج حصص من غير المرح فوصف في لرح الحائض من الدم
السدر اذ . لمرته الميتة قبل عليه كذ . لا و حرم مسيل على
سوق الحائض علي . عذمه دمع عدم مدوق عتب ل كذ . عليه . ن حرم وظن
عدم سعيها للحرمة المطلقة (و سسحب ر.ب. الك.ه. بوشق لا يحري)
لكونه من الاستصحاب لعلني (مع) . لا قد عرف غير ميره . ن لاستصحاب
لا يحري في الاحكام الكلة لكونه محكوم لاستصحاب عدم لعل . ومع لصق
تحت انكسرة (لحلاق الادله) و بصر في . الى لحد لو سلم فيها . هو سدوي
لا بصر (و.ع.ا) علي . ن حرمة مؤمن من كحرمة ح . لا يدل على بونها
عدم كونه حرمة ل كذا لا يحري . لو شب في لصدق لا يسعد دعوى حريين
استصحاب بصر . بصدق حتى بصر على عدم حريين استصحاب بصر . لعل كذا
المختار . فتدبر

قيمة الدينار

لما سأل المحكي عن كتب المصنف غير المسمى : اشهد من : جمع المعاني
و لتصفح والمدك والدخيرة . سراج للمدح والحدث . عطاء الدينار . هو
بمثال لشرعي من الذهب المصروب و حذ . لشح الأعظم (و عن) لعلني حوار
عطاء . م. م. م. من لهد . ن لم يكن مسكوكا . وعن الجامع و طاهر مضعة و
للهبة والمرسم و الميث . العبة حوار عطاء قيمة لدينار ولو من غير الذهب و
حذ . جماعهم . محققين عليه لمحقق يهدي .

• استدلال بظاهر نص كما في سائر موارد (وفيه) ان من العرف
لا يهتمون من الأمر بعطاء . يكون مخصص للتمسك حل خصوصانه في بحكم بل

المساق، إلى إدهم ليس الإرادة لمقدار من حيث المبدأ (وبؤيده) الأمر بعتاء، لصف
والربع فإن الظاهر بقرينة عدم كونه مصروبين في زمان صدور الروايات وعدم إرادته
تسليط المستحقين على النصف والربع المتاع (إنه) يريد بهما لفظة وبقرينة السياق
يحمل الديار أيضاً عليها وذاً الأقوى هو الآخر

واستدل للثاني (بأن) ظاهر النص أن كل يقتضي القول الأول ولكن من جهة
تعدد عالٍ الاسم وأن لظاهر من النص هو الشيء الخاص المصروب في ذلك الزمان
وكان ورثه مثقالاً شرعياً لا كل مصروب كان مثقالاً من الذهب يتعين حمله على إرادة
لفظة، ولمقدار من الذهب والثاني أولى لدوران الأمرين لتعسف والتجسس والاصل
ينص الأول مصفاً، إلى كونه أقرب إلى الحقيقة وإلى الاحتياط بحصوصة الذهب (ودعوى)
أن الأمر ذلك سقوط الأمر بالتصدق لعدم أمثاله وقاعدة المسور غير ثابتة سعوت تشمل
المقام كما اشترط الله في هذا الشرح مراعاة (مدفوعة) بالاجماع على عدم سقوطه بالتعدد
(وفيهِ) أن دخل السكة القديمة في صدق الديار ممنوع والتعدد إنما يصلح أن يكون وحياً
للاقتصار على المقدار من الذهب والفضة في مورد التعدد لأمطلق (وإن) المراد من
الديار هو المثلث الشرعي من الذهب فلا فرق بين المصروب والشر (وفيهِ) الظاهر
كما هو المسوب إلى الأصحاب دخل المصروبة في مدققة (محصلة) أن الظاهر هو الاحتراء
بالقيمة مطلقاً وإن كان الاحوط لاحتمال من البعد

ثم إنه هل الصاط قيمة وفي الأداء أو وقت الوعد أم وقت مشروع الحكم، أم أقل

لقيم الثلاث أم أكثرها، وحوه وأقوال

وحق القول في المقام يقتضي أن يقال إنه إن ساء على أن الواجب هو الديار
خاصة وإنما يختص بالقيمة في صورته لتعدد وكانت القيمة مسقطه للواجب فالأظهر
هو الآخر لأنه مع عدم إعطاء الأكثر ثبت في سقوط الواجب والاصل يقتضي بقاءه و
ما إن كانت القيمة بمسب في النعمة (صحت) أن مدرك ثوبها ليس إلا الاجتماع
فيقتصر على القدر المتعين وهو أقل القيم الثلاث

إما ساء على ما هو الحق من أن الواجب في الأصل هي قيمة الديار فالظاهر

كون المصط فيه وفي لاداء اذ الطاهر من الدليل ان المصوم به هو التصديق به
للدين من العادة لملاحظة عنوانه الى حين لاداء و يؤيده انه لاشبهة في
حوار اعطاء الدين نفسه و ان يقص قصته عن ماله من لقيمة في غير ذلك
الوقت (وبذلك) يظهر صعب الاستدلال لكثير منه وفي الشغل و لثالث بها
مكون ملاحظة حسن جعل الحكم فتدبر (محصل) ان الاقوى ان اعرض عنه
وفي الاداء

شأن يعتبر اعطاء كفارة لاهداد ثلاثة ما كس لكر مسكين من الاجماع
لمعول الذي هي لعمدة في مشروعتها و ما كفارة لدينار فلا خلاف احده في
حوار عطاء لمسكين حد كذا في لحوار (ويشهد له) حلاق الادلة بعد عدم الدليل
على اشتراط لعدد (بعم) الاحوط جرحها على سبعة ما كس بمقدار ما يكفي لكر
منهم قوت يومه لحسن الحلي المتقدم . او عشرة ما كس لحسن عدد لملك المتقدم
لاحتمال عدم احصائه دامة وان كان ذلك خلاف الطاهر . واما الاحتياط فليست فلم
تقف له على مستند

حكم تكرار الوطء

لو تكرر الوطء فان تحلل المكسر بسبب فلا اشكال في تكرار الكفارة ، و ان
كان مذهب شارح الممتع على ما سبب اليه وجود خلاف فيه لانه بعيد (وماد كره)
بعض الاعظم من انه لو قبل فيما ياتي بالتدح لاحتل التداحل في السبب
كان اللزم القول به و عدم وجوب لكر (عريب) لان من يقول به فاما
يقول بان السبب هي بطسعه لمداقة على الواحد والمتعدد و هذا اما يوجب عدم
لتكرار فما لم يتحلل المكسر و الا فبعدمه لو وطء صدق تحقق الطيعة فتجب
عليه الكفارة .

واما مع عدم الحد فيه افعال . (الاول) . لروا السكرا مطلقا ، وهو المحكي
عن لشهيدين و المحقق الذي و العريد في شرح الممتع (الثاني) . عنده
كك ، و هو المسوب الى الشح في المسعود والحلي في السرائر . (الثالث)

لتفصيل بين ما اذا كان العدد المتكرر في وقت مختلف الكفارة فيه كما اذا وطئها
 في الثلث الاول ثم في الثلث الثاني مثلا وجب التكرار وبين ما اذا كرر الوطء
 في كل ثلث فلا يجب وهو المسموع الى المعتمد والمحقق والشهد في الذكرى
 ما حصى التقيح والمدالك

واستدل لعدم لزوم لتكرار مطلق (د) بتعلق الامر بشيء على مذهب لا يقتضي
 الا سببه وجود الماهية من حب هي من غير نظر الى الأفراد والمهية كما تتحقق
 بمجرد واحد يتحقق بالافراد المتعددة فلا تصور التعدد في سبب هذا فيما اذا
 كان لدليل في مقام بيان عدم يربط عليه الجزاء المسبب والا
 فلا يسمى التاميل في عدم التكرار حتى مع سببه الافراد بعد احتمال كون فرد
 وهذا لما يعتبر في تاتر الماهية ومن ذلك كون الفرد غير مسوق بمثله (و) به لو سلمت
 دلالة الشرط على سببه كل واحد من واد لو طء لاداء الدينار لان مقتضى اطلاق
 الجزاء وحده المسبب (و) بان لمع في الموارد الخاصة يورث الوثوق بان ظهور
 الشرعية في سببه كمن فر من الأفراد مستغلا غير مطابق للمردود به لا يجب معه
 الاسباب العقلية مع الاسباب الشرعية لان معرفة عدل بحجور ووجه على امر واحد
 (و) بان المسبب هو صفة التعدد بدو بعد سبب الطلب يستلزم تكدي لطلب لاتعدد
 متعلقه او قد يجمع الاحكام المتعددة في قسم واحد لك كذا (و) بان الفعل
 لواحد يمكن ان يكون كاف في تحقق التكليف ان علم تعددهما كما في
 الاعمال

في الجميع نظر (اما الاول) فلان الفصه الشرعية كالفصه الحقيقية تدخل الى
 فصايا عديدة اذ ادات الشرط اما وضع لتعمل مدحولي موضع العزم والتقدير
 ثابت التالي على هذا القرض (وعليه) فظاهرها كون الشرط فيها ملحوظا بحوال الطسعة
 بصرية لملحوظة بحصول الوجود المعادل للعدم فمقتضى اطلاقها كون كل فرد من
 محصلاتها سببا وموجدا لحصول مبروحه ان يكون اثر الفرد الثاني عين اثر الفرد
 الاول او غيره ولا يلزم اصل ضمن الثاني معتصما بكون المسبب بتكرار افراد الماهية

واحتمال عدم كون الدليل في مقدمه من تمامه بشرطه على المستحلف خلافه من إطلاق
 من به رفع احتمال عدم امره بخاصة في القول الثاني في سببه الماهية
 وبما، الثاني احتمال منصرف جازم الحد من كل واحد من جهة لانه فيما ذا تعلق طلب
 وجود ماهية واحدة من جهة به في معنى بحث معقولة من جهة بعض عدمه مطلق
 بصادق فهو اعني ادل بوجهه في معنى طمان بماهية من جهة فليس مقصود
 لاطلاق الآخر، وهو من جهة من معنى في معنى من جهة من جهة من جهة من جهة
 يتحدد من جهة والتوهم لمرتب من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة
 لدليل على ذلك كما لا يخفى في ذلك من بعد ان لا حتى لو دللنا على ان
 على الماهية من جهة للمعنى لا يوجد لاطلاق من جهة في ذلك فلا شوب
 ستعمل الجملة الثانية للمعنى لكونها لا تتصل مع المعنى في ذلك فيكون من
 فيلزم معروف لا يوجد من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة
 على وجه توجب الاحتمال من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة
 شيء حاصل هو من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة
 او اما الجاهل فلا من جهة خلاف الدليل من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة
 من جهة لوجوده من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة
 من كقول الى محله في ذلك، لقد شعر انك في جميع ذلك في ذلك على الكيفية
 من استدلال القول الآخر من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة
 من لشرطه لماهية هي واحدة لا كذا من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة
 من ان وقع في وجه يحتمل فيه من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة
 الجراء (وهو) من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة
 التمام لذلك حتى في التصور (وهو) من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة
 يؤيد المحقق ان المستند من بعض من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة من جهة
 في بعد المعصية بعد له طاعة ولا مجال لشك في سببه

حكم النفساء

العاشر الحق بعضهم النفساء بالحائض في وجوب الكفارة بل بسبب إلى ظاهر الأصحاب و عن مذكرة المصنف به لا يعلم فيه خلاف

واستدل له (بالإجماع) على أن النفساء كالحائض تدعوى أن معصية إطلاق معتددة ذلك (وعوله) (ع) في صحيح (١) زرارة بعد إرخاخ النفساء إلى لعادة و يجب لاستطرد عليها والعمل بوطء المستحاضة ، و لحائض مثل ذلك سواء كان ، قطع عنها الدم والا فهي مستحاضة تصنع مثل النفساء سواء ، الحج ، تدعوى أن مقتضى إطلاق التبريل ثبوت كبر حكم ثبت لاحدهما للآخرى ، والا فلو احتضت لحائض بحكم وهو وجوب بكفارة على من وطئها يلزم التخصيص في هذه الدلائل (بحر) (٢) مقرر عن أبي عبد الله (ع) (سأل سلمان (رس) عليا (ع) عن روق لولد في بطن أمه فقال إن الله تبارك وتعالى حبس عليها الحصة فجعل روقه في بطن أمه ، الذي هو مستند ما اشتهر من أن النفساء حصص محبس

وفي الجميع بطل (أما الأول) فلا به وإن تكررت دعواه في كلمات الأصحاب ولعله كذا أيضا - ألا - أن القدر المنبسط من معصية أحكام لحائض أي التكليف المتوخية إليها لا مثل هذا الحكم الثالث لمن وطئها يؤيده ما عن المحقق في معشروا شرابع العدول عن هذا التعبير إلى التفسير بعوله يحرم على النفساء ما يحرم على الحائض ويزياده ويكره (وعن) المسبب ذكر المسدود في مورد مخصوصة (وعليه) فوفوق الاستثناء من بعض نقله الإجماع لما يكون من أحكام غير هذه قاعدة المسدود لا يصلح أن يكون دليلا على عموم القاعدة سحر يعتمد عليه (وأما الثاني) فلا أن المقصود بياحه من دليل التبريل ثبت ما للعدول عليه من الأحكام للعدول فمقتضى إطلاقه ثبوت حصيلة ، لا العكس كي يصح التمسك بالإطلاق ، أصالة عدم التخصيص لأثبت

١- الوسائل الباب ١ من أبواب الاستحاضة حديث ٥

٢- الوسائل الباب ٣٠ من أبواب الحيض حديث ١٣

ما شك في ثبوته من احكام لم ير للمرسل عليه (وحدث) انه في الصحيح بر لب الحائض
مرلة لمساء فالاسيل لى الاستدلال به في المقام (وما الثالث) فلا الظاهر و قد
في مقام يان قصة خارجية لاشريه تنزيله ، فاداً ما صرح بدخاعة منهم سد العروة
من انه لا دليل على الحكم المربو . هو لصحيح

ثم انه على فرض الثبوت والقول بتكرار الكفارة بتكرار الوطء ولو ثبت بوطء
و حد منوط على تمام لم يمس فهل تحب الكفارات الثلاث ام لا تحب لا كفارة واحدة
وحيث (قد استدل) للاول بصدق له طء في الاول والاخرى بوسطه وحب عليه دينار
وبضعة وربعة (واورد عليه) انه على فرض تمامه كون لیس هو كذا و حد من
بمحصلات المسألة لا يثبت في ان لم يمس في القرية به طء لم عرف فمثل استكلم لى يعد
المقدار المتصل به فرداً واحداً عرو لا ترتب عليه الا مس واحد (وعليه) فالوطء
بمفروض ما به و حد لا يثبت عليه الا كفارة واحدة (وقد) لا النص بما لو
حاصبت المهرثة في ثناء لوطء و قد لا يثبت في وجوب الاجزاج ومع الآية تحب
الكفارة فكما انه في العزم يكون الوطء محكوماً بحكمس فكذلك في المقام
وثاناً بالحل وهو ان الوطء الواحد لموجب للكفارة بسبب وقوعه في الاول والوسط
لاخر يحل ولواعظ الى الاخر لم يمسره كما به في المثال لموجب للكفارة
سبب وصف الحيض مبين عن غيره وان ثبت قلب الوطء لو حد لاحد صدق الوطء
في الاول والوسط والاخر سبب للكفارة بسبب كونه

ولكن يمكن ان يورد عدس الوطء بواحد لا يقتضي بدات الا كفارة و حده
لا انه اد كان في الوسط والاخر لا يكون بمسح لالصب الديار وربعة و ليس
به م يقتضي لرايد و قد فرض شمول العزم على الجهة لمعتصبة للرايد و هي
الوطء في الاول علب هي على م يقتضي لصب او اربع فتدبر فلاظهر هو

القول الثاني

حرمة العبادات المشروطة بالطهارة عليها

(و) السبع (لا يعتقد لها) أى الحائض (صلوة ولاصوم) ولاغيرهما من العبادات

للمشروطة بالطهارة بالاحلاف وعن غير واحد دعوى لاجماع عليه (وعن المصنف في
المنتهى هو مذهب عامة أهل الاسلام وعن شرح المصنف به ضرورة (و يشهد له)
حملة كثيره من المصنفين لو رده في باب نجاسة العبادات المذكورة فهذا مما
لا شكال فيه ولا كلام اما الكلام في ان لحرمة المذكورة ذاتية او شرعية
وهي ذكر ادلة لطرفين لابد من التعرض لهما من الاول في سائر موضوع
الحرمة. الثاني في ثمره الخلاف المذكور

١- الاول فلا شكال في ان موضوع احتمال الحرمة ابدانه لسائر ذات الامر كـ
تجعلي مع قطع لفظ عن قصد التمسك بعنوان واحد بالاحلاف عديم في عدم
حرمة عليه بقصد لتعلم مصاد الى عدم مساعده الادلة المذكورة لاثباته عليه كما
انه ليس لموضوع هو ذلك الامر كـ بقصد التمسك حرما و حتم لا يجمع ممكنه
لا يفعل الشيء عنهم لان حسن الامانة بالحرمة الاحتمالية دائمي لا يفعل الشيء عنه
(و مع) عدم امكانها ايضا لا يفعل الشيء لعدم لغيره لانه كالأمر لا يعلق بعرض المقدمه
بن الموضوع اما الامر كـ التجعلي بشريع فيكون التشريع بحسن محرم من حيث
كونه تشريعا ومن حيث كونه تشريعا خاصا و الامر كـ المعمول شرعا يعوق
المحصص و لتدليل و اظهار الموديه الذي لا يوقف صدق العادة عليه الاعلى يعلم كونه
ادما يلق الحصوع به وقد كشف لشارع عن ذلك بالامر له لس للعرف ما يرق الي
كشفه (وليس) هـ هو مراد المسبوق حيث نسب اليهم لغول بعدده لذاته في حال
ما تكون عده بالامر (فان قلت) ان العادة بهذا المعنى ايضا لا يسمع اسبى عنها لان
ان كانت رده حسب ذاته فالشيء عنها اما يكون كالشيء عن الامانة و ما في حيز
حسب الذاتى ما يعنى عن الشيء (قلت) ربما يكون في الممكن من لا حسن و يوجب
عدم كونه لايف يظهر لعدوية فيكون العادة منه فصحح المصنف الشيء و الظاهر
ان الموضوع هو الثاني ادلالة المصنفه للشيء عن عديم ان استند منها لحرمة
التشريعية يصعب استفادة الخصوصية منها

ثمرة الخلاف

و هو الموضع الثاني وهو من ثمره خلاف متعدد كروى ثمرة امرائ
احدهم حرمة الأنسان بالصوة بذاعى ان عمده بالذات سوء على لحرمة الدنية و
عدم حرمة سوء على الجريمة الشريفة لعدم قصد الأمر الشرعى ، ثانيا حصول
الاحتمال لمطلق لو شك في الحسن بان الصوة بذاعى حصول الأمر سوء على
لحرمة الشريعة ، عدم حصوله ، سوء على لحرمة الدنية لدوران الفعل بين الوجوه
و لحرمة فالقوله موجب بالاحتمال من جهة سوء جهة

و يمكن ان يوضح في ان عدم تمامه شيء مهم ما سوء على كون
موضوع الحرمة هو لم كسب العلمى شريعة فواضح وان سوء على كونه هي
بعدمه در ولا خلاف من لار والصلاة بذاعى ان عمده على يقول بالحرمة
المدافعة ، ان كان من لا كلام وب ان ليعذر هو ذلك سوء على يقول
لحرمة انشأه ، لا يحصل ان يكون مرأ لثقل به عدم صحة الصلاة
و هو من ان كان عمده هذا لانه الشريعة ، صحيحه ان ان بها بعض
العمدة الدنية

و ثمره الدنية والامة عدد من لدم من الحسن و غيره ، ان الصلاة
بذاعى الامر لاجله ، لا تخفى من حرمة على لعولن ما على لقول بالحرمة الشريعة
فواضح ان على القول بالحرمة انية فالله د ب ب لاحتلال الامر يكون
قصد الصلاة عن الامر الشرعى عوقف على وجود الام واقف ومع عدمه لا يكون
الجنس ، صفة الصلاة عن غيرها ، حرى على فرض وجود الامر و كما يكون
قصده للصلاة يقول لتخص ، لدان وعلى فرض عدمه لا يكون قصده لأك
و لا يحصل المخالفة للحرمة كي لا يتمكن من الاحتمال فبدرية دقيق ، فتحصل ان
الاقوى عدم ترتب ثمره على الخلاف المذكور

أدلة الطرفين

داعى ان هذا علم انه قد استدل بالحرمة الدنية ، بظهور أكثر معاهد

الاحتمالات المشتملة على الحرمة ونحوها في تلك (وخصوصاً) (١) الاستظهار الدالة على وجوب ترك العدة ونحوه عند احتمال كونه حبساً وقد ساء في بعض الاحتياط ولولم تكن حرمة الصلوة دالة كان الاحتياط فعلها برحاء المطلوبه ولم يكن الترك احتياطاً (وإن) موضوع الحرمة السريعة الشريعة العلية لا العمل الجوارحي وانه من لصوص ان موضوع الحرمة هو الثاني (وإن) يصح من لصوص النبي عنها لظاهر في الحرمة بل في بعض التصريح بالحرمة عدم نحوه ونحوهما من ما يكون طاهر في ذلك وفي صحيح (٢) رآه إذا كانت المرثه ثابتة لا تحولها الصلاة ففي صحيح آخر إذا دفنته يعني الدم حرمت عليها الصلاة وفي ذلك تعد الصلاة (و صحيح) (٣) حلف من حمد المتقدم الوارد فمن شئت حبس به العدة فلتتق الله تعالى فإن كان من دم الحيض فلتمسك عن الصلاة حتى يرى طهره ولمسك عن طهره وإن كان من العدة فلتتق الله تعالى وتوضأ ولص ١٠ فانه كالصريح في أن الأمر دائري للمحدودين من الموارد مما لا يمكن فيه الاحتياط ومعلوم أنه لو لم يكن الصلاة معروفة عليها ذلك كان الاحتياط في محله (و قوله) (ع) في حرمة مسعدته ان يحلف من يصلي على غير وضوء ان تأخذه لارض حسف

وفي الجمع بطر (١) ما لا أول ولا آخر من يظهر بعض معارف الأحكام المشتملة على التعبير (الاتقوا نحوه وحش) ان لم يرد أحد، وحمل الثاني على الأول ليس بأولى من العكس فالسبل إلى الاستدلال به (واما الثاني) فلما عرفت هي مقدم ذكر الثمرة من الاحتياط المطلق ممكن ويتحقق بالفعل على القول بالحرمة الذاتية ايضاً (مع) انه لو سلم ذلك بما ان لم يرد الاحتياط ليس هو الاحتياط المطلق فالأمر بدور بين حمله على إرادته الاحتياط من جهة ومن حمله على إرادته الاحتياط بلحاظ الوفاء ونحوه ليس بالأول دلي من الثاني (وما الثالث) فلا للمعصية في محله كون

١- الوسائل - الباب ١٣ - من أبواب الحيض

٢- الوسائل - الباب ٣٩ - من أبواب الحيض - الحديث ١

٣- الوسائل الباب ٢ من أبواب الحيض حديث ١

العمل ايضاً حراماً وليس المحرم خصوص العمل الحثاني بل لحرى على طلقه ايضاً
 حرام لأخط ماورد في المحرمات الدعية مثل صوم الوصل وبحوه (واما الرابع)
 فالان الهى فيها وغيره من الالفاظ الطاهرة في الحرمة الدنية في نفسها لورودها في
 مقام توهم اللزوم لاستبعادها سوى عدم الامر كما ان الامر الوارد عقيب الخطر
 او توهمه لاستبعادها سوى عدم الحرمة (مع) ان ثبوت حرمتها لتشريعية من
 الخارج وكوبه بدعته يصلح ان يكون قريبه لصرف تلك الالفاظ عن مآثرها وحملها
 على الحرمة التشريعية (مصافح) الى انه يمكن ان يقال ان متعلق لى في هذه النصوص
 هي الصلاة بعد لفرة اى انى نامى في غير حال الحيض كك كات تعمل
 (وعليه) فظهورها في الحرمة لتشريعية لا يسكر (واما الخامس) فانه انه يدل على
 وجوب محض عند الاشتناء وعدم العمل بالاستصحاب وليس الاقوى مقام بيان ذلك
 ولا يستبعد منه عدم صحفة الاحاطة ايضاً (واما السادس) فانه لو وده في مقام بيان حكم
 من استلى بقوم حصة واقف لهم الصلاة وسئل (ع) عن حكم صلاته معهم وهو على
 غير وضوء . ينص عليه ادلاريب في عدم ايلة النصف على غيرها من (ادلة) (فتحصل)
 مما ذكره انه لا دليل على لحرمة الدنية وان الاقوى هي الحرمة التشريعية فمما هو
 ظاهر المتن هو الصحيح الموافق للدلالة

ارتفاع الحدث مع الحيض

(و) ثمن (لا) بعدد (طهاره رافعة للحدث) كما في لمترو عن لمسود
 و لسرائر و لجمع والمسمى وانقواعد غيرها روعن المعسر لا يرفع له حدث و
 عليه لاجماع (و يفتح) لعول في المقام انه ساء على كون الاحداث الموحدة للاعسال
 و لوضوء حقيقة واحدة وان الاصغر مربة ضعفة من الاكبر وعليه يستل لعول بان
 تداحل الاعسال عزمه فلا يسعى التوقف في عدم الارتفاع لعدم مغفولة الارتفاع
 حال وجود الموحب ولو حدثت واما الدالة على الارتفاع بعين طرحها وحملها على غير طهارتها
 على هذا المسمى (كما انه) ساء على القول بان يحلل الموحب بين احراء العسل مطلق
 له ولو كان موحباً لعل احرع عن الذي اشتغل به لا يرتفع الحدث والحيض حدث

طاف بدافنس كونها حائضاً في صحته وحياتها من انه لكونه غير الدحول في المسجد
 يكون منب عنه في الواقع فلا يصح ومن ان معبود الطواف اعم من الكون في المسجد
 من وجه وان كان احص من الصلاة بحسب الخارج فاللهي عنه مع الكون في المسجد
 والقمر من انه لاجل لاجل بلخص من رفع فصيح وهو لا قوي انتهى (غير تام) كما
 يظهر لمن تأمل فماد كرهه هذا كله مصفاً الى ان الطواف الواجب يتوقف على الطهارة
 المصادة للنجس (مع) ان حمله من لصوم من تدل على ذلك وبما ان الكلام في ذلك هو كقول
 الى كتاب الحج

(و) العاشر (لا) صححها (اعتكاف) بالاحلاف اذ لا يحسنه لدسوى الكون في
 المسجد (وحيث) انه محرم على الحائض فلا يصححها لما شير الله في الطواف (مع) انه
 يشتر طهارة لصوم وهو لا يصححها

بطلان طلاق الحائض

(و) العاشر عشر (لا يصح طلاقها) ولا سها ه على المشهور بل بالاحلاف فيها
 من عن غير واحد دعوى الاحماع عليهم وشهد لهما حمله من لصوم في موثق (١) اليسع
 عن الباقر (ع) لا طلاق لا على شهره في صحيح (٢) زرارة عن عمار (ع) قلت له كيف الطهار
 فقال (ع) يقول ان رجل لامرأته وهي طاهر من غير حمار الحج نحوها غيرهما هذا اذا كان
 الروح حاضراً وكنت البرهة مدحولا بها لم تكن حاملاً الا يصح صلاتها بالاحلاف
 لصحيح (٣) الختمى عن الباقر (ع) خمس يطلق على كل حال المستس حطها والتي لم
 يدخل بها زوجها العائس عم زوجها التي لم تحض التي قد حلت من الحيض نحو غيره
 ولا حل حكومتها على الأدلة الدالة على اعتدالها بعد غلبتها وان كانت السه يسبها
 عموماً من وجه ولا فرق في الدحول بين العائس لا طلاق الأدلة

كما انه لا فرق في البطلان من ان يكون حبساً وحيضاً وبالرجوع الى التعبير

١- الوسائل الباب ٩ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ٣

٢- الوسائل الباب ٢ من أبواب الطهارة حديث ٢

٣- الوسائل الباب ٢٥ من أبواب مقدمات الطلاق حديث ١

أو التخيير بين الأعداء المذكورة سابقاً لأن ذلك مما يقتضيه دليل الحجية ولو ظفّر في صورة التحسر بعدمضي ثلاثة أيام قبل احتسابها بالحيض لى السواء لسعة واحتدت التحصيل أنها بطل الطلاق ولو احتد ذلك يكون الطلاق واقعاً في زمان محكوم شرعاً بكونها حائضاً فيها (أو دعوى) أنه بما يحكم بمن زمان احتسابها لأقله (مدفوعة) بأنه لا مدع من صفة حبسها يوم من زمان الاحتساب على ما هو الحق من القول بالكشف في باب الأحارة لحدود من ذلك التردد في المقام وقد حققنا في حاشيتنا على المكسب (مع) أنه في خصوص الفرص لا محض عن الالتزام بذلك والألزم الفصل بين أيام الحيض وهو كما ترى مضاف إلى ما ستعرف من الحكم بالطلاق مع عدم حثها لتحصيل ولا عدمه وبذلك تسهر بدلوها عدم التحصيل صح ولو ما تنقل لاحتساب بطلانها لعدم إقرار الشك بطلانها ولا وفاقه

وبو ظهير ولم يعمل صحيح ما قبله لأن الدليل إنما دل على بطلان طلاق الحائض وهو لا تصدق على من يهرب منه ولم يقتض، وقد سأل إلى الأصحاب من لصحة هو الأقوى

لا يجب عليها قضاء الصلاة

(و) الثاني عشر (لا يجب عليها قضاء الصلاة) بإجماع علماء الإسلام كما في مبداه شعبة الأعظم عن السرائر والمعتبر

«يشهد له بصوص من نصيبه من متواره كحسن (١) الفصل من شأنه من الرصد»
 «ما صدب الحائض بقضى الصلوة ولا تقضى الصلوة لعل شتى الح وحسن (٢)
 بحسن بن شد فب لابي عد الله «ع» الحائض بقضى الصلوة قل «ع» لا قلت تقضى
 لصوم قل «ع» نعم فب من ابن حاء هذا قل «ع» ان اول من قاس بدس
 ويحويها غيره

م أنه من يحض لحكم بالصوم أيومه م نعم غيرها من الفرائض الموقته
 لثني بصادف أوقتها يوم الحيض «حسان بن قولان» «كأن صاهر ما عن جامع

المعتمد من أن عدم وجوب قضاء الصلوة لموقفه موضع وفيه من العلماء عدم قبول
بوجوب القضاء

وكيف كان فقد استدلل للاختصاص من ما يصر به الصلوة في خصوص الغيب إلى
المومية فراجع في غيره إلى عموم ما دل على وجوب قضاء الغيب
أو دلت عليه ببعض صدق لقوات من عدم في هذه المكث للتكليف بالفعل في
الوقت وأخرى بكونه مكلفه لا كالبال يصدق القواب (أجاب) عدم وجوب القضاء
ليس مطلق بصدق بقوت فقط بل المستبعد من الأدلة أن كل صلوة يمر كسب يجب
فصاتها .

أقول يفتح لقول في هذا الأمر عدم جوبه في شيء من الغيب في الخبر
أحد من هذا الشرح في كتب القضاء ويطر ولكن يمكن أن يكون على ما يصر به
أما في بدوياً رشت من عدم الوجوه ولا يصلح أن يحد به الاستدلال فمعنى أصلا في
الخصوص عدم وجوب القضاء في دعوى أن في بعض خصوصيات غير وجوب قضاء
الصلوة بالبالا، وفي كذا يوم وليلة وفي كذا أي (١) يصر في له في ذلك دلالات
بعض الصور ولا تعصى أصده في (٢) لأن الصور أم هو في السنة شهر و صلوة في
كل يوم الحج و احتصاص هذه لعله بخصوص المصنف في صحيح (مندقة) من أمثال هذه
المسرات ليسب عملاً جعته وإنما هي من الحكيم والمتخصص ولا بد من الحكم
مدايرها (مع) أن فهو حرام أي يصر في يجب لعله في ذلك لو سلم بعض برفه عن
مدهر لحر القصر لمعده الصريح في أن لعدم وجوب القضاء عند السبي ولا يصح
المسند بمفهوم هذا الخبر لعله عن غيره من وجوه هذه العلة في دأ الأقرى هو عدم
وجوب القضاء . وفي تمام الكلام في حصص صلاة الغيب في الجزء الرابع
من هذا الشرح ما صلاة الصوف والظاهر عدم كونه من لموقفه التي بقوت
بقرات وقتها

وفي الحاق المصنف في وف معن انعوا في الجنب بموفقة قولان واستقر

فی محکمی جامع المذاهب وحوب النساء (و یعدل بعد عموم مدل علی وجوب قضاء
 عوائب من الصلوات (وفید) عذری الی اصلاح مدل علی بقی لوجوب عن الحائض کما
 تقدم والی ان شمول مدل علی وجوب القضاء فی نفسه للصلوة الواجبة بالنسبة لمحمد
 نظر بل مع ذلك لارادة تحسین دلائل الدیة للنداء لافى مثل سئلوا المندوبه
 او حیف دعوى بوءه لندر من هذا لعل مع لا یقبل لان بعضی وتمام الکلام فی
 محله (به) یکشف بالحیض قضاء البدل اعمد مشروعه لندوب والادوب والافباء وما
 فیها من شیخ الأعظم و... من سلب انما هو منه ذالم یکن النذر تعلی بذلك بوقت
 الشحیض من تعلی بوءه کما لو نذر صوم کل خمس من اتفق الحیض فی بعض
 بحیث لا یکف عن قضاء البدل (عبره) ان ذلك من لم یوجب قد لندر مطلقا
 لکنه یوجب قضاء فی ادم المذاهب واد مشروعه بعض اعمد لا یکتفی فی صحة نذر
 المجموع بعد اعسار لمشروعه فی المتمتع واد لا یجب عدم وجوب القضاء
 اما البدل المعس فی وقت ووسع دا احرب المعس المندوب حتی حیض مع
 عدم وجوب قضاء لصیوة المندوب مطلقا لما شر دله انما لا شبهة فی عدم ادمه
 علی شمول ذله المقادیر یجب یجب القضاء کما عن جامع المقاصد اما لا وجوب
 فویوم الاول و... من المصوص هو بقی قضاء ما سید عدم الا بیان به من الصلوات
 لی بعضی وکان هو السبب لم یحضر لذلك (وعنه) فترجع لحائض فی ذلك الی عموم
 مدل علی وجوب القضاء

الحیض بعد دخول وقت الصلوة

وهو یح لایل انما یجب بعد دخول الوقت فقد یكون ذلك بعد بعضی مبدء
 وجوب من صیوة یجب حاله وتحصیل الشرط کک وحرى تذکر قل من دات
 ما فی الصورة لاولی فالاشکال لاجلای فی وجوب القضاء عنها لعموم مدل علی وجوب
 قضاء القائمة بعد احیاض مدل علی بقی القضاء عن الحائض به اذا کان الحیض هو

السبب الوحيد لقونه كما هو الظاهر من لخصوص، والحسن (١) أن الحجاج قال سئلته عن امرئته تطمئ بعد ما تروى الشمس ولم تصل الظهر هل عليه قضاء ثلاث الصلاة قال (ع) نعم وهو وثق (٢) يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله (ع) في أمره دخل عليه وقت الصلاة وهي ماضة فأحرث الصلاة حتى حاص وقت (ع) تغصى دأبهر

وما رواه (٣) الفصل من يونس عن أبي الحسن الأول (ع) في حديث وإذ أدت المرأة الدم بعد ما مضى من روال الشمس أربعة أقدام فلبسك عن الصلاة فاد، ظهرت من الحبس فلتغص صلاة الظهر لأربع فالتظهر دخل عليه وهي ماضة وخرج عنها وقت الظهر وهي ماضة فصعدت صلوة الظهر فوجدت عليه قضاء فغصت وورث منه خبر (٤) أبي عبد الله ولعدم الدليل بمفهومة يتعين نزع من ماضة وحمله على العمل لشرطه من المفهوم وأما ما احتج به المحقق الهمداني .ه من أن قوله فصعد الح بمرة واحدة التعليل لوجوب القضاء ومقتضى عموم وجوب القضاء في كل مؤخر صدق لصريح والتعقيب من تلك الموارد ما نحن فيه (غير شديد) دما إلى أن صدق لصريح والتعقيب في المقام حتى مع حملها بالحبس محل نظر بل منع أن ثلثة المصوصة هو التصريح بعدم الاتيان في وقت الظهر مع أنها كانت ماضة في تمام وقتها (وبصورة أخرى) أنه (ع) ارتد لتصريح الموحب للقضاء على دخول وقت الظهر وخرج عنها وهي ماضة ولم يصل فلا سبيل إلى التعدي إلى المقام، وعرب من ذلك استدلاله على لمجتها به حيث قال ويدل عليه في الجملة ما رواه فضل الحج .ه بصريح في أنه يجب القضاء إذا كانت ماضة في تمام الوقت عايه الأمر يدل على أن وقت الظهر يكون إلى أربعة أقدام لأعرب الشمس فتدبر .

ثم إنه من يعثر على مقدار سبع الظهر .ه يكفي كونه بمقدار مجرد فعل الصلوة كما عن نهاية المصنف .ه به بعض الأعلام .ه وحجها

فدأبتل للاول (بعدم) صدق القوب في القرب (وبان) أدله على القضاء الحائض يدل على أن كل صلوة كانت وكان فوتها مستند إلى الحبس لا يجب قضاؤها

ولأرب أن فوب لصلاة هـا مستند الى الحبص فلا يجب لقضاء

وفيها نظر (أما لأول) فإنه لأرب في صدق لقوب على ترك الصلوة للممور به في لوقت وإن لم يعاقب على تركها كما في المعام وبدا لو عدم قبل لوقت بمصاحبه الحبص يجب عليها بحصل الطهارة قبله والآنس بالصلاة في أول وقتها ولحمل بذلك لا يوجب ارتداع، التكدف (وعليه) فهي مكلفه في لوقع بحصل الطهارة قبل الوقت ولأنس بالصلوة (وحيث) بها تركها فيصدق الموت فوجب عليه القضاء لعموم أدلة قضاء العائنة.

(وأما الثاني) فإن عليه ما يدل عليه الأدلة أنه لا يجب القضاء على الحبص إذا استند لقوت الى حبص لتوقفه على عدمه، وما مجرد سدد لقوت اليه ولو مع كون الحبص بعض جزء عليه فلا يكفي في سقوط القضاء، ليس المدم من قبل الأول بل الثاني (ورب شئت فقل) ترك الصلوة في ذلك الوقت لا يستند الى الحبص أصلاً وإنما يكون مستنداً الى ترك الطهارة قبل الوقت وإن كان ترك لصلوة فيما بعد ذلك الوقت مستند الى الحبص وما قوت الطهارة في مجموع الوقت فهو بما يكون مستنداً الى كليهما بمعنى أنه يصدق لقوت على الحبص بملاحظه بحبص اللاحق، ويصدق لقوت على لظاهرة بملاحظه ترك الطهارة قبل لوقت، ولدليل بما يرفع قضاء فوب الحبص خاصة وقوله (ع) لأصلوه الأظهور لا يدل على عدم مسمى مقدار لظاهرة لعدم دلالة على لزوم بحصلها بعد الوقت خاصة (فما) عن الذكر من الاستدلال لاعتداله بذلك (ضعيف)

فإن قل أن الطهارة إنما يجب بدخول الوقت بطراً الى قوله عليه السلام «دخول الوقت وجب الطهارة» ولصلوة ومعتصاه تمديد وجوب الصلوة في أول الوقت بحصول الطهارة لعدم معوقلة إطلاق الأمر بالصلوة في أول الوقت ولترخيص في ترك ما يتوقف عليه فالمكلف بالصلوة في أول الوقت هو المنتظر فإذا كان المكلف فاقداً للطهارة لا يقتضي ذلك الدليل وجوب الصلوة في جمعه فلا يكون تركه له قوت، وهذا الزمان بعينه يجري في كل شرط عبر حاصل يوجب عدمه ترك الصلوة دائماً

کون الادن فی ترکیه حاصل

١ معصرة أخرى كس شرو كال الكلبة ، مصلوود معدود بحصوله في ذر
أوب لأصدق القوت حد علمه ٢ - ٣ مصلوود لأحمد : ليدت يحرق بس مقلع
لنفس ومعدعات معدود تد في المقصع باسمه إلى الطير

قد لا يظن في نظر العامة من شريكة لكاتبه الصواب بقول مصنفه بعد
 ولم يظن لاجل الصواب كما نلاحظه في عدم حجب لقبه قبل الوفاء اذ كان
 لوفاء بعد المطبوع الصواب لان حجبهم به يحجب عن حجب الصواب ولا يفسد الترتيب
 بل يحقق فيه شحده عند يكون حجباً عيباً معداً لحجب الوفاء كما هو لك
 في جميع ما ينوفاً عليه الواجب

الكن ما تجد الظلم في القوانين غير ان المصالح والمفاسد في القوانين قد
تكون في عدم الممكن في القوانين لا لوجوب المصلحة من المصالح من حيث
من يروى ما يوافق عليه يحصل له من المصلحة في ما قد حكمه في الأصول في
مبحث المصالحات المعقولة (وعند) في المصالحات الظلم في القوانين قد لا
لجعل نظرا بعد النظر المكنت في القوانين مع من يوافق المصالح

الحیض بعد ما یسع الصلوة الاضطرابیة

واعني لصورة الثانية وهي دار كثر من الصور الاحسانية فماتت
مقدر اصولها الصغرى اية حري ذلك من ذلك بصا اذ في اصولها الاولى
ومن صاهر الاكثر في حجب القضاة عن بعضى ربي على القول بوجوب
لقضاء ادمى مع كثر اصولها احب . . . عن ربه المصنف . . . في بعض كتبه
و جماعته من المتحمسين عدم الوجوب بظنه

«استدل الأول أن الأمور المستعجلة في الصلوة الأخذ بها لا يقتضي اعتقاد
في بطلانها بل يقتضي عدم إمكانها في تلك الحالة من جهة وقوعها في وقتها
بإدائها فإذا تركت بعد وقتها في غير وقتها لم يقتضي بطلانها بل يقتضي
الصلوة بعد احتصاص أدلة بعض الأحبار على أن الخطأ في بعض أركانها لا يفسد

لأنه إذا لم يجد من يصلي معه في الصلاة الواحدة يد مع كس أو أدى بها كذا
 مع يسع الصلوة الاضطرابية وجوب لا يحظر في ذلك وجوب القضاء لو تركه
 ولو لم يعلم بذلك في وقت الصلاة لم يصح أن يستبرأ منه العلم بالاضطرار
 فيه من سبب مكنته في الصلاة الاضطرابية يد مع كس أو أدى بها كذا
 'صلوة الواحدة' في وقت الصلاة الاضطرابية لا يحل التحصن فلا ربل على وجوب
 الصلوة الواحدة في وقت الصلاة الاضطرابية لا يحل التحصن فلا ربل على وجوب
 الاضطرابية في وقت الصلاة الاضطرابية لا يحل التحصن فلا ربل على وجوب
 الصلاة الواحدة في وقت الصلاة الاضطرابية لا يحل التحصن فلا ربل على وجوب

لموحة لارتفاع التكليف على اقسام اربعة

حدها، يوجد ربل كذا في وقت الصلاة الاضطرابية لا يحل التحصن فلا ربل على وجوب

في وقت الصلاة الاضطرابية لا يحل التحصن فلا ربل على وجوب
 الثاني في وقت الصلاة الاضطرابية لا يحل التحصن فلا ربل على وجوب
 'الاعادة' في وقت الصلاة الاضطرابية لا يحل التحصن فلا ربل على وجوب

بعد العلم

انما في وقت الصلاة الاضطرابية لا يحل التحصن فلا ربل على وجوب
 لتكليف أسهل من ارتفاع التكليف في وقت الصلاة الاضطرابية لا يحل التحصن فلا ربل على وجوب
 الاضطرابية في وقت الصلاة الاضطرابية لا يحل التحصن فلا ربل على وجوب
 معده من صلاة الواحدة في وقت الصلاة الاضطرابية لا يحل التحصن فلا ربل على وجوب
 ولو كان عدو من له ولا ربل على وقت الصلاة الاضطرابية لا يحل التحصن فلا ربل على وجوب
 لحيث كان عليه بعد صلي في وقت الصلاة الاضطرابية لا يحل التحصن فلا ربل على وجوب
 علم بعد من السبب في وقت الصلاة الاضطرابية لا يحل التحصن فلا ربل على وجوب

في وقت الصلاة الاضطرابية لا يحل التحصن فلا ربل على وجوب
 في وقت الصلاة الاضطرابية لا يحل التحصن فلا ربل على وجوب
 'الصلوة' الاحتياطية لا يحل التحصن فلا ربل على وجوب

نقول ان مقتضى اطلاق أدلة سقوط القضاء عن الحائض سقوطه اذا كان قوت ما بقصى لولا السقوط مستنداً الى الحصن وجب بداركه في الوقت واقفاً سدله الاضطرابية ام لم يجب

فعر سديد ادعيا يجب قصائه ليس خصوص الصلوة الاختيارية بل الصلاة العامة بسبها وبس الاضطرابية عناية الامر الواجب على المكلف في كل حال باختلاف حالاته فرد خاص من افرادها بحيث ما يثبت حاله حسن القضاء ولذا يجب على من فاتته الصلوة مع الطهارة وكان مكلفاً بالصلوة مع الطهارة الترابية الصلاة مع الطهارة الباطنية فاداً وحت الصلوة على المكلف في ضمن فرد منها فان اتى بها فهو والاوجب قصائها على النحو المناسب لحاله حسن القضاء وتمام الكلام في ذلك موكول الى محله من مسحت القضاء وسنفرق تفصيل القول فيه في الجزء الخامس من هذا لشرح (فتحصل) ان الاقوى هو القول الثالث .

واستدل للثاني بخر (١) ابي الورد عن ابي جعفر (ع) عن المرأة التي تكون في صلوة الطهر وقد صلبت ركعتين ثم ترى الدم قال (ع) تقوم من مسجدها ولا تقصى الركعتين وان كانت رأت الدم وهي في صلاة المغرب وقد صلبت ركعتين فلتنم من مسجدها فاذا تطهرت فلتقص الركعة التي فاتتها من المغرب (وهي) انه صعب السد مضافاً الى اعراض الاصحاب عنه و اشتماله على ما لا يمكن الالتزام به وهو قصا الركعة وحدها (مع) ان حملته على خصوص ما لو اشغلت بالصلوة في اول الوقت حمل على الفرد الددر (مع) لاداس بحمله مع

مؤثق (٢) سماعه عن امرأة صلت من الطهر ركعتين ثم طمئت وهي حاله فقال (ع) تقوم من مكانها فلا تقصى الركعتين من مؤيدات المختار بناء على ان مقدار الركعتين الاحتياطيين يسوى مقدار الصلوة الاضطرابية فالأظهر عدم وجوب القضاء مطلقاً واما اطلاق خبر ابن الصلاح فسأني الكلام فيه

وعلى الذنوب وأموالهم جميعاً لم يجدوا من يخرجهم عنها

سئل له بعد في مصحح ١ عدد من ٢ = ٣ عدد ٤ لا

لا يصدق لغيره ولا يؤتى من غيره عدد ٥ عدد ٦ مصحح ٧ عدد ٨
الاشتغال بذلك

٩ وهو عدد ١٠ الأول والثاني عدد ١١ عدد ١٢ عدد ١٣ عدد ١٤

١٥ عدد ١٦ عدد ١٧ عدد ١٨ عدد ١٩ عدد ٢٠ عدد ٢١ عدد ٢٢

٢٣ عدد ٢٤ عدد ٢٥ عدد ٢٦ عدد ٢٧ عدد ٢٨ عدد ٢٩ عدد ٣٠

٣١ عدد ٣٢ عدد ٣٣ عدد ٣٤ عدد ٣٥ عدد ٣٦ عدد ٣٧ عدد ٣٨

دائبة الخ .

٣٩ عدد ٤٠ عدد ٤١ عدد ٤٢ عدد ٤٣ عدد ٤٤ عدد ٤٥ عدد ٤٦

٤٧ عدد ٤٨ عدد ٤٩ عدد ٥٠ عدد ٥١ عدد ٥٢ عدد ٥٣ عدد ٥٤

٥٥ عدد ٥٦ عدد ٥٧ عدد ٥٨ عدد ٥٩ عدد ٦٠ عدد ٦١ عدد ٦٢

لا يحب القضاء لعدم صدق الموت

وإن جاز (٢) عدد ٦٣ عدد ٦٤ عدد ٦٥ عدد ٦٦ عدد ٦٧ عدد ٦٨

٦٩ عدد ٧٠ عدد ٧١ عدد ٧٢ عدد ٧٣ عدد ٧٤ عدد ٧٥ عدد ٧٦

٧٧ عدد ٧٨ عدد ٧٩ عدد ٨٠ عدد ٨١ عدد ٨٢ عدد ٨٣ عدد ٨٤

٨٥ عدد ٨٦ عدد ٨٧ عدد ٨٨ عدد ٨٩ عدد ٩٠ عدد ٩١ عدد ٩٢

لوقت مطلق

ولا بد من عدد ٩٣ عدد ٩٤ عدد ٩٥ عدد ٩٦ عدد ٩٧ عدد ٩٨

٩٩ عدد ١٠٠ عدد ١٠١ عدد ١٠٢ عدد ١٠٣ عدد ١٠٤ عدد ١٠٥

١٠٦ عدد ١٠٧ عدد ١٠٨ عدد ١٠٩ عدد ١١٠ عدد ١١١ عدد ١١٢

١- من ثلث ٢٩ من ثوب رجعت حديث

٢- الوسائل - الباب ٤٩ من أبواب الحيض حديث ٦

٣- الوسائل الباب ٤٩ من أبواب الحيض . حديث ٧

الوقت مطلقاً وحيث لا تزل بالوجوب في حد له من يتعين مراحته هذا مصداقاً الى
حكومة مدل على امانة وجوب القضاء عليه سعة بطريقه قد لا يظهر عدم وجوب القضاء
في هذين الموردين

لوشكت في سعة الوقت

الثالث لوشك في سعة الوقت في سعة الوقت في حد له من يتعين مراحته هذا مصداقاً الى
فهل يجب القضاء ام لا ، وجوه واقتوال

اقول قاره شك في سعة الوقت في حد له من يتعين مراحته هذا مصداقاً الى
اما في الصورة الاولى فيجب القضاء لا يصحح قضاء الوقت ولو لم يكن
بالتسعة وجب عليه القضاء لصحة الوقت ان لم يكن له ان يحرى
في ذلك بعدم صلا الوقت يصحح قضاء الوقت في حد له من يتعين مراحته
الاداء ووجوب القضاء سبع وجوب الاداء

وام في الصورة الثانية كما وعلم ان الوقت عشر دقائق في حد له من يتعين مراحته هذا مصداقاً الى
الصلوة وانه تكفي لعشر دقائق لا قد يكون عدم حرى لا يصحح قضاء الوقت
الشك في مقدار الوقت في حد له من يتعين مراحته هذا مصداقاً الى
فيه الاستصحاب فلا يجد المدة او قد لا يمكن ان يقال ان مد الوقت بنفسه
مع قطع الطار عن ملاحظة حدث حرى ان كان معيولاً الا انه مع ملاحظة الصلوة
و بالقياس اليه يكون حشكه كافياً لا يمنع من استصحاب قضاء الوقت الى اخر الصلوة
و تمام الكلام في محله فحرى الاستصحاب في حد له من يتعين مراحته هذا مصداقاً الى
وقضاء

الرابع لا يصحح استصحاب قطع من صبح الوقت ان الوقت
لا يسع للصلوة مع المدة المدة كانت لا تتمك من يحصل الظن في الوقت فهل
يجب عليه الاداء لقضاء ان كتب لا يجب عن استصحاب عدم التمكن من الطهارة المائة
الى غير الجاهل يستعمل في حد له من يتعين مراحته هذا مصداقاً الى

القضاء ومن عدم مشروعية الدل الاصطراي في مقام لا يكون لمعدل منه الاختياري مشروعا لولا لعذر ، والثاني اهوى فلا تكون وطيفتها اليهم في الغرض فلا فوت ولا يجب عليها القضاء فتدبر

وجوب قضاء الصوم على الحائض

(و) الثالث عشر (يجب عليها قضاء الصوم الواجب) كان الغالب من صوم شهر رمضان او غيره من الصيام اما الاول فمن المعسر و ليرتفع انه مذهب فقهاء الاسلام

و لنصوص الدالة عليه كثيرة كمصحح (١) زراره قال سئل ابا جعفر (ع) عن قضاء الحائض الصووم ثم تقضى لصيام فل (ع) ليس عليها ان تقضى للصووم وعيها ان تقضى صوم شهر رمضان وحسب الفصلين ثلثان . و الحسن بن راشد المتقدم في المسئلة لسانه و غيره هم من الصوم لمطلقة فيه العدد المنع من تلك الصوم

١ ما لثاني ففي وجوب قضائه و عدمه قولان للمصنف رحمه والشهد رحمه و اسدل في وجوب (باطلاق) معدل على وجوب لقضاء على من فاته الصوم (و باطلاق) الصوم الباب

وسكن في سوت الاطلاق لما دل على وجوب قضاء الصوم بطرا ستنى الكلام فيه في محله من هذا لشرح و ينظر وعلى كل حال لا شمل المنذور لما شر ما اليه في قضاء صووم المندرجة على الحائض فراجع ، واما الصوم الذي ليس في مقام سائر تشرع لحكم على الحائض كي يصح التمسك باطلاق بل اما هي في مقام بيان عدم ما يعيه يحصى وانما بقوت من الحائض من الصيام كالنكث عن غيرها فلا فرق بينها وبين غيرها (و عليه) فكأن ما يجب قضائه على غير الحائض لو فات منه يجب عليها ايضا (مع) ان دعوى انه ارف الصوم الذي الصوم شهر رمضان قرية جدا كما يشعر به التعليقات الواردة في النصوص .

على الثاني على ما هو ساء المشهور ليس بأولى من حملها على الأول بل العكس أولى د
حمل معارضه شرعية الوضوء لصحة غسل بعد تعدد الالتزام به على شرطه لكماله
احسن المعامل

وفيه (أولاً) أنه لا حرج لحمل المطلق بها على المعبد لعدم التناقض لدى هو الملاء
للحمل بها لا مكان ثبوت كلاً لحكمين في الواقع (وعليه) إجماع كذا لو تم فانه هو في مرسل
ابن أبي عمير لأصححه الثاني في مذهب في إرادته عدم الاحتراء بالمثل عن الوضوء للصلوة
و نحوه مما يشترط فيه الطهارة (ودعوى) تعدده مع المرسل الأول وتحيل لتعددها
شأن روايته في المرسل الأول عن رجل وفي الثاني عن حماد (مخالفة) للظاهر فإن
الحريين مختلفان من حيث المتن فلا حظهما (وثالثاً) أن جماعه من الأصحاب كالقعيد
والعالمين وغيرهم التزموا بشرعية التقديم ووجوبه مع مساعدته أدليل لا مابع من
الالتزام بذلك

فالمصحيح في الخواب غيباً به معارضه مع جملة من المصنفين الصريحة في
عدم الوضوء (كصحيح) (١) محمد بن مسلم عن القدر (ع) الغسل يحترق عن الوضوء
هـ أي وضوء أمير من أمير (وهو ثوب) (٢) الساطعي عن الصادق (ع) في الرجل إذا غسل
من حنابة أو يوم الجمعة أو يوم عده غسل الوضوء قبل ذلك أو بعده غسل لا ليس عليه قبل
ولأبعد فقد حرم عنه الغسل والمرثمة مثل ذلك إذا اغتسل من حيض أو غير ذلك فليس
عليه الوضوء لأقل ولأبعد قد حرم الغسل (وغير مرسل) (٣) حماد بن عثمان عن الصادق
ع (في الرجل يغسل الجمعة أو غيره ذلك يحترق عن الوضوء قبل (ع) وأي وضوء أظهر
من الغسل (ومكاتبه) (٤) عبد الرحمن البهذي إلى أبي الحسن (ع) سئل عن وضوء
للصلوة في غسل الجمعة فكيف (ع) لا وضوء للصلوة في غسل الجمعة وغيره

لمعصده بالأحاديث لكثيره الوارد في أبواب النقاء الثلاثة الأمر بالغسل و
الصلوة عليه مع ورودها في مقام الحاجة فلو كان الوضوء واجباً لأمر به، ويعصدها أيضاً
ما ورد في التيمم حيث لم يتعذر فيه للتعدّد ومادل على اتحاد غسل الحيض وغسل

التصومى فى الاظهر هو الاول

[illegible]

ما یکره لهجائے ویستحب لها

و بعد از آنکه در این کتاب که در اول فرائد معاد العرالمی است
جمله ۱۱ تا ۱۵ را که در این کتاب و ...
جمله ۲ تا ۴ را که در این کتاب و ...
و اول هر یک از آنها را که در این کتاب و ...

١- المستدرک: الباب ٢٧- من ابواب الحیص حدیث ٩

٢- الوسائل المباحة ٤٧- من أبواب قراءة القرآن حديث ٩

في الحائض

(و) الثاني (عن المصنف) عد الكتب من لم يقدم في الحسب كذا حملوه
 من الكتب وظهر حرمة لم تقدم في كتب لم يثبت في جمع
 (و) الثالث (العصاة) لعنه في الحد.
 (و) الرابع الوطء قبل الفعل (و) الحسب (الاستماع منها ما بين المرأة و
 الرجل) وقد تقدم الكلام فيه. مفصلاً عند لعنه من لعنه الوطء فراجع
 (و) البسمة مسجد (أي الوضوء عند كل صلاة فريضة والجلوس في
 الصلاة) أي محلها هو (إذا كره بقدر صلواتها) أي كره في المشروعية للصوم
 المستقبلة كمنه صحيح (و) عن لق (و) إذا كان لم يثبت فلا تجزئها الصلوة
 عليها أن تتوضأ وضوء الصلاة عند كل صلوة من بعد في موضع ظاهر وقد كثر الله
 عز وجل وسبحه وتعالى بحمده كمنه (و) لا يبرع لعنه حبس نحوه غيره وظهره
 أن كان هو لو حوت كمنه على من يذوبه الألبان بعد الألبان يعني حملها على
 الاستصحاب لاتفاق الأصحاب على عدم الوضوء والصلاة المسموعة من من المصوم (ع)
 المتعسر بلطف يسعى في بعض النصوص غير ثابت من لعنه هذا تمام الكلام
 فيما يتعلق بالحائض من الأحكام ونسجده علم به

الفصل الثالث في الاستحاضة

وهي يخرج من عرق يقال له لعن كمنه عن جماعة من لعنوا التصريح به
 لكن سيجيء كونه أعم من ذلك يصح وهي في الغالب كمنه عن التابع والتحرير
 المنه والمواعد واللمعة البرصه بل هو مراد الجمع وقد تكون الاستحاضة
 بصفات الحصى وقد يعكس لأم (أصغر سارد) كمنه المشبه (أو شهد له) حملة
 من النصوص منها تقدم في بحث شفاء الحصى بالاستحاضة (كمصنف) حصى
 غيره (رقمق) كمنه الأصح وحمل لعنه والعمل والمراسم والمهذب والعنفه والوسيلة

وكتب المحقق والمصنف والشهيدان و لمحقق الثاني و غيرهم (وعن المسعودي
المصاح وبهاية الاحكام الاقتصار على الاول (وعن) لمعشر و الذكرى
التردد فيه

ويشهد له ما عن (١) دعائم الاسلام ان دمها يكون قفا بطلوه صفراء وهذا من
الصوم (٢) على ان دمها قاسد يرد للملازمة العبد له ففما تضمن (٣) توصف الحيض
بكونه دمًا عيطا في مقام التمييز بين دم الاستحاضة من لعط هو الصحيح
الحديد والدم مادام كك له عطلة و اما كونه يخرج بمو اي يمر قوة فقد اعبره
المصنف به في بعض كتبه وعن بعض استظهاره في لحداف فيه (ويشهد له) ما تضمن
توصف دم الحيض في مقام التمييز بين دم الاستحاضة بالدفع (كصحيح) تضمن
لمتقدم فما عن المدارك من التوقف فيه لعدم الظهور بمسندة في غير محله

(نراه بعد ايام الحيض) بالاختلاف في ذلك ولا كلام بل هو المصنف مما حكم
بكونه استحاضة (وتشهد له) الصومس الواردة في المرثية ينمربها لدم في جمع
او بعد ايام المقاس فيه لا كلام ولا خلاف ايضا في ترتيب احكام الاستحاضة
عليه (ويشهد له) ما سياتي من الصومس في المرثية ترى الدم بعد الولادة و يتجاوز
عن عاداتها .

(او بعد الياس) كما عن القواعد والارشاد والدفع و لتحرير وجمع المقصد
وكشف اللثام الرياس الا اني لم اعثر على ما يدل على استحاضتها بالصومس في الصومس كما
في الجواهر (معم) يدخل ذلك في الكبرى الكلية لتي صرح به واحد في حلقه من الكتب
كاشرايع والقواعد و جملة من كتب لمصنفه والسان وجمع المقصد والمدرك .
لكفاية و كشف اللثام ثوت بل عن شرح المصنف يسته الى لعطاء و هي كل دم ليس
من الفرح والحرار او العذرة وليس بحيض ولا يقاس فهو محكوم بالاستحاضة وفي المدارك

١- المستدرک - الباب ٣ من ابواب الحيض الحديث ٢

٢- ٣- الوسائل - الباب ٣ - من ابواب الحيض

بهارم وال نو صغ و ش و ط و م و لوی دمر لہ
الصحة

وفي مرسل (١) يوسى الطويل ومثل عن المستحاضة ل (ع) اما ذلك عرق

۱۔ او کہہ من لشیطان ۲۔ فی ۳۔ یوم ۴۔ ثلث ۵۔ من ۶۔ فمق فی الرحم
 ۷۔ فی مصدح ۸۔ لصدح ۹۔ لو ۱۰۔ ۱۱۔ ۱۲۔ ۱۳۔ ۱۴۔ ۱۵۔ ۱۶۔ ۱۷۔ ۱۸۔ ۱۹۔ ۲۰۔ ۲۱۔ ۲۲۔ ۲۳۔ ۲۴۔ ۲۵۔ ۲۶۔ ۲۷۔ ۲۸۔ ۲۹۔ ۳۰۔ ۳۱۔ ۳۲۔ ۳۳۔ ۳۴۔ ۳۵۔ ۳۶۔ ۳۷۔ ۳۸۔ ۳۹۔ ۴۰۔ ۴۱۔ ۴۲۔ ۴۳۔ ۴۴۔ ۴۵۔ ۴۶۔ ۴۷۔ ۴۸۔ ۴۹۔ ۵۰۔ ۵۱۔ ۵۲۔ ۵۳۔ ۵۴۔ ۵۵۔ ۵۶۔ ۵۷۔ ۵۸۔ ۵۹۔ ۶۰۔ ۶۱۔ ۶۲۔ ۶۳۔ ۶۴۔ ۶۵۔ ۶۶۔ ۶۷۔ ۶۸۔ ۶۹۔ ۷۰۔ ۷۱۔ ۷۲۔ ۷۳۔ ۷۴۔ ۷۵۔ ۷۶۔ ۷۷۔ ۷۸۔ ۷۹۔ ۸۰۔ ۸۱۔ ۸۲۔ ۸۳۔ ۸۴۔ ۸۵۔ ۸۶۔ ۸۷۔ ۸۸۔ ۸۹۔ ۹۰۔ ۹۱۔ ۹۲۔ ۹۳۔ ۹۴۔ ۹۵۔ ۹۶۔ ۹۷۔ ۹۸۔ ۹۹۔ ۱۰۰۔ ۱۰۱۔ ۱۰۲۔ ۱۰۳۔ ۱۰۴۔ ۱۰۵۔ ۱۰۶۔ ۱۰۷۔ ۱۰۸۔ ۱۰۹۔ ۱۱۰۔ ۱۱۱۔ ۱۱۲۔ ۱۱۳۔ ۱۱۴۔ ۱۱۵۔ ۱۱۶۔ ۱۱۷۔ ۱۱۸۔ ۱۱۹۔ ۱۲۰۔ ۱۲۱۔ ۱۲۲۔ ۱۲۳۔ ۱۲۴۔ ۱۲۵۔ ۱۲۶۔ ۱۲۷۔ ۱۲۸۔ ۱۲۹۔ ۱۳۰۔ ۱۳۱۔ ۱۳۲۔ ۱۳۳۔ ۱۳۴۔ ۱۳۵۔ ۱۳۶۔ ۱۳۷۔ ۱۳۸۔ ۱۳۹۔ ۱۴۰۔ ۱۴۱۔ ۱۴۲۔ ۱۴۳۔ ۱۴۴۔ ۱۴۵۔ ۱۴۶۔ ۱۴۷۔ ۱۴۸۔ ۱۴۹۔ ۱۵۰۔ ۱۵۱۔ ۱۵۲۔ ۱۵۳۔ ۱۵۴۔ ۱۵۵۔ ۱۵۶۔ ۱۵۷۔ ۱۵۸۔ ۱۵۹۔ ۱۶۰۔ ۱۶۱۔ ۱۶۲۔ ۱۶۳۔ ۱۶۴۔ ۱۶۵۔ ۱۶۶۔ ۱۶۷۔ ۱۶۸۔ ۱۶۹۔ ۱۷۰۔ ۱۷۱۔ ۱۷۲۔ ۱۷۳۔ ۱۷۴۔ ۱۷۵۔ ۱۷۶۔ ۱۷۷۔ ۱۷۸۔ ۱۷۹۔ ۱۸۰۔ ۱۸۱۔ ۱۸۲۔ ۱۸۳۔ ۱۸۴۔ ۱۸۵۔ ۱۸۶۔ ۱۸۷۔ ۱۸۸۔ ۱۸۹۔ ۱۹۰۔ ۱۹۱۔ ۱۹۲۔ ۱۹۳۔ ۱۹۴۔ ۱۹۵۔ ۱۹۶۔ ۱۹۷۔ ۱۹۸۔ ۱۹۹۔ ۲۰۰۔ ۲۰۱۔ ۲۰۲۔ ۲۰۳۔ ۲۰۴۔ ۲۰۵۔ ۲۰۶۔ ۲۰۷۔ ۲۰۸۔ ۲۰۹۔ ۲۱۰۔ ۲۱۱۔ ۲۱۲۔ ۲۱۳۔ ۲۱۴۔ ۲۱۵۔ ۲۱۶۔ ۲۱۷۔ ۲۱۸۔ ۲۱۹۔ ۲۲۰۔ ۲۲۱۔ ۲۲۲۔ ۲۲۳۔ ۲۲۴۔ ۲۲۵۔ ۲۲۶۔ ۲۲۷۔ ۲۲۸۔ ۲۲۹۔ ۲۳۰۔ ۲۳۱۔ ۲۳۲۔ ۲۳۳۔ ۲۳۴۔ ۲۳۵۔ ۲۳۶۔ ۲۳۷۔ ۲۳۸۔ ۲۳۹۔ ۲۴۰۔ ۲۴۱۔ ۲۴۲۔ ۲۴۳۔ ۲۴۴۔ ۲۴۵۔ ۲۴۶۔ ۲۴۷۔ ۲۴۸۔ ۲۴۹۔ ۲۵۰۔ ۲۵۱۔ ۲۵۲۔ ۲۵۳۔ ۲۵۴۔ ۲۵۵۔ ۲۵۶۔ ۲۵۷۔ ۲۵۸۔ ۲۵۹۔ ۲۶۰۔ ۲۶۱۔ ۲۶۲۔ ۲۶۳۔ ۲۶۴۔ ۲۶۵۔ ۲۶۶۔ ۲۶۷۔ ۲۶۸۔ ۲۶۹۔ ۲۷۰۔ ۲۷۱۔ ۲۷۲۔ ۲۷۳۔ ۲۷۴۔ ۲۷۵۔ ۲۷۶۔ ۲۷۷۔ ۲۷۸۔ ۲۷۹۔ ۲۸۰۔ ۲۸۱۔ ۲۸۲۔ ۲۸۳۔ ۲۸۴۔ ۲۸۵۔ ۲۸۶۔ ۲۸۷۔ ۲۸۸۔ ۲۸۹۔ ۲۹۰۔ ۲۹۱۔ ۲۹۲۔ ۲۹۳۔ ۲۹۴۔ ۲۹۵۔ ۲۹۶۔ ۲۹۷۔ ۲۹۸۔ ۲۹۹۔ ۳۰۰۔ ۳۰۱۔ ۳۰۲۔ ۳۰۳۔ ۳۰۴۔ ۳۰۵۔ ۳۰۶۔ ۳۰۷۔ ۳۰۸۔ ۳۰۹۔ ۳۱۰۔ ۳۱۱۔ ۳۱۲۔ ۳۱۳۔ ۳۱۴۔ ۳۱۵۔ ۳۱۶۔ ۳۱۷۔ ۳۱۸۔ ۳۱۹۔ ۳۲۰۔ ۳۲۱۔ ۳۲۲۔ ۳۲۳۔ ۳۲۴۔ ۳۲۵۔ ۳۲۶۔ ۳۲۷۔ ۳۲۸۔ ۳۲۹۔ ۳۳۰۔ ۳۳۱۔ ۳۳۲۔ ۳۳۳۔ ۳۳۴۔ ۳۳۵۔ ۳۳۶۔ ۳۳۷۔ ۳۳۸۔ ۳۳۹۔ ۳۴۰۔ ۳۴۱۔ ۳۴۲۔ ۳۴۳۔ ۳۴۴۔ ۳۴۵۔ ۳۴۶۔ ۳۴۷۔ ۳۴۸۔ ۳۴۹۔ ۳۵۰۔ ۳۵۱۔ ۳۵۲۔ ۳۵۳۔ ۳۵۴۔ ۳۵۵۔ ۳۵۶۔ ۳۵۷۔ ۳۵۸۔ ۳۵۹۔ ۳۶۰۔ ۳۶۱۔ ۳۶۲۔ ۳۶۳۔ ۳۶۴۔ ۳۶۵۔ ۳۶۶۔ ۳۶۷۔ ۳۶۸۔ ۳۶۹۔ ۳۷۰۔ ۳۷۱۔ ۳۷۲۔ ۳۷۳۔ ۳۷۴۔ ۳۷۵۔ ۳۷۶۔ ۳۷۷۔ ۳۷۸۔ ۳۷۹۔ ۳۸۰۔ ۳۸۱۔ ۳۸۲۔ ۳۸۳۔ ۳۸۴۔ ۳۸۵۔ ۳۸۶۔ ۳۸۷۔ ۳۸۸۔ ۳۸۹۔ ۳۹۰۔ ۳۹۱۔ ۳۹۲۔ ۳۹۳۔ ۳۹۴۔ ۳۹۵۔ ۳۹۶۔ ۳۹۷۔ ۳۹۸۔ ۳۹۹۔ ۴۰۰۔ ۴۰۱۔ ۴۰۲۔ ۴۰۳۔ ۴۰۴۔ ۴۰۵۔ ۴۰۶۔ ۴۰۷۔ ۴۰۸۔ ۴۰۹۔ ۴۱۰۔ ۴۱۱۔ ۴۱۲۔ ۴۱۳۔ ۴۱۴۔ ۴۱۵۔ ۴۱۶۔ ۴۱۷۔ ۴۱۸۔ ۴۱۹۔ ۴۲۰۔ ۴۲۱۔ ۴۲۲۔ ۴۲۳۔ ۴۲۴۔ ۴۲۵۔ ۴۲۶۔ ۴۲۷۔ ۴۲۸۔ ۴۲۹۔ ۴۳۰۔ ۴۳۱۔ ۴۳۲۔ ۴۳۳۔ ۴۳۴۔ ۴۳۵۔ ۴۳۶۔ ۴۳۷۔ ۴۳۸۔ ۴۳۹۔ ۴۴۰۔ ۴۴۱۔ ۴۴۲۔ ۴۴۳۔ ۴۴۴۔ ۴۴۵۔ ۴۴۶۔ ۴۴۷۔ ۴۴۸۔ ۴۴۹۔ ۴۵۰۔ ۴۵۱۔ ۴۵۲۔ ۴۵۳۔ ۴۵۴۔ ۴۵۵۔ ۴۵۶۔ ۴۵۷۔ ۴۵۸۔ ۴۵۹۔ ۴۶۰۔ ۴۶۱۔ ۴۶۲۔ ۴۶۳۔ ۴۶۴۔ ۴۶۵۔ ۴۶۶۔ ۴۶۷۔ ۴۶۸۔ ۴۶۹۔ ۴۷۰۔ ۴۷۱۔ ۴۷۲۔ ۴۷۳۔ ۴۷۴۔ ۴۷۵۔ ۴۷۶۔ ۴۷۷۔ ۴۷۸۔ ۴۷۹۔ ۴۸۰۔ ۴۸۱۔ ۴۸۲۔ ۴۸۳۔ ۴۸۴۔ ۴۸۵۔ ۴۸۶۔ ۴۸۷۔ ۴۸۸۔ ۴۸۹۔ ۴۹۰۔ ۴۹۱۔ ۴۹۲۔ ۴۹۳۔ ۴۹۴۔ ۴۹۵۔ ۴۹۶۔ ۴۹۷۔ ۴۹۸۔ ۴۹۹۔ ۵۰۰۔ ۵۰۱۔ ۵۰۲۔ ۵۰۳۔ ۵۰۴۔ ۵۰۵۔ ۵۰۶۔ ۵۰۷۔ ۵۰۸۔ ۵۰۹۔ ۵۱۰۔ ۵۱۱۔ ۵۱۲۔ ۵۱۳۔ ۵۱۴۔ ۵۱۵۔ ۵۱۶۔ ۵۱۷۔ ۵۱۸۔ ۵۱۹۔ ۵۲۰۔ ۵۲۱۔ ۵۲۲۔ ۵۲۳۔ ۵۲۴۔ ۵۲۵۔ ۵۲۶۔ ۵۲۷۔ ۵۲۸۔ ۵۲۹۔ ۵۳۰۔ ۵۳۱۔ ۵۳۲۔ ۵۳۳۔ ۵۳۴۔ ۵۳

[illegible]

* قد استدل الاول صائمه عند * هـ * بـ ع * بمصوص الاستظهار

المصنف: ابن

میں لکھ نظر ادا نہ کر سکے۔ یہی وہی الی ایٹا شہر کوہ ہے۔

١ - الوسائل العامة في احوال المحضر حدث ١

٦- له مثل الماء ٣ عز يوب ايتحصن حيد مثا

معارضة بصله عندها والعلية لا ليل على اعتبارها شرعا ، والصومس محتصة بموارده
والتعدى يحتاج الى العاء خصوصه المورد وهو يحتاج الى دليل مقفود (مع) ان دعوى
احتصاصها بموارد الامر بس الحيص والاستحاضة وعدم احتمال وجود دم آخر (قريه)
فتسدر

واستدل للثالث بعمومها ل على حجة الصغات (وفيه) ما عرف في اول بحث
الحيص من عدم شمول تلك الصومس لما دار الامر بس الحيص والاستحاضة مطلق
فصلا عما لو تردد بينهما وبين غيرها .

واستدل للرابع بان المستعاد من الصومس لو ردة في شناه دم الحيص بدم الفرح
والجرح ان الشارع اعنى باحتماله بخلاف غيره (وفيه) ان ذلك لا يصلح ان يكون
شهادة لدم لأعشاء بساير الاحتمالات الا ان يكون المراد ما يرجع الى الكرى لئلا
المتقدمة وعليه فيجرح عن محل الكلام فتسدر

واستدل لل خامس بصله عدم الفرح والجرح اذا لم تعلم بوجوده . ومع العلم
لا يحرى الأصل (وفيه) مضاه الى ما تقدم من عدم حريان هذا لأصل لعدم صلاحيته
لأشاث كونه استحصاه ومعارضته بصله عندها ان التفصيل في غير محله ادعوى
فرص حريان هذا الأصل وعدم المعارض له يحرى حتى مع العلم بوجود الفرح او
الجرح ، اد ذلك لا يوجب العلم بكون الدم منه حتى لا يحرى بصله عدم كونه منه
واستدل للسادس بما في المرسل يوس فمن رأى الدم يوما او يومين وانقطع
من قوله (ع) ليس من الحيص اما كل من علة اما من فرحة في حوقها واما من
الخوف حيث لم يحكم بأنه استحاضة ، واما في غير ذلك ، فالمرجع هي لعلية (وفيه)
مضاه الى ما عرف من عدم حجة العلية ان المرسل وارد في مقام سد دفع احتمال
الحيص خاصة .

ثم ان لمحقق الهمداني رده احتيا قولا يرجع الى القول الخامس وهو
عدم الاعتناء مطلقا بشرط ان يكون مشأ ساير الاحتمالات وجود علة محتملة مقتضية
لعدم الدم .

و استدلل له بقاء العلاء بدعوى ان في حوت لوف لا يكاد تجد حواء
يعنى عند خروج الدم من و حواء لم يكن معروجه او معروجه ب احتمال كونه
غير الدم الطبيعي الذي يحض برؤية العلاء و قد صرح به في قوله لا بأس لاحتمال
لغايه كونه دم الاصل الذي تقصده الطبعه جعل في لواء العلاء و لكن
يقدم في محض الحوض عند تعرضه لعدة الامكان اذ لم يزل لا يشك به
كون الدم حيا واستحاضه فراجع

بهم ما ذكره من ان العلاء لا شك في ان شئ قلب ان عليه السيرة
لمستمره العصبه كما شفع في أي المقصود مع الجمع في الحوض معتدلة في
المقدم الاول من على الحكم والاستحاضة بعد في الحوض مقتضى اطلاق الحكم
بها حتى مع احتمال غيرها

(بعم) مع العلم بوجوده يمكن ان يكون دم الاستحاضة يشتمل تلك الصورة
بعدم كونه في مقدم الدم من هذه الجهة من فداها ليس في مقدمه ان حكم
ما يرد من الدم من الحوض والاستحاضة عند هذا هو في دم من ما يرد
بها قد لا يتم في مقدمه من لوجده افعليه هي هو ان تلك الصور تحتل
بغيرها عا ايا يكون حيا على الدم فلم يرد كونه غير حيا على فردا وهو
لا يصح ان قلب ان الاستحاضة هي الدم الذي لا يمكن حيا ولا يفسد ولا من
في ح والخراج لا عا عليه فيمكن ان يكون له دم غير (قلب) ان يستعد
من الادلة لو كان ذلك كان لا بد من ان يكون له لا يكون من دم
لقد عده ذلك فلا يصح ان خروج الدم الى لواء العلاء في قدر حتى لا يفسد بالاشكال (فيحضر
ان ما احتاره لمحقق الهمداني هو انه هو لا يفسد

ومنه يظهر صحة القول الثاني على ما ذكره في قوله في اقل من ثلاثة
دم و بعد الناس اومع الحمل على القول بعدم احده مع الحوض محكوم بالاستحاضة
اذالم تعلم كونه مقروحا ومقروحا

اجتماع الحمل مع الحيض

بقي في المقام شيء لا بد من لئسه عليه وهو انه (هل) يجتمع الحيض مع الحمل مطلقا كما عن المنع والاصرار و كثير من كتب المصنف رحمه الله والشهيد والمحقق الثاني وفي المدارك بسنه الى الأكثر وعن جمع بمقصد بسنه الى المشهور .
(و) اذا كان قبل لاستبانة كما عن الخلاف السر في ذلك لا يصح عن الاول الاجتماع عليه وعن الثاني بسنه الى الأكثر من المحضين (او) اذا كان بعدت لحيض كما عن الصدوق في المقام . (١٥) اذا كان قبل مضي عشرين يوما والافحكم بكونه استحاضا كما عن النهاية والاستصار وفي المدارك

١٥ لا يجتمع معه مطلقا كما عن المصنف من الحيد وفي شرحه . وخوجه و اقوال .

و استدلل للاول بحمله من المصنف كصحيح (١٦) ابن سنان عن الصادق (ع) عن الحلبي ترى الدم تترك الصلاة فقال (ع) نعم يا الحلبي ربما قدمت بالدم وصحيح (٢) ابن مسلم عن احدهما (ع) عن الحلبي يرى الدم كما كانت ترى ايام حيضها في كل شهر قال بسنه عن الصلاة كما كانت تصنع في حيضها فان ظهرت صلب و نحوها غيرها . ونماه الاستدلال المذكور تنوقف على عدم صحة ما سدد به على الاقوال الاخر كما لا يخفى وساتي الكلام فيه ونظر

وما للقول الثاني من كمال المراد من لاستبانة مضي عشرين يوما فسامي الكلام فيه ، والا فلا دليل عليه .

(بل) صحيح (٣) حميد بن لمثني عن يعمدائه (ع) في الحلبي قد سنان ذلك منها ترى كما ترى الحائض من الدم قال (ع) تلك الراقية ان كان دم كثيرا فلا تصلين وان كان قليلا فليصل عند كل صلاتين . ونحوه خبر ابن مسلم عن حماد

١ - ٢ - الوسائل - الباب ٣٠ - من ابواب الحيض الحديث ٧٠١

٣ - الوسائل الباب ٣٠ - من ابواب الحيض حديثه

(بحالفة) ويرده

واستدل بثلاث مصحح (١) حمدا عن سحوق بن عماد قال سالت ابا عبد الله (ع) عن امرأة الحنفى ترى لدم يوم وليلة من كل (ح) ركان دم عيط فلا تسلي ركن اليومين وان كل صغره فلهن عند كل صلا من (٢) وحر (٢) ان مسلم عن الحنفى قد سمن حملها برده ترى الحائض من لدم ول (ع) تلك لهرافه من لدم ركان ما كثر حمرا فلا يصلي و ركان فلان اسير فلتنوضا و مصحح (٣) ابى لمراعى لصدوق (ع) عن الحنفى قد استبان لك مبرى كمت ترى الحائض من لدم ول (ع) تلك لهرافه ركان فلان قدس عليا يوموء و نحوها غيرها و الظاهر ان لمر من اكثره في هذه الموضع العضة وقوه لدفع النجاسة التي هي من صفات الحيض و المراد من القلة ما قايلاها

ووه رده لدموس وان لب على هذا لقول و به لا امر به لعدم مع الحمل و كذا شيخ الاعظم و به من ام تدل على عدم حور التحيص بمجرد الرؤيه في الوقت لا يلى عدم كونه حاضرا و قد سير طهر بل الظاهر خلافه بقرينة و في جوابه (ع) في المصحح من قوله لديك اليومين

لا به بعد مبره استدلاله على لقول رابع وهو رواه (٤) شيخ طبره في المصحح عن الحسن بن مبره المصنف ول قد لصدوق (ع) ان ام ولدى ترى لدم و هي حامل كمت مصحح بالجملة فقال لى د أ ل الحمل الدم بعد ما يمضى عشرين يوما من الوقف الذى كان يرى فيه لدم من لشهر بدى كانت تفقد فيه و ذلك ليس من الرحم ولا من عمت فليسوا و تحشى بكونه و نصلي و د رأ الحمل الدم قبل لوقت لى كان يرى فيه الدم فليز او في لوقت من ذلك لشهر و بمن لحيض فلمست

١ - الوسائل الباب ٣٠ من ابواب الحيض حديث ٤

٢ - الوسائل الباب ٣ من ابواب الحيض حديث ١٦

٣ - الوسائل الباب ٣٠ من ابواب الحيض حديث ٥

٤ - الوسائل الباب ٣٠ من ابواب الحيض حديث ٣

عن ائمه عند يامب التي كان بعد في حيض فان ينقطع عيب الدم قبل ذلك فلتغتسل و
 لتغسل (والسنة بين الطائفتين عموم من جهة وعنها مع عدم لان على عدم حيضه المرئي
 بعد عشرين يوما اذا كان وقد انصرفت ٨ عموما في الحيض المرئي بعد العشرين واحدا
 للحيض ٨ المرئي في العدة يكون له

(وحدث ان دلائل كمن حرمه ٨ يكون رايه في الحيض ورجحه
 لي عمومها على انه في الحيض ٨ دل على ان الحيض في ٨ بحيض حيض
 (ودعوى) انه يرم من ذلك حدث قول لا في ٨ (مدونة) به لا محذور في ذلك بعد
 كون الاختلاف في الموضع من جهة اختلاف في كسبه التجمع بين النصوص (مع انه)
 يمكن ان يقال ان الاصل ان ليس استيعوا الحكم بحكمه الحمل مع الحيض اذوا
 ثلث مكان اجتماعهما وليسوا في عدم الدليل من هذه الجهة ولا يصح ان يقال انهم
 حكمه وان لا يتم في قول مطابق من غير بعد ذلك (والمعنى ان هذه النصوص انما ترى
 للحمل ان كان بعد الحيض بحكمه ٨ لا ان كان في عده فكذلك ان كان بعد مضي
 العشرين فلا يحكم به

قد سئل للقول لاجل من (الاجماع) على صحة ما لا الحمل به في حال الدم
 صميحه ما دل على عدم صحة ما لا الحمل به من سجنه به لاشي من الحمل به ان
 وبإصالة عدم الحيض ٨ اصوص اذالة على ان لا يفسد ارجح من حيضه وكث
 الجوازي المصنف سبع وعده ٨ موصوفه ركن ٨ الامه لمحدثه للغير (وحدث) (١)
 السكوني عن جعفر ع عن ابيه (ع) انه قال في النسي (ان) ما كان الله ليحتمل حيض
 مع حمل يعني ان اذا أت الدم وهي حرة لانها الصلوة لا ترى على رأس الولداد
 صرعا للطلق ٨ اب الدم ركن (اصحيح) (٢) حمدون لمشي عن ابي الحسن (ع)
 عن يحيى بن ابي الموفق عن ابي الحسن من الدم في الايام في اشهر ٨ سهرين قال (ع) ليس
 بمسئله عن الصلاة ٨ (٣) عن ابي الحسن عن ابي عبد الله (ع) قال

١- الوسائل الباب ٣٠ من ابواب الحيض الحديث ٢

٢- الوسائل الباب ٣٠ من ابواب الحيض الحديث ٨

٣- لو - من - باب ٣ - من ابواب الحيض الحديث ٣

سئل سمن عليا (ع) عن درويش ولد في بطن أمه فقال ان الله سبحانه وتعالى حسن عليها العيضة
فجعلها رزقه في بطن أمه .

و في لجمع بطن ما الاول ولا به لو تم الاخصاع على صحة طلاق محتمل
ولو في حال ادم يكون هو المعيد لاصلاق مدلل على عدم صحة طلاق لحائض ولا يصح
التمسك بصلافة لاثبات عدم احتياج الحوض مع العمل لارصاله العموم او الاطلاق
انه يرجع اليه بعد احرار الموضوع و الشك في الحكم ولا يرجع اليه لاثبات
الموضوع

١ - لاصل فلا به لا بد من الخروج عنه بالدلة المتقدمة (و ما) لمصوص
الواردة في السبب والحواري والاب يدل على ان عليه عدم احتياج العمل مع الحيض
حاجاته - لكون من تحصيل غير حامل فهي احسنه عن المقام (مع) ان يدل على
بروم التحصن عند رؤيه ادم على كذا تقدير - لا يدل على لزوم قضاء ما تركه من
لعداات بعد اتيته لعمول كي يدل على هذا القول (مع) ان بعضه مشمول على
لاستبراء ثلاثة اقرب وهو يدل على حوار جميع حصص واحدة شمس معه

و اما خبر السكوبي فقد اوجب عنه صاحب المدارج بصفحه سده (و قد) ان
الاصحاب سألهم على العمل به - ان السكوبي (و اوجب) عنه بعض الاعلام بان لزوم
فيه الفضة العالية الامه به و كون القس من لزوم (و قد) ان ذلك خلاف لظاهر
(بل الصحيح) في الحبوب عنه انه لمعارضته مع المصوص المتقدمة يتعين طرحه لاصححه
سد ذلك لمصوص و هو مفتي للمشهور و مخالف للمدعه (و قد) يظهر في تحرير
لاحية بن علي فرض تمهيد لانها (مع) ان (صحيح) احمد مطلق يمكن بعده بها
بعدم (و خبر) معرب يدل على ان حسن الحصة بما يكون لردى لولد وهذا لا يفي
بقضاء مقدار الكفاية و دفع الرائد

اقسام الاستحاضة

ثم ان المشهور بين الاصحاب ان لدم الاستحاضة مراتب ثلاث صغرى و وسطى

وكبرى شهرة كاذب تكون حمراء وسوداء من راحة مجموعة لأحد التي
ستمر غليظ كما أنه معروف أن (ع) عن أن يوعى هو نكا حذسه لم يره
الأولى وأنها لا يوجد في راحة (أ) عن أن يوعى هو نكا حذسه لم يره
المحقق وعنه المصنف (ع) عن أن يوعى هو نكا حذسه لم يره
فيها (غير سدد) ومنه عد.

ثم إنه واحتفاءً لا بد من أن يوعى هو نكا حذسه لم يره
والشيخ في الخلاف (ع) عن أن يوعى هو نكا حذسه لم يره
المنداك (ع) داوود الكري (ع) عن أن يوعى هو نكا حذسه لم يره
أن يوعى هو نكا حذسه لم يره (ع) عن أن يوعى هو نكا حذسه لم يره
في الاستحاضة (ع) عن أن يوعى هو نكا حذسه لم يره
والموسطة ما يظهر على من يوعى هو نكا حذسه لم يره
من كتب المصنف (ع) والشهادة (ع) عن أن يوعى هو نكا حذسه لم يره
وبدو به وعدده (ع) عن أن يوعى هو نكا حذسه لم يره
وبدو به وعدم الرشح (ع) عن أن يوعى هو نكا حذسه لم يره
وشرح الحمرة التصريح بأن (ع) عن أن يوعى هو نكا حذسه لم يره
من الكتب عمنه الخلاف (ع) عن أن يوعى هو نكا حذسه لم يره
من أحكامها.

الاستحاضة القلبية

أقول (فإن كان الدم قبيحاً وهو كذا) فإن نظير على القطعة (أ) تدرب
القبالة بالدم (ولا يعتب وحسب غلباً لغير القطعة وتجدد الوضوء) خاصة من
صم العسل (لكل صلاة)

ما لروى تعدد أعضاء فيه أصح من تعدد من غير من غير غير
بعضه (في بعض كنه أحد) (ع) عن أن يوعى هو نكا حذسه لم يره

احمد بن المسلم بن علي وحبوب البغدادي وجماعة من اصحابنا من اشتهر بينهم
عدم الوجوب

واستدل للاول (د) لاجتماع (د) لخصوص الدلالة على وجوب الابدال في اوسطي
الكبري التي سبقت ذلك بدعوى عدم نفع الفرق بين عن الريس انه يتم بالاجماع
للمركب (ومنه) ان على ما بعده لاجتماع الصلاة له على غيره وبم يشبه الموضع هذا الذي
ولو في مادون الدرهم (ومنه) ان لا يجب الاجتناب منه في غير ما عني اخرج لفظة فلا يجوز
ادخالها ثانيا لاستلزامه تنجيس الظاهر

وفي الجميع نظر (د) لاجتماع (د) في عدم سوية كما عرفت انه يمكن ان
يكون ما ذكر لمحمد بن يعقوب ذكر (د) في عدم الابدال على وجوب الابدال في لموسطة والكثرة
وهي فرض سليم دلالة على وجوب الابدال عند كل صلوة لا كل غسل مع
ان يصح عنها محالاه (ومنه) كما سبق في الدلالة على حكم المقدم تنقيب على عدم
الفصل وهو غير (د) فيجب ان يكون اوجه فيه في ديبث الشمس ان يظهر له
وبما نفسه حدث موجب لعدم (د) في الاحتياط عنه حتى لا يمكن ان يكون غير ذلك
في اوجه خلاف (د) في سائر الاحكام (ومنه) عليه من حيث ان حدث (ومنه)
نظير ما في دعوى عدم معولته لفرق (د) في ما بعد على ما بعدة لاجتناب فقد مر في اجزاء
الاول من هذا الباب انه محض (د) الذي لا يكون اقل من الدرهم وان استشهد
بالاستحسان في غير محله (مع) انه عرفت ان لم يثبت بالدعوى وعرفه من لاجتناب
لا يجوز الصلاة (د) ان كان مدفوعا بكل مما شتم فيه الصلاة والافتقار (ومنه) في
ان الدعا (د) في غير ما ذكر الى الظاهر لا تكون محكومة بالدعوى كما تقدم (واما وجوب
الاحتياط فيه (د) يكون في صورة الاحتياط يكون له من الاقدام لافيه كل معلوم
مع ان للجنب في سوية محالاه (د) في الكلام فيه

ودا لا بد على وجوب تبديل واصل بعض عدم الوجوب

في تبديله عني الى ذلك حيث لا يجد له ما يوصو عنه مع كونه في مقام

ان يوصف بمحله (د) في غير ما ذكر عدم الوجوب

وفي خبر (١)، المعنى الوارد في دم النقصان هي رأيت صبراً، اعتسلب وإن هي لم ترمها اعتسلبت واحتشفت فلا تزال صلى بذلك العسل حتى يطهر الدم على الكرسف فادأطهر أعادت العسل وأعادت الكرسف

وصحيح (٢)، الصحاح في حديث حصص الحامل فلتغتسل ثم تحنثي وسند فرو صلى لظهر والعصر ثم لتطروا كل لدم فيما بين وبين المغرب لأيسل من حلف الكرسف فلتنوضاً وتصل عند وقت كل صلوة ما لم تطرح الكرسف عني وإن طرحت الكرسف عني فسال الدم وح على العسل وإن طرحت الكرسف ولم يس فلتنوضاً وتصل ولا غسل علي، فالأقوى بحسب الأدلة هو القول بعدم الوجوب (لكن) لأجل افتاء الأعاصم به وعدم اعتنائهم بهذه الظواهر لا يسمي برك الاحتياط

وبما ذكرناه صبر صعب ما عن المقنعة والمسعود والرائد وجامع المقاصد وغيرها من عن كشف اللثام يسته إلى الأكثر من وجوب تغيير الحرقعة

تجديد الوضوء لكل صلوة

وأما وجوب الوضوء خاصة لكل صلوة فهو المشهور بين الأصحاب في الغرائض وعن السيريات والخلاف وما هو التذكير الإجماع عليه (وعن) ابن أبي عمير أنه لا وضوء علي ولا غسل (وعن) ابن الحنبل أن علياً في يومه لليلة غسل واحد (عن) المعقق لغيره في دمه أن الدم أن كان حمرة فعلياً غسل واحد وإن كان صفرة فعلياً الوضوء لكل صلاة

وأما المصنف لوأداه في الباب فهي من جهة اختلاف مصنفها بقسم إلى أقسام

الأول ما دل على وجوب اغتسل المسحاة مطلقاً ثلاث مرات كما صرح (٣) ابن سنان المسحاة تغسل عند صلاة الظهر وصلى الظهر والعصر ثم يغتسل عند صلاة المغرب فتصلي المغرب والعشاء ثم يغتسل عند الصبح فتصلي العجر

١ - ٢ - الوسائل الباب ١ من أبواب الاستحاضة الحديث ٧١

٢ - الوسائل الباب ١ من أبواب الاستحاضة - حديث ٤

الثاني هادل على وجوب غسل المستحاضة بالقليلة والمتوسطة مرة واحدة كصحيح (١) زرارة عن الباقر (ع) وإن لم يجر الدم الكرسف صلب غسل واحد الثالث هادل على وجوب الوضوء حصة للمستحاضة بالقليلة كصحيح (٢) معاوية بن عمار عن الصادق (ع) وإن كان لدم لا ينقب الكرسف توصت ودخل المسجد وصلى ركع صلاة وضوء وهو موقوف (٣) زرارة عن الباقر (ع) عن لطيفة تقعد بعدد أيام كيف يصعب قال (ع) تستطير يوم وومن ثم هي مستحاضة فلتغتسل وتستوثق من نفسها وتصلى كل صلاة بوضوء. هالم بعد الدم فاد بعد اغتسل وصلب الرابع ما يوهم بالله على وجوب الغسل في كل يوم مرة ووضوء بكن صلاة بالمستحاضة بالقليلة

هو موقوف (٤) ساعة للمستحاضة إذا بعد الدم الكرسف اغتسلت لكل صدوق وللعجز عالا وإن لم يجر لدم الكرسف فعلياً لكل يوم مرة ووضوء لكن صلاة من رد روحه ب نأسي فحين يغسل هذا ان كان لدم غسط وإن كان صغره فعلياً وضوء (بدعوى) ب فوبه (ع) وإن لم يجر لج ب صريح بمفهوم قوله اد ثقب الحج ب ديدنه على وجوب الوضوء فقط للصغره مطلقه ون كان مع الاعمار والسلان فتجد هاد ديدنه بدل مع حملها من الوضوء لى هي أعم

لخمس من وضوء الب هو هادل على وجوب الوضوء كصحيح (٥) محمد بن مسلم عن الصادق (ع) و ب أت الصغره في غير أيام توصت وصلب وجبر (٦) علي بن جعفر عن حمه (ع) ما دام يرى الصغره ففتوضأ من الصغره ولتصل ولا غسل علي من صغره ب ه الأبي أيام مشط ب وجوه خبره (٧) لآخر ب هادل على وجوب الغسل ثلاث مرات للصغره كخبر (٨) إسحاق بن عمار

١-٢-٣-٤ المسائل الباب ١ من أبواب الاستحاضه

٥-٦-٧ المسائل الباب ٢ من أبواب الحيض

أبواب ٣ من أبواب الحيض

عن أبي عبد الله (ع) المتقدم في الحمل : ان كان صغيرة فلتغتسل عند كل صلوتين و نحوه صحيح ابن الجراح في النساء .

لسبع مادل على لفصل من . اذا كانت الصغيرة قليلة او كثيرة وهو حرام ١١
ان مسلم عن احمد بن محمد بن عيسى في العجلي : ان كان قليلا اصغر فليس عليه الا الوضوء هذه
هي النصوص التي عثرت عليها

وحجج القول في الجمع بين ان القسمين الاولين يتعين بغيرهما ، لثالث لكونه
حاصل منهما . فاما وثق سماعه فدلالتهم على ما توهم تنوقف على حمل لشرط في الشرط
الثاني على اذنه عدم ثبوت الدم للكرسه مع انه ليس بدولي من العكس وهو حرم
الشرط في الشرطية الاولى على انه حوار الدم من الكرهه ايضا . ان الذي قد
لاسيه مع ما في ديله من قوله (ع) هذا ان كان الدم غسقا الح وانه على شجر يكون
المش . هو وجوب العمل مرة . حده ويدل على احصائه ما اذا كان غسقا موحدا
لثبوت الدم بلكرسه و اما اذا كان لقلته صغيره يكون لقلته لا يرى الاول . حده بلا
جوهرية له فليس عليه الا الوضوء . فهو مشكك لـ ان حكم جميع الاقسام . وفي
لقلته تتقدمه مع القسم الثالث

واما القسمين . فظهر ان المراد من الصغيرة في ذلك بصدف ما يدل
العطفه لاني هي من صلات احص . تدل تلك النصوص على ان الصغيرة في غير ايام
لعادة اماره كون الدم المستحاضة (وعليه) فهي تدل على ان وضعت الوضوء لكن صلا
في المتوسطه . الكثير بعد انقلاقي ما يتعرف وانه يظهر ان عدد القسمين لـ ان
من النصوص وهو ما يدل على ان لمرته اذا اب الصغيرة تغتسل لكل صلوتين متحد
مع عدد القسم لاول فيخرج منه . كرهه في ملك الاحد . او اما القسمين مع فيه
لا يدل على انفصل المتوهم . وان يظهر من قلته في ما تدبر العطفه و الثجيه و
قود الدفع لاني هي من صلات احص والمفسد منه ان المستحاضه لمر عليه الا وضوء
واحدا فيعيد به سحى

فيحصل مما ذكره ان المستفاد من مجموع نصوص كتاب وجوب الوضوء عليها لكن صلوه في كتاب الاستحاضة فليمة مطلقا وعدم وجوب غسل عليها ولا تيمم بها في ذلك

وبذلك كذا يظهر امور (اول) ان هذا كره بعض الاعلام من لزوم صرح القسم السادس من النصوص لمخالفة المشهور فتوهم انه يدل على وجوب الغسل في كل دم الاستحاضة بغير حمل على المتوسطة والكثيرة بخلاف الظاهر صحت

التي عدم تمامية ما عن المحقق العرشي رحمه الله من ان لجمع بين النصوص يقتضي الالتزام بان الدم ان كان حمرا شفه فغسله غسل ثلاثة وان لم يجر الدم لكرت وان كان غريضا فغسله غسل واحد و يدره ان كتاب فليمة عرفا فعليه الوضوء لكن لا يراه وان كان كثيرا عرفا فعليه الغسل الثلاثة فان لم يستد في هذا القول هو موثق بصحة التعريب المتعمد والاقسام الثلاثة لاحد من النصوص (بدعوى) ان المراد من الصفرة فيها ليس ما هو من مراتب الاستحاضة بل قسم الاحمر يوجب حمل القسم السادس على الصفرة الكثيرة والخامس على الصفرة الباردة (ويورد) عنه مضاف الى ما تقدم ان حمل القسم الثالث من النصوص على ما كان الدم صفرا لا يصح بذلك نصوص كالصريحة في ايراد موضوع وجوب الغسل مع موضوع وجوب الوضوء فقط من غير حاجة للعود وتدبر

لثالث صحت ما عن ابن الحبيب من الظاهر ان مسنده هو القسم الثاني وقد عرفنا فيه

اربع انه لا مجال لمرجوع الى صائه عدم باقصد الغلبة لعدم كون مرجع مع لدليل وبذلك بعد طلاق النصوص الحاضرة وموجبات الوضوء في غيرها مما عن بعض من عدم كون موجه بلوضوء غير تام

عدم احتصاص هذا الحكم بالقرينة

ان المحكي عن غيره في حمله من الكتب بما ذكره والمنتهى في

نهاية الأحكام والمعتزلة لا يفرق بين المرئيه والوفاة (عن الشافعي بسنده إلى الأشهر
عندنا وعن الأول بسنده إلى علي بن عبد الله وفي الجواهر هو ظاهر مع تعدد أشهرات والاحتصاصات
لمتقدمه عند الخلاف (و عن المسعودي والميداني إذا توجبات للمرئيه جازان
تصلي معه ما شئت من الوفاة

(و يشهد الأول) أن المستند من الوصو من كون عدم الاستحاضة حدثاً مطلقاً
كما عن بعض عوى الإجماع عليه بل عن التهذيب عوى إجماع المسلمين على
كون الاستحاضة موحدة للطهارة (و عن مختلف على كونها حدثاً وعن شرح الجعفرية
على كونها من الواقتضات فتكون المستحاضة مستمرة الحدث وما أصبح لها كل صلاة
ووصوء واحد بل ضروره فمعنى الإقصاء على الميعين (و عوى عدم بقاء حدثه
الاستحاضة إلا بمعنى كونها موحدة للوصوء في الجملة لا مطلقاً فكون الخارج بعد
الوصوء مؤثراً في المنع على الخلاف إلا ما خرج بالدليل صحيح إلى الدليل (مدفوعة)
من معاقلة الإجماعات صريحه في حديثها و لصوم من سهره فيها أنه المتبادر إلى الدهن
من الأمر بالعمل والوصوء عقب شيء كونه اثره إلى حدثه كما أن الأمر بالعمل
عقب الملاقاء مع شيء سهره في كونه من الحجابات

(فان قلب) أن المستند من الوصو من كون الاستحاضة مؤثرة في حدوث حالة
مانعة عن الصلاة يرفع معها عند فتنه الوصوء عند كل ملوؤه فمن الحادث أن يكون
الوصوءات الصادرة عنها رفعه لمنسب تلك الحالة جمعة فضعف من حيث هي لأنكون
حدثاً سوغت الصلاة معها الضرورة (و حيث أن الميعين من الاحتياط رادة الوصوء
للمصلوات المفروضة ولا دليل على لزوم تجديد الوصوء لدفعه (قلب) أن ذلك مصداق
إلى كونه خلاف المعهود من الشارع لعدم بقاء حله أخرى مانعة عن الصلاة غير
الحدث لو تم قائماً هو في غير معاقلة الإجماعات وكلمات الأصحاب وأما فيها فلا يمكن
الالتزام به

ويشهد لأصل الحكم مصداق ذلك عموم صحيح معاوية وموفق عما المتقدمين
(و دعوى) صريحهما إلى إرادة الوصوء للصلوات المفروضة (و يؤيده قوله (ع) في

صحيح الصحاح لمتقدم فلتتوضأ وتصل عدوفاً كل صلاة وبحو حمر بوس (ممنوعه) ١٤
 ادها الاصراف لسبحو يصلح لتفديد المطلعت واختصاص بعض الوضوء بالعرش
 لا يكون شاهداً لاختصاص بالاقدم فيه ايضاً

(فان قلت) ان الدوافع من توابع العرائض وبمرتلة معدتها في شرع الاتيين
 سواف كل من بوضوء ذلك العرس (قلت) ان سعيها لا لا توجب انعقد الصلوتين
 (وعليه) بمعنى إطلاق الوضوء عدم المشروعية

واستدل بقول الآخر (١٠٠) بعدم ثبوت حديث الاستحاضة (واخرى) بالاصراف
 الوضوء عنها (وثالثه) ان الدوافع من توابع العرائض (وربما) يكون وجوب الوضوء
 لكل صلاة بطله حرجياً ، و لكن كما ترى ان ثلاثة الاول تقدم دوماً ، ولزم
 الجرح لو ثبت يستلزم عدم وجوبها لاعداء شرطية الوضوء لكل بطله الى لاشبهه في
 ان اصلها احمرها (فتحصل) ان الاظهر هو وجوب الوضوء لكل سلوه مطلقاً من عرس وفي
 بين العرائض و الدوافع

الاستحاضة المتوسطة

(وان كان الدم كثيراً وهو ان يعمر القطعة ولا يصيل) الى خارجها ، السمي
 عندهم بالاستحاضة المتوسطة وحب عليها مع ذلك يعني الوضوء لكل صلاة وتدين القطعة
 (تفسر الحرقه والعسل للصلاة الغداة) هيها احكام اربعة
 الاول يحب الوضوء عليها لكل صلاة بلا اشكال ولا خلاف فيما عد صلاة العداة
 ويشهد له موثق (١١) سمعه عن الصادق (ع) عمل الحديدة وحب وعسل انحيص
 ان طهرت واحب وعسل الاستحاضة واحب اذا احتشبت الكرسف فحار دما الكرسف
 فعليها العسل لكل صلاتين وللمحجر عمل ان لم يعر الدم الكرسف فعليها العسل
 كل يوم مرة : الوضوء لكل صلاة ، موثقه (١٢) لآخر لمتقدم في الغلبة بالتفريب
 المتقدم

وأما حوب الوضوء لعل له أثر في غسل يديه (فمن صريح جماعة الأئمة
به (وعن) الشيخ في المصنوع "الجلال" والصدقة في "الفاصل" الحلبي و من بعده
العدم (ويشهد) للأول موثقاً سماعة المتقدمان

استدل الثاني بمادل على الاحتياط في كل عمل عن الوضوء (و دعله) ثم
دل على الاحتياط بما يدل على العمل وحده رفع إذا لم يستقدم عليه لأم
يتحقق في شأن غسل "بعد" الاحتياط في الاستحاضة حدث كما مر فتكون
الاستحاضة عارضة مستحضة مسلمة لحدث ولا ملة لثبوتها في الوضوء في شأن
الغسل و بعده فلا يخفى عدم عار الوضوء "استمر" حديث لا وجب احتياطه عن
الوضوء وإن يوهم من جهة نظر الوضوء على تقدير الاحتياط من الغسل
سحق في شأن الوضوء و بعده إلى حر الصلاة ثم زاد في الخبر
وهو أولاً نقص به "دع" لحدث "و" (و) لحدث "و" (و) لحدث "و" (و) لحدث
الوضوء وهو كما ترى

و ثاب بالحل وهو المستعمل من جهة الاحتياط أن كل عمل بعد فاته
الوضوء من حيث الظهورية من غير فرق بين الجملة أو حكمه ومن
و الصحيح أن يورد عليه أن معنى تلك الآية وإن كان عدم وجوبه لانه يجب
الخروج عنها لما تقدم من الدليل عند هذا لا فو هو الواجب

وأما الثاني فهو المشهور بينهم في العوار بالاحلاف صريح جملة من
سوى ما سمعته من لفظة أسامة لبعض من عن فخر الإسلام في شرح لأرشاد دعوى
إجماع المسلمين عليه

استدل له (بمروي) "د" دل على "خونه" في بصله (أو خبر) (١) الجمعي عن
بافر وع" و أن هي لم يرض "عسب" واحتشيت فتنصل بذلك الغسل حتى يطهر
الدم على الكرسي "د" ظهر أعداد الغسل وأعداد الكرسي (٢) عندنا "د" من
بني عبد الله المروزي عن حج التهذيب عن أبي عبد الله (ع) في المسحاضة فإن طهر

على الكرفق فبعد ثم تصع كرسيا أخر ثم تصلي، فإن كان ثمنا سائلا فتؤجر
لصلاة أبي الصلاة ثم تصلي صوم من غسل - حدثنا بطاهر من لخملة الأولى ورواه
في عدم من حكم المدة بقرينة قوله (و) في كذا (و) سائلا ليج
ولكن بر دعوى الإزالة بقرينة من عدم الدليل على وجوبه بها (و) على الأحسين،
وهي بدلال على إتمام من ينقطع بعد الغسل لا عند كل صلاة - عدم لقول
بالفصل بين الصلاة على غسل لم يغيره - لم يتم - بعد - كذا الخبرين بطاهر من
في كون الأمر بالأغرة - لو كونا شرا - بعد - هو ممدوح الحسن
لممكن أن يكون له جهة في الحفظ من سببه الحجة أو أن فهو الدم بغيره وجب
للمسئل كما قواه بعض المحققين أو غيرهما

ولكن لا ينافي مع سبوره - من في كون عدين ينقطع من شروعه صحة
صلاة (غير صحيح) - هذه الأمر ينبغي - سببه في هذا المقام كونه شدا
لبي شرطه - بعبارة نفسه لا للأغرة مع سببه - أخر (و) على ذلك - والخبر أن
باطاهر في أعين - تبدل الكسوة في صحة الصلاة التي يغسل بها (و) بغيره أخرى -
بغيره في ما بعد غسلها الدم - الصلاة - من لخملة - حدثنا بطاهر من
بما الأقوى هو لوجه -

و - الثالث ففي - شرح الأعظم - لظاهر عدم الخلاف في لحاق
في الخلاف - ينقطع - من بعض خوار في معصية - الأحكام - قول لظاهر اختصاص
لكن بصورة خلاف - عدم - من عبثه شحبا - لأظنه - لعلامة الطائفة في
مطوية بقوله (و) بعد هذا الخبر - خلافة - عنه - مشبه - بل على وجوب - تسديل
لقضية - بالولوية

يجب عليها غسل واحد

و - الرابع - لظاهر - لا خلاف في - وجوب غسل واحد - عن غير واحد دعوى
لاحكام عليه - أنه الخلاف في الاكتفاء - وهو - الاحتمال إلى غسل الآخرين فتكون
للمتوسطة كالكبيرة -

عن الصادق عليه السلام في الحديث : من لم يدر ما في حجره : يحل له وأسر
 هره : يحل له والمحقق في غير سعد : يعجب في غير لم يدر : شهادين والمحقق
 الثاني وعنه هم لا كذا يعجب لعد : بل هو لم يدر

[illegible][illegible]

مصر : لا يزال في مسجد بني مينا في بلدة بني مينا في مصر
لا عظمه بعد + مقبرة بني مينا في بلدة بني مينا في مصر
لهم من بعده وهذا هو اسمهم في الاسحقية التي في بلدة بني مينا في مصر
بعد لطلح في بلدة بني مينا في بلدة بني مينا في مصر
وطريقه في بلدة بني مينا في بلدة بني مينا في مصر
وجوده في بلدة بني مينا في بلدة بني مينا في مصر
في بلدة بني مينا في بلدة بني مينا في بلدة بني مينا في مصر

١٠ اجمع اربعة من الائمة على جعل شيء هذه اخصوس اربعة
 ١١ بعد اربعة من اخصوس الائمة على جعل شيء واحد الائمة ثلاثة
 ١٢ المستحقة من اربعة من اخصوس الائمة على جعل شيء واحد الائمة
 ١٣ اربعة من اخصوس الائمة على جعل شيء واحد الائمة
 ١٤ اربعة من اخصوس الائمة على جعل شيء واحد الائمة
 ١٥ اربعة من اخصوس الائمة على جعل شيء واحد الائمة
 ١٦ اربعة من اخصوس الائمة على جعل شيء واحد الائمة
 ١٧ اربعة من اخصوس الائمة على جعل شيء واحد الائمة
 ١٨ اربعة من اخصوس الائمة على جعل شيء واحد الائمة
 ١٩ اربعة من اخصوس الائمة على جعل شيء واحد الائمة
 ٢٠ اربعة من اخصوس الائمة على جعل شيء واحد الائمة

[illegible]

في الوقت الذي كان فيه جواب الاسفحانه 'حدثت'

حكم الاستحاضة الكثيرة

(وان كان اكبر منه في سنة واحدة لموسطه (وهو ان يصل) له من القصة
 في الخريف وحتى يمتلئ مع ذلك في سنة اخرى في السنة (عمالا غسل للطهر والعصر
 تجمع بينهما في غسل المغرب والعشاء الاخر فتجمع بينهما) في كل يوم يقع في سنة
 الاول (شكرا) واحدا في محو الاسباب (ثمة غلب) في سنة سبعة اعظم
 الاخر عنه وهو في حوضه من سنة واحدة في سنة سبعة في السنة
 وفي حوضه من سنة واحدة في سنة سبعة في سنة سبعة في سنة سبعة
 صلوات على من صلى على محمد وآله حتى مع السنة على سنة سبعة
 الصلاة في سنة سبعة في سنة سبعة في سنة سبعة في سنة سبعة
 في سنة سبعة في سنة سبعة في سنة سبعة في سنة سبعة في سنة سبعة
 مثل هذه المناقشات .

[illegible]

ایضاً در اندام صلب و لته متراپی: کت (ماله + مقه) ۱۰۰۰ (۱) لظر علی لظهر عشر
حسینات

حجرات

[illegible]

لا تكفي الاعيان عن الوسماء

[illegible]

١- الوسائل - الباب ٨ - من أبواب الوصوه الحديث ٤

٢- الوسائل المياف ١- هي ارباب الاستحمام الحديث ٢

فهرس الحرء الشافى من ككب فقه الصاءق

الصفءه	العنوان	الصفءه	العنوان
١٢	عل الباء	٣	القاء والءاعى
٢٣	ءوء عر المرءه		كفء الووء له
٥	الطء الء	٥	للاءءء المعءءه
٢٦	ءكم البء لءءه		ءا اءءءء العاءاء الواءه
٢٩	مسء الرأس	٦	والمسءءه
٣٩	موصع المسء	٧	البءه
	لءه مءر لمسء مءءه	١٠	بءه الرفع والاسءاءه
٣٣	الوءوء	١١	وءء البءه
	لرء مءر المسء بءاءه البء	١٢	عسل الوءه
٣٥		١٣	لءه اخرءه
٢١٢	المسء بالمءء الءءءء	١٦	لالبءءء بالاعلى
٣٨	ءواء المسء على الشءر	١٨	عءم وءوء الءءلل
٤	مسء الرأس مءءلا	٢	عءم لرء مسء الوءه
		٢١	الشك فى وءوء العاءء

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٨٢	ما يمكنه في الوضوء	٤١	مسح الرجلين
٨٦	احكام الوضوء	٤٢	المراد من الكعب
٨٩	الشك في اثناء الوضوء	٤٨	حد المسح عرضاً
٩٠	الشك بعد الفراغ من الوضوء	٥١	الابتداء بالكعبين
٩٢	حملة من فروع الحال	٥١	قديم المني
٩٤	العلم بطلان احد الوضوءين	٥٣	عدم حوار المسح على الحائل
٩٥	احتمال الترك العمدي	٥٤	المسح على الحائل عند الضرورة
٩٧	الحنائر	٥٢	حوار المني مع ممدوحه
	اذا لم يمكن اتصال الماء تحت	٦٠	روايل السبا المسويح
٩٩	الحدث	٦٢	التزويج
١٠٣	الحكم في الحدث	٦٤	الموالة
١٠٤	الحكم في الحدث مع مسح	٦١	بقية واجبات الوضوء
١٠٥	الحكم في الحدث مع مسح	٦١	الوضوء بالماء المعصور
١٠٦	الحكم في الحدث مع مسح	٧١	الوضوء بحما حمله المعصوره
	عدم حره كذا في	٧٢	لما مع من استعمال لم
	عدم حره كذا في	٧٦	لمباشره في افعال الوضوء
١	الوضوء في سعة	٧٨	القول في حال لا حظ
١٠٩	حكم في الحدث	٧٩	مستحب الوضوء
١١	حكم في الحدث	٨١	شبه العار

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
١٤٦	عدم وجوب الوضوء		الباب الثالث في العمل
٢٧	عسر طهارة لأعضاء		الفصل الأول في موجد
١٤٩	لعن من حب الماء أو لغيره	١١٥	يجوز
١٥١	شئ في لعن		جاء في المتن من
٥٣	مسح على الجنب	١١٧	وجوب حمله
	يحرم على الجنب قراءة سورة	١١٨	أمازات المتن
١٥٦	العرائم	١٢١	الجماع موجب للجناية
٥	حرمة من المصحة		وطاء المحل يوجب لعنه
١٦٠	حرمة اللث في المساجد	١٢٤	وطء البهيمة
١٦٢	لمشاهدة تمسك	١٢٦	في رواية
١٦٣	حكم المسحودين	١٢٩	يجوز له أداء دين شخص
	من أحب في أحد المسحودين	١٣١	داخل في معنى يوصى له
١٦٤	حكم للرجل	١٣٣	حب لعن
١٦٧	حب لعن في المسجد	١٣٥	مسح على الجنب
٨	اسم بدخول المسجد	١٣٦	وجوب التعبد
١٧٠	ما يكره على الجنب	١٣٧	لا يجب غسل الشعر
	الحديث الأكبر في أثناء	١٤٠	لروم الترتيب
١٧١	عسل	١٤١	لمرئ يبيح
	حدث لأصغر في أثناء	١٤٣	المرئ يسقط ولا يحد
١٧٨	العسل	١٤٥	كيفية العمل إلا في

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٣١٦	شرائط وجوب الكفارة	٢٩٩	رجوع الى الاصل
٣١٧	قصة الدسار	٢٨٠	الرجوع الى الروايات
٣١٩	حكم ترك الوطء	٢٨٦	العدد الذي ترجع اليه الناسة
٣٢٢	حكم لبس	٢٨٧	سنة الوطء
	حرمة العات المتبرصه بالطهارة	٢٩	سنة العدة
٣٢٣	عليها		لتمييز بالاوصاف غير
٣٢٥	نمرة الخلاف	٢٩٤	بمنصوصه
	دله الطرف	٢٩٥	غير جماع صحت الحيض
٣٢٧	ارتفاع الحدث مع الحيض		في احكام الحائض
٣٢٩	طواف الحائض باطل	٢٩٧	يعبر عنه وده الحائض
٣٣	بغلاف على الحائض		الاستمتاع بما بين السرة
٣٣١	لايجز علي فص الصلاة	٢٩٩	والركعة
٣٣٣	الحيض بعد دخول وقت الصلاة	٣٠١	لو شك الروح في حصص
	لحيض بعد ما يسع الصلاة	٣٠٤	حوا الوطء في العدة
٣٣٦	الاضطرابية	٣٠١	شدة غسل عورة
٣٣٩	اذا لم تدرك شيئا من الصلوة	٣٠٨	بوجوب لمساريسه في الغسل
٣٤٠	الطهر قبل خروج الوقت	٣٠٩	الوطء مع التيمم
٣٤٢	لو شككت في سعة الوقت	٣١١	كفارة وطء الحائض
٣٤٣	حوا فصاء بموضع على الحائض	٣١٢	بعد تكفيره
٣٤٤	الوضوء مع غسل الحائض	٣١٥	كفارة وطء الامه

العنوان	الصفحة	العنوان	الصفحة
كفاية عدل لبحث عن الوعد ٣٥٩		جدد الوعد . لكن سوء ٣٦٢	
ما كره للمخاض ويستحب لها ١٤		عدم احتساب هذا الحكم له ٣٦٥	
الفصل الثاني		لاستحاضة المتوسطة ٣٦٧	
في الاستحاضة ٢٥		حب عليها غيل واحد ٣٦٩	
احتناع الحمل مع الحيض ٣٥٦		حكم الاستحاضة الكثيرة ٣٧٢	
وسم الاستحاضة ٣٥٩		انكم (عسا) عن الوعد ٣٧٣	
الاستحاضة القليلة ٣٦٠			

جدول الخطاء والصواب

ص	س	الخطاء	الصواب
١٦	٧	الا	لا
٣	٢٤	٢١٣	٣
٢٦	١	لم يذكر	ولم يذكر
٨٨	٢	لشت	في بك الرمز لاشت
١٠٢	عنوان	الصع	المسح
١١٤	٢٥	النواقص	بواقص
١٩٠	٢٢	٩	١٤
٢١٢	٢٣	٢٩ ب	٢٤ من ابواب
٢٥	٣٠	اصغر	دم اصغر
٣٦٣	١٤	وان ديله	وان ديله يدل
٣ ٢	١٥	ديله يدل	ديله







COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU17882451